

٣١
٣٤
١٦

١٩٩١
الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

٧١٧
٢١٨
٤٩٩

جدل اللفظ والمعنى

دراسة في علم الدلالة العربي

عميد كلية الدراسات العليا
لعميد

مهدي أسعد صالح عرار

إشراف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

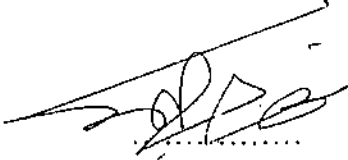
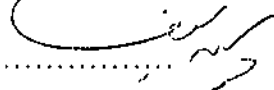
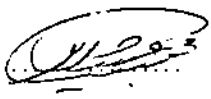
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

تشرين الثاني ١٩٩٥م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ م، وأجيزت .

التوقيع

أعضاء اللجنة


.....

.....

.....

(مشرفاً)

١ - الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

(عضواً)

٢ - الدكتور وليد سيف

(عضواً)

٣ - الدكتور محمود الجفال الحديد

الإهداء

إلى من أدبني وهذبني وعلمني ، إلى من أقتات على مائدة اسمه في دنياي ، إليك وإلى
والديك اللذين كانا سبباً في أن تكون أباً لي ، إليك وإلى شيخك الذي كان سبباً في أن تكون
شيخاً لي .

إليك يا أيتها الحنون التي أتقن الإفلات من العيون إلا من عينيك ، إليك يا من أتذكرك
تلهجين بحزب «البحر» وأنت مثقلة بعبء الأرض .
إليكم إخوتي جميعاً ، أهدي عملي هذا .

المعتز بكم

مهدي

الشكر

﴿ ومن تشمَّر فأبنا يشمَّر لنفسه ﴾

شكراً لله على فضله الموفور، وقبوله مني عفو خاطري المنزور، والصلاة على من منه
انشقت الأسرار، وانفلقت الأنوار:

يشرفني أن أزجي شكراً خالصاً إلى أستاذي الدكتور نهاد الموسى الذي قلّدتني شرفاً
بإشرافه عليّ في هذا البحث. أدعو العلي أن تبقى الأقدار جارية على محبته، متوردة عليه
بعوائد الحبور، ما كرّ عيد، وأورق عود.

وأثنّي بشكر عبق إلى الحبيبة الغالية «الميمونة» التي عانت وأعانت، حفظها من لا تضيع
عنده وديعة، وصرف عنها السوء والمكروه.

مهدي أسعد

بيان المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب.....	- قرار لجنة المناقشة
ج.....	- الإهداء
د.....	- شكر وتقدير
ه.....	- فهرس المحتويات
ن.....	- الملاحق
م.....	- الملخص باللغة العربية
٢	الفصل الأول :
٢	١ - الإطار العام
٢	* المستوى اللغوي : (المستوى الصوتي ، والصرفي ، والنحوي ، والدلالي ، والأسلوبي).
٥	* اللفظ والمعنى أنواع الدلالات :

- ٩ الدلالة الصرفية
- ١٠ الدلالة النحوية
- ١١ الدلالة المعجمية
- ١٢ الدلالة المركزية
- ١٣ الدلالة الهامشية
- ١٥ * مناهج تحديد المعنى في الدرس الدلالي الحديث :
- ١٥ (١) نظرية دي سوسير
- ١٨ (٢) النظرية السلوكية (المدرسة الأمريكية «بلومفيلد»)
- ٢٢ (٣) نظرية السياق (المدرسة الاجتماعية الإنجليزية «فيرث»)
- ٢٧ (٤) نظرية الحقول الدلالية
- ٣٠ * محددات المعنى عند علماء العربية :
- ٣٠ (١) المحددات البنيوية :
- ٣٠ أ- المحدد الصوتي - الصرفي
- ٣٣ ب- المحدد النحوي
- ٣٥ ج- المحدد المعجمي
- ٣٥ (٢) المحدد السياقي
- ٤٠ * مناهج المعجميين العرب في تحديد دلالات الألفاظ :
- ٤٠ (١) نظرة تاريخية

٤٢ (٢) معجمات المعاني

٤٤ * توضيح المعنى ببيان موقعه بين ألفاظ حقله

٤٥ * توضيح المعنى باقتران كل لفظ بآخر «الاقترانات اللفظية»

(٣) معجمات الألفاظ

٤٨ * توضيح المعنى بذكر مرادفه أو شبهه

٤٩ * توضيح المعنى بذكر ضده

٥٠ * توضيح المعنى بتقديم تعريف للفظه

٥١ * توضيح المعنى بالاستشهاد وتجليه طريقة استعماله

٥٥ * توضيح المعنى بالإلماح إلى المعنى الجامع المنتظم المادة

اللغوية وما ينشأ عنها

الفصل الثاني :

«جدل اللفظ والمعنى» :

٦٠ (أ) اختلاف اللفظ واتفق المعنى «الترادف» :

٦٠ * تقديم

٦٠ * المثبتون

٦٢ * المنكرون

٧٠ * بواعثه :

٧٠ ١- اختلاف اللهجات

- ٧١ ٢- التطور اللغوي
- ٧٢ أ- التطور الدلالي
- ٧٣ ب- فقدان الوصفية
- ٧٤ ج- المجاز
- ٧٥ د- الاقتراض من اللغات الأجنبية
- ٧٧ هـ- الجرس على العربية
- ٧٧ ٣- الترادف الوهمي
- ٧٨ * ملحظان
- ٨٠ ب) اتفاق اللفظ واختلاف المعنى (المشترك اللفظي):
- ٨٠ أ- * تقديم
- ٨٠ * حجة القائلين به
- ٨١ * المضيقون
- ٨٥ * المثبتون
- ٨٥ ب- بواعثه
- ٨٥ (١) اختلاف اللهجات
- ٨٧ (٢) التطور اللغوي:
- ٨٧ أ- الاستعمال المجازي
- ٨٩ ب- تغيير المعنى المقصود
- ٩٠ ج- التطور الصوتي

٩١	د - الاقتراض من اللغات الأجنبية
٩١	هـ - دلالة الأصل على معنى عام
٩٢	٣) أسباب صرفية
٩٤	٤) السياق
٩٨	ج) اتفاق اللفظ على معنيين متقابلين «الاضداد» :
٩٨	* تقديم
٩٩	* المضيقون
١٠١	* المثبتون
١٠٦	* بواعث هذه الظاهرة
١٠٦	١- التطور اللغوي :
١٠٦	* عموم المعنى الأصلي
١٠٧	* التطور الصوتي
١٠٩	* الانتقال المجازي
١١١	* الاقتراض من اللغات الأجنبية
١١٢	* رجوع الكلمات إلى أصلين
١١٢	٢- اللهجات
١١٤	٣- نواميس اللغة
١١٦	٤- التصحيف

الفصل الثالث :

- ١٢٠ «في العربية عبر التاريخ»
- ١٢١ ١ - التطور اللغوي ظاهرة لغوية عامة
- ١٢٢ ٢ - أعراض تغير دلالات الألفاظ :
- ١٢٢ * توسيع المعنى
- ١٢٤ * تضييقه
- ١٢٦ * انتقاله
- ١٢٨ * رقيّه
- ١٢٩ * انحطاطه
- ١٣٢ ٣ - عوامل تغير المعنى :
- ١٣٤ * أسباب اجتماعية وثقافية
- ١٣٨ * أسباب نفسية
- ١٤٠ * أسباب لغوية
- ١٤٢ ٤ - موقف اللغويين القدماء من التطور الدلالي :
- ١٤٢ (أ) * تقديم
- ١٤٣ * ابن السكّيت
- ١٤٣ * ابن قتيبة «في مقام الإنكار»
- ١٤٥ * الزبيدي

- ك -

- ١٤٥ * ابن مكي الصَّقَلِيّ
- ١٤٧ * الْحَرِيرِي
- ١٤٧ * الْجَوَالِيقِي
- ١٤٨ * ابن الجَوْزِي

(ب) استشراف بعضهم هذا الناموس :

- ١٤٩ ١- ابن فارس لا ينكر ما وقع من تطوّر في مِضْمَارِ عَصُورِ
الاحتجاج
- ١٥٠ ٢- الهَرَوِي
- ١٥٠ ٣- ابن قتيبة
- ١٥٠ ٤- الصولي
- * أصحاب المعجمات :

- ١٥١ (أ) ابن دُرَيْدٍ وباب الاستعارات في جمهرته
- ١٥٣ (ب) الزمخشري والأساس
- ١٥٥ * مُحَدِّثُونَ يَتَابِعُونَ الْقَدَمَاءَ الَّذِينَ أَنْكَرُوا التَّطَوُّرَ الدَّلَالِيَّ
- * ثلاثة ملاحظ :
- ١٥٧ ١- تَنَبُّهُ اللُّغَوِيِّينَ الْقَدَمَاءَ إِلَى التَّطَوُّرِ اللُّغَوِيِّ عَامَّةً
- ١٥٧ ٢- كَتَبَ اللَّحْنَ كَتَبَ تَرَصَّدَ تَطَوَّرَ اللُّغَةَ
- ١٥٨ ٣- إلزام الألفاظ دلالاتها يُفْضِي إِلَى إنكار بعض الظواهر
الدلالية

-ل-

- ١٥٩ ٥- المعجم اللغوي التاريخي :
- ١٥٩ * حياة الألفاظ
- ١٦٠ * محاولة دوزي
- ١٦١ * محاولة فيشر وأركانها
- ١٦٤ * المعجم الكبير
- ١٦٧ * مثال

٦- مُحْتَكَمٌ تصويب استعمال الألفاظ لدلالاتها وتخطئته

- ١٦٩ ١- السلامة اللغوية
- ١٧٠ ٢- عدم الاتكاء على روايات القدماء في استعمال
الألفاظ لدلالاتها الآن
- ١٧٠ ٣- استواء الألفاظ لدى أهلها في ملامح دلالية
مُعَيَّنَةٌ «العُرف اللغوي»

الفصل الرابع :

- ١٧٣ أسباب الغموض في دلالة الكلمة العربية :
- ١٧٣ (أ) تقديم
- ١٧٥ (ب) أسباب الغموض
- ١٧٥ (١) اختلاف اللّهجات (افتراق ، وإيثار ، وتوفيق)
- ١٨٤ (٢) التطور الدلالي

١٩١	٣) المجاز
١٩٩	٤) المشترك اللفظي
٢٠٧	٥) المجالات الدلالية
٢١٣	٦) التصريف المؤذن بوقوع لبس في دلالة الكلمة :
٢١٣	١- اشتراك الصيغة الصرفية
٢١٤	٢- العوارض التصريفية
٢١٧	٣- الاشتقاق
٢٢٣	الفهارس العامة
٢٥٤	الملخص باللغة الإنجليزية

الملاحق

٢٤٢	١- فهرس الآيات القرآنية
٢٤٨	٢- فهرس أطراف الأحاديث
٢٤٩	٣- فهرس الأشعار
٢٥٢	٤- معجم المصطلحات

الملخص

جدل اللفظ والمعنى.. دراسة في علم الدلالة العربي

مهدي أسعد صالح عرار

إشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

لا ريب أن اللغة وسيلتنا إلى الإبانة عن مقاصدنا، وأدأتنا في التواصل، ولكنها في بعض الأحيان تُقضي إلى التفاصيل بمقدار ما تعين على التواصل، ويكتنفها الغموض والتعمية بمقدار ما تملك من إمكانات الإبانة.

وليس القصد من هذا التمهيد أن يعطل القول بفضل اللغة في إقامة التواصل، ولكنه يهدف إلى تقصي العوامل التي تتوسل بها اللغة إلى الإبانة عن معاني ألفاظها، وتتبع العوامل التي تقضي باللغة إلى التباس دلالة اللفظ، أو تراخ بين اللفظ ودلالته إلى حد الإيهام دون الإحكام.

وليست العربية بدعاً بين اللغات في هذه الجهة، ولكن لها خصوصية في امتدادها في الزمان ستة عشر قرناً. وما تزال نصوصها وكثير من ألفاظها المعمرة متداولة، وقد خضع كثير من ألفاظها لناموس التطور، فانزاحت عن دلالتها الأولى، ولعل كثيراً من الناس يوهمون إذ يظنون أن الألفاظ المتقدمة كانت تعني عند الأوائل ما يفهمونه منها الآن. كما أن العربية قد وصفت وجمع معجمها منتظماً للهجات غربية متعددة، وكان من مظاهر اختلاف اللهجات - على الرغم من تلاقحها على قدر أساسي مشترك - أن الكلمة الواحدة تستعمل في لهجتين مختلفتين بمعنيين مختلفين اختلافاً يسيراً أو خطيراً.

إن جدل اللفظ والمعنى في العربية وما يكتنف استعمال اللغة من متغيرات موقف

الخطاب ، وتنوع السياق ، ودورة الزمان ، قد أفضى بها إلى ظواهر من الترادف والمشارك اللفظي والأضداد تحتاج إلى تجلية وتفسير . إن مناقشة ما تقدم تؤين بالإجابة عن أسئلة يقتضيها البحث ، ومنها : ما العوامل التي تقضي إلى وقوع التفاصيل ؟ وما العوامل التي تتوسل بها اللغة إلى الإبانة عن معاني ألفاظها ؟ وهل هناك تطور دلالي في العربية ؟ وما موقف القدماء منه ؟

إن هذه الدراسة تقضي إلى معاودة النظر في أعمال المعجميين القدماء ، وفي رسائلهم في المعاني ، وفي كتب فقه اللغة وغيرها ، وليس القصد من هذه العودة أن أتحدث عن بعض العيوب التي يرمى بها المعجم العربي ، بل إنه النظر في دلالات الكلمات في المعجمات ومطابن العربية حتى أتبين مناهجهم في تحديدها ، وهذا يعني أنها دراسة وصفيّة أتحدث فيها عن جهد القدماء في رسم الحدود الدلالية للألفاظ ، ولكنني سأجرح للدراسة التاريخية عند الحديث فيها عن التطور الدلالي ، مستضيئاً بكتب اللسانيين المحدثين في علم اللغة عامّة ، ومقولات علم الدلالة خاصّة ، حتى أنظر في مناهج تحديد المعنى في الدرس اللساني الحديث ، وفي التطور الدلالي : علله وقوانينه .

وقد حرصت على أن أخذ البحث بقوابله ، فمهدت له في الفصل الأول مشيراً إلى أن اللغة نظام كلي يأتلف من أنظمة جزئية ، وأن معاني الكلمات لا تتحدد بالقيم التجريدية المشار إليها في المعجمات فقط ؛ إذ إن لكثير منها ظلالاً من المعاني النفسية والعاطفية والهامشية التي تكسبها ألواناً مؤقتة من الأحاسيس والمعاني الجزئية ، وعرجت في الفصل الأول على بعض مناهج تحديد المعنى في الدرس اللساني الحديث ، وقد بداني أنها متعددة متباينة ، وأن لكل منها مرتكزاً في تفسير المعنى ، ومنظاراً منبنيّاً على المرتكز في تحديده ،

أي أن نمة افتراقاً بين المناهج في تفسير المعنى وتحديدِهِ ، ومن ثمَّ عرَّضتُ لِحدِّداتِ المعنى عند علماء العربيَّة ، والحقُّ أن تلك المُحدِّداتِ مَبْثُوتَةٌ في مَظَانِهِمِ المُختلفة ، وأنهم أُولُوا هذا الجانبِ عنايةً بالغة ، فإذا ما أراد المرءُ أن يُلمِّمَ نِثَارَ تلك المُحدِّداتِ فإنَّ بِمُكْنَتِهِ أن يَضَعَ تَصَوُّراً عاماً لِحدِّداتِ المعنى عند علماء العربيَّة ، أو أن يَضَعَ تَصَوُّراً لَوَسَائِلِ العربيَّةِ في إبانَتِها عن رُسومِ التَّعبيرِ ومَقاصدِ الكلام . ثمَّ عرَّجْتُ بعد ذلك على مناهج المعجميِّين العرب في تحديدِ دلالاتِ الألفاظِ مُشيراً إلى أن الطرقَ المنهجيةَ قد تعددت حتى لكادت تَسْتَنفِدُ كلَّ الاحتمالاتِ المُمكنة في التَّأليفِ ؛ إذ إنَّ العرب كانوا بارعين لما تنبَّهوا إلى جانبي الكلمة : اللَّفْظِ والمعنى فرتَّبوا معْجَماتهم وفقاً لهذين الجانبين .

أمَّا الفَصْلُ الثاني فقد اشتمل على مُعالجة بعض الظواهر الدلالية في العربيَّة كالترادف والمُشْتَرَكِ والأضداد مُفصلاً القول في بواعثِ هذه الظواهر ، مُشيراً إلى أثرِ البِناءِ الاثتلافيِّ المُنتَظِمِ لِلهجاتِ مُتعدِّدة في وُقوعِها ، وأثرِ التَطوُّرِ اللغويِّ ، والانتقالِ المجازيِّ ، ونواميس اللغة أيضاً .

ويعالجُ الفصلُ الثالثُ التَطوُّرَ الدلاليَّ في العربيَّة ، وهو يَسْتَجْمِعُ حديثاً عن أن التَطوُّرَ اللغويَّ ظاهرة لغوية عامة ، وحديثاً آخَرَ عن أعراضِ تَغْيِيرِ دلالاتِ الألفاظِ ، وعواملِ تَغْيِيرِ المعنى ، وحديثاً ثالثاً عن موقف اللغويِّين القُدَماءِ مِنَ التَطوُّرِ الدلاليِّ ، وقد بدا لي أن جُلَّ اللغويِّين القُدَماءِ فَطِنُوا إلى التَطوُّرِ اللغويِّ عامة ، والدلاليِّ خاصة ، ولكن قَبولَهُم إِيَّاه كانَ مَشْروطاً بِزَمانٍ ومكانٍ مُحدِّدين ، أمَّا ما طرأ بعد ذلك فهو لَحْنُ مَرْدُولٍ ، وهُجْنَةٌ مُسْتَقْبَحةٌ إلا عند قليلهم . وقد أشرْتُ في هذا الفَصْلِ إلى أن جُلَّ القُدَماءِ كانوا يَجْنَحُونَ إلى إلزامِ الألفاظِ بِدلالاتِها المنقولة ، ولما كان ذلك كذلك ، فقد ترتَّبَ عليه أطراحُ كلِّ تَطوُّرٍ في المعاني ، وقد كانَ

من شأن هذا الذي تقدم أن يُفضي باللغويين إلى إنكارِ ظواهرٍ دلاليةٍ كالمشترك والترادفِ
مُعْتَدِينَ بالأصل الذي زال وانمحي فلم يبق إلا رسمه . وقد عرّضت في هذا الفصل للمعجم
اللغوي التاريخي مُتمثلاً بمعجمِ دوزي وما صدر من معجم فيشر والمعجم الكبير .

أما الفصل الرابع فهو يُعالج ظاهرة لغوية عامة ، وهي التفاضل . وصفاة القول أن هذه
الظاهرة العامة تتجلى في جميع المستويات اللغوية : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ،
والدالية ، والأسلوبية . وقد عملت في هذا الفصل على تجلية مواضع ورودها مقتنصاً
بواعث ذلك ، مُعْتَمِداً على أمثلة مقصودة ومرصودة ، فأشرت إلى أثر تباين اللهجات في
وقوع التفاضل ، وأثر التطور الدلالي ، والمجاز ، والمشترك اللفظي ، والأضداد ، والسياق
العام ، والمجالات الدلالية ، والنواميس الفاعلة في تشكيل النظام اللغوي .
ومن الملاحظ أن جلّ بواعث هذه الظاهرة تتقاسمها اللغات ، وهذا يؤنّن بالقول إن
العربية ليست بدعاً بين اللغات في هذا الملّكظ ، ولكن الذي لا يعرّب عن خاطر أن العربية
بناءً اثتلافي ينتظم لهجاتٍ تفترق في بعض الملاحظ اللغوية .

الفصل الأول

النظام اللغوي

الإطار العام:

اللغة نظام عام يتألف من مستويات جزئية، وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى المعجمي، والمستوى الأسلوبي.

ويتمثل المستوى الصوتي في أن لكل لغة أصواتاً محددة تأتلف منها كلماتها، ولكل وحدة صوتية سمات تميزها عن غيرها، فصوت الميم يختلف عن صوت الباء، وصوت الباء يختلف عن صوت الفاء، ووضع واحدة موضع الأخرى يؤذن بتغير المعنى المتعين.

ويشتمل المستوى الصرفي على قواعد أبنية الكلم في العربية، إذ إنها تسير وفق نسق مقرر متنوع، فلأسماء في العربية صيغ، وللأفعال صيغ، وللجموع صيغ^(١)، ولوقال قائل: «استكتب الرجل أخاه» لكان المعنى المتعين من دلالة الصيغة الصرفية «الطلب»: طلب الكتابة، ولو قيل: هذا رجل مدان من الفعل الثلاثي الأجوف «دان» لخرج صاحب القول عن معرفة قواعد صوغ اسم الفاعل من الثلاثي.

والمستوى النحوي يشتمل على مطلبين أساسيين، وهما: قواعد تركيب الجملة بالعربية، ونظام الإعراب، ولو أننا سمعنا قوله عز (مما خطيئاتهم أُغرقوا فأدخلوا ناراً)^(٢) لبدا لنا أن أصل الكلام «أغرقوا مما خطيئاتهم»: إذ إن هناك تقديماً للمفعول لأجله الذي هو

(١) انظر: محمود السعرة ونهاد الموسى، كتاب العربية، نظام الجملة والإعراب، وزارة التربية والتعليم، مسقط، ١٩٨٤، ١٤.

(٢) الآية [نوح، ٢٥].

شبه جملة. ولو قال آخر في مقام مدح آخر: «لقد صغرت في قدرك الجزيل» بكسر «الجزيل» لانقلب المعنى من المدح إلى الذم؛ إذ إن «الجزيل» ستكون عند جرّها صفة للقدر الذي صغُر، وإذا ما نصبت «الجزيل» على المفعولية فإن المعنى المتعين من هذه الحركة الإعرابية أنه أعطاه عطاءً جزياً بعد أن أصبح هذا الجزيل ذا قيمة صغيرة لمن يستأهله.

أما المستوى المعجمي فهو الذي يعيننا على معرفة مقاصد الكلام، ورسوم التعبير؛ إذ إن لكل كلمة في العربية معنىً مخصوصاً وطريقة معينة في الاستعمال^(١)، فدلالة كلمة «عَرَض» تفتقر عن دلالة كلمة «عُرِض».

ويعين المستوى المعجمي على تذوق النصوص تذوقاً سليماً، وعلى معرفة مواقع الألفاظ وما يكون لها من معانٍ متعددة تتناوب في الظهور بتناوب السياق، وما يليق به الاستعمال من لبوس على اللفظ من ظلال وألوان، وما يتعاقب عليه خلال العصور من معانٍ^(٢).

ولعل مرد كثير من مسائل الخلاف التي تنشب في زحمة الشارع، أو في ساحة المحكمة، أو في قاعة المؤتمرات، أو في البيت الأسري بين المرء وزوجه. لعل مردها - إلى التباين في فهم الألفاظ: دلالة وإيحاء وظلالاً هامشية وعاطفية، وسنتبين بعداً أن الاختلاف في فهم دلالات الألفاظ أفضى إلى الاختلاف في فهم الحكم الفقهي.

أما المستوى الأسلوبي فهو أعلى شروط المعرفة باللغة، وأسمى حالات تذوقها تذوقاً سليماً، ويتشكل هذا النظام في صاحبه باستيعاب المستويات اللغوية المتقدم ذكرها،

(١) انظر: محمود السمرّة ونهاد الموسى، كتاب العربية، نظام الجملة والإمراب، ١٤.

(٢) انظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤م، ١٦٠-١٦١.

والتمرس بالنماذج العليا من نصوص اللغة طلباً للوقوف على دقائق التعبير ، ولطائف الكلام^(١) . وليس المستوى الأسلوبى مقصوراً على النماذج العليا من نصوص اللغة بل إنه يمتد حتى يشمل كلام أهل اللغة الجارى على ألسنتهم إذ إن كل كلام شائع في استعمال أهل اللغة أسلوب .

وفي هذا المستوى قد يحدث عدم فهم الألفاظ على حقيقتها ؛ إذ إن المرء قد يتجاوز أصل وضع اللفظ ، وفي هذا يقول ابن قتيبة في قوله تعالى ﴿والذين إذا نكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صُماً وعمياناً﴾ : «إن ترجمته بمثل لفظه استغلق ، وإن قلت : لم يتغافلوا أديت المعنى بلفظ آخر»^(٢) .

ولا يمكن فصل المستوى الدلالي عن غيره من مستويات اللغة في نص ما ، فإذا ما أراد المرء أن يحدّد دلالة حدث كلامي فإن عليه أن يقوم برصد دلالة الجانب الصوتي ، ودراسة التركيب الصرفي الذي يشتمل على مزيد معنى ، وملاحظة الجانب النحوي بشقيه مع بيان معاني المفردات^(٣) .

(١) انظر : محمود السمره ونهاد الموسى ، العربية نظام الجملة والإمراب ، ١٦ .

(٢) ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد هجر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٤ م ، ١٦ . والآية [الفرقان: ٧٣] .

(٣) انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ط ٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢ م ، ١٣ .

اللفظ والمعنى

أنواع الدلالات :

إذا ما تحدث المرء شفاهاً ، أو قرأ نصاً مكتوباً ، فإن سامعه لن يفهمه إلا إذا فهم دلالات الحدث الكلامي ؛ إذ إن دلالة ما يقوله ليست محصورة في معاني الألفاظ ، بل هي مؤتلفة مما يلي :

١. الدلالة الصوتية :

ليس للأصوات في ذاتها دلالات ، لأن العلاقة بين الدال والمدلول اعتبارية ، فمهمة الأصوات أن تشكل الوحدات الدلالية الأخرى في المستويات التركيبية بدءاً بالصرف وانتهاءً بالجملة .

ويرى بعض الباحثين أن الدلالة الصوتية قد تستفاد من أصوات الكلمة نفسها ، أي أن هناك علاقة طبيعية بين الدال والمدلول ؛ فكلمة «تنضح» ، تعبر عن فوران السائل بقوة وعنف ، وهي إذا ما قورنت بنظيرتها «تنضح» التي تدل على تسرب السائل في تودة وبطء ، فإن تلك المقارنة تكشف عن أن لصوت الخاء في الأولى دلالة صوتية قوية ؛ إذ إنه أكسبها - في رأي أولئك الذين يقولون بوجود هذه المناسبة - تلك القوة والعنف^(١) .

لقد شغل بعض العرب القدماء كثيراً في بحث هذا المطلب ، ومنهم ابن جني (-٣٩٢هـ) الذي كان يقول بوجود تلك المناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول ، وقد خصص ابن جني في كتابه «الخصائص» فصلين في هذا المبحث ، وهما «باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب

(١) انظر : محمد رضوان ، نظرات في اللغة ، ط ١ ، مطابع دار الحقيقة ، بنغازي ، ١٩٧٦ ، ٢٩٦ .

المعاني»^(١)، وباب في «إمساس أشباه الألفاظ أشباه المعاني»^(٢)، وقد عدّ ابن جني مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باباً عظيماً واسعاً، ونهجاً ملتئماً عند عارفيه مأموماً، وذلك أنهم كثيرون ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها^(٣).

ومن ذلك عنده «بحث»، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والنحاء لصكحها تشبه مخالبا الأسد وبرائث الذئب إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث^(٤)

ومن المحدثين من تابع ابن جني وابن فارس في هذا الرأي، كمحمد المبارك الذي يرى أن المرء بمُكنته أن يقول في غير تردد إن للحرف في العربية إحياء خاصاً، وهو إن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى، فإنه يدل دلالة اتجاه وإحياء، ويثير في النفس جواً يهيئ لقبول المعنى، ويوجه إليه^(٥).

ويرى عبدالله العلابي أن بمكنته أن يعين دلالات الحروف على اختلاف أصواتها، وهو لا يكاد يشك في أنه يمكن حلها وتحديد معانيها، ومن ثم يفهم العربية - كما يرى - فهماً تاماً لا شيةً فيه ولا شبهة عليه^(٦). ومن أمثلة ذلك حديثه عن كلمة «جبل» التي تُحل إلى «ج» ومعناه: ينظر إلى الارتفاع، و«ب» ومعناه: «البيت»، و«ل» ومعناه: الملاصقة والمساس،

(١) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ١٤٧/٢.

(٢) انظر: ابن جني، المصدر السابق، ١٥٤/٢.

(٣) انظر: ابن جني، المصدر السابق، ١٥٩/٢.

(٤) انظر: ابن جني، المصدر السابق، ١٦٥/٢.

(٥) انظر: محمد المبارك، فقه اللغة، ٢٦٦.

(٦) انظر: عبدالله العلابي، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضم المعجم الجديد، المطبعة العصرية، القاهرة، د. ت، ١٢٩.

فالمعنى المؤتلف إذاً هو بيت مرتفع ملاصق إما للسحاب أو للأرض كما يرى^(١) !!

ويعدّ دي سوسير من أشد المعارضين لأصحاب هذه الفكرة؛ إذ إنه يرى أنها علاقة اعتبارية لا تخضع لمنطق عقلي أو نظام مقرر مطرد، ولكنه يعترف بأن ثمة صلة في الألفاظ التي تعدّ صدى لأصوات الطبيعة، وهي قليلة جداً، بل إنها متباينة بين اللغات الإنسانية؛ فلا تصلح أساساً لظاهرة لغوية مطردة^(٢).

ليس بمرضيّ عند جلّ علماء اللغة المحدثين ما يذهب إليه القائلون بوجود تلك المناسبة؛ فالكلمة الواحدة قد تعبر عن غير معنى أولاً، والمعنى الواحد قد يُعبّر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات ثانياً، والأصوات والمعاني تخضع لناموس التطور المستمر ثالثاً، فقد تتطور الأصوات وتبقى المعاني سائدة، كما قد تتغير المعاني وتظل الأصوات على حالها، وهذه حجة تدحض زعم القائلين بوجود تلك المناسبة^(٣). لكن هذا لا ينفي أن يبقى قدر من الكلم يومئ بتشكيله اللفظي إلى معناه، ولعله من تلك الألفاظ التي تعدّ صدى لأصوات الطبيعة. كما يرى دي سوسير، ولعل بعضه مما اجترحه الإنسان في اختباره للمعاني والألفاظ وتجريده لأطر الشكل باستبطان المعاني في سيرورة اللسان والإنسان كما نجد الآن في اقتران بعض الصيغ التي تجترحها العامة بمعان عامة تكاد توميء إليها، بل تصرّح بها، وليس القصد من هذا أن يُقال إن للحرف معنى، أو أن يقال إن دلالة الكلمة تستوحى من أصوات حروفها بترتيب معين، ولكنه محاولة لتفسير شيوع ألفاظ بصيغ مخصوصة ترشح لمعان معينة،

(١) انظر: عبدالله العلابي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط ٦، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م، ص ٧٠. وانظر: دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمه من الفرنسية إلى الإنجليزية واد باسكين، وترجمه من الإنجليزية إلى العربية أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ١٢٤ - ١٢٦.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ١٢٩.

ولعل هذا يفسر لنا شيوع كثير من ألفاظ عامية يجترحها المتكلمون بتشكيل صوتي معين ، وكأنهم يستبطنون معاني ودلالات مقتبسة من التشكيل الصوتي الذي اكتسبوه من صيغ أخرى :

ومما يقترب من هذا بعض ملاحظ الإتياع ، فقد يحدث أن يتبع المرء الكلمة بكلمة أخرى تأكيداً وتقوية ، ولا يخفى أن الصيغة التي ترد عليها الكلمتان واحدة ، وقد يختلف المعنى من الكلمة الثانية ؛ إذ إنها تشبه في تشكيلها الصوتي الكلمة التي عُرف معناها وذاعت ، ومن ذلك حَسَن بَسَن ، وفيها يقول السيوطي : «ولهذا قال ابن دريد : سألت أبا حاتم عن معنى قولهم بَسَن ، فقال : لا أدري ما هو»^(١) . ولعل كلمة «بَسَن» توحى بتشكيلها الصوتي المشابه لكلمة «حسن» ما توحى هذه الكلمة . وقد أشار القالي إلى أنه يجوز أن تكون النون في «بَسَن» زائدة ، فالأصل بَسٌ ، وهو مصدر «بسست السويقة أبسه إذا لقتته بسمن أو زيت ، ثم حذف إحدى السينين وزيد فيه النون وبني على مثال حسن»^(٢) .

ومن مثل الذي تقدم قول السيوطي :

«وقال ثعلب في أماليه : قال ابن الأعرابي : سألت العرب أي شيء معنى شيطان

ليُطَان؟ فقالوا : شيء نَبَد به كلامنا : نشده»^(٣) .

وقد تتجلى الدلالة الصوتية في التنغيم الذي لا يظهر بجلاء إلا في الجانب النطقي ، فقد

تكون هيئته هيئة استفهام ، أو تعجب ، أو إخبار ، وكل هذه تؤثر في المعنى المتحصل في

(١) السيوطي ، عبدالرحمن جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ،

دار الفكر ، مصر ، د.ت ، ١ / ٤١٥ .

(٢) انظر : القالي ، أبو علي إسماعيل ، الأمالي ، تحقيق محمد عبدالجواد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ٢ / ٢١٧

(٣) السيوطي ، المزهر ، ١ / ٤١٦ .

صاحبه .

٢- الدلالة الصرفية :

تتمثل هذه الدلالة فيما تؤديه الزيادات الصرفية من معانٍ مضافاً إليها معنى الجذر المعجمي ، فلو قيل «مرّض الطبيب الرجل» لكان المعنى المتعين من هذا الفعل «مرّض» مؤتلفاً من معنى الجذر مضافاً إليه دلالة هذه الصيغة التي تفيد القيام على المرض في هذا المقام . ولو قيل «محلّب» بكسر الميم لكان المعنى المتعين من هذا اللفظ هو دلالة «حلب» مضافاً إليها دلالة هذه الصيغة الصرفية التي تدل على القدح الذي يُحلب فيه ، وإذا ما قيل «محلّب» فإن المعنى المستفاد بالإضافة إلى معنى الجذر دلالة صيغة «مفعل» التي تدل على المكان الذي يُحتلب فيه^(١) .

وهكذا يتبين أن لهذه القوالب الصرفية دوراً في تقديم جزء من المعنى . وقد يحدث في بعض الأحيان أن تختلف هذه القوالب الصرفية دون أن يكون هذا مفضياً إلى اختلاف في المعنى ، ومن ذلك مجيء صيغة «فعل وأفعل» بمعنى واحد في بعض الأحيان ، فيقال : «محضته النصح» و«أمحضته» النصح والمعنى واحد^(٢) ، ونقول : «سلكته وأسلكته» . قال الله عز وجل (ما سللكم في سقر) ، وقال الهذلي :

(١) انظر : ابن فارس : الصحاح ، ١٩٧ .

(٢) انظر : ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، أدب الكاتب ، شرح علي فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٩٨٨ م ، ٢٨٢ .

شلاً كما تطرد الجمال الشرداً^(١)

حتى إذا أسلكوهم في قَتائِدَةٍ

٣. الدلالة النحوية :

يُدرس علم النحو من جانبين اثنين : جانب تركيب الجملة العربية ، وجانب الإعراب ، ومعرفة هذين الجانبين تُفضي إلى المعرفة بالدلالة النحوية ، إذ إن هندسة الجملة العربية تحتم ترتيباً خاصاً وفق قواعد اللغة المعمول بها ، وإذا اختلفت هذه الهندسة . وكان هذا الاختلاف مُخلاً بقواعد اللغة . فإن السامع قد يضل عن مقاصد الكلام . فلو قال قائل : «ضرب موسى عيسى» لاقتضى هذا التركيب الجُملي أن تكون الدلالة المستفادة منه أن «موسى» الفاعل ، و«عيسى» المفعول به ، ولو قال آخر «هَنَ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» لكان المعنى المتعين من هذه الحركة الإعرابية أن النساء قد حججن ، وإذا ما قيل : «هَنَ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ» فإن المعنى المتعين من هذه الحركة الإعرابية أن النساء يُردنَ الحج ولما يفعلن^(٢) .

ولو قال رجل : «فُتِحَ باب المسجد الجديد» لبدا للسامع أن للمسجد باباً جديداً قد فُتِحَ ، ولو أنه جرَّ «الجديد» لبدا له أن هناك مسجداً جديداً فُتِحَ بابُه . وفي هذا المضممار ، مضممار الدلالة النحوية ووظيفتها في تقديم مزيد معنى يقول الجرجاني (- ٤٧١ هـ) :

«...، ذلك لأنهم لا يجدون بُدّاً من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلفة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيه حتى يكون

(١) انظر: ابن قتيبة . أدب الكاتب ، ٢٨٢ . والبيت لعبد مناف بن ربح الصربي الهذلي انظر: ديوان الهذليين، الدار القومية المصرية، ١٩٦٥ م. نسخة مصورة، ٢٨/٢ ولعل محقق . أدب الكاتب . وقع في التصحيف لما نسبه لعبد مناف بن ربح. والمعنى أنهم أسلكوهم في قَتائِدَةٍ، والشرد جمع شرود. والآية [المدثر: ٤٢].

(٢) ذكر هذا المثال ابن فارس في الصحاح ، ١٩٧ .

هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يُتَبَيَّن نُقْصَانُ كَلَامٍ وَرَجْحَانُهُ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَيْهِ ...»^(١) .

٤- الدلالة المعجمية ٤٥٩٢٦٤

وهي الدلالة التي تؤديها المعجمات عارضةً لشرحها شرحاً عاماً يوضح المعنى الأصلي ، وهي مجردة عما يمكن أن توحيه القوالب الصرفية من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي تسمى معجمية^(٢) . ويرى إبراهيم أنيس أن الدلالة الاجتماعية قد تنضاف إلى الدلالة المعجمية ؛ إذ إن هدف المعجمات توضيح تلك الدلالات الاجتماعية^(٣) ، وهذا رأي فيه نظر ؛ لأن المعجم لا يستطيع أن يحصر كل السياقات التي تقع فيها العبارات أو الكلمات ، وإن هو فصلٌ فهو لا يفصل في إيراد أنواع من دلالات الكلمة أو العبارة ، وهكذا يظل تحديد المعنى ؛ معنى الكلام محتاجاً إلى ضوابط أخرى غير ضابط الدلالة المعجمية^(٤) .

والحق أنه لا ينبغي للباحث أن يُغالي في أن المعجم لا يفي بالغرض ؛ غرض تحديد الدلالة ، ثم إن هذا لا يعدّ نقصاً في الدرس المعجمي ، لأن المنوط به إيراد المعنى المشترك أو المركزي الذي يتشظى إلى مجموعة الحالات الجزئية التي تتباين وتتغير بتباين السياقات التي تحل فيها ، ثم إن هذه الفروق الجزئية أو الظلال الهامشية والعاطفية قد تتسع أو تضيق ، ولكنها تبقى مشدودةً بالمركز الذي يجذبها إليه ، ومتصلةً معه بنسب حميم ، وهو المرجع في بيان الجدة الحادثة ، واللمحة المضافة ، ولذلك كله ليس في وسع المعجم أن يورد كل ظلال أو

(١) الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمود شاكر ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩ م ، ٢٨ .

(٢) انظر : إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ٤٨ . ومحمد رضوان ، نظرات في اللغة ، ٣٩٧ . وليس هذا التعريف مقتصرأ على المعنى الإشاري ، بل إنه يشمل الاقتراضات اللفظية ، والمجالات الدلالية والمعنى المعجمي المتصل بسياق الحال .

(٣) انظر : إبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ٤٨ .

(٤) انظر : محمود السمران ، علم اللغة ، ٢٦٥ .

دلالة سياقية أو اجتماعية ، لأنه عندئذ نسيصير أعمدة من الألفاظ التفسيرية التي لا تكاد تنتهي^(١) .

إن هذه الدلالات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في النص المكتوب أو المقروء ، فلا فصل بينها إلا على المستوى النظري ، وإذا ما عرض للمرء نص ما فإن الدلالة التي تتعين فيه هي مجموع هذه الدلالات ، فحتى نفهم جملة «أتقول إن العاق أبويه قد تأثم» ، فلا بد من ملاحظة هذه الدلالات متضافرة متماسكة ، فهناك دلالات صوتية ، ومنها تلك التي تتمثل في هيئة التلفظ بهذه الجملة ، فقد تكون إنكاراً ، أو تعجباً ، وهناك دلالة صرفية في «تأثم» ؛ إنها الزيادة الصرفية «المورفييمات» التي تدل على التجافي عن الإثم ، وهناك دلالة نحوية تشير إلى أن الأبوين وقع عليهما الفعل ، فهما منصوبان باسم الفاعل ، وهناك أخرى معجمية تتجسد في معرفة معاني المفردات ، ثم إن للسياق دوراً في الإبانة عن ملابسات هذا الحدث الكلامي وظروفه ، وربما قد يعترى الكلمات من دلالات هامشية تنضاف إلى الدلالة المركزية .

الدلالة المركزية «الأساسية» :

هي العامل الرئيسي للاتصال اللغوي ، والممثل الحقيقي لوظيفة التفاهم ، وقد عرفت هذه الدلالة بأنها المعنى المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد منفردة^(٢) . وقد تكون الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس ، كما قد تكون مبهمة في أذهان آخرين ، ويمكن أن تشبه هذه الدلالة بتلك الدوائر التي تحدث بعد إلقاء حجر في الماء ، فما يتكون منها في نقطة المركز

(١) انظر : فايز الداية ، علم الدلالة العربي ، النظرية والتطبيق : دراسة تاريخية ، تأصيلية ، نقدية ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، ، ١٩٨٥ م ، ٢١٧-٢١٨ .

(٢) انظر : Nida ، Componential Analysis of Meaning ، p.130 ، نقلاً عن : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢٦ ، وقد تحدث من الدلالة الأساسية تحت عنوان المعنى الأساسي .

يُعد دلالة مركزية ، ويقع التواصل بين أفراد اللغة في هذا المركز أو بقريب منه ، ثم تتسع هذه الدوائر حتى تغدو في أذهان قليل من أهلها وقد تضمنت ظللاً عاطفية من المعاني لا يشركهم فيها غيرهم ، وغاية ما يرنو إليه اللغوي هو جعل تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان أبناء اللغة ، ولذا يعمد إلى القدر المشترك فيحدده ويجلّي صورته^(١) .

والحاصل أن معاني الكلمات لا تتحدد بالقيم التجريدية العامة المشار إليها في المعجمات فقط ؛ لأن لكثير منها ظللاً من المعاني النفسية والعاطفية التي تُكسبها ألواناً مؤقتة من الأحاسيس والمعاني الجزئية^(٢) ، ولذا تكون الدلالة الهامشية هي تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وما ورثوه عن آبائهم ، فالمتكلم ينطق باللفظة أمام سامعه محاولاً إيصال المعنى الذي يرمي إليه ، وقد يتلقى ذلك السامع اللفظة بقبول حسن ؛ إذ إنها تطابق ما في ذهنه تمام المطابقة ، وقد تبعث اللفظة في ذهن السامع دلالة معينة اكتسبها السامع من خاص أمره ، ودخيلة نفسه ، ثم إن المتكلم الأول قد يفترض أن ما يرمي إليه يماثل ما يدور في خلد سامعه ، ولكن الحقيقة تقول إن هناك بوئناً يسيراً أو خطيراً بين الداليتين^(٣) مع اتفاق في كثير من الأحيان على الدلالة المركزية .

وقد تتعدد مصادر العنصر العاطفي في معنى كلمة ، فقد يكون المعنى نفسه مثيراً للشعور والأحاسيس القوية ، ومن ذلك الكلمات التي تدل على القيم والأخلاق ؛ نحو حرية وعدل وحق . والصفات التي تستعمل في المدح أو القدح ؛ وذلك نحو طيب وجميل ورقيق

(١) انظر : إبراهيم أنيس ، دلالة الالفاظ ، ١٠٦-١٠٧ .

(٢) انظر : علي زوين ، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، دراسات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ م ، ٩٢ .

(٣) انظر : إبراهيم أنيس ، دلالة الالفاظ ، ١٠٧ .

وحسن، وهذه كلمات يَصْعُبُ تَخْلِيصُهَا مِمَّا فِيهَا مِنْ إِيحَاءَاتٍ ذَاتِيَّةٍ وَعَاطِفِيَّةٍ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ كَلِمَةُ «بَحْر»؛ فَقَدْ يَكُونُ عِنْدَ عَاشِقٍ أَوْ شَاعِرٍ مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ الْهَامِشِ وَسَعَادَتِهِ، فَتَقَرَّ عَيْنُهُ بِزُرْقَتِهِ الصَّافِيَةِ، وَجَمَالِهِ السَّاحِرِ، وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَ آخَرَ مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ أَرْقِهِ وَاضْطِرَابِهِ، فَيَحْوَلُ جَمَالَهُ إِلَى شِنَاعَةٍ، وَأَنْغَامِهِ إِلَى عَوِيلٍ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الْحَالُ تَحْدُثُ لِمَنْ فَقَدَ فِي الْبَحْرِ عَزِيزًا أَوْ كَادًا. وَالَّذِي يَسْتَرَعِي الْإِنْتِبَاهَ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ أَنْ هَذَيْنِ الْإِثْنَيْنِ لَا يَخْتَلِفَانِ فِي مَفْهُومِ الْبَحْرِ وَدِلَالَتِهِ، وَلَكِنْ الْإِخْتِلَافُ الْبَيِّنُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى الْهَامِشِيَّةِ وَالظَّلَالِ الْعَاطِفِيَّةِ الَّتِي تَتَبَايَنُ بِنَبَايِنِ التَّجْرِبَةِ وَالثَّقَافَةِ وَالْأَمْزِجَةِ.

وَكَلِمَةُ «السَّبَاق» قَدْ تَحْمِلُ ظِلَالًا عَاطِفِيَّةً مُتَبَايِنَةً، فَهِيَ عِنْدَ أَوَّلِ تَرْتِيبٍ بِالسَّعَادَةِ أَوْ الرَّغْبَةِ فِي التَّحْدِي، وَإِذْلالِ الْمَخَاطِرِ. وَهِيَ عِنْدَ ثَانٍ مَشْحُونَةٌ بِظِلَالِ أُخْرَى مُخَالَفَةٍ لِلظَّلَالِ الْأُولَى؛ إِذْ إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ مُرْتَبِطَةً بِالْخَوْفِ أَوْ التَّرْقُبِ، لِأَنَّهَا تُذَكِّرُهُ بِالْغِلْظَةِ وَالتَّهَوُّرِ، أَوْ بِمَكْرُوهِ مَا قَدْ أَصَابَهُ فِي مِضْمَارِ سِبَاقٍ مَا.

وَبَيْنَا الدَّلَالَةَ الْمَرْكَزِيَّةَ تَجْمَعُ بَيْنَ أَفْرَادِ اللُّغَةِ، تُفَرِّقُ الدَّلَالَةُ الْهَامِشِيَّةُ بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَمَا تَسَاعِدُ الْأُولَى عَلَى تَكْوِينِ الْمَجْتَمَعِ وَتُضَافِرُ أَبْنَاءَهُ قَدْ تَعْمَلُ الثَّانِيَّةُ عَلَى خَلْقِ الشَّقَاقِ وَالنِّزَاعِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَتَكَيَّفُونَ كَثِيرًا عَلَى الدَّلَالَاتِ الْمَرْكَزِيَّةِ نَاسِينَ أَوْ مُتَنَاسِينَ بَعْضَ الدَّلَالَاتِ الْهَامِشِيَّةِ^(٢).

(١) انظر: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط ١، مكتبة الشباب، مصر،

١٩٦٢م، ١٠٤.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٠٨.

مناهج تحديد المعنى في الدرس الدلالي

مناهج تحديد المعنى كثيرة ومتباينة، ولكل منهج مرتكز في تفسير «المعنى»، ومنظار مُنبئ على المرتكز في تحديده؛ وإذا كان هناك افتراق بين هذه المناهج في المرتكز والمنظار؛ أي في التفسير والتحديد، فإن أصحابها يعقدون الإجماع على أن المعنى المعجمي لا يحدد معنى الكلمة تحديداً تاماً؛ فثمة عناصر غير منطوقة ذات يد جلية في تقديم مزيد معنى إلى المعنى المتشكل من الأول.

ولعل باحث تباين المناهج وافتراقها هو مشاركة علماء من مجالات شتى في تحديد المعنى، وإذا كانت الدراسات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية لم يحمل أعباءها إلا اللغويون، فإن تحديد المعنى، والنظر فيه، درس شارك فيه الفلاسفة وعلماء النفس والاجتماع؛ ذلك أن المعنى اللغوي يشغل المتكلمين جميعاً^(١)، فلا حياة للناس بمعزل عن اللفظ، ولا قيمة للفظ إن لم يكن له مقصد ومعنى.

ومن الأسباب التي عملت على اختلاف المناهج التفاف غير اللغويين حول اللغويين في حظيرة «تحديد المعنى»^(٢)، ولعل أشهرها نظرية دي سوسير، ونظرية بلومفيلد، ونظرية فيرث، ونظرية الحقول الدلالية.

١- نظرية دي سوسير :

منهج المدرسة الاجتماعية السويسرية:

بنى دي سوسير نظريته في اللغة على أساس نظرية دوركيم الاجتماعية، فقد كان

(١) انظر: محمود السمران، علم اللغة، ٢٦١.

(٢) انظر: محمود السمران، المرجع السابق، ٢٦١. إن نظريات تحديد المعنى متعددة مختلفة، ومنها تحديده عن طريق ذكر المرادف أو التعريف أو ذكر الخصائص التمييزية التي يشتمل عليها اللفظ. وسأعرض لهذه السبل في باب الحديث عن مناهج القدماء في تحديد دلالات الالفاظ.

الأخير يرى أن النظام الاجتماعي مستقل عن الأفراد الذين ينتمون للمجتمع ، وأن للفرد وجوداً خاصاً ، وهو يقرر أن الظواهر الاجتماعية ذات وجود خاص ، وأن اللغة من جملة تلك الظواهر^(١) .

لقد أخذ هذا المفهوم من دوركيم ، فعدّ اللغة ظاهرة اجتماعية مستقلة عن الأفراد واتجه إلى بيان العلاقة بينها وبين الحياة الاجتماعية ، فلم ينظر إلى اللغة بوصفها قائمة من الألفاظ التي تتطابق مع الاسم الذي تدل عليه ؛ إذ إنه يرى أن هذه الفكرة ليست عصبية على النقد ؛ لأنها تفترض أن الأفكار الجاهزة توجد قبل الكلمات ، ثم إنها تجعل المرء يؤمن بأن الربط بين الاسم والمسمى والشيء عملية سهلة جداً ، ولكن هذه الطريقة تستطيع أن تقرب المرء من الحقيقة لأنها تريه أن الوحدة اللغوية ثنائية الكيان ، تتشكل الواحدة منهما بتضافر مصطلحين^(٢) .

إن كلا هذين المصطلحين اللذين تشتمل عليهما العلاقة اللغوية نفسياً ومتحدان في العقل برابط جمعي ، ولكنها لا توحد الشيء والاسم ، بل الفكرة والصورة الصوتية ، وليست الصورة الصوتية الصوت المادي ؛ إنها شيء فيزيائي خالص ، أما الطابع النفسي للصوت فهو الانطباع الذي يحدثه على مشاعر السامع ، ويؤكد هذا في رأي دي سوسير . أن المرء يكلم نفسه أو يتلو عن ظهر قلب قطعة من الشعر دون أن ينبس ببنت شفة^(٣) .

وهذان العنصران يشكلان وحدة متألّفة ؛ إذ إن كلاً منهما يستدعي الآخر ، فالمعنى

(١) انظر : محمود السمران ، علم اللغة . . . ٣٠٠-٣٠١ . ومحمد رضوان ، نظرات في اللغة ، ٤٥١ .

(٢) انظر : دي سوسير ، فصول في علم اللغة العام ، ١٢١ .

(٣) انظر : دي سوسير ، المرجع السابق ، ١٢١-١٢٢ .

المتشکل إذا هو ارتباط متبادل بين الكلمة (الصورة الصوتية) وبين الفكرة^(١). وقد عدل دي سوسير عن مصطلح الصورة الصوتية إلى مصطلح الدال، وعن «الفكرة» إلى المدلول مشيراً إلى العلاقة الاعتبارية التي تكتنفهما؛ فمعنى «جمل» وفق نظرية دي سوسير يأتلف من صورة صوتية وفكرة، فإذا ما ذكرت كلمة «جمل»، أو طرقت بخاطر رجل ما دون التلفظ بها، فإن ثمة صورة ذهنية ترتسم في الذهن، وهذا هو معناها عنده، ثم إن هذه «العلامة اللغوية» لا تدل على معناها بسبب تتابع هذه الأصوات تتابعاً مخصوصاً، أو بسبب التشكيل الصوتي على هذا النسق. إن العلاقة بين الدال (جمل) وبين هذا المدلول (الفكرة) اعتبارية.

إن الكلمة عنده علامة لغوية، فإذا ما أراد المرء أن يفرّق بين فكرتين تفريقاً أساسياً فإن عليه أن يستعمل علامتين لغويتين مختلفتين؛ لأن التفكير بأطراح الكلمات عائم، ثم إن العلاقة اللغوية لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى، ولكن بين فكرة وصورة صوتية؛ أي بين الدال والمدلول^(٢).

ويصطنع دي سوسير ثالثاً خاصاً يتضمن ثلاثة مصطلحات أساسية في فهم

نظريته اللغوية:

- ١- إن مصطلح اللغة هو اللغة في أوسع معانيها، أو هو الكلام الإنساني بوجه عام.
- ٢- اللغة المعينة هي التي تضم على وجه الخصوص نظام المفردات، وهي اجتماعية مستقلة عن الأفراد كما تبين من قبل.
- ٣- أما المصطلح الثالث فهو الكلام، ومعناه إظهار الفرد للغة، أو تحققها عن طريق الأصوات

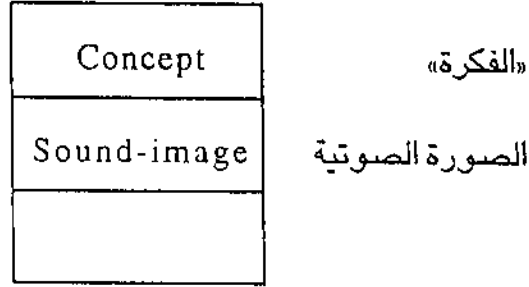
(١) انظر: دي سوسير، المرجع السابق، ١٢٣. ومحمود السعمران، علم اللغة، ٢٠٢.

(٢) انظر: محمود السعمران، علم اللغة، ٢٠٢. ومحمد رضوان، نظرات في اللغة، ٤٥٣.

الملفوظة ، أو عن طريق الرموز المكتوبة^(١)

وخلاصة القول إن دي سوسير يرى فارقاً بين العلاقة اللغوية للكلمة والمقصود منها،

وإن العلاقة اللغوية في رأيه هي كيان نفسي له جانبان يمكن تمثيله بالرسم الآتي^(٢) :



٢- النظرية السلوكية :

المدرسة السلوكية الأمريكية «بلومفيلد» :

ركز أصحاب هذا الاتجاه على أن اللغة ظاهرة سلوكية منظورة قابلة للملاحظة والقياس، بل إنه يمكن دراستها اعتماداً على نموذج المثير والاستجابة. وقد رأى بلومفيلد أن معنى الكلمة أو معنى النطق ينبغي أن يعرفاً عن طريق أحداث عملية فسيولوجية كالجوع الذي يمكن أن يعرف بالتقلص العضلي، وبما يحدث في المعدة من إفرازات، وبما يصطبب ذلك من عطش^(٣)، وهذا يعني أنه يرى أن تفسير معنى العناصر اللغوية وفق الموقف الذي استخدمت فيه ممكن؛ إذ إن الموقف قابل للتعريف بحدود تجريبية محسوسة.

إن نقطة البداية عنده لم تكن ملاحظته الأحداث اللغوية؛ لأن لها سوابق ودوافع، ولذا

(١) انظر : محمود السمران ، علم اللغة ، ٢٠٦-٢٠٢ . ومحمد رضوان ، نظرات في اللغة ، ٤٥٢ .

(٢) انظر : دي سوسير ، فصول في علم اللغة العام ، ١٢٣ .

(٣) انظر : محمود السمران ، المرجع السابق ، ٢٠٥ . ومحمد رضوان ، نظرات في اللغة ، ٤٥٨ . من الملاحظ

أن مثير الكلام لا يمكن حصره بالعمليات الفسيولوجية/

يكون تعريف الصيغة اللغوية بأنها «الموقف الذي يُنطق فيه المتكلم بالمعنى، والاستجابة التي يُحدثها المعنى في السامع»^(١).

ولعلّ المثال المشهور الذي أورده عن «جاءك» و«جيل» و«التفاحة» يوضح مفهوم نظريته.

افتراض بلومفيلد أنهما يسيران في سبيل، وقد أحسّت «جيل» بالجوع، وكانت قد رأت تفاحة أثناء مشيهما، فارادت أن تأكلها، فإذا كانت التفاحة سهلة المنال، فإن «جيل» تستطيع أن تحضّل عليها بنفسها، ويوضح بلومفيلد هذا الموقف بالهيئة الآتية :

مُثير عملي ← رَدُّ فِعْلٍ عملي. (والمثير العملي هنا هو الجوع ورؤية التفاحة والرغبة في التقاطها).

أما إذا لم تستطع «جيل» الوصول إلى التفاحة، أو حدث شيء ما، فليس ثمة بُدٌّ من مساعدة خارجية، وعندها ستطلب من «جاءك» أن يحضرها لها، وسبيلها في ذلك اللغة، فتصدر أصواتاً منوّمة وفق قواعد مخصوصة، فيهتزّ الهواء بصوت المتكلمة، ويطرق أذن السامع «جاءك» الذي سيصدر عنه رَدُّ فِعْلٍ عملي؛ كأن يقفز إلى الشجرة ليُقطف التفاحة.

والحاصل أن هذه الواقعة «المثال» تأتلف من ثلاثة أشرطة :

١- الأحداث العملية السابقة على الحدّث الكلامي.

٢- الكلام نفسه.

(١) انظر: بالمر. ف.، علم الدلالة: إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، ١٩٩٢م، ٨١، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٦١.

٣- الأحداث العملية التي تلي الحدث الكلامي^(١).

يرى بلومفيلد أن المعنى نُقطة ضعيفة في البحث اللغوي؛ لأن معرفة معنى اللفظ أو العبارة يحتاج إلى معرفة أشياء نَعْجَزُ عَنْ إدراكها؛ وفي هذا يقول: «إن تقديم تعريف لمعنى كل صيغة في لغة ما يوجب علينا أن نكون عارفين تماماً بكل شيء في عالم المتكلم في هذه اللغة، ولكن القدر الحقيقي لمعرفة الإنسان بهذا العالم قَدْر ضئيل جداً، ولكن ليست لدينا طُرُق دقيقة لتحديد معاني كلمات كثيرة أخرى كالحب أو الكراهية التي تتصل بمواقف غير محدودة تحديداً واضحاً»^(٢).

إن المعنى عنده يأتلف مِنْ ملامح الإثارة وردود الفعل القابلة للملاحظة، فعن طريق نطق كلمة ما يَحْتُ المتكلم سامعه على الاستجابة لموقف ما، وهذا الموقف وتلك الاستجابة هما معنى الكلمة^(٣) فهناك مُثير أصلي، وهو الجوع أو الرغبة في التقاط التفاحة (في مقام الحديث عن «جك» و«جيل» و«التفاحة»)، وهناك استجابة مُتَشَكِّة في أصوات لغوية، وهناك استجابة أخرى تأخذ صورة عملية كقفز جاك ليقطف التفاحة. لقد صوّر هذا بما يلي:

مُثير عملي \ رد فعل لغوي \ مُثير لغوي \ رد فعل عملي^(٤).

إن السلوكية اللغوية التي طبقها «بلومفيلد» جعلته يُدْخِلُ العناصر غير اللغوية المتصلة

(١) انظر هذا المثال:

محمود السمران، علم اللغة، ٢٠٥، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٦٢، ومحمد رضوان، نظرات في اللغة، ٤٦٢.

(٢) محمد رضوان، المرجع السابق، ٤٥٩.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٦١، ومحمد رضوان، المرجع السابق، ٤٦١.

(٤) انظر: محمد رضوان، المرجع السابق، ٤٦٢.

بالحدث الكلامي في دائرة المعنى^(١)؛ وقد عدّها مطلباً ضرورياً لفهم المعنى، ولكنه يقرر في ختام نظريته أن الشخص العادي يهمل المثير العملي أو ردُّ الفعل العملي، وأن طلاب اللغة ودارسيها يهتمون كثيراً بالحدث اللغوي الذي هو وسيلة لغايات عظمى، فالمعنى اللغوي عنده متشكل من هذه الأشياء المهمة التي يرتبط بها الكلام، وهو مجموع الحوادث السابقة عليه،^٥ والتالية له^(٢).

ولا يخفى أن هذه النظرية انطلقت من فلسفة معينة، وكأنها تعمل على إخضاع اللغة للمنطق العلمي المحض، ولعل هذا يفضي إلى القول إن ثمة تكلفاً في تعريف الصيغة اللغوية المذكورة آنفاً، وتنائياً عن التحديد الحقيقي للمعنى؛ إذ إنه لا يتحدد كما تبين قبلاً، وفي هذا يقول بالمر:

«إن نظرية بلومفيلد تفقد سلطانها عندما ندرك أن كثيراً من العوامل المهيئة الوثيقة غير معروف، أو لا سبيل لمعرفة. إن النظرية الأكثر قابلية للتطبيق هي تلك التي تعرف المعنى - جملة - بالنظر إلى المثير الملحوظ والاستجابة. إنها سلوكية من النوع الذي يفضل بعض علماء النفس؛ النوع الذي يمكن إثباته في المعمل مع الفئران ومخلوقات أخرى تستجيب - بطرق محددة بإحكام - لمثير معين. واضح ودقيق...»^(٣)

ولا يخرج بالمر في هذا النص عن النموذج السلوكي، إلا أنه يفضل أن يتجه نظر الدارس إلى العلاقة بين اللغة بوصفها مثيراً من وجهة نظر السامع، والاستجابة السلوكية المترتبة على المثير اللغوي.

(١) انظر: محمود السمران، علم اللغة، ٢٠٩.

(٢) انظر: محمود رضوان، نظرات في اللغة، ٤٦٤.

(٣) بالمر، ف. ر.، علم الدلالة، ٨٤.

٣ - نظرية السياق :

المدرسة الاجتماعية الإنجليزية :

هذه نظرية يحاول فيها أصحابها أن يفهموا المعنى فهماً غير تقليدي، وقد نسبت هذه النظرية لفيرث، ولكن لها جذوراً عند «فندريس» الذي يرى أن الذي يُعَيَّن مَدلول القيمة في كلِّ حال من الحالات السياق؛ فالكلمة تكتسب معنى مؤقتاً بتأثير السياق، وهو الذي يفرض قيمة بعينها على الكلمة. (١)

وقد أفاد فيرث كثيراً من آراء «مالينوفسكي» العالم البولندي الذي ترك أثراً كبيراً في فكر المدرسة الاجتماعية الإنجليزية، وقد أفضت آراؤه إلى وجود نظرات قيمة في اللغة فيما يختص بدراسة الكلام الحي؛ إذ إن اللغة عنده ليست وسيلة من وسائل توصيل الأفكار والانفعالات، لأن هذا لا يعدو أن يكون وظيفة واحدة للغة، فاللغة نوع من السلوك، وضرب من العمل (٢)، ولها وظيفة اجتماعية تعد أهم شيء في اللغة، فالسلوك اللغوي العادي جزء من العملية الاجتماعية، ولهذا يؤكد فيرث أهمية الرجوع إلى المقام «الموقف الكلامي» في فهم المقال (٣).

استخدم مالينوفسكي مصطلح «سياق الحال»، ثم تطور هذا المصطلح على يدي فيرث في دراساته اللغوية، والحاصل أن فهم المعنى يتوقف على فهم سياق الحال الذي هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، وهي شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي،

(١) انظر: جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبدالحميد الدراخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م، ٢٣١.

(٢) انظر: محمود السعمران، علم اللغة، ٢٠٩-٢١٠.

(٣) انظر: طاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الاصوليين، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

وشخصيات من يشهد الحدث الكلامي غير المتكلم أو السامع ، والعوامل الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن شارك في الموقف الكلامي كالمكان ، وأثر النص أو الكلام في المشتركين كالإغراء أو الألم أو الإقناع ، وتحليل الكلام إلى عناصره الأولى ومكوناته البدائية لكي يصل المرء إلى المعنى ، وهذا يعني أن سياق الحال يشمل جميع أنواع الوظائف الكلامية^(١).

وهكذا يتبين أن مفهوم المعنى عند فيرث ليس شيئاً في الذهن ، أو علاقة متبادلة بين اللفظ وصورة الشيء الذهنية ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات اللغوية التي تتشكل في موقف لغوي يحددها السياق^(٢) . فالمعنى إذاً كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والمعجمية ، وهذا هو السياق اللغوي ؛ ويضاف إليه سياق الحال المتمثل بالظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية للمتكلم والمستمع^(٣) .
وينبغي على ما تقدم أن الوصول إلى المعنى في منهج فيرث قائم على أن يكمل النص اللغوي إلى مستوياته أولاً ؛ وأن يبين سياق الحال (شخصية المتكلم ، وشخصية السامع ، وجميع الظروف المحيطة بالكلام) ثانياً ، وأن يبين نوع الوظيفة الكلامية ثالثاً ، وأن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام كالضحك والسخرية رابعاً^(٤).

إن فكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور عليه علم الدلالة الوصفي في الوقت الحاضر ،

(١) انظر : محمود السمران ، علم اللغة ، ٢١١ . وحلمي خليل ، الكلمة : دراسة لغوية معجمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م ، ١٥٨ .

(٢) انظر : حلمي خليل ، المرجع السابق ، ١٥٩ .

(٣) انظر : محمود السمران ، علم اللغة ، ٢١٢ . وطاهر سليمان حموده ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ٢١٤ . وحلمي خليل ، المرجع السابق ، ١٦٠ .

(٤) انظر : محمود السمران ، المرجع السابق ، ٢١٢ . وطاهر سليمان حموده ، المرجع السابق ، ٢١٤ .

لأنه من المعروف أن تجلية المعنى على المستوى الوظيفي: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي، لا تُعطينا إلا معنى المقال، أو المعنى الحرفي معزولاً عن محتواه الاجتماعي الذي له يدُّ كبرى في تحديد المعنى. (١)

ولعل في الآتي فضل بيان يوضح ما تقدم:

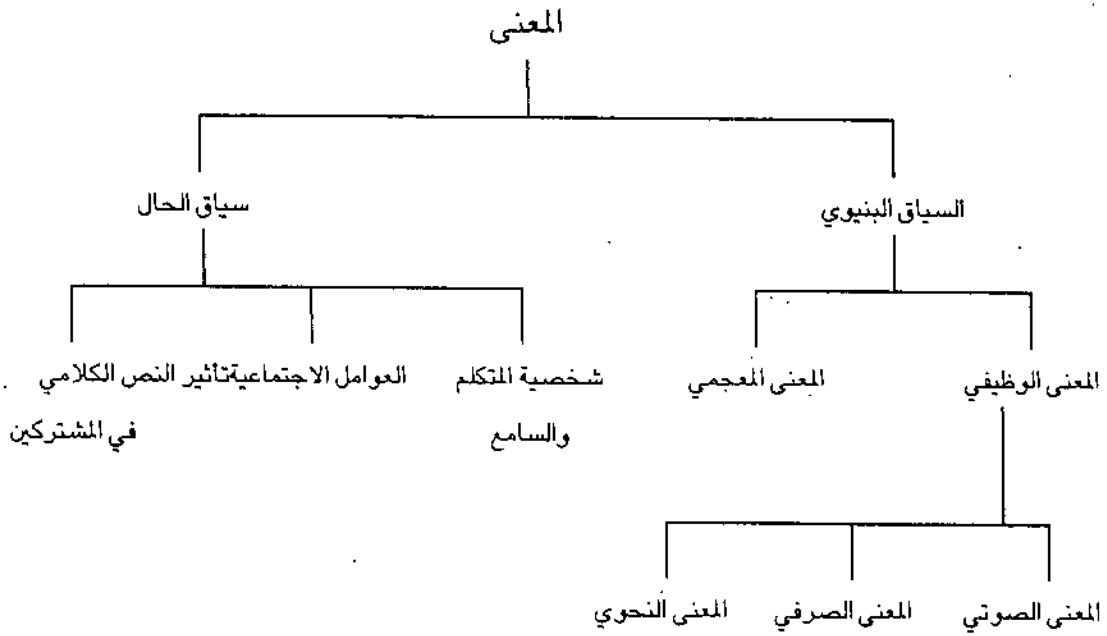
قد يسرح المرء الخاطر بعيداً متخيلاً أن هناك رجلين، أحدهما يمدح الثاني، والثاني يستمع إليه بكثير من التواضع والتأدب، وإذا ما أفاض الأول في الثناء على الثاني فإنه سيقول له متواضعاً: «استغفر الله!». وعندنا لن يكون كافياً لمعرفة معنى مادة «غفر» مضافاً إليها دلالة صيغة «استفعل»؛ لن يكون هذا كافياً حتى يصل المرء إلى دقائق المعنى المراد إلا إذا وقف على هيئة ذلك الموقف الكلامي، والمقام الاجتماعي الذي حدث فيه ما حدث. إن المستغفر لم يقترب ذنباً ليطالب المغفرة في ذلك الموضع، بل إنه جاء بهذه الجملة في مقام التواضع والتأدب لا الاستغفار.

ومثل ذلك «الحمد لله» فقد يقولها صاحبها منكرراً على غيره فعلة ما في مقام ما، كأن يكونا يأكلان الطعام معاً، فإذا ما انقضَّ أحدهما قبيل الآخر من حوله عن الأكل، فإنه سيحمد الله على هذه النعمة الطيبة قائلاً: «الحمد لله»، ولكن الثاني سيقول منكرراً مستهجنًا قيام ضيفه ذاك: «الحمد لله»؛ وذلك طلباً لحث صاحبه على تناول مزيد طعام.

وهكذا يبدو أن «الحمد لله» لها معنيان في ذلك المقام: الأول حمد الرجل ربه على هذه النعمة، والثاني: استنكار ما قد صدر من الضيف من حمد يدل على امتلاء البطن، أي أنها في سياقها ذاك تقترب بالفُروغ من الطعام، وهو أمر يقتضي العرف الاجتماعي العربي أن يُنازع الضيف فيه ضيفه، وعند ذلك تنتقل هذه المنازعة إلى مدلول العبارة في ذلك السياق

(١) انظر: تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت، ٢٣٧.

الهامشي المحدد (سياق الطعام) وتفارق أو تكاد أصل القصد بها ، ولعل هذا لا يُجلى إلا بالاتكاء المتين على سياق الحال الذي قد يَشِط عن المعنى المعجمي إلى مكان طُروح ، كل هذا يحدث بالإيماء اللطيف ، والإشارة الدالة المعبر عنها بشبيلين : سبيل المقام اللغوي ، وسبيل المقام الاجتماعي ، ولذا يمكن أن يوضع تصور لتحديد رسوم الكلام ، ومقاصد التعبير ، وفق نظرية السياق كما يأتي :



وفي مضممار الحديث عن نظرية السياق تجدر الإشارة إلى «أولمان» الذي فهم السياق فهماً واسعاً ، بيد أن إيمانه بهذا المفهوم الواسع للسياق لم يجعله من مشايعي هذه النظرية المغالين ؛ إذ إنهم يرون أن الكلمات لا معنى لها خارج مكانها من النظم . إن لأولمان رؤية مختلفة تقوم على أن الكلمات المخزونة في أذهان المتكلمين والسامعين لا تحظى بالدقة والتحديد إلا حين تضمُّها التراكيب الحقيقية : المنطوقه والمكتوبه . وهذا لا يعني أن الكلمات المفردة لا معنى لها البتة ، وإن كان ذلك غير ذلك فكيف تصنف المعجمات ولماذا؟^(١) ، إنه لا ينكر

(١) انظر : أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ٦٢ .

أن كثيراً من الكلمات يُعْتَرِيها الغموض الشديد وهي مُجْرَدَةٌ مِنْ سِيْاقَاتِهَا ، وأن ألوانها المعنوية قد تكونُ مَبْتَعَةٌ غَيْرَ مُحَدَّدةٍ تَحْدِيداً دَقِيقاً ، ولكن لهذه الكلمات معاني مَرْكَزِيَّةٌ (١) .

وَمِنْ الْمُرْجَّحِ أَنَّ أَوْلِيَانَ أَصَابَ كَيْدَ الْحَقِيقَةِ فِي مَلْخَظِهِ هَذَا ، لِأَنَّ الْمَرْءَ إِذَا مَا نَظَرَ فِي كَلِمَاتٍ تَتَنَابَوُ مَعَانِيهَا بِتَنَابُوبِ السِّيَاقِ فَإِنَّهُ سَيَجِدُ أَنَّهَا تَدَوَّرُ فِي فُكْلٍ مَعْنَى مَرْكَزِيٍّ ، وَقَدْ يُكْتَنَفُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَبِوعَةِ وَهِيَ مُنْفَرِدَةٌ (٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ «الضَّرْبُ» الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَى مَعْنَاهُ إِلَّا فِي سِيْاقِهِ ؛ إِذْ إِنَّهُ يُدَلُّ عَلَى الضَّرْبِ بِالْيَدِ وَالْعَصَا ، وَالذَّهَابِ فِي الْأَرْضِ ، وَالْإِسْرَاعِ فِي الْمَشْيِ ، وَالْأَخْذِ فِي الشَّيْءِ ، وَالنُّوعِ وَالْجِنْسِ ، وَالرُّجُلِ الْخَفِيفِ اللَّحْمِ (٣) . وَمِثْلُ ذَلِكَ كَلِمَةُ «عَيْنٌ» الَّتِي تَتَبَايَنُ مَعَانِيهَا (٤) . وَقَدْ قَالَ رَاجِزٌ :

يُرِيدُ سَالِحاً .	«لَقَدْ قَدِمْتُ مِنْ دِمَشْقٍ صَالِحاً
يُرِيدُ حَسَنًا .	وَقَدْ كَجَّهَرْتُ جَهَازاً صَالِحاً
يُرِيدُ كَثِيراً .	وَكَانَ زَادُ الْقَوْمِ زَاداً صَالِحاً
يُرِيدُ شَدِيداً .	لَا جُذِبْنَ النَّسْعَ جُذْباً صَالِحاً
يُرِيدُ رَجُلًا .	أَوْ الْقَيْنَ بِالْعِرَاقِ صَالِحاً
يُرِيدُ نَافِعًا .	إِنِّي وَجَدْتُ صَالِحاً لِي صَالِحاً

(١) انظر : أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ٦٢ .

(٢) انظر: البحث، صفحة ١١ .

(٣) انظر: ابن بنين ، سليمان بن بنين النحوي ، اتفاق المياني وافتراق المعاني ، تحقيق عبدالرؤوف جبر ، ط١ ، دار عمّار ، عمّان ، ١٩٨٥م ، ١٨٠ .

(٤) انظر: البحث، صفحة ٨٧ .

أي حسينا»^(١)

يفعل بي فعلاً كريماً صالحاً

نظرية الحقول الدلالية:

لما كانت هناك علاقات دلالية بين الكلمات كالترادف والاشتراك ، ولما كانت هناك علاقات أخرى بين كلمات يمكن أن يلفها اسم جامع ، فقد رُعِزَت الفكرة التي كانت تنظر إلى الكلمات على أنها وحدات دلالية مستقلة لا صلة بينها .^(٢)

وتقوم نظرية الحقول الدلالية على أساس تنظيم الكلمات في حقول تجمع بينها لوجود ملامح مشتركة بين كلمات الحقل الدلالي الواحد ، فهناك مجالات تتصل بالمحسوسات ، وأخرى تتصل بجوانب غير مادية^(٣) ، وقد توسَّع في مضمار هذه النظرية حتى شملت الألفاظ المترادفة والمشاركة والمتضادة والأوزان الصرفية^(٤) .

تقول هذه النظرية إن الشرط الأساسي لفهم معنى كلمة هو موقعها بين مجموعة كلمات متصلة بها دلالياً ، أي أنه يجب دراسة العلاقة الدلالية بين المفردات في مضمار الحقل الدلالي الواحد ، ولذا يُعرَف «ليونز» معنى الكلمة بأنه محصلة علاقاتها داخل الحقل المعجمي^(٥) .

والحق أن الناظر في كثير من الكلمات ليجد أن بينها وشائج متفاوتة في الوضوح ، ولعل مرد هذا إلى جدل اللفظ والمعنى الذي يفضي إلى ارتباط لفظ بآخر ، كالترادف أو

(١) ابن بنين ، اتفاق المباني وافتراق المعاني ، ١٢٤ .

(٢) انظر : حلمي خليل ، الكلمة ، ١٤٣ .

(٣) انظر : حلمي خليل ، المرجع السابق ، ١٤٣ .

(٤) انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٨٠ .

(٥) انظر : أحمد مختار عمر ، نظرية الحقول الدلالية ، ٩ . وانظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٧٩ .

الاشترك ، وقد يكون مرده إلى أن اللغة تعكس ما في العالم الخارجي القائم على التناسق ،
فينعكس هذا على الألفاظ حتى لتغدو متشابكة ذات علائق ، فتتشكل ألفاظ تنتمي إلى
«المحسوسات» ، وفي مضممار المحسوسات نجد أن ثمة حقولاً دلالية أخرى ، كحقل
«المخلوقات الحية» ، وفي حقل «المخلوقات» تظهر حقول أخرى كثيرة ، كحقل «الحيوانات» ،
وفي حقل «الحيوانات» تتجلى حقول أخرى ، كالحديث عن أصوات الحيوانات ، أو الحديث
عن أنواع الحيوانات ، فيكون هناك حقل للحيوانات الزاحفة ، وحقل للحيوانات المفترسة ،
وحقل للطيور ، وليس بالوسع في هذا المقام أن تُحصر الحقول الدلالية التي قد يضمها معجم
ما ، وقد يبدو الحديث عنها من قبيل المعايمة والتكلف ، ولكنه واقع في الحياة اليومية ، وعامل
من عوامل إشراق دلالات الألفاظ ووضوحها في مضمارها الذي تنتسب إليه^(١) .

إن كلمة «حيوان» ترتبط دلاليًا بكلمة «فرس» ، والأخيرة تقترن بكلمة «صهيل» ، والثالثة
ترتبط بكلمة «صوت» ، وهكذا يتبين أن هناك وشائج بين الكلمات قاطبة ، وهذا يعين
على وضع معجم قائم على الفكرة المشار إليها آنفًا .

ولما كانت هناك وشائج بين الكلمات ، ولما انقذت فكرة وضع هذه الألفاظ في ترتيب معين ،
فقد أصبح بحث هذه العلاقة بين الكلمات مطلباً ضرورياً ؛ إذ إن الهدف من هذا التحليل هو
بيان تلك العلاقات بين الكلمات ، وبيان صلاتها بالمصطلح العام^(٢) . وقد قادت هذه النظرية
إلى التفكير بعمل معجمي تقدّم فيه المفردات على أساس تقريعي تسلسلي ، مع ملاحظة أن
الكلمات داخل الحقل الواحد ليست سواء ، فهناك كلمات أساسية ، وهي التي تكون ذات تميّز
وبروز بالنسبة لبنات حقلها في استعمال ابن اللغة لها^(٣) .

(١) سترد بعض الأمثلة في مقام الحديث من معجمات المعاني عند القدماء .

(٢) انظر : جون ليونز ، Theory of Meaning ، ١٤ ، نقلًا من أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٧٩ .

(٣) انظر : أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ، ٧٩ .

وفي مضممار «نظرية الحقول الدلالية» يُتحدث عن أشكال العلاقات الدلالية التي تربط بين الكلمات . ومنها أن يكون للكلمة الواحدة غير دلالة ، وهذا هو الاشتراك اللفظي ، وبمُكْنَة الباحث أن يستشرف كثيراً من تلك العلاقات الكامنة بين ألفاظ المشترك ، وهناك الاشتمال أو «الدلالة المركبة» التي تحلل إلى عنصرين دلاليين ، ككلمة «غزال» التي يشار إليها بأنها (غزال + أنثى) . وهناك علاقة التضمن ؛ كأن تتضمن كلمات دلالةً كلمات أخرى ؛ نحو «إنسان» التي تتضمن الطفل والشاب والشيخ ، وهناك علاقة «التنائيات الضدية» كالصغير والكبير ، والطويل والقصير^(٣) .

(٣) انظر : حلمي خليل ، الكلمة ، ١٤٥-١٤٦ . وانظر أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ، ٩٩-١٠٦ .

محددات المعنى عند علماء العربية

وجدنا قبلاً أن هناك نظريات في تحديد المعنى ، ولعل أشملها «نظرية فيرث» التي تجمع بين السياق اللغوي وبين سياق الحال اللذين يكتنفان الحدث الكلامي ، وإذا ما نظر المرء في كتب اللغة والمعجمات القديمة فإنه يرى أن القدماء أولوا هذا الجانب عناية بالغة ، وقد أعانهم على هذا طبيعة اللغة العربية التي تسمح ببسط القول في هذا المطلب ، وإن أراد المرء أن يلملم نثار هذه الملاحظ ، وأن يجمع متفرقها ، فإن بمكنته أن يضع تصوراً عاماً لمحددات المعنى عند علماء العربية ، أو أن يضع تصوراً لوسائل العربية في إبانيتها عن المعاني ، ومقاصد التعبير .

وقد تبين من قبل أن المعنى كُـلُّ متشكّل من مجموعة عناصر ، وأن لكل عنصر دوراً في تقديم جزء من المعنى ، وقد تنبه القدماء لهذا تنبهاً واضحاً بدءاً من الدلالة الصوتية وانتهاءً بالدلالة الاجتماعية ، ولعل حصر هذه المحددات في مجموعتين أيسر على القارئ .

١) المحدد الأول :

المحددات البنيوية .

١ - المحدد الصوتي - الصرفي :

تحدث القدماء كثيراً عن دور هذا المحدد للمعنى ، ومن ذلك ما أشار إليه ابن قتيبة : «عَرَضَ الشَّيْءُ» إحدى نواحيه ، و«عَرَضَ الشَّيْءُ» خلاف طوله . و«رُبُّضَ الشَّيْءِ» وسطه ، و«رَبَّضَهُ» نواحيه ...»^(١) .

(١) ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ٢٠٨ .

وقد يحدث على صعيد صوتي آخر أن يتراسل المُحدَّدان: الصوتيُّ والصرفيُّ؛ ذلك أن اختلاف الحركة يُفْضي إلى اختلاف القالب التصريفي، ومن ثمَّ يَنشأ اختلاف في المعنى، ومن ذلك إشارة ابن فارس إلى أن العرب يفرقون بالحركات بين المعاني فيقولون «مِفْتَح» للآلة التي يَفْتَح بها، و«مَفْتَح» لموضع الفَتْح، و«مِقْص» لآلة القِصِّ، و«مَقْص» للموضع الذي يكون فيه القِصُّ^(١).

وقد يحدث في بعض الأحيان أن يكون هناك تغيير في أصوات الكلمة أو في ترتبها مع انمحاء تغيير في المعنى. ويظهر هذا في «الْقَلْب» و«الإِبْدَال» و«المُتَلَّث» الذي لا يختلف معناه، وقد أشار بعض اللغويين إلى هذا، فابن السِّدِّ البَطْلِيُّوسِي (- ٥٢١ هـ) يَعْقِد في مُتَلَّثه باباً في «المُتَلَّث المتَّفِق المعاني»، ومن ذلك إشارته إلى أن «جِضْرَة» مُتَلَّثَة الحاء، فيقال «حِضْرَة، وحِضْرَة، وحِضْرَة»^(٢)، ويقال أيضاً ما بقي من الماء في الحوض إلا حِقْلَة وحِقْلَة وحِقْلَة^(٣). والإبدال يُفْضي إلى تَغْيِير صورة الكلمة مع عدم تَغْيِير المعنى، أي أن الكلمات قد تتباين في أصواتها، ولكنها لا تتباين في معانيها، ومن ذلك «مَدَحْتَه وَمَدَهْتَه»، و«الأَيْم والأَيْن» بمعنى الحَيَّة، والقبر «جَدَّتْ وَجَدَف»، و«وَأَسْتَأْدَيْتُ عَلَيْهِ» و«أَسْتَعْدَيْتُ»^(٤).

وكذلك القَلْب الحاصل في الكلمة، وهو غَيْرٌ وظِيفِي، أي أنه لا يُؤزِن بتنوع المعنى، ومثال ذلك ما ذكره ابن فارس في الصحابي: «ومن سنن العرب القَلْب، وذلك يكون في الكلمة،

(١) انظر: ابن فارس، الصحابي، ١٩٧.

(٢) انظر: ابن السِّدِّ البَطْلِيُّوسِي، أبو محمَّد عبدالله بن محمَّد، المُتَلَّث، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي،

دار الرشيد، العراق، ١٩٨١، ٤٣١/١.

(٣) انظر: البَطْلِيُّوسِي، المصدر السابق، ٤٣١/١.

(٤) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٣١٦.

ويكون في القصة ، فأما الكلمة فقولهم جذب وجذب ، وبكل ولبك ، وهو كثير»^(١) .
وقد يتمثل المحدد الصوتي عند القدماء في «التنغيم» ، وهذا لا يكون جلياً إلا إذا سرح
المرء خاطر متخيلاً أن هناك حدثاً كلامياً يشترك فيه اثنان . وعند القدماء إشارات يُستأنس
بها في هذا المقام ، ومن ذلك حديث ابن جني عن أثر هذا في المعنى . يقول :
«وقد حذفنا الصفة ، ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم
«سير عليه ليل» وهم يريدون : ليل طويل ، وكأن هذا إنما حذفنا فيه الصفة لما دل من الحال
على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم
والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت . وذلك
أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله)
هذه الكلمة ، ولتتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها ، أي رجلاً فاضلاً ...»^(٢) .

أدرك اللغويون القدماء قيمة الدلالات الوظيفية للصيغ الصرفية ، فتحدثوا عن ذلك
وأسهبوا فيه ، لما له من أهمية في تحديد جزء من المعنى ، فللصيغ الصرفية معانٍ تنضاف إلى
المعنى العام «الجزر» ؛ فصيغة «تحالم» تفيد إظهار الحلم ، ولكن صيغة «تحلم» تفيد التماس أن
يصير المرء حليماً^(٣) .

وقد يحدث على صعيد آخر ألا يكون تغيير الصيغة مؤدياً إلى تغيير في المعنى ؛ نحو
«تعطيت وتعاطيت» ، و«تجاوزت عنه وتجاوزت عنه ..»^(٤) .

(١) ابن فارس ، الصحابي ، ٢٠٨ ، والسيوطي ، المزهري ، ٤٧٦/٨ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٢٧٢-٢٧٣ .

(٣) انظر : ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ٣٠٤ .

(٤) انظر : ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٣٠٤ .

ولابن جني مباحث قيِّمة في هذا المطلب ؛ فقد أشار في الخصائص إلى دور اختلاف الصيغ في تغيير المعنى ، ومن ذلك حديثه عن «مِرْقاة» التي معناها السُّكْم ، ويقال أيضاً «مِرْقاة» بمعنى الدرجة ، فنفس اللفظ يدل على أنها مما يُنقل ويُعتمَل عليه وبه ، كالمِرْقاة والمِرْزَر والمِنْجَل . وقَتَحَ «ميم» مِرْقاة تدل على أنه مستقر في موضعه كالمِنارة والمثابة^(١) .

وابن فارس يتحدث في باب «الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل ، والفهم من السامع» عن أهمية التصريف في تقديم جزء من المعنى ، ومن ذلك كلمة «وَجَدَ» ، وهي كلمة مُبْهَمَةٌ ، وإذا صرّفنا أفصحت ، فيقال في المال «وُجِدَ» ، وفي الضالة «وَجِدَانًا» ، وفي الغضب «مَوْجِدَةٌ» ، وفي الحزن «وَجْدَانًا»^(٢) .

ويقال «امرأة طاهر من الحيض» لأن الرجل لا يشركها فيه ، «وطاهرة من العيوب» لأن الرجل يشركها في هذه الطهارة^(٣) ، وفي هذا إشارة جلية إلى المحدد هذا ، إذ إن تلك الصفة لما كانت مُقْتَرَنَةً بالمرأة دون الرجل جاز إسقاط تاء التانيث المميزة ، ولما كان الرجل يشرك المرأة في الطهارة - كطهارة الوضوء - في الجملة الثانية لزم إقامة فَرْقٍ صَرْفِيٍّ ليستوي الفرق في المعنى .

٣ - المُحدّد النحوي :

عدّ الإعراب من العلوم الجلية التي خُصَّتْ بها العرب ، إذ إنه الإبانة عن المعاني ، ولو سمع رجل قول آخر «أكرم سعيد أباه» و«شكر سعيد أبوه» فإنه سيعلم برّقع أحدهما ونصب

(١) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ١٠٣/٢ . ولا يخفى أن المحددين الصوتي والصرفي يشتركان معاً ههنا .

(٢) انظر : ابن فارس ، الصحابي ، ١٩٧ ، والسيوطي ، المزهري ، ٢٢٩/١ .

(٣) انظر : ابن فارس ، المصدر السابق ، ١٩٧ ، والسيوطي ، المصدر السابق ، ٢٢٩/١ .

الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه^(١) .

والحقُّ أن هناك جُملاً تَبْقَى غُفلاً مِنَ الْمَعْنَى إِذَا لَمْ تُعْرَب ؛ وذلك أن قائلًا لو قال : «ما أحسن زيد» غير مُعْرَب لَمْ يُوقَفْ على مُرادِهِ ، وإِذَا قَالَ «ما أَحْسَنَ زَيْدًا» أو «ما أَحْسَنُ زَيْدٍ» أو «ما أَحْسَنَ زَيْدٌ» أَبَانَ الإِعْرَابَ عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ^(٢) .

أما هُنْدَسَةُ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ مُطَلَّبٌ عَنِ الْجُرْجَانِيِّ فِيهِ نَفْسُهُ ، فَقَدَّمَ عَمَلًا مُتَمَيِّزًا فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ كَانَ يَتَحَسَّسُ فِي كِتَابِهِ أَثَرَ النَّظْمِ فِي تَقْدِيمِ جُزْءٍ مِنَ الْمَعْنَى ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُهُ عَنِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ، وَقَدْ أَطَالَ الْحَدِيثَ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ كَثِيرُ الْفَوَائِدِ ، جَمَّ الْمَحَاسِنِ ، وَاسْعُ التَّصَرُّفِ ، لَا يَزَالُ يَفْتَرُّ عَنْ بَدَائِعِهِ ، وَيُقْضَى بِالسَّمْعِ إِلَى لَطَائِفِهِ^(٣) .

وَيَرَى الْجُرْجَانِيُّ أَنَّ مِنَ الْخَطَأِ أَنْ يُقْسَمَ الْأَمْرَ فِي تَقْدِيمِ الشَّيْءِ وَتَأْخِيرِهِ قِسْمَيْنِ ، فَيُجْعَلُ مُفِيدًا فِي بَعْضِ الْكَلَامِ ، وَغَيْرُ مُفِيدٍ فِي آخَرِ ، وَأَنْ يُعْلَلَ تَارَةً بِالْعِنَايَةِ^(٤) ، فَجُمْلَةُ «مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا» تَفْتَرِّقُ فِي الْمَعْنَى عَنْ جُمْلَةِ «مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ» ؛ إِذْ إِنَّ الْأُولَى تُفِيدُ نَفْيَ أَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ ضَرْبٌ مِنَ الْقَائِلِ عَلَى زَيْدٍ ؛ فَلَمْ يُعْرَضْ فِي أَمْرٍ غَيْرِهِ لِنَفْيِ وَلَا إِثْبَاتِ ، وَتَرَكَ الْكَلَامَ مُبْهِمًا مُحْتَمِلًا . أَمَّا الثَّانِيَةُ فَالْمَعْنَى الْمُتَشَكُّلُ مِنْ تَعْظِيمِهَا أَنْ ضَرْبًا قَدْ وَقَعَ مِنْ قَائِلِهَا عَلَى إِنْسَانٍ مَا ، وَظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ هُوَ زَيْدٌ ؛ فَنَفَى الْقَائِلُ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ^(٥) .

وَقَدْ تَنَبَّهَ الْجُرْجَانِيُّ إِلَى أَنَّ إِقْحَامَ الضَّمِيرِ الظَّاهِرِ يُقْضَى إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى الْمُتَشَكُّلِ مِنْ

(١) انظر : ابن جنِّي ، الخصائص ، ٣٦/١ .

(٢) انظر : ابن فارس ، الصحابي ، ١٩٧ .

(٣) انظر : الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ١٠٦ .

(٤) انظر : الجرجاني ، المصدر السابق ، ١١٠ .

(٥) انظر : الجرجاني ، المصدر السابق ، ١٢٦ .

نظمها ، فلو قال قائل : « ما أنا فعلت » لكان النفي ههنا نفياً عن شيء مفعول ، ولو قيل : « ما فعلت » لكان النفي نفياً فعل لم يثبت أنه مفعول ^(١) .

وهكذا يتجلى أن لتركيبة الجملة العربي معنى ، وليس التقديم والتأخير أمرين ملقيين على عواهنهما ، إن لهما أثراً جلياً في تشكل المعنى المتحصل من النظم ، ولكن هذا المعنى إذا ضاع أو انبهم لغيب القرينة أفضى إلى العود إلى الأصل ، فإذا ما قيل : « ضرب يحيى بشرى » فإن السامع لا يكاد يجد إعراباً فاصلاً ، فيقع في اللبس ، و« إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير » ^(٢) .

٣- المحدد المعجمي :

أما المحدد المعجمي فهو غني عن التعريف عند القدماء لوفرة ما وضعوا من معجمات ورسائل لغوية ، وهو يشتمل على المعنى الإشاري والاقترانات اللفظية والحقول الدلالية وسيأتي الحديث على ذلك بعداً .

٢ - سياق الحال :

يسط فيرث الحديث في سياق الحال ، وقد رأى أنه جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي - كما تبين قبلاً - والناظر في المظان القديمة يجد أنها لم تكن عُقلاً من هذا المحدد للجزء الأكبر من المعنى ، فهذا هو ابن الأنباري (- ٣٢٨ هـ) يرد على أهل الزَيْغ في أضداده

(١) انظر : الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ١٢٤ .

(٢) ابن جنى ، الخصائص ، ٢٦/١ .

معتمداً على دور السياق في الإبانة عن المعنى ؛ فقد كانوا يرون أنه إذا اعتور اللفظة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب . ويرد ابن الأنباري على هذا بأن كلام العرب يصح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال حروفه ^(١) .

وقد أدرك ابن جني قيمة سياق الحال في تحديد جُلّ المعنى ، وشرع يأتي بأمثلة يشير فيها إلى أهميته ودوره في تشكّله ، ولعل النص الآتي يوضح مدى اهتمام ابن جني بسياق الحال :

«فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ... ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد لها من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتُضطرّ إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والنحيزة والعقل . فهذا حديث ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناج لنا» ^(٢) .

ويمتد سياق الحال عند ابن جني حتى ليشمل ما يعتري المرء من حركات الجوارح وعلاماتها في ثني الحدث الكلامي ؛ فإن هو ذمّ إنساناً ووصفه بالضيق قائلاً : «سألناه وكان إنساناً» وتزوي وجهك وتقطّبه ؛ فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لثيماً أو لحزاً أو مبخلاً...» ^(٣) .

(١) انظر : ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ٢٠ .

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٢٤٩/١ .

(٣) ابن جني ، المصدر السابق ، ٣٧٢/٢ .

ويستدل ابن جني على هيئة القول والمقام الذي قيل فيه بما فيه من إشارات خفية أو ظاهرة ، ويفسر المعنى بعد ذلك تفسيراً متواتراً مع ما يرد في القول من إشارات لها ارتباط وثيق بالسياق ، ومن ذلك تعليقه على قول الشاعر :

: تقول- وصكت وجهها بيمينها-

أبعلي هذا بالرحى المتقاعسُ

فيرى أن الشاعر لو قال : «أبعلي هذا بالرحى المتقاعسُ» ، من غير أن يذكر صكّ الوجه لأعلم أنها كانت متعجبةً منكراً ، ولكنه لما حكى الحال قائلاً «وصكت وجهها» علم بذلك . كما يرى ابن جني- قوة إنكارها ، وتعاضم الصورة لها ، «وهذا مع أننا سامعون لحكاية الحال ، غير مشاهدين لها ، ولو أننا شاهدناها لكننا بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، ولو لم ينقل لنا الشاعر حال هذه المرأة بقوله «وصكت وجهها» لما عرفنا به حقيقة تعاضم الأمر لها^(١).

ومن المرجح أن إشارات القدماء إلى «مخالفة ظاهر اللفظ معناه» معناها اهتمام بسياق المقام الذي قيل فيه ذلك الكلام ، فلو قال رجل لآخر : «قاتلك الله ما أشعرك» اكان صاحب الجملة يقول هذا ولا يريد وقوعه^(٢) . ولو أن رجلاً سمع هذا في مقام آخر مفترق عن هذا المقام ، لكان المعنى بخلاف ذلك ، ولكن السياق ؛ سياق الحال هو الذي قلب هذه الجملة إلى

* والبيت لنعيم بن الحرث بن يزيد السعدي، وقيل إنه لهذلول بن كعب العنبري، وروايته في رغبة الأمل: «تقول وصكت صدرها بيمينها». انظر: سيد بن علي المرصفي، رغبة الأمل من كتاب الكامل، ط ١. مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢٧، ١٤٢/١.

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ٢٤٦/١، ٢٤٧.

(٢) انظر: ابن فارس، الصحاحي، ٢٠٥، والسيوطي، المزهري، ٣٣١/١.

معنى المدح لا الهجاء .

وللأصوليين مباحث قيمة في هذا المطلب ؛ إذ إن تحديد الدلالة بما فيه مراعاة للمقام أمر يذني المرء من اقتناص المراد ، ولعل هذا هو الذي أفضى بالأصوليين إلى عدم التعويل على الألفاظ وحدّهما في تحديد الدلالة ؛ دلالة الحدث الكلامي ، بل اهتموا بالسياق العام ، ومن ذلك حديث الغزالي (- ٥٠٥ هـ) عما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ^(١) ، وعن فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده ؛ كفهم تحريم الشتم والقتل والضرب من قوله تعالى ﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾^(٢) .

ويعتمد ابن قيم الجوزية (- ٧٥١ هـ) على السياق في تفسير دلالات التعجب ؛ إذ إنها تختلف باختلاف ضميمها ، فقد يدل على محبة الله للفعل ؛ نحو «عجب ربك من شاب ليس له صَبْوَةٌ» ، وقد يدل على بعض الفعل كقوله ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً﴾^(٣) ، وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه ، نحو ﴿كيف يكون للمشركين عهد﴾^(٤) ، وقد يدل على حسن المنع منه ، وأنه لا يليق به فعله ؛ نحو ﴿كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم﴾^(٥) ، ويعقب ابن قيم على هذا بقوله :

«السياق يرشد إلى تبين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بغير المراد ، ، فانظر إلى

(١) انظر : الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد ، المستصفى في علم الأصول ، تحقيق محمد عبدالسلام

عبدالشافعي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ٢٦٣ .

(٢) انظر : الغزالي ، المصدر السابق ، ٢٦٤ . والآية [الإسراء : ٢٣] .

(٣) الآية [البقرة : ٢٨] .

(٤) الآية [التوبة : ٧] .

(٥) الآية [آل عمران : ٨٦] .

قوله تعالى ﴿ذوق إنك أنت العزيز الحكيم﴾ . كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير»^(١) .

(١) ابن قيم الجوزية ، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ، بداية الفوائد ، تحقيق معروف مصطفى زريق

وأخرين ، ط ١ ، دار الخير ، بيروت ، ١٩٩٤م ، ٩-٨/٤ . والآية [الدخان، ٤٩] .

مناهج المعجميين العرب في تحديد دلالات الألفاظ

سيكون هذا الباب مقصوراً على أجلى مناهج المعجميين القدماء في تحديد دلالات الألفاظ ، وليس القصد من ذلك التعرّيج على كل معجم من المعجمات القديمة ، أو الإحاطة الشاملة بالمدارس المعجمية ؛ إذ إن هذا ليس مطلباً من مطالب هذا الدرس ، بل إن القصد ههنا النظر في كيفية توسّل المعجميين القدماء إلى الإبانة عن دلالات الألفاظ أو توضيحها .

١ - نظرة تاريخية :

بلّغت العربية مبلغاً عظيماً من الرقي في أواخر العصر الجاهلي ، فنشأت لغة أدبية توصف بأنها مؤتلفة من لهجات مختلفة ، ولما كانت نظرة العرب إلى لغتهم نظرة تفوق واستحسان ، صبروا وكدهم في تعلّمها ، ومن علام ذلك أنهم كانوا يرسلون أبناءهم إلى البادية طلباً للغة الفصحى السليمة ، ولما انتشرت الفتوح ، واتصل العرب بالأجانب ، شاع اللحن ، فطفق أهل العربية يذودون عن حياضها ، من أجل تنقيتها ، وتخليصها من شوائب ما يُسمى «لحنًا» ، فعدّوا اللغة مقيمين قواعد لفصاحتها وأغرابها وتصريفها ، ولكن هذه اللغة كانت تلقى بعض الأخطار ؛ لأن اختلاط العرب الواسع بغيرهم كان يهدد اللغة ، ولم يكن بمكّنة أهل اللغة ولا القائمين عليها أن يقيموا برزخاً بين العرب الفاتحين والشعوب المنقادة إلى حظيرة الحق . ثم كان تسرّب الرقيق والموالي إلى بيوتات العرب الأقحاح الخُص ، وكانت لغة هؤلاء لغة محلية ، وقد بات لزاماً على العرب أن يتفاهموا معهم ، فنشأت لغة التفاهم التي استعانت بأيّسّر طرق التعبير اللغوي ، فاختلفت المَحْصول الصوتي ، وقواعد أبنية الكلم ، وطرائق استعمال الألفاظ لدلالاتها ، وهذه من ضروب ما سُمي لحنًا .

في ظلِّ هذا كلِّه حاول القدماء أن يحافظوا على اللغة التي قيَّض الله لها من يتحدَّث بها صباح مساء مُتمثلاً بالقرآن الكريم ، ولعلَّ أجلى الأسباب التي أظهرت الدراسات اللغوية ارتباطها بالدين والقرآن ، وقد كان للحديث نصيب في إظهار الدراسات اللغوية ، فقد اتَّجه العلماء إلى العناية بغيره^(١) .

والحاصل أنَّ هناك عوامل كثيرة عملت على نموِّ شجرة التأليف ، ممَّا أفضى بها إلى أن تُؤتَى أكلها في جوانب مختلفة ، ومنها :

جانب التأليف المعجمي :

يُمثِّل التأليف المعجمي ضرباً من ضروب النشاط الدؤوب للحفاظ على جوهر العربية الفُصْحى ، فَبِه أخذت صورتها تتكامل على نحوٍ يناظر تكامل صورة النحو والتصريف^(٢) ، ومن المرجَّح أنَّ المعجمات لم تولد مرَّة واحدة ، بل كان هناك حمل ومخاض ؛ إذ إنَّ كثيراً من العلماء رحلوا إلى البادية ، ومواطن العرب الخُص ، حتَّى يأخذوا عنهم لغتهم ، وقد ضمَّنوا بعض ذلك رسائل لغوية صغيرة^(٣) .

ولم يُعن اللغويون بتدوين الألفاظ في رسائل مُفردةٍ فقط ، بل إنهم جنحوا إلى وضع معجمات تضمُّ ألفاظ العربية مشروحة ومرتببة ، ويُلحظ الدارس حين النظر في التراث

(١) لمزيد بسط القول في هذه المقدِّمة التاريخية انظر : حسين نصار ، المعجم العربي : نشاته وتطوُّره ، ط ٤ ، دار مصر للطباعة ، مصر ، ١٩٨٨ م ، ١/١-٢٠ .

(٢) انظر : فايز الداية ، علم الدلالة العربي ، ٢٠٦ .

(٣) انظر : رمضان عبدالشواب ، فصول في فقه العربية ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ٢٣٠ . وانظر : فايز الداية ، المرجع السابق ، ٢٠٧ .

المعجمي أن الطرق المنهجية قد تعددت حتى كادت تستنفد كل الاحتمالات الممكنة في التأليف ، وقد كان العرب يارعين لما تنبهوا إلى جانبي الكلمة ، وهما اللفظ والمعنى ، فرتبوا معجماتهم - إجمالاً - وفقاً لهذين الجانبين^(١) ، فهناك معجمات الألفاظ التي تنوعت طرائق ترتيب موادها ، فمئها التي سارت في ترتيب المادة اللغوية وفق المخارج الصوتية وطريقة التقاليب كصنعة الخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٥هـ) ، وتهذيب اللغة للأزهري (-٣٧٠هـ) ، والمحكم لابن سيده (-٤٥٨هـ) . وأخرى اتبعت الترتيب الألفبائي ، أي سارت في ترتيب موادها وفق الأصل الأخير أو الأول للكلمة كالصاحح للجوهري (-٣٩٣هـ) ، واللسان لابن منظور (-٧١١هـ) ، وأساس البلاغة للزمخشري (-٥٣٨هـ) . وهناك نوع ثالث أتبع أصحابه ترتيب المواد وفق الأبنية كديوان الأدب للفارابي (-٣٥٠هـ)^(٢) .

وهناك معجمات المعاني التي عمد فيها أصحابها إلى ترتيب المواد وفق الموضوعات .

١ - معجمات المعاني :

تقوم فكرة هذه المعجمات على ما يسمى بالحقول الدلالية ، والمعنى المراد من ذينك المصطلحين هو ترتيب الثروة اللفظية في مجموعات من الحقول تحت فكرة جامعة ، وهكذا تنقسم الثروة إلى أبواب وفصول تضم ما يُعبّر عنه من ألفاظ تخص موضوعاً بعينه كالمرض

(١) انظر : أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، مع دراسة لغوية للتأثير والتأثر ، ط ٦ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨ م ، ١٧٥ ، وانظر : أحمد قدور ، مدخل إلى فقه اللغة العربية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٩٩١ ، ١٧٤ .

(٢) لمزيد بسط القول انظر : حسين نصار ، المعجم العربي ، ١/١٥٨ ، ورمضان عبدالنواب ، فصول في فقه العربية ، ٢٢٩-٢٣٠ .

والألوان والدواء والطعام^(١) ، وليس في هذا النوع من المعجمات مرمى إلى ترتيب صوتي أو ألفبائي ، ولذلك ينبغي على الدارس الذي يريد أن يطلع على لفظ ما في تلك المعجمات أن يعود إلى الباب الذي يلفه^(٢) .

ويلاحظ أن المرحلة الأولى في تأليف معجمات المعاني أو «المعجمات التجانسية» قد تجسدت بجلاء في تلك الرسائل اللغوية الصغيرة ؛ ومن تلك الرسائل المطبوعة المحققة «كتاب النبات» للأصمعي (-٢١٦هـ) ، و«كتاب الفرق والشاء» ، وهما رسالتان مطبوعتان في كتاب واحد له . و«كتاب السلاح» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (-٢٢٤هـ) ، و«خلق الإنسان» لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت^(٣) . ثم اتسع هذا العمل في هذا القرن الثالث والذي تلاه ، فوضع أبو عبيد كتاب «الغريب المصنف» ، ووضع عبدالرحمن بن عيسى الهمداني (-٣٢٠هـ) كتاب الألفاظ الكتابية في القرن الرابع ، ووضع قدامة بن جعفر (-٣٢٧هـ) جواهر الألفاظ ، وأبو منصور الثعالبي (-٤٢٩هـ) فقه اللغة وسر العربية ، ثم توجت هذه المعجمات في مرحلة ثالثة بمعجم جامع لأبي الحسن بن سيده (-٤٥٨هـ) ، وهو «المخصص» .

ولعل الهدف من تلك الكتب تعليمي ؛ إذ إنها تقدم للمتأدبين طرائق استعمال الألفاظ ، وقد صرح بهذا كثير من هؤلاء المؤلفين في هذا الميدان في تضاعيف مؤلفاتهم^(٤) ، وكلام قدامة يشهد بذلك إذ يقول :

(١) انظر : حسن ظاظا ، كلام العرب ، من قضايا اللغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٦ .

١٢٤ ، وأحمد قدور ، مدخل إلى فقه اللغة العربية ، ١٨٤ .

(٢) انظر : أحمد قدور ، المرجع السابق ، ١٨٤ .

(٣) لمزيد بسط القول في الرسائل اللغوية انظر : رمضان عبدالنواب ، فصول في فقه العربية ، ٢٣٠-٢٦٠ .

(٤) انظر : أحمد قدور ، مدخل إلى فقه اللغة العربية ، ١٨٥ .

«هذا كتاب يُشتمل على ألفاظٍ مختلفة، تدلّ على معانٍ متّفقةٍ مُؤتلفةٍ، وأبوابٍ مَوْضونةٍ، بحروفٍ مُسجّعةٍ مَكْنونةٍ، ...، وتُروقُ بصائر المتوسّمين، وتتنسّع بها مذاهب الخِطاب، وينفسح معها بلاغةُ الكُتّاب، لأنّ مؤلّف الكلام البليغ الفصيح، واللفظ المُسجّع الصحيح، كناظم الجواهر المُرضع...»^(١)

وأصْحاب هذا الاتّجاه يتردّدون بين تقديم المعنى تقدّيماً صريحاً مُباشراً و تقدّمه عن طريق موقع دلالة الكلمة بين أخواتها في الحقل الواحد، أو عن طريق ما يقترن اللفظ به من كلماتٍ أُخر.

ولعلّ إيراد أمثلة يكون موضحاً لما تقدّم.

في فصل الحديث عن الهوى يُشير الثعالبي إلى أنّ أوّل مراتبه الحُبّ، ثمّ العَلاقة التي هي الحُبّ اللازم للقلب، ثمّ الكَلَف وهو شِدّة الحُبّ، ثمّ العِشْق الذي هو اسم لما فَضّل عن المَقْدار الذي اسمُه الحُبّ، ثمّ الشَّعَف وهو إحراق القلب مع لذة يجذّها، وكذلك اللُّوْعَة واللاعِج، ثمّ الشَّعَف وهو أنّ يبلّغ الحُبّ شِغاف القلب، ثمّ الجوى، وهو الهوى الباطن، ثمّ التَّيْم وهو أنّ يستعبده الحُبّ، ثمّ التَّيْل وهو أنّ يُسقمه الهوى، ثمّ التَّدْلِيه وهو ذهاب العقل من الهوى، ثمّ الهَيوم وهو أنّ يذهب على وجهه لغلبة الهوى عليه^(٢).

ومن الملاحظ أنّ دلالات هذه الكلمات تزداد وضوحاً عن طريق إدخالها في مِضمار حَقْلِها، فلكلّ كَلِمَة مَلْحَظ دِلالي يميّزها عن الأخرى، ولو بُحِث عن ذلك في «اللسان» أو

(١) قدامة بن جعفر، جواهر الألفاظ، تحقيق محمّد محبي الدين عبدالحميد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٥ م، ٢.

(٢) انظر: الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمّد، فقه اللغة وسرّ العربيّة، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط ٢، دار الفكر، الد.ت، ١٨٨-١٨٩.

«التاج» لما أسعف الباحث الوقت ولا البحث ، وهذا يعني أن هذا النهج في تحديد دلالات الألفاظ يُؤذن بإشراق دلالة اللفظ ووضوحها بين أخواتها اعتماداً على الدلالات السابقة واللاحقة في الموضع نفسه .

وشبيهة بهذا حديث ابن سيده عن صفات الصوت الخفي الذي لا يفهم ، فهناك «الرُّكْز» وهو صوت خفي ، و«النَّبْأة» التي تُسْمَعُ مِنْ إنسان أو دابة ولا تُفهم ، وهي قريبة من الرُّكْز ، وهناك «النَّبْس» وهو أقل ما يكون من الكلام ، و«الرَّجْم» ، وهو سَمَاعٌ شَيْءٍ مِنَ الكَلِمَةِ الخَفِيَّةِ و«النَّغِيَّة» التي تدلُّ على سَمَاعٍ وَعَدَمِ فَهْمٍ ، وَمِنْهُ قِيلَ : يُنَاغِي الرَّجُلَ صَبِيَّةً ، و«الرَّمْز» الذي يدلُّ على تَصْوِيْتِ خَفِيِّ اللِّسَانِ كَالهَمْسِ وَتَكَرُّرِ تَحْرِيكِ الشَّفَتَيْنِ بِكَلَامٍ غَيْرِ مَفْهُومٍ ^(١) .

وهكذا يتبين للقارئ في هذا الموضع ما لا يتبين له في اللسان أو التاج ، لأن هذه الدلالات متفرقة متباعدة ، أما حصرها في مضمرة واحد فهو عملٌ يُؤذن بإقامة فروق بينها أو جلها ، فالنَّبْأة تختلف عن «النَّبْس» ، و«النَّبْس» يفترق عن «الرَّجْم» الذي يدلُّ على سَمَاعٍ مِنَ الكَلِمَةِ الخَفِيَّةِ .

وليس منهج ابن سيده مُختلفاً عن منهج الثعالبي في هذين المثالين ، وما قيل عن وضوح الدلالة هناك يُنطبق على هذا المثال ، مع إشارة إلى أن الناظر قد يظفر بالحسنيين معاً في ذكر معنى الكلمة الإشاريِّ أولاً ، وموقعها بين الكلمات في الحقل الدلالي ثانياً .

وقد يكون المعنى مُحدداً في تلك المعجمات عن طريق اسم جامع مع اقتران كل لفظٍ بآخر يخصه ولا يكاد يفترق عنه ، ومثال ذلك بابُ الحديث عن الهيض والشجِّ ، يقول قدامة :

«هاض عظمه ، وأوهق جناحه ، وشج رأسه ، وسلعه، وشقه ، ... ، وقضقض عظامه ، وتل»

(١) انظر : ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المخصم ، المكتب التجاري ، بيروت ، د . د .

عنقه...»^(١)

ومن ذلك أيضاً حديثُ الثعالبي عما يتساقط ويتناثر من أشياء متغيرة ، فاللفظ متغير بتغايير الشيء نفسه ، أو لنقل ، بتغايير ضميمه .

وهذه هي فكرة الاقتران اللفظية ، «فالبرائة» تختص بما يسقط من العود عند البري ، و«الخراطة» تختص بما يسقط منه عند الخراط ، و«النشارة» تختص بما يسقط من الخشب عند النشر ، و«النحاتة» ترتبط بما يسقط منه عند النحت ، و«القلامنة» ترتبط بما يسقط من الظفر عند التقليم ، و«المشاطة» تختص بما يسقط من الشعر عند الامتشاط ، و«الخلالة» بما يسقط من الفم عند التخلل^(٢) .

وهذه سبيل مفيدة في تحديد دلالات الألفاظ ، ولكن هذا لا يكون إلا بوضع عنوان جامع ، ومن ثم إدخال ما ينتسب إلى هذا العنوان من ألفاظ في ذلك الحقل .

وثمة ملحظان اثنان في ختام الحديث عن هذه المعجمات : الأول أن هذه المعجمات شاهد أمين على حضارة أصحابها وثقافتهم ، وقد يفسر بتلك الرسائل اللغوية الصغيرة اهتمام العرب بموضوعات بأعيانها : كذكر الإبل أو الخيل أو النبات ، فذلك سببه الارتباط الوثيق بالحياة الاجتماعية ، وبالبيئة ، أو عناية العرب بما ألف فيه عناية فائقة ، وفي هذا يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ) في مقدمة كتاب الخيل :

«لم تكن العرب في الجاهلية تصون شيئاً من أموالها ، ولا تكرمه ، صيانتها الخيل ، وإكرامها لها ، لما كان لهم فيها من العز والجمال والمنعة والقوة على عدوهم ، حتى إن كان الرجل من العرب ليبيت طاوياً ويشبع فرسه ، ويؤثره على نفسه وأهله وولده ، فيسقيه

(١) قدامة بن جعفر ، جواهر الالفاظ ، ٤٤٦ .

(٢) انظر : الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية ، ٨٠ .

المَحْضُ ، وَيَشْرَبُونَ الْمَاءَ الْقَرَّاحَ ، وَيُعِيرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِإِذَالَةِ الْخَيْلِ وَهَزَالِهَا وَسَوْءِ صِيَانَتِهَا»^(١) .

والمَلْحَظُ الثاني هو أن بعض الباحثين يرون أن معجمات المعاني تُرمى بِمَثَالِبَ منها :
التجافي عن بيان العلاقات بين كلمات الحَقْلِ الدلالي الواحد ، وعن بيان أوجه الشَّبَهِ والخِلافِ
بينها^(٢) .

إن في الرأي المُتَقَدِّمِ تَعَمِيمًا غيرَ حَمِيدٍ ؛ إذ إنَّ أوَّلَ ظهورٍ للعلاقات بين الكلمات تلك هو
العُنْوَانُ الجامع ، وفي هذا العُنْوَانِ إشارة إلى اشتراك ألفاظ الحَقْلِ الدلالي بِمَلْمَحٍ أو مَلَامِحٍ
مُعَيَّنَةٍ ، ويمكن التَّمَثُّلُ لهذا ببعض الأمثلة التي وَرَدَتْ آنفًا .

والذي يأتي ثانياً أن هذه العَلاقة بين جُلِّ كلمات الحَقْلِ الدلالي الواحد موجودةٌ ضَمْنًا
في تلك الحقول ، ودليل ذلك أن القارئ في كثير منها يعي الفَرْقَ بين تلك الدلالات مُعْتَمِدًا على
أوجه الشَّبَهِ والخِلافِ التي تَظْهَرُ في ثنايا سطور الحديث عنها . ولتَمَثُّلُ لهذا بالحديث عن
«فَصْلُ ترتيب النوم»^(٣) :

«أوَّلُ النَّوْمِ : النَّعَاسُ ، وهو أن يَحْتَاجَ الإنسان إلى النَّوْمِ . ثمَّ الوَسْنُ ، وهو ثِقَلُ النَّعَاسِ .
ثمَّ التَّرْنِيْقُ ، وهو مخالطة النَّعَاسِ العَيْنِ . ثمَّ الكَرَى والغَمْضُ ، وهو أن يكونَ الإنسان بين
النَّائِمِ واليَقْظَانِ . ثمَّ التَّغْفِيْقُ ، وهو النوم وأنت تسمع كلامَ القومِ . عن الأصمعي ، ثمَّ الإِغْفَاءُ ،
وهو النَّوْمُ الخفيف . ثمَّ التَّهْوِيمُ والغِرَارُ والتَّهْجَاعُ ، وهو النَّوْمُ القليل . ثمَّ الرُّقَادُ ، وهو النَّوْمُ

(١) أبو عبيدة ، منعم بن المنثري ، كتاب الخيل . تحقيق محمد عبد القادر أحمد ، ط ١ ، مطبعة النهضة
المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م ، ١٠٧ .

(٢) انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ١١٠ .

(٣) انظر : الثعالبي ، فقه اللغة ورسر العربية ، ١٨١ .

الطويل ، ثم الهُجُود والهُجُوع وهو النوم الغرق ، ثم التَّسْبِيخ وهو أشدَّ النوم . عن أبي عبيدة ،
عن الأموي^(١) ..

والحاصل أن في هذا النص ملاحظاً مهمّةً في تحديد المعنى ، إذ إنَّ السامع يعي الفرق
بين «النَّعاس» وبين «الوَسَن» ، أو بين «الإغفاء» وبين «التَّسْبِيخ» ، فالعلاقة بين هذه الكلمات
بينة ، ومظاهرُ الشُّبه والخلاف ظاهرة في جُلِّها ، ثم إنَّ هذه الطريقة مُبَيِّنة عن هذه المعاني أشدَّ
الإبانة ، ولعلَّ سبب ذلك - كما تقدّم قبلاً - هو موقع الكلمة من الأخرى .

ومثُلُ هذا الحديث عن الطعن ونُعوته . يقول أبو عبيد القاسم بن سلام : «الطُّعنة
النَّجلاء ، الواسعة ، والغُمُوس مِثْلُها ، والفَاهِقَةُ التي تَفْهَقُ بالدم ، والفَرْغَاء ذات الفَرْغ ،
وهو البسعة ، ...»^(٢) .

والحاصل أن ثمة اهتماماً ببيان هذه العلاقات الدلالية عند القدماء ، ولكن هذا لا يعني
أنها تتطابق تمام المطابقة مع ما يشيع في الدرس الدلالي الحديث من ضروب العلاقات
المتعددة^(٣) .

أما معجمات الألفاظ فهي كثيرة متنوّعة ، والحديث الآن سيكون عن أظهر سُبُل القدماء
في عرض دلالات الألفاظ وتفسيرها في تلك المعجمات ، ومنها نذكر المرادف أو شبيهه أو ما
يقرب منه ، وعند ذلك تُعرى الكلمات عن سياقاتها ، ومن أمثلة هذا إشارة الأزهرى إلى أن

(١) الثعالبي ، فقه اللغة ورسر العربية ، ١٨١ .

(٢) الهروي ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب السلاخ ، تحقيق حاتم الضامن ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ١٩٨٥ ، ٣٢ .

(٣) انظر : لمزيد بسط القول في هذه العلاقات الدلالية الحديثة انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ١٦٨ .

معنى «العَبَثُ» اللَّعِبُ ، والعابث هو اللاعب بما لا يعنيه مِنْ بَالِهِ ^(١) . وهذا توضيحٌ لدلالة العَبَثِ بما يَقْرُبُ منها ، ولكنَّ المُلْحَظَ هنا أنَّ الأزهرى لا يَشْرَحُ دلالة «لعِب» بالعَبَثِ الذي وضَّحه بدلالة الأولى ، بل إنه يقول : «لَعِبٌ يَلْعَبُ لِعِبًا وَلِعِبًا . وَرَجُلٌ تَلْعَابَةٌ إِذَا كَانَ يَتَلْعَبُ» ^(٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً تَحْدِيدُ دلالة السَّخَاءِ بِمُرَادِفِهَا . يقول ابن منظور :

«السَّخَاوَةُ والسَّخَاءُ : الجود ، والسَّخِيَّ : الجواد ...» ^(٣) . وفي حديثه عن مادة «جود» يقول :

«ورجل جواد : سخيٌّ» ^(٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً توضيحٌ لدلالة «لَحِقَ بِهِ» بِذِكْرِ مُرَادِفِهَا وهو «أَدْرَكَهُ» ^(٥) . وفي مادة

«درك» يقول الفيروزآبادي : «الدَّرَكُ مُحَرَّكَةٌ اللَّحَاقُ . أَدْرَكَهُ لَحِقَهُ ...» ^(٦) .

وَمِنْ سُبُلِ توضيحِ دلالات الألفاظِ ذِكْرُ الضِدِّ ، وهي سبيلٌ مُفِيدَةٌ مُبَيِّنَةٌ ، لأنَّ الضِدِّيَّةَ

نَوْعٌ مِنَ العَلَاقَةِ بَيْنَ المعاني ، بل ربَّما كانت أقربَ إلى الذهنِ مِنْ أَيْةِ عَلاَقَةٍ أُخْرَى ؛ إِذْ إِنَّ

اسْتِحْضَارَ أَحَدِهِمَا يُفْضِي إِلَى اسْتِحْضَارِ الطَّرْفِ الأخر ^(٧) ، وَمِنْ أُمَّثَلَةِ ذَلِكَ إِشَارَةُ صَاحِبِ

(١) انظر : الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبدالسلام هارون ، مراجعة

محمد علي النجار ، دار القومية العربية ، مصر ، ١٩٦٤م ، مادة «عبث» ، ٢/٣٣١ .

(٢) الأزهرى ، المصدر السابق ، ٤١٠/٢ .

(٣) ابن منظور ، اللسان ، مادة «سَخَا» ، ١٤/٢٧٣ .

(٤) ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة «جود» ، ٢/١٢٥ .

(٥) انظر : الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، المؤسسة العربية ، بيروت ،

د . ت ، مادة «لحق» ، ٢/٢٨٩ .

(٦) الفيروزآبادي ، المصدر السابق ، مادة «درك» ، ٣/٣١٠ .

(٧) انظر : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ط ٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ١٩٦٥م ،

٢٠٧-٢٠٨ . وقد أطلق محمد أبو الفرج على هذه السبيلِ «المغايرة التامة» ، انظر : المعجم اللغوي في

ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦م ، ١٠٣ .

العَيْن إلى أن «السَّعْد» نَقِيضُ «النَّحْس»^(١) ، وأن «العُسْر» نَقِيضُ «اليُسْر»^(٢) ، وأن «الظُّهْر» خِلَافُ «البَطْن»^(٣) .

والحق أن هذه السبيل شائعة في معجمات القدماء^(٤) .

وفي هذا يقول ابن قتيبة : «ولن تكمل الحكمة والقدرة إلا بخلق الشيء وضده ليُعرف كل واحد منهما بصاحبه . فالنور ، يُعرف بالظلمة ، والعلم ، يُعرف بالجهل ، والخير يُعرف بالشر ، والنفع يُعرف بالضر ، والخلو يُعرف بالمرء لقول الله تبارك وتعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٥) والأزواج والأضداد والأصناف كالذكر والأنثى ، واليابس ، والرطب»^(٦) .

ومن سبُلهم في توضيح الدلالة تقديم تعريف للفظ يشتمل على جزء من صفاته أو على ما يُفصح عن بعض خصائصه حتى تتحدد دلالاته وفق تلك الخصائص والملامح ، فالأزهري يُعرف «العنمة» قائلًا : «والعنمة هو الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، يُقال أعتَمَ الرجل إذا صار في ذلك الوقت»^(٧) ، وكتعريفه «النخطة» بأنها داء يُصيب الخيل والإبل في

(١) انظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، العين ، تحقيق مهدي الخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، مادة «سعد» ، ٢٢١/١ .

(٢) انظر : الخليل ، المصدر السابق ، مادة «عسر» ، ٢٢٦/١ .

(٣) انظر : الخليل ، المصدر السابق ، مادة «ظهر» ، ٢٧/٤ .

(٤) انظر : ابن منظور ، اللسان ، ٨٤٩/٣ ، ٢٢٥/٣ ، والغيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ٧٦/١ ، ٢٨٧/٣ ، ٣٦٤/٣ .

(٥) ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، تأويل مختلف الحديث ، تحقيق محمد زهري النجار ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١م ، ١٥-١٦ . والآية (يسن ٣٦٤) .

(٦) الأزهري ، تهذيب اللغة ، مادة «عتم» ، ٢٨٩/٢ . وقد أطلق محمد أبو الفرج على هذه الطريقة وتفسير الكلمة بأكثر من كلمة . انظر : المعاجم اللغوية ، ١٠٧ .

صُدورها فلا تكاد تُسَلِّمُ منه ^(١)، وكتعريف ابن منظور للغذاء بأنه ما يُتَغَذَى به أو يكون به نَماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب واللبن ^(٢).

وهذه سبيل مُبَيِّنَةٌ عن دلالات المصطلحات المنقولة، أو عن دلالات أَسْمَاءٍ عامَّةٍ معروفة، وللجرجاني عليّ بن محمّد (-٨١٦هـ) مُصَنَّفٌ يُعرِّف فيه المصطلحات راذاً بعضُها إلى مَجالِه الدلالي الذي ينتسب إليه، ولعلّ هذا يكون عاملاً من عوامل رُفَع اللبّس كما سنتبيّن بعداً. ومن أمثلة ذلك عند الجرجاني تعرّيفه «الخاطر» بأنه ما يَرِدُ على القلب والضمير من الخِطاب ربانياً كان أو ملكياً أو شَيْطَانِيّاً من غير إقامة، وقد يكون كُلٌّ وارداً لا تَحْمَلُ لك فيه ^(٣). ومن سُبُلهم في توضيح دلالات الألفاظ وتحديدِها الاستشهادُ والشَّرْح. إن لهذه السبيل قيمةً عَظيمةً؛ إذ إنّها تُبين عن طريقة استعمال الألفاظ؛ استعمال الألفاظ لدلالاتها، ولعلّها دانيةٌ من مُراعاة السياق اللغويّ الذي تردُّ فيه الكلمة، والحقُّ أنّ جُلَّ المعجمات العربيّة القديمة تَرُخَّر بالتمثّل والاستشهاد ما خلا قليلاً منها كالقاموس المحيط.

ومن أمثلة توضيح المعنى حديثُ صاحب العَيْن عن معاني «الطَّرْق» ، ومنها : «ماءٌ بآلت فيه الدوابّ فاصْفَرَّ ، وطَرَقْتُهُ الإبلُ تَطْرُقُهُ طَرْقاً وماء طَرْقٌ ، قال :

وقال الذي يَرْجو العُلالةَ ورُعوا

عَنِ الْمَاءِ لَا يُطْرَقُ وَهُنَّ طَوَارِقُهُ

فَمَا زِلْنَا حَتَّى عَادَ طَرْقاً وَشَبَّهَهُ

بِأَصْفَرَّ تَدْرِيهِ سِجَالاً أَيْانِقُهُ» ^(٤).

(١) انظر : الأزهرى ، تهذيب اللغة ، مادة «نخط» ، ٣٤٩/٤ .

(٢) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «غذ» ، ١١٩/١٥ .

(٣) انظر : الجرجاني ، عليّ بن محمّد **الهرّيف** ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥ م ، ٣٢٨-٣٨٩ .

(٤) الخليل ، الغين ، مادة «طرق» ، ٩٩/٥ ، والبيتان للراعي النميري ، وفي الديوان : «ورُعوا» ، انظر ديوانه

بتحقيق راينهرت فايبيرت ، ١٩٨٠ ، ١٨٧ ، وكذلك رواه صاحب اللسان ، انظر : ٣٨٩/٨ .

وَمِنْ ذَلِكَ تَوْضِيحُ مَعْنَى الْفِعْلِ «سَجَا» الَّذِي يَدُلُّ عَلَى السُّكُونِ . نَقُولُ : سَجَا الْبَحْرُ إِذَا سَكَنَتْ أَمْوَاجُهُ ، وَامْرَأَةٌ سَاجِيَةٌ الطَّرْفُ إِذَا كَانَتْ فَاتِرْتَهُ ، وَطَرَفٌ سَاجٍ أَي سَاكِنٌ . وَيُوضَعُ ابْنُ دُرَيْدٍ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَشْهِدًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَا اسْلَمِي الْيَوْمَ ذَاتَ الطُّوقِ وَالْتَعَاجِ

وَالْجِيدِ وَالنَّظْرِ الْمُسْتَأْنِسِ السَّاجِيِ^(١)

وَتَتَجَلَّى أَهْمِيَّةُ هَذِهِ السَّبِيلِ حِينَ يَكُونُ اللَّفْظُ مِنَ الْمُسْتَرَكِّ ، فَيُعْرَفُ الْإِسْتِعْمَالُ الدَّقِيقَ لِكُلِّ لَفْظٍ وَفَقَّ وَرُودُهُ فِي سِيَاقِهِ ، وَقَدْ يُسَاقُ مَا يُتَمَثَّلُ بِهِ طَلَبًا لِلتَّوْضِيحِ أَوْ التَّأَكِيدِ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ «الْعَرَفُ» مَعَانِيهَا مُتَعَدِّدَةٌ ، وَمِنْهَا الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ ، فَيُقَالُ «مَا أَطْيَبَ عَرْفَهُ» ، وَهُوَ اللَّهُ يَقُولُ : ﴿وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ﴾ ، أَي طَيَّبَهَا لَهُمْ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ
بِوَاضِحَةِ الْخُدَيْدَيْنِ طَيِّبَةِ الْعَرَفِ^(٢)

وَمِنْ أَظْهَرِ الْمَعْجَمَاتِ الَّتِي سَلَكَتْ هَذِهِ السَّبِيلُ «أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ» : إِذْ إِنَّ إِيرَادَ الْأَلْفَاظِ فِي عِبَارَاتٍ كَانَتْ مِنْ أَجْلِ مَظَاهِرِهِ ، وَقَدْ أَشَارَ مُؤَلِّفُهُ إِلَى ذَلِكَ إِشَارَةً صَرِيحَةً ؛ فَقَالَ : «وَمِنْ خَصَائِصِ هَذَا الْكِتَابِ تَخْيِيرُ مَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِ الْمُبْدِعِينَ ، وَانطَوَى تَحْتَ اسْتِعْمَالَاتِ الْمُفْلِقِينَ ، تُرَاجِزُ وَقُوعُهُ فِيهَا ، وَانطَوَاؤُهُ تَحْتَهَا ، مِنَ التَّرَاكِيِبِ الَّتِي تَمْلُحُ وَتَحْسُنُ ، وَلَا تَنْقَبِضُ عَنْهَا الْأَلْسُنُ»^(٣) .

(١) انظر : ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، جوهرة اللغة ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ط ١ ، حيدرآباد ، ١٣٤٥هـ ، ٢٢٤ / ٣ ، وهذا البيت للراعي النعميري ، ويروى في ديوانه : «والدُّل والنظر المستانس الساجي» ، انظر : ٧٢ ، وكذلك رواه صاحب اللسان ، انظر : ١٤ / ٦ .

(٢) انظر : ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١م ، ٢٨١ / ٤ ، والآية [محمد ، ٦] ، وقد نسب المحقق البيت لعدي بن الرقاع .

(٣) الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، أساس البلاغة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٩م ، ٨ .

وقد تمثلت تلك العبارات المؤلفة في القرآن العظيم ، والأحاديث النبوية ، والأمثال والأسجاع ، وأقوال الفُصحاء والبُلغاء ، فالأساس إذاً ليس مُعجماً للالفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة مُرتبةً بحسب اللفظ البارز فيها لا الأوّل ، ولا يعني هذا أنه لم يورد ألفاظاً مُفردة ، بل فَعَلَ ذلك كثيراً وخاصّةً في القسم الحقيقيّ مِنْ مَوادّه ، ولكنه وجّه إلى العبارات المؤلفة عِنَايَتَه الأولى^(١) .

وَمِنْ أمثلة ذلك حديثه عن مادة «عقر» ، فقد ذكر بعض معانيها مُعتمداً على مواضع وُروِدِها ، مُستفْتِحاً إياها بقوله : «الْحَرِكَةُ وَلُودٌ وَالسُّكُونُ عَاقِرٌ»^(٢) . ويقال أيضاً : رُملة عاقِر إذا كانت لا تُنبت . وكانت زُورَة فلان بيضة العُقر ، وهي بيضة الدجاجة التي لا تبيض بعَدها . ورجعت الحرب إلى عُقر إذا فترت ، وعُقرَة العلم النسيان . وعُقرُوا مراعي القوم إذا قطعوها وأفسدوها . وما زال يُعاقِرُها حتّى صرَعته ، أي يدمن شربها^(٣) .

وَمِنْ ذلك مادة «شرق» ، وَمِنْ تصاريفها الشارق ، ومعناها الشمس ، وقد وضّح هذا المعنى بقول مأثور ، وهو «لا أفعل ذلك ما ذرّ شارق وما درّ بارق»^(٤) .

وَمِثْلُها حديثه عن مادة «سمو» التي استفتحها بعبارة مسجوعة دالة على معناها ، وهي : «خاض لُجّة بحر طام واقتحم قُلة جَبيل سام»^(٥) ، ويقال : سَما الفحل إذا تطاول على شؤله . وسَما الهلال إذا طلع مُرتفعاً . وما سَموت لكم . أي : لم أنهض لقتالكم ، وتساموا على الخيل

(١) انظر : حسين نصار ، المعجم العربي ، ٥٦٢/٢ .

(٢) الزمخشري ، أساس البلاغة ، ٤٢٩ .

(٣) انظر : الزمخشري ، المصدر السابق ، ٤٢٩ .

(٤) الزمخشري ، المصدر السابق ، ٣٢٧ .

(٥) الزمخشري ، المصدر السابق ، ٣٠٩ .

إذا ركبوها ، وهو من مُسَمَّى قومه ومُسَمَّاة قومه : خِيَارِهِمْ ، وذهب اسمه في الناس ؛
ذَكَرَهُ^(١) . والحق أن هذا يَكْثُرُ إن تَتَّبَعْتَهُ ، وقد أوردت أمثلة تنبّه على الغرض الذي قَصَدْتَهُ .

والحاصل أن جُلَّ الذين كان لهم يدٌ في المعجمات استشهدوا على كثيرٍ مما كانوا يأتون
به ؛ إذ إن مَعْرِفَتَهُم بِالْعَرَبِيَّةِ كانت مُسْتَفَادَةً مِنَ التَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ وَالشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ وَكَلَامِ الْعَرَبِ
الْأَقْحاحِ ، فإذا ما عَرَضَتْ لَهُمْ مَادَّةٌ لُغَوِيَّةٌ ، أو عَرَضُوا لَهَا ، فإنَّهُمْ كانوا يَسْتَأْنِسُونَ بِمَوْضِعِ
وُرُودِهَا فيما تَقَدَّمَ . وبهذا تُوَضِّحُ دِلَالَةُ اللَّفْظِ ، أو يُؤَكِّدُ ما يذهب إليه الزاعم .

ولعلَّ لهذه السبيل في تَحْدِيدِ طَرِيقَةِ الاسْتِعْمَالِ بما يُقْتَرَنُ بِاللَّفْظِ دوراً مهمّاً في تحديد
المعنى ، فقد يكون المعنى ذا دلالة عامة ، فلا يتحدّد مَعْنَاهُ إلا باقتِرَانِهِ بِضَمِيمٍ يُعَيِّنُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ
مِنْهُ^(٢) ، وهنا تتجلى قيمة الشرح والاستشهاد ثانية ؛ إذ إنَّهُما يكشفان عن الطُّرُقِ الْمُخْتَلِفَةِ الَّتِي
يُمْكِنُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِيهَا الْكَلِمَةُ فِي نِطاقِ التَّرَاكيبِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى الْإِشَارِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكَشْفَ
وَحْدَهُ عَنِ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُغْنِي عَنْ مَعْرِفَةِ طَرِيقَةِ الاسْتِعْمَالِ .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ حَدِيثُ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ مَعَانِي «بَعِجٍ» ، ومنها «تَبَعَجَ» السحاب بالمطر ،
و«انْبَعَجَ» بمعنى انفرج عن الوئيل الشديد ، ويُقال تَبَعَجَ الْمَطَرُ تَبَعِيجاً فِي الْأَرْضِ إِذَا اشْتَدَّ وَقَعُهُ
حَتَّى فَحَصَ الْحِجَارَةَ ، وَرَجَلَ بَعِجَ كَأَنَّهُ مُبْعُوجُ الْبَطْنِ مِنْ ضَعْفِ مَشْيِهِ ، وَيَقُولُ : بَعَجَهُ حُبُّ
فُلَانٍ ، إِذَا اشْتَدَّ وَجْدُهُ وَحُزْنُ لَهُ ، وَيُقَالُ بَعِجَ بَطْنُهُ بِالسَّكِينِ إِذَا شَقَّه وَخَضَّخَصَهُ فِيهِ^(٣) .

وهكذا يتبين أن كلمة «بعج» ذات دلالة عامة ، وهي «الشق» ، ولكنها تتخصّص إذا ما
اقتترنت بضميمها ، وقد تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالاً مُجَازِيّاً ؛ نحو ، بَعِجَهُ حُبُّ فُلَانٍ ، وَلَكِنْ ، يَبْقَى ثَمَّةُ

(١) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة ، ٣٠٩ .

(٢) انظر : تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ٣٢٠ .

(٣) انظر : الأزهرى ، تهذيب اللغة ، مادة «بعج» ، ٢٨٩/١ .

معنى عام جامع بين هذه الدلالات الجزئية .

وَتَخْتَلِفُ دِلَالَةُ حَفَرَ، باختلافِ ضَمِيمِهَا ، فإذا ما قيل : حَفَرَ الشَّيْءَ ، فإنَّ المعنى المتعينَ نَقَاهُ ، كما تُحَفَّرُ الأَرْضُ بالحَدِيدَةِ ، وَحَفَرَ المِرَاةَ جَامِعَهَا ، وَحَفَرَ العَنَزَ هَزَلَهَا ، وَحَفَرَ الصَّبِيَّ سَقَطَتْ رَوَاضِعُهُ^(١) .

وَمِنْ سُبُلِهِمْ فِي تَوْضِيحِ المعنى إقامةُ عِلَاقَةٍ بَيْنَ مَعَانِي المَادَّةِ الوَاحِدَةِ ؛ وَذَلِكَ بِوَضْعِ مَعْنَى عامٍ يَكُونُ كَالخَيْطِ الَّذِي يَنْتَظِمُ حَبَّاتِ العِقْدِ الوَاحِدِ ، وَمِنْ أَشْهَرِ مُصَنَّفَاتِهِمْ فِي هَذَا المَطْلَبِ مُحَاوَلَةُ رائِدَةِ لابنِ فَارِسٍ وَسَمَّيَهَا «بالمقاييس» ؛ فَهو يَرى أَنَّ «اللُّغَةَ العَرَبِ مَقاييسَ صَحيحةً ، وَأَصُولًا تَتَفَرَّعُ مِنْهَا فُرُوعٌ . وَقد أَلَفَ النَّاسُ فِي جِوَامِعِ اللُّغَةِ ما أَلْفُوا ، وَلَمْ يُعْرَبُوا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَن مَقْيَاسٍ مِنْ تِلْكَ المَقاييسِ ، وَلا أَصْلٍ مِنَ الأَصُولِ»^(٢) ؛ وَقد كانَ يُشِيرُ إلى تِلْكَ المَقاييسِ بِعِبْرَاتٍ دالَّةٍ ، كَقَوْلِهِ :

«وَكُلُّ هَذَا قِيَاسٌ وَاحِدٌ»^(٣)

«وَكُلُّ ذَلِكَ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَرْجِعُ إلى وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَهو ...»^(٤)

«ثُمَّ يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ ما يَجْرِي مَجْرَاهُ»^(٥)

«وَالقِيَاسُ وَاحِدٌ ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اللَّفْظُ أَدْنَى تَغْيِيرٍ»^(٦)

(١) انظر : الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، مادة «حفر» ، ١٢/٢ .

(٢) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ٣/١ .

(٣) ابن فارس ، المصدر السابق ، ٤٩٢/٢ .

(٤) ابن فارس ، المصدر السابق ، ٢١١/٥ .

(٥) ابن فارس ، المصدر السابق ، ٢١١/٥ .

(٦) ابن فارس ، المصدر السابق ، ٢١٢/٥ .

والحق أن هذه سبيلٌ مفيدةٌ مبينة؛ إذ إن تقديم معنى عامٍ يجعلُ بمُكنة المرء أن يستشرفَ مواضعَ المعاني المجازية ويَعِيها من خلال العودِ إلى ذلك الخيط الجامع بين حبات العقد، ثم إنه يعمل على تجلية المعنى المجازي المنقول لعلهُ ما . ومثال ذلك أن جُلَّ معاني مادة «دَمَن» تكاد تلتقي على معنى الثبات واللزوم؛ فالدَمَنُ: ما تلبَد من البَعْرِ في مَباءات النَّعَمِ، وموضع ذلك الدُّمْنَةُ، والدُّمْنَةُ أيضاً الحِقْدُ في الصُّدْرِ، وذلك تشبيهٌ بما تَدَمَّن من الأبعار في الدَّمَن^(١)، وقد قيل: لا يكون الحِقْدُ دِمْنَةً حَتَّى يَأْتِيَ عليه الدهر وقد دَمِنَ عليه^(٢).

ويظلُّ المعنى الجامع قائماً في قولنا: «دَمَّن فلان فناء فلان»، والمعنى أنه غَشِيَهُ ولزَمَهُ، وكذلك في قولنا: «فلان دَمَّن مالاً»؛ وإنما سُمِّيَ بذلك لأنه يُلازِمُ المال ولا ينفكُ عنه^(٣).

ويقال أيضاً: أدَمَّن الشرابَ وغيره . أي لم يُقْلِعْ عنه^(٤).

ومع أهميَّة هذا النهج في استبطن المعنى الجامع «النواة» بين التصاريف المختلفة؛ يظلُّ فيه جُهدٌ عقليٌّ قد يَعْتَرِيهِ تكلُّفٌ وتحكُّمٌ في توجيهِ معاني مادة ما نحو ذلك المعنى الجامع، بل قد يُخالط صاحبه شكٌّ في بعض المواضع إذا كان معنى كلمة في مِضْمار مادة ما خافت الصلَّة، بعيداً الأرومة عن ذلك المعنى الجامع الذي اهتدى إليه وارْتِضاه . ولعلَّ في المثال الآتي فَضْلَ بيان يوضِّح ما تقدَّم:

يرى أن التاء والباء كلمة واحدة مَعْنَاهَا الخُسْران، ويُشير بعد ذلك إلى هذا المعنى الجامع

(١) انظر هذه المعاني؛ ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة «دَمَن»، ٢٩٨/٢، وابن منظور، اللسان،

١٥٨/١٣-١٥٩.

(٢) انظر: ابن منظور، المصدر السابق، ١٥٨/١٣.

(٣) انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ٢٩٨/٢، وابن منظور، المصدر السابق، ١٥٨/١٣.

(٤) انظر: ابن منظور، المصدر السابق، ١٥٩/١٣. وقد أشار صاحب اللسان إلى أن أصل الدَمَن هو ما

كُدْمَنَةُ الإبل والغنم من أبعارها وأبوالها، أي ما تلبده في مراتبها. انظر: ١٥٨/١٣.

إلى أنه «قد جاءت في مُقابَلَتَهما كلمة ، يقولون استتَبَّ الأمرُ إذا تَهَيَّأ . فإن كانت صَحِيحة فَلِلْبَابِ وَجْهَانِ : الْخُسْرَانِ وَالِاسْتِيقَامَةِ»^(١) .

والحقُّ أن ليسَ ثَمَّةَ حاجةٍ تُؤدِّنُ بخلقِ جَوِّ يَعْتَرِيهِ شَكٌّ حولَ صُحَّةِ هذه الكلمة كما فعلَ ابنُ فَنَارِسٍ مِنْ قَبْلِ ؛ لأنَّ معنى هذه الكلمة قد انتقلَ غَيْرَ مَرَّةٍ وتطوَّرَ كما تُشيرُ المعجمات القديمة ، فهي كانت تُطلقُ على استتَبَّابِ الطريقِ ، وَمِنْ ثَمَّ أُطْلِقَتْ على استتَبَّابِ الأمرِ لعلاقةِ المُشَابَهَةِ^(٢) . ولما عَرَضَ لابنِ فَنَارِسٍ قولُهُم «استتَبَّ الأمرُ» استَوْقَفَهُ واسترعى انتباهَهُ ؛ إذ إنَّ العَلاقةَ بينَهُ وبينَ المعنى العامِّ الجامعِ تكادُ تكونُ بعيدةً خَافِتَةً ، ولذلك اعْتَرَاهُ قَلِيلُ شَكٍّ في الاستعمالِ ، ولعلَّ هذا هو الذي جَعَلَهُ يَقولُ : «فإنَّ كانتَ صَحِيحةً فَلِلْبَابِ إِذَا وَجْهَانِ» ، ولما كانَ ذلكَ كذلكَ لم يَجِدِ ابنُ فَنَارِسٍ بُدْأً مِنْ تَضْمِينِهَا كِتَابَهُ لِأَنَّهَا صَحِيحةٌ مَنقولةٌ عَنِ العَرَبِ^(٣) .

وَمِنْ الأمثلةِ التي تُبَيِّنُ عَن تَحَكُّمِ ابنِ فَنَارِسٍ وتكليفِهِ حَدِيثَهُ عَن مَادَّةِ «عَسَمَ» ؛ فَقَدْ رَأَى أَنَّ العَيْنَ والسَّيْنَ والمِيمَ أَصْلًا صَحِيحًا يَدُلُّ عَلى التَّوَأءِ وَيُبَيِّنُ فِي عَضْوِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَأَنَّ العَسَمَ يُبَيِّنُ فِي المَرْفُوقِ تَعَوُّجٌ مِنْهُ البِيدِ ، وَقَدْ سَمَّيْتُ كَسَرَ الخُبْزِ اليَابِسِ القَاحِلِ عُسُومًا^(٤) . وَيَرى ابنُ فَنَارِسٍ أَنَّهُ «وَمِنْ البَابِ عَسَمَ ؛ إِذَا طَمِعَ فِي الشَّيْءِ ، وَالقِيَاسُ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الطَّامِعَ فِي الشَّيْءِ يَمِيلُ إِلَيْهِ وَيَسْتَدُّ طَلْبَهُ لَهُ . وَقَالَ عَسَمَ يَعْسِمُ ، وَهُوَ مِنَ الكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَكسِبُهُ إِلَّا بَعْدَ المِيلِ إِلَيْهِ . قَالَ الخَلِيلُ : وَالرَّجُلُ يَعْسِمُ فِي جَمَاعَةِ النَّاسِ فِي الحَرْبِ : يَرَكِبُ رَأْسَهُ وَيَرْمِي

(١) ابن فَنَارِسٍ ، مَقَابِيسُ اللُّغَةِ ، ١ / ٢٤١ .

(٢) انظر : البَحْثُ ، صَفْحَةُ ١٦٨ .

(٣) وفي بعضِ المَوَاضِعِ كانَ ابنُ فَنَارِسٍ يَشِيرُ إِلَى مَا شَدَّ عَنِ الأَصْلِ ، وَلَعَلَّ فِي هَذَا الإِلمَاحَةَ إِلَى التَّكْلِيفِ وَالتَّحَكُّمِ فِي

بعضِ المَوَاضِعِ . انظر : ٤ / ٤٧٣ .

(٤) انظر : ابن فَنَارِسٍ ، المَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٤ / ٣١٥ ، وانظر : ابن مَنظُورٍ ، اللِّسَانُ ، ١٢ / ٤٠١ .

بنفسه غير مُكْتَرِث . تقول : عَسَمَ بنفسه ، أي اِقْتَحَمَ^(١) .

لعله يُسْتَقِيمُ بَعْدَ هَذَا الْعَرُوضِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ ثَمَّةَ افْتِرَاقاً بَيْنَ الْأَصْلِ الصَّحِيحِ الَّذِي ارْتَضَاهُ
ابْنُ فَارِسٍ وَبَيْنَ بَعْضِ مَعَانِي هَذِهِ الْمَادَّةِ ، فَكَيْفَ تَكُونُ هُنَاكَ لِحْمَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّمْعِ
وَالْاِكْتِسَابِ .

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، مادة عَسَمَ ، ٤ / ٣١٦ .

بنفسه غير مُكْتَرِث . تقول : عَسَمَ بنفسه ، أي اِقْتَحَمَ^(١) .

لعله يُسْتَقِيمُ بَعْدَ هذا العَرَضِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ ثَمَّةَ افتراقاً بين الأصل الصحيح الذي اِزْتَضَاهُ ابنُ فَارِسٍ وبين بعض معاني هذه المادَّةِ ، فكيف تكون هناك لِحْمَةٌ بيَّنه وبين الطَّمْعِ والاكْتِسَابِ .

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، مادة عَسَمَ ، ٤ / ٣١٦ .

جدل اللفظ والمعنى

الترادف

لَفَتَتْ ظاهرة الترادف في العربيَّة أنظارُ علمائها القُدَّامى ، فصرفوا وكُدِّهَم في بَحْثِهَا ، وَجَمَع مُترادفاتِهَا ، ولكنَّهُم اختلفوا في هذه الظاهرة ، واتَّسع مِضْمار الخُلف بينهم إلى عَتَبَةِ الْمُنْكَرِ وَالْمُثَبِّتِ ، فقد مال بعضهم إلى التماس فروقٍ دلاليَّةٍ دقيقة بين الكلمات ، وآخرون قالوا به مُعترفين بوقوعه .

أما الترادف لغةً فهو التتابع ، والرَّدْف ما تَبِعَ الشَّيْءَ ، وكلُّ شَيْءٍ تَبِعَ شَيْئاً فهو رَدْفُهُ ^(١) ، أما حدُّه اصطلاحاً فهو «الألفاظ المُختلفة في المعاني المُؤتلفة» ^(٢) . وقد حدَّه السيوطي «ناقلاً عن غيره» بأنَّه توالي الألفاظ المُفردة الدالَّة على معنى واحد باعتبار واحد ، وقد احترز بالإفراد عن الاسم والحدِّ ، فليسا مُترادِفَيْنِ ، وبوحدَّة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم ، فإنَّهُما دَلَّا على شيء واحد ، لكنَّ باعتبارَيْنِ : أحدهما على الذات ، والآخَر على الصفة ^(٣) .

أما مُثَبِّتو الترادف فقد احتجَّوا بأنَّ جميع أهل اللغة إذا أرادوا أن يُفسِّروا كلمة فإنَّهُم يَجَنِّحون لِقابِلِهَا ، وهذا يدلُّ على أنَّ الكلمة ومُقابِلُهَا سَوَاءٌ ؛ فإِذَا ما أرادوا أن يُفسِّروا اللَّبَّ قالوا : العَقْلُ ، والجَرْحُ قالوا هو الكَشْبُ ، أو السَّكْبُ قالوا هو الصَّبُّ ، وهذا يدلُّ على أنَّ اللَّبَّ

(١) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة وردف ، ١١٤/٩٤ .

(٢) انظر : الجياني ، جمال الدين أبو عبد الله محمد ، الألفاظ المُختلفة في المعاني المُؤتلفة ، تحقيق محمد حسن عواد ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، دار عمَّار ، عمَّان ، ١٩٩١م . هذا عنوان كتابه .

(٣) انظر : السيوطي ، المزهر ، ٤٠٢/١ .

والعقلُ عندهم سواء ، وكذلك الجَرْحُ والكَسْبُ والسَّكْبُ والصَّبُّ وما أشبه ذلك ^(١) ، ولو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى ، لما أمكن أن يُعبرَ عن شيءٍ بغير عبارته ؛ وذلك لأننا نقول في «لا رَيْبَ فيه» : «لا شكُّ فيه» ، ولو كان الرَيْبُ غيرَ الشكِّ لكانت العبارة خطأً ^(٢) .

ومِن الذين قالوا بوقوعه سِيَبُويِّه (٨٠ هـ) إذ يقول : «اعلم أن مِن كلامهم اختلافَ اللفظينِ لاختلافِ المعنيينِ ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ ، واتِّفاقَ اللفظينِ واختلافِ المعنيينِ» ^(٣) .

ويُرَوِّي مُثَبِّتو الترادفِ حادثةً يؤكدون فيها وقوعه ، وهي سؤالُ الرشيدِ الأصمعيِّ قائلاً «يا أصمعيِّ ، إنَّ الغَرِيبَ عندك لغيرُ غريبٍ» ، فقال الأصمعيُّ : يا أمير المؤمنين ، ألا أكون كذلك وقد حفظتُ للحَجَرِ سَبْعينِ اسماً؟ ^(٤)

ويُروون أيضاً أن ابنَ خالويه أبا عبدالله الحسينَ بنَ أحمد (٣٧٠ هـ) كان يفتخرُ بأنه كان يحفظُ للسيفِ خمسينِ اسماً ، وقد قيل إنه صنع مُصَنِّفاً في أسماء الأسد ، وآخر في أسماء الحية ^(٥) .

ومِن الذين قالوا بوقوعه الرِّمَّانيُّ أبو الحسن عليُّ بنُ عيسى (٣٨٤ هـ) ، فقد وَضَعَ كتاباً سماه «الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى» .

(١) انظر : العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبدالله ، الفروق اللغويَّة ، تحقيق حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، د . ت . ١٣٠ .

(٢) انظر : ابن فارس ، الصحاحي ، ٩٨ ، والسيوطي ، المزهري ، ٤٠٤/١ .

(٣) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ م ، ٢٤/١ .

(٤) ابن فارس ، الصحاحي ، ٤٧ .

(٥) انظر : السيوطي ، المزهري ، ٤٠٧/١ .

وابن جنّي في خصائصه يُشير إلى أن باب تلاقِي المعاني على اختلاف الأصول والمباني باب من العربيّة حَسَن ، كثيرُ المنفعة ، قويّ الدلالة على شَرَف هذه اللغة ؛ وذلك أن للمعنى الواحد أسماءً كثيرة ، وإذا ما بَحَث المرء عن أصل اسمٍ منها فإنه سيَجِدُه مُفْضِي المعنى إلى صاحبه ^(١) . ومن ذلك إشارته إلى التّرادف بين المشك والصّوار ، وإن كانا من أصلين مختلفين ، وبناءين مُتباينين . كما أن الخليفة من (خ ل ق) ، والسّجّية من (س ج و) ، والطّبيعة من (ط ب ع) ، والغريزة من (غ ر ز) ، والسّليقة من (س ل ق) . فالأصول مُختلفة ، والأمثلة مُتعدّية ، والمعاني في ذنك مُتلاقية ^(٢) .

وكان هناك فريق أنكر وجود هذه الظاهرة مُحتجاً بأن هناك فروقاً دلاليّة بين المترادفات ، ومن ذلك أن في «قعد» معنى ليس في «جَلَس» ؛ لأنهم يقولون «قام ثم قعد» ويقولون في مقام آخر : «كان مُضطجعاً فَجَلَس» ، ولذلك يكون القعود عن قيام ، والجُوس عن حالة هي دون الجُوس ؛ لأنّ الجُوس المرتفع ، فالجُوس ارتفاع عمّا هو دونه ، وعلى هذا يجرى كثيرٌ من أمثلة الترادف ^(٣) .

ومن الذين أنكروا وقوع الترادف في العربيّة ابن الأعرابي (-٢٣٠هـ) ؛ إذ إنّه كان يرى أن «كلّ حرفين أوقعتُهُما العربُ على معنى واحد ؛ في كل واحدٍ منهما معنى ليس في صاحبه ، ربّما عرّفناه فأخبّرنا به ، وربّما غمض ، فلمْ نلزم العربُ جهله» ^(٤) .

وقد نسب ابنُ فارس إلى أبي العباسِ ثعلبٍ (-٢٩١هـ) إنكار الترادف ، فالأول يرى

(١) انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ١١٥/٢ .

(٢) انظر : ابن جنّي ، المصدر السابق ، ١٢٠/٢ ، وقدامة بن جعفر ، الألفاظ الكتابيّة ، ٢٩٤ والجبائي ، الألفاظ المُختلفة في المعاني المُتلفة ، ١٢٩ .

(٣) انظر : ابن فارس ، الصحابي ، ٩٨-٩٩ ، والسيوطي ، المزهري ، ٤٠٤/١ .

(٤) ابن الأنباري ، الأضداد ، ٧ ، والسيوطي ، المصدر السابق ، ٣٩٩/١-٤٠٠ .

أَنَّ الشَّيْءَ يُسَمَّى بِالأَسْمَاءِ المَخْتَلِفَةِ؛ نحو السيف والمُهَنْدُ والحُسَامُ ، ولكنَّ الأسم واحد وهو السيف ، وما بعده من الألقاب صِفات ، ومذهبه أن كلَّ صفةٍ مِنْهَا تختصُّ بمزيدٍ معنى ، وقد أشار ابنُ فارسٍ إلى أن هذا مذهبُ ثعلب .^(١)

ومن الذين أنكروا وقوع الترادف في العربية أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) ، وقد ساق السيوطي واقعةً يُشير فيها إلى أنه كان بمجلس سئف الدولة بحلب ، وبالحضرة جماعة من أهل العلم باللغة ، وفيهم ابنُ خالويه ، فقال ابنُ خالويه : «أحفظُ للسيفِ خمسَين اسماً» ، فتبسّم أبو عليّ وقال : «ما أحفظُ إلا اسماً واحداً ، وهو السيف» ، فقال ابنُ خالويه : «فأين المُهَنْدُ والصَّارِمُ وكذا وكذا» ، فقال أبو عليّ : «هذه صِفات ، وكانَّ الشَّيْخُ لا يَفْرُقُ بينَ الأسم والصِّفة» .^(٢)

أما أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) فقد وَضَعَ مُصَنَّفاً وَسَمَهُ بالفروق اللغوية ، وقد ذكّر في الباب الأوّل مِنْهُ أنَّ الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني هو أن الاسم كلمةٌ تدلّ على معنى دلالة الإشارة ، وإذا أُشير إلى الشيء فَعُرِفَ ، فالإشارة إليه ثانيةٌ وثالثةٌ غيرُ مُفيدة ؛ لأنَّ واضعَ اللغة حكيم لا يأتي مِنْهَا بما ليس يُفيد .^(٣) ومن المرجح أن العسكريّ غيرُ مُصيبٍ فيما ذهب إليه ؛ لأنَّ للعرب الإتيان ؛ وهو أن تُتبعَ الكلمة بكلمة على وَرَنها أو رَوِيَّها إشباعاً وتأكيداً ، وذلك كقولهم «خَراب يباب» . وقد أشار السيوطي إلى قول الأمدّي : «التابع لا يُفيد معنى أصلاً ، ولهذا قال ابنُ دريد : سألت أبا حاتم

(١) انظر : ابن فارس ، الصحابي ، ٩٨ . والسيوطي ، المزهري ، ٤٤/١ .

(٢) انظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٤٥/١ .

(٣) انظر : العسكري ، الفروق اللغوية ، ١١ .

عن معنى قولهم : «بَسَن» فقال لا أدري ما هو^(١) والتحقيق أن التابع يُفيد التقوية ، وأنه يختص بمزيد معنى في مواضع ، وقد يكون غير مُفيد في أخرى .

والحاصل أن العسكري شرع يُلتمس فروقاً دلالية دقيقة بين الكلمات ، ولكن هذا للعمل لا يعني أنه أنكر الترادف إنكاراً تاماً ؛ إذ إنه اعترف به اعترافاً صريحاً في كتابه «الفروق اللغوية» ؛ فقد أشار إلى أن الترادف قد ينشأ من اختلاف اللهجات واللغات . يقول : «فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ، ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين ؛ مثل «القدر» بالبصريّة و«البرمة» بالميكيّة ، ومثل قولنا «الله» بالعربيّة ، «وآزر» بالفارسيّة»^(٢) .

ثم إن العسكري نفسه وضع مُعجماً في المعاني سماه «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» ، وقد ساق فيه بعض المترادفات^(٣) .

يتبين مما سبق أن دارسي الترادف القدامى تردّدوا بين منزلتين اثنتين ؛ منزلة إنكار الترادف بإيجاد فروق دلالية قد تدق عن أهلها في قليل من الأحيان ، ولربما لا تكون ثمة حاجة لها ، وذلك كصنيع العسكري لما فرّق بين الحلم والوقار ، فرأى أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضاً على مفارقة الطيش عند الغضب^(٤) ، أو كتفريقه بين التمني والإرادة^(٥) . ولا يخفى أن ثمة تكلفاً في إيجاد فروق بين كلمات متباعدة

(١) السيوطي ، المزهري ، ٤١٧/١ .

(٢) العسكري ، الفروق اللغوية ، ١٦ . وقد أشار صاحب اللسان إلى أن البرمة قدير من حجارة ، وقيل إن البرمة القدر مُطلقاً وهي في الأصل المتخذة من الحجر . انظر : اللسان ، ٤٥/١٢ .

(٣) ومن ذلك قوله : «والديمة : المطر الدائم ، ليس فيه رعد ولا برق ، ... ، والتّهتان نحو الديكة ، وكذلك الهضب والهطل» . انظر : كتابه «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» ، تحقيق عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٦٩م ، ٤٣٢/١ ، وانظر : ٣٨٩/١ .

(٤) انظر : العسكري ، الفروق اللغوية ، ١٦٦ .

(٥) انظر : العسكري ، المصدر السابق ، ١٠٠ .

في معانيها الإشارية كمثل ما تقدم آنفاً .

أما المنزلة الثانية فهي تتمثل في إثبات الترادف ، وقد غالى بعض أصحاب هذه المنزلة ؛ وذلك أنهم لم يقتصروا على الألفاظ المفردة المترادفة ، بل ألحقوا بها جملاً تلتقي على دلالاتٍ واحدة ، ويتجلى هذا في صنيع صاحب «الالفاظ الكتابية» ، و«الالفاظ المترادفة» . ومن أمثلة الأخير قوله في فصل رد الكيد :

«أوكسه في زبيته ، وأزاده في مهوى حفرتة ، وزماه بحجره ، ونكته بشقصه ، وحنقه بوثره ، ورد كئده في نخره» .^(١)

ومن أمثلة تكلف الرماني جعله الخراج والجزية والفدية والفئء من المترادفات .^(٢) والناظر في هذا يجد أن هناك مبالغةً جليةً ، إذ إن هناك بوئاً بين معاني هذه الكلمات ، فالفئء هو ماردّه الله تعالى إلى أهل دينه من أموال من خالف دينه بلا قتال^(٣) . والخراج هو ما يُخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم^(٤) ، وهو مُفترق - لا ريب في ذلك - عن الفئء . والجزية ما يؤخذ عن أهل الذمة^(٥) . والفدية هي أن يدفع المرء مالاً ويأخذ رجلاً^(٦) ، (وقد تُستعمل في مواضع أخرى) .

ولا إخال أن الرماني نسي أو تناسى هذه الفروق الدلالية بين الكلمات ، ولكن الناظر

(١) الرماني ، الالفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ، تحقيق فتح الله صالح المصري ، ط٢ ، دار الرفاء ، المنصورة ، مصر ، ١٩٨٨ م ، ٨٦ . وهذه الجملة تلتقي على معنى جامع وهو «رد الكيد» ، ولكنها تخرج من مضمار الترادف .

(٢) انظر : الرماني ، المصدر السابق ، ٨٩ .

(٣) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «فيا» ، ١٢٦/١ .

(٤) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة «خرج» ، ٢٥١/٢ .

(٥) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة «جزى» ، ١٤٧/١٤ .

(٦) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة «فدي» ، ١٤٩/١٥ .

في كتابه أو في الكتب التي اتخذت هذا النهج في التأليف يَجِدُ أَنْ جَمَعَ الْجُمْلَ التي تُؤدِّي
 مَعْنَى واحدًا في مِضْمَارٍ واحدٍ ، وَجَمَعَ الكَلِمَاتِ الْمُتَّحِدَةَ في جُزْءٍ مِنْ دِلَالَتِهَا ؛ سَيَجِدُ أَنَّ هَذَا
 الَّذِي تَقَدَّمَ عَامِلٌ يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي الْقَوْلِ إِنَّ الْقُدْمَاءَ فَهَمُوا التَّرَادُفَ فَهَمًّا وَاسِعًا ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا
 يَرَوْنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ فُرُوقًا دِلَالِيَّةً ، وَلَكِنْ بَعْضَ الكَلِمَاتِ كَانَتْ تَلْتَقِي عَلَى مَعْنَى عَامٍ
 مُشْتَرَكٍ ، وَلِذَا صَرَفَ الْهَمْدَانِيُّ وَالرَّمَّانِيُّ وَقُدَامَةُ وَغَيْرُهُمْ وَكُدَّهِمْ فِي لَمِ الْأَفَاظِ وَجُمْلٍ
 مُتَمَاثِلَةٍ فِي مَعَانِيهَا ، أَوْ مُتَّحِدَةٍ فِي جُزْءٍ أَوْ أَجْزَاءٍ مِنْ دِلَالَتِهَا ، إِلَى أَشْتَاتِهَا ، وَسَمَّوْهَا الْأَفَاظَ
 التَّرَادُفَةَ ، وَلَعَلَّ الْعُنْوَانَ الَّذِي وَسَمَّ بِهِ الرَّمَّانِيُّ صَنَعْتَهُ يَشْهَدُ بِذَلِكَ ، وَهُوَ «الْأَفَاظُ التَّرَادُفَةُ
 التَّمْقَارِيَّةُ الْمَعْنَى» ، لَعَلَّ هَذَا كُلَّهُ يُوحِي بِأَنَّ بَعْضَ الْقُدْمَاءِ رَأَوْا أَنَّ التَّرَادُفَ يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَفَاظِ
 التَّمْقَارِيَّةِ فِي الدَّلَالَةِ ، وَقَدْ كَانَ مُحْتَكِمُهُمْ فِي هَذَا الْعُنْوَانِ الْجَامِعِ الَّذِي سَتَنْضَافُ إِلَيْهِ الْأَفَاظُ
 يَلْفَهَا . وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْفَصْلُ الَّذِي عَقَدَهُ الرَّمَّانِيُّ فِي بَابِ النَّوْمِ ،
 لَقَدْ جَعَلَ فِيهِ النَّوْمَ وَالْهُجُوعَ وَالْكَرَى وَالرُّقَادَ وَالسُّبَاتَ وَالْهُجْعَةَ وَالْهُدُوَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(١) .
 وَلَقَدْ تَبَيَّنَ قَبْلًا أَنَّ هُنَاكَ فُرُوقًا بَيْنَ الكَلِمَاتِ الْمَذْكُورَةِ أَنْفَاءً^(٢) .

وقد يقود هذا الذي نحن فيه إلى الحديث عن أشكال الترادف .

هناك ترادف كامل ، ولا يحدث هذا إلا إذا تطابقت اللفظان تمام المطابقة ، وعند ذلك

لن يشعر أبناء اللغة بوجود فرق بينهما ؛ إذ إنهما يتبادلان السياق تبادلًا حُرًّا^(٣) ، وهذا النوع

(١) انظر : الرَّمَّانِيُّ ، الْأَفَاظُ التَّرَادُفَةُ ، ٨٢ .

(٢) انظر : الشَّعَالِيُّ ، فِئَةُ اللُّغَةِ وَسِرُّ الْعَرَبِيَّةِ ، ١٨١ .

(٣) انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢٢٢ . وجون لاينز ، علم الدلالة ، (المفصلان التاسع والعاشر من

كتاب «مقدمة في علم اللغة النظري» ، ترجمة مجيد الماشطة وآخرين ، كلية الآداب ، البصرة ، ١٩٨٠ .

٧٢-٧٤ . وقد تحدث عن التفسير المتشدد والتفسير المرن للترادف ، وتحدث عن مقترحات لوضع درجات

للترادف .

من الترادف نادر جداً ، لأنه من الكماليات التي لا تستطيع أن تجود بها اللغة بسهولة ويسر ، فإذا ما وَقَعَ هذا الترادف التام فإنه يكون لفترة قصيرة ؛ لأن الألوان العاطفية التي تُعْتَرِي هذا المدلول ستعمل على تقويض أركانه ، وعند ذلك ستظهر فروق دقيقة بين الألفاظ المترادفة ، وسنصير كل لفظٍ منها مناسباً للتعبير عن جانب من الجوانب المختلفة للمدلول (١) .

وقد يُمَثَّل لهذا بكثير من الكلمات التي تشيع في رَحْمَةِ الشارع أو قاعة المحاضرة . فكلمة «يلج» مرادفة لكلمة «يدخل» ، ولكن هناك بوناً بين الكلمتين مرده إلى تلك الظلال الهامشية والعاطفية التي تكتنف هاتين الكلمتين .

إن الثانية تشيع على الألسنة في مقامات كثيرة ، فيقال : «دخل البيت جِذلاً» ، و«دخل السجن» ، أما كلمة «ولج» فإنها تُلقَى بظلال سلبية على الحَدَث الكلامي . فإذا ما قيل : «ولج الرجل بيتَ جارِهِ» فإن السامع قد يَسْتَشْعِر أن بُغْيَةَ الرجل السرقة أو نيلُ مطلب ما ، ولا شك في أن هذه الظلال الهامشية والعاطفية تعمل على أطراح «الترادف التام» .

وقد تشيع كلمات يتباين استعمالها بتباين السياق والمقام الاجتماعي العام ، فلو قيل : «حلَّ الملك وامرأته أو «حكليته» في مضارب البادية» لكان الأمر مُسْتَهْجِناً بعض الاستهجان ؛ إذ إن هناك كلمة راقية تُسْتَعْمَل في هذا السياق ، وهي «عقيلته» . ولا شك في أن هناك ترادفاً ، ولكنه ليس تاماً في هذا الموقف الذي عُرض له .

وكلمة «الحبلى» لها ظلال عاطفية تفترق عن ظلال كلمة «الحامل» ؛ إذ إن ثمة فرقا بين قولنا : من هذه «الحامل» ؛ وبين : من هذه «الحبلى» ؛ وليس الفرق واقعا في الدلالة المركزية ، بل واقعا في تلك الظلال الهامشية الكامنة في تلك الكلمتين ، وهذا يفضي إلى إزالة هذا الترادف التام كما تقدم قَبْلاً .

(١) انظر: اولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ١٠٩ .

وأعتماداً على ما تقدم يُقال إن الترادف التامَّ غيرُ موجود في اللهجات العربيَّة القديمة ، لأنَّ من شروطه -أيضاً- الاتِّحاد في البيئة اللغويَّة ، والاتِّحاد في العَصْر ، والاتِّفاق في المعنى بين الكلمتين اتِّفاقاً تاماً عند أفراد البيئة الواحدة ، والأ يكوِّن أحد اللفظين باعثه تطوُّر صوتي للفظ آخر^(١) .

وإذا كان إبراهيم أنيس أنكر وجود الترادف التامَّ بين اللهجات العربيَّة القديمة فإنه حَكَم بوجوده في المثال اللغويِّ كالقرآن والحديث والشعر^(٢) ، وهذا مَلَحَظ مُصِيب ؛ لأنَّ العربيَّة أصبحت بناءً اثتلافياً مُشتقى من لهجات متعدِّدة ، ومن أمثلة وُروده في التنزيل :

﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٣) : ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٤)

﴿حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾^(٥) : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾^(٦)

﴿بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾^(٧) : ﴿أَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا﴾^(٨)

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٩) : ﴿ثُمَّ جَاءوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ﴾^(١٠)

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنَّ العسكريَّ حاول التفرقة بين القسم والحلف ، والبعث والإرسال ، فرأى أنَّ القسم أبلغ من الحلف^(١١) .

(١) انظر تفاصيل هذه الشروط : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربيَّة ، ١٧٨-١٧٩ ، ورمضان عبدالتراب ، فصول في فقه العربيَّة ، ٢٢٢ .

(٢) انظر : إبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ١٧٩-١٨٠ ، وهذه الآيات الشريفة مأخوذة من إلماحات .

(٣) [يوسف ، ٩١] .

(٤) [البقرة ، ٤٧] .

(٥) [النساء ، ١٨] .

(٦) [الأنعام ، ٦١] .

(٧) [آل عمران ، ١٦٤] .

(٨) [المؤمنون ، ٣٢] .

(٩) [النور ، ٥٣] .

(١٠) [النساء ، ٦٢] .

(١١) انظر : العسكري ، الفروق اللغويَّة ، ٤٢ .

وأنة «يَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ الرَّجُلُ إِلَى الْآخِرِ الْحَاجَةَ يَخُصُّهُ دُونَكَ وَدُونَ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِ ، كَالصَّبِيِّ تَبَعْتُهُ إِلَى الْمَكْتَبِ فَتَقُولُ «بَعَثْتُهُ» ؛ وَلَا تَقُولُ أَرْسَلْتُهُ لِأَنَّ الْإِرْسَالَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِرِسَالَةٍ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا» .^(١)

ومن أنواع الترادف «شبهه» ، ولا يحدث هذا إلا عندما يقترب اللفظان اقتراباً شديداً في دلالتيهما حتى لا يشكّل على المرء التفريق بينهما في بعض الأحيان ، وهناك نوع ثالث يُسمى «التقارب الدلالي»^(٢) ، ويحصل هذا إذا اقترب اللفظان في المعنى مع وجود ملامح واحد بينهما على الأقل^(٣) ، ولهذين النوعين أمثلة كثيرة في العربية ، ومن أمثلة الأول الفرق بين «النجوى» و«السرى» ، فالنجوى لا تكون إلا كلاماً . والسرى إخفاء الشيء في النفس ، وفي هذا يقول العسكري : «الفرق بين النجوى والسرى أن النجوى اسم للكلام الخفي الذي تناجي به صاحبك كأنك ترفعه عن غيره ، وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الأرض ، وسُمي تكليم الله تعالى موسى عليه السلام مناجاةً لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره ، والسرى إخفاء الشيء في النفس ، ولو اختفى بسرى أو وراء جدار لم يكن سرياً ، ويقال في هذا الكلام سرياً تشبيهاً بما يخفى في النفس ، ويقال سرياً عند فلان تريد ما يخفيه في نفسه من ذلك ، ولا يقال نجواي عنده ، ... أو قد يكون السرى في غير المعاني مجازاً ، تقول فَعَلَ هَذَا سِرّاً ، ... ، والنجوى لا تكون إلا كلاماً»^(٤) .

ومن أمثلة الثاني الفرق بين التقريظ والمدح ، فالمدح يكون للحي والميت ، والتقريظ لا

(١) العسكري ، الفروق اللغوية ، ٢٢٢ . والآية القرآنية السابقة قد تفند هذا الفرق الذي جاء به العسكري .

(٢) انظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢٢٠ .

(٣) انظر : أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ، ٢٢١ . وجون لاينز ، علم الدلالة ، ٧٥ . وقد تحدث عن الترادف الإجمالي والترادف الكلي .

(٤) العسكري ، الفروق اللغوية ، ٤٨ .

يكون إلا للحي، وخلافه التأين، ولا يكون إلا للميت^(١)، وهذا فَرْقٌ ناشئ عن أن المساحة الدلالية التي يتبوأها اللفظ الأول تكاد تكون مُطابِقة للمساحة الدلالية التي يتبوأها الآخر، ولكن المطابقة غير التامة هي التي تُفضي إلى اختصاص كل لفظ بمزيد معنى، أو اختصاص كل واحد بملمح يكون مُميّزاً له، ودليلاً عليه.

أما بواعث «الترادف» في العربية فهي تكاد تكون مَحْصُورة في باعْثين: الأول اختلاف اللهجات، والثاني التطور اللغوي. وقد ذكر القدماء والمُحدِّثون أسباباً لتعليل هذه الظاهرة، وفيما يلي عرض لها:

١ - السبب اللُّهْجِي :

كانت اللهجات العربية تَفْتَرِق فيما بينها في بعض الملاحظ اللغوية، ومنها تباين تسمية الشيء بتباين القبائل، ولما استوت صورة العربية في مثال لغوي، ولما جمعت ألفاظها ظهر الترادف بجلاء ووضوح في هذا المثال، وابن درستور^(٢) (-٣٤٧هـ) الذي ضيق مضمار الترادف اضطر لقبوله بسبب ملاحظته هذا العامل المُفضي إلى وقوعه، وقد أشار ابن درستويه إلى أنه «لا يكون فَعْلٌ وأَفْعَلٌ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مُختلفتين، فأما في لغة واحدة، فمُحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، ...، وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مُختلفين، أو تشبيه شيء بشيء...»^(٣).

(١) انظر: العسكري، الفروق اللغوية، ٢٧.

(٢) ابن درستويه، عبدالله بن جعفر، تصحیح الفصحیح، تحقيق عبدالله الجبوري، ط ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥م، ١/١٦٦. والظاهر أن ابن درستويه وضع يده على بعض أسباب وقوع الترادف في العربية.

وابن جنّي يتنبّه لهذا الملاحظ في الخصائص ، ويشير إليه إشارة صريحة ، وذلك بإفراد «باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً»^(١) ، وقد رأى أنه «إذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ؛ من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله ،... ، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ،... ، وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد ، كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هنا ومن هنا...»^(٢)

ولعلّ لطول احتكاك قريش باللّهجات العربيّة بدأ في وقوع هذه الظاهرة ، وقد أفضى هذا إلى نقل طائفة كبيرة من مفردات هذه اللّهجات التي لها نظائرها في متنها الأصلي ، فعزّزت فيها المفردات ، وكثرت المترادفات ، وقد أشار ابن فارس إلى هذا قائلاً : «وكانت قريش ، مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلايقهم التي طبعوا عليها...»^(٣)

٢ - وقد يكون باعث الترادف التطور اللغوي الذي يتخذ أشكالاً مختلفة ، ومنها :

- (١) انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ٣٧١/١ .
- (٢) ابن جنّي ، المصدر السابق ، ٣٧٤-٣٧٥ . وانظر رأي أهل الأصول الذين قالوا بوقوع الترادف معتمدين على هذه العلة . وعلى علة أخرى ، وهي أن يكون الترادف سببه راضع واحد لأسباب مختلفة ، انظر : السيوطي ، الزهر ، ٤٠٥/١ ، ٤٠٦ .
- (٣) ابن فارس ، الصحابي ، ٥٥ . وقد تحدّث عن هذا العامل : إبراهيم أنيس ، في اللّهجات العربيّة ، ١٨٢ . وعلي رافي ، فقه اللغة ، ط ٧ ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ م ، ١٧٢ ، وغيرهما . وتجدر الإشارة إلى أن هذا كثير في لهجات العاميّة اليوم .

أ - التطور الدلالي :

للتطور الدلالي أثر في نمو هذه الظاهرة ، إذ إن هناك كلمات كانت دلالتها تتباين تبايناً طفيفاً ، ولكن هذا التباين انمحي مع سيرورة العربية وتطورها ، فاختلف كثير من الفروق بين الكلمات التي تتربّع دلالاتها على مساحة تكاد تكون متطابقة ، ومثال ذلك «الصُراخ والصَّياح» ، فالصَّياح صوت كل شيء إذا ما اشتدَّ ، والصُراخ : الصيحة الشديدة عند الفرعة أو المصيبة^(١) ، وهو فرّق دقيق بين الكلمتين ، وإحال أن القدماء كانوا يعتدون بهذا الفرق الذي يُنجم عنه افتراق في الاستعمال والمعنى المتعين . أما الآن فلا يكاد يكون هناك فرّق بين الكلمتين ؛ لأن التطور اللغوي يصول صولته في اللغة بوجه عام ، والمعجم بوجه خاص .

وقد عقد الثعالبي فصلاً في العموم والخصوص^(٢) ، والناظر فيه يجد فروقاً دلالية دقيقة بين الكلمات ، ولكننا في استعمال اللغة اليومي قد نتجافى عن هذه الفروق ، فلا نكاد نُقيم لها وزناً ، ثم إنها لا تكاد تشيع بيننا إلا باستعمال واحد ، أي بكلمة واحدة ، ولعل استخدام هذا «العام» يُفضي إلى شيوعه وغلَبته على ذلك الخاص ، وهذا من العوامل التي تؤنن بوقوع الترادف ، ومن أمثلة ذلك أن «البغض» عام ، و«الفرك» فيما بين الزوجين خاص ، و«النظر» إلى الأشياء عام ، و«الشيم» للبرق خاص ، و«الحبل» عام ، و«الكر» الحبل الذي يصعد

(١) انظر : الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية ، ٢١٤ . وقد ذكر هذا المعنى صاحب اللسان في مادة (صيح) . انظر: ٥٢١/٢ . وذكر معنى (صرخ) كما ذكره الثعالبي ، ولكنه أورد رأياً يقول فيه إن الصُراخ هو الصوت الشديد ما كان ، وصاحب العين أشار إلى ذلك الفرق ، انظر : مادة «صيح» ، ٢٧٠/٣ . و«صرخ» ، ١٨٥/٤ ، والأزهري اعتد به كذلك ، انظر : ١٦٦/٥ و ١٣٦/٧ . ولعل في كلام ابن منظور إلماحة إلى انحاء الفرق الدلالي بين الكلمتين . انظر : ٢٣/٣ .

(٢) انظر : الثعالبي ، المصدر السابق ، ٣١١ .

به إلى النخل، و«الرائحة» عامّة، و«الفتار» للشواء خاصّ. و«الهرب» عامّ و«الإباق» للعبيد خاصّ^(١).

ب - ويُنضاف إلى مِضمّار التطوّر الدلالي عامل آخر، وهو «فقدان الوصفية»^(٢)، ولهذا العامل دور جليّ في وقوع هذه الظاهرة، وإذا ما نُظر في كثير من الأسماء، كأسماء السيف أو الخيل أو الخمر، فإنّ الذي سيبدو أنّ هذه الأسماء كانت مترادفة في الذات، مُتباينة في الصفات، ولعلّ هذا العامل كان سبباً رئيساً في إنكار بعض القدماء الترادف كما تبين قبلاً.

إنّ السيف «الصفيحة» ليست كالسيف «المفكرة»: إذ إنّ «الصفيحة» صفة للسيف العريضة، و«المفكرة» هي التي فيها حُزوز مُطمّنة عن متنها^(٣).

والسيف «القضم» يختصّ بمعنى ليس مُتعيّناً في السيف «الكهام». إنهما يشتركان معاً في الدلالة على الشيء نفسه «السيف»، ويشتركان أيضاً في الدلالة على قلة «القطع»، ولكن هناك فارقاً دقيقاً بين السيفين: إنّ «القضم» هو الذي طال عليه الدهر فتكسّر حده، و«الكهام» هو الكليل الذي لا يمضي^(٤).

و«المشرفي» ليس كالمُهْدَر في مَلَمَح دلالي واحد، إذ إنّ الأوّل منسوب إلى المشارف، والثاني منسوب إلى الهند، والقُساسِي منسوب إلى قُساس وهو جبل فيه معدن الحديد^(٥).

(١) انظر: الشعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ٣١١-٣١٢، ويرى إبراهيم أنيس أنّ من الكلمات ما تشترك معانيها في بعض الأجزاء، وتختلف في بعضها الآخر، ويمكن تشبيهها بدوائر متحدة المركز، مختلفة في جزء من سطوحها، فإذا ما مرّ عليها زمن طويل، وانزعت عوامل تغيّر المعنى بانطباق الدوائر بعضها على بعض، فإنّ الكلمة تصبح مُرادفة لغيرها الذي كانت تفتقر عنه. انظر: في اللهجات العربية، ١٨٣.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ١٨٢، وعلي وافي، فقه اللغة، ١٧٤.

(٣) انظر: الهروي، كتاب السلاح، ١٧.

(٤) انظر: الهروي، المصدر السابق، ١٧.

(٥) انظر: العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ٥٢٥/٢.

وليس استقصاء الأمثلة مطلباً من مطالب البحث ، فالأكتف بما قدّمت قائلًا إن كثيراً من «الترادفات» ألفاظ متباينة باعتبار الأصل ، ومترادفة باعتبار الحال .

ج - المجاز :

للمجاز دور في نشوء الترادف ، وليس القصد هنا الحديث عن المجازات الحية التي لم تصل إلى درجة الحقائق ؛ إذ إنها تخرج من مضمار المترادفات ، والأمثلة كثيرة عن وفرة ما تذكره المعجمات والكتب اللغوية ، ومن ذلك ما ذكره القالي (٢٥٦هـ) في مطلب «أسماء الزوجة» ؛ فهي حليلته وربّضه وعِرسه وطلّته وبعّله وشهّته وحوّيته وزوجه .^(١) ولو تخيرنا كلمتين من هذه الكلمات ، وهما «الحليلة والربض» ، لوجدنا أن للمجاز دوراً في وقوع هذه المترادفات .

«الحليلة» هي امرأة الرجل ، والحلّ : نقيض الارتحال ، والحلة : القوم النزول ، ومنه قول الأعشى :

لقد كنتُ في شيبانَ لو كنتَ عالماً قِبابٌ وحيّ حِلّةٍ وقِبابٌ^(٢)

والحاصل أن «الزوجة» سميت حليلة لأنها تحالّ الرجل ، وهما يتحالان معاً في النوم ، وهذا من المجاز القديم .

وهي «ربّضه» ؛ وقد جاء في اللسان «الرَبْضُ كل امرأة قيّمة بيت»^(٣) ، ومن معانيها

(١) انظر : القالي ، الأمازي ، ١٩/١ ، ولعله يستقيم القول إن المجاز وفقدان الوصفية والافتراض من العوامل التي تلحق بالتطور الدلالي . وقد باعدت بينها لتوضيح أثر هذا العامل .

(٢) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «حلل» ، ١١/١٦٢ . والبيت في الديوان :

لقد كنت في شيبان لو كنت راضياً قِبابٌ وحيّ حِلّةٍ وقِبابٌ

انظر : ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، شرح محمد حسين ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، سوريا ، ١٩٨٣ م . ٢٢٣ .

(٣) ابن منظور ، المصدر السابق ، ١٥١/٧ .

البُرُوك ، والرَّبِيضُ الغنم في مَرَابِضِهَا ، وَمَرَابِضُ البقرِ وَرَبِضُ الغنم : مأواها^(١) ، وقد قال الشاعر :

جَاءَ الشَّتَاءُ وَمَا اتَّخَذَ رَبِضًا
يَا وَيْحَ كَفِّي مِنْ حَفْرِ القَرَامِيسِ^(٢)

ولعل هذا الاسم «الرَّبِضُ» مِنْ قَبِيلِ الاستِعَارَةِ ؛ إذ إنَّ الرَبِضُ هو المَأْوَى ، والرجل يذهب إلى رَبِضِهِ وَمَأْوَاهُ ، وقد استُعيرت هذه الكلمة لِنَدْوَلِ على صاحبة «الرَّبِضُ» التي هي مأوى للرجل عند نومه ، ثم إنَّهَا تُرَبِضُهُ أي تُتَبَّهتْ فلا يبرح^(٣) .

وقد يَخْدُثُ أَنْ يُقَامَ وَجْهٌ شَبَّهَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، فَيُسَمَّى أَحَدُهُمَا بِاسْمِ الآخَرِ ، ثم يشيع هذا الاسم الجديد ، فيصبح له اسمان ، وبذلك يَقَعُ الترادف ، ولعل هذا هو الذي جَعَلَ «الصَّلْعَاءُ» مُرَادِفَةً لِلصَّحْرَاءِ ، فَقَدْ شُبِّهَتِ الصَّحْرَاءُ الجُرْدَاءُ بِالرَّأْسِ الأَصْلَعِ ، وقد تَنَبَّه الزمخشري لوقوع هذا التجوُّز في هذه التسمية فقال : «وَمِنَ المَجَازِ : نَزَلُوا بِالصَّلْعَاءِ : بِالصَّحْرَاءِ الخالية ؛ قال عُمَارَةُ بنُ عَقِيلٍ :

تَرَى الضَّيْفَ بِالصَّلْعَاءِ تَغْسِقُ عَيْنَهُ

مِنَ الجُوعِ حَتَّى تَحْسِبَ الضَّيْفَ أَرْمَدًا^(٤)

د - الاقتراض من اللغات الأجنبية :

الاقتراض ظاهرة لغوية عامة ، إذ إنها ليست مقصورة على لغة دون لغة ، وقد

(١) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «ربض» ، ١٤٩/٧ .

(٢) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ١٥١/٧ ، والقالي ، الأمالي ، ٢٠/١ .

(٣) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ١٥٠/٧ .

(٤) الزمخشري ، أساس البلاغة ، ٣٥٩ . وقد أشار صاحب اللسان إلى هذا التشبيه ، انظر : مادة «صلع» ، ٢٠٥/٨ . وقد تحدت عن أثر المجاز في وقوع الترادف إبراهيم أنيس في اللهجات العربية ١٨٣ . وعلي وأفي في لغة ١٧٣ ، وغيرها .

استعارت العربيّة بعض الكلمات الأجنبية التي لها ما يُقابِلها في مَثَن العربيّة ، فكانَ الترادف . وقد عَقَدَ السيوطي فَضْلاً في «المُعَرَّب الذي له اسْمٌ في لغة العَرَب»^(١) ، وفيه إشارة إلى هذا العاملِ المُفْضِي إلى وُقوع هذه الظاهرة ، ومن أمثلة ما ساقه : «إِنَّ الإِبْرِيْقَ في لغة العرب يُسَمَّى التَّامُورَةَ ، وفي الجمهرة : البَطُّ عِنْدَ العرب صِغارُهُ وَكِبَارُهُ إَوْزٌ ، الواحدة إَوْزَةٌ ، وَإِنَّ الهَاوُونَ يُسَمَّى المِنْحازَ والمُهْرَاسَ ، وَإِنَّ الطَّاجِنَ يُسَمَّى بالعربيّة المَقْلَى»^(٢) .

وقد تَتَضَافَرُ بعضُ العَواملِ مَعاً لِتُفْضِيَ إلى وُقوع هذه الظاهرة ، وذلك بِأَنَّ تَقْتَرَضَ كلمة لها ما يُقابِلها في مَثَن العربيّة ، ثُمَّ تَسْتَعْمَلُ اسْتِعْمالاً خَاصّاً بَيْنَ أَخواتِها ، فَإِذَا ما أُنزِلَتْ عَواملٌ تَغْيِرُ المَعْنى بِتَطَوُّرِ دِلالاتِها فَإِنَّها تُصْبِحُ مِمَّا يُلْحَقُ بِالمترادفاتِ .

فكلمة «الخَنْدَرِيس» مُقْتَرَضَةٌ ، وهي صِيفَةٌ مِنْ صِفاتِ الخَمْرِ^(٣) ، وفيها يَقولُ الجَوَالِيقِي : «الخَنْدَرِيسُ مِنْ صِفاتِ الخَمْرِ ، أَخْبَرَنِي ابنُ بِنْدَرَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الواحِدِ عَنُ . . . أَنَّ الخَنْدَرِيسَ روميٌّ مُعَرَّبٌ»^(٤) .

وقد تَحَدَّثَ عَنها أَبُو هِلالِ العِشْكَرِي في مِضْمارِ نِكرِ أَسْماءِ الخَمْرَةِ ، فَأشارَ إلى «القَهْوَةِ» و«الشَّمُولِ» و«الصَّهْبَاءِ» و«العائِيَةِ» و«السَّيْبِيَةِ» و«الخَنْدَرِيسِ» . وقد أَقامَ فُرُوقاً بَيْنَ بعضِ هذه الأَسْماءِ ، «فَالصَّهْبَاءُ» هي المُعْتَصِرَةُ مِنْ عِنَبِ أبيضٍ ، و«العائِيَةِ» مَنسُوبَةٌ إلى قَريَةٍ يُقالُ لها عائَةٌ ، وَسَمَّيتِ «الشَّمُولِ» بِهذا الاسمِ لِأَنَّها تَشْمُلُ القَوْمَ بِرِيحِها ، وَقيلَ لِأَنَّ لها عَصْفَةً

(١) انظر: السيوطي ، المزهَر ، ٢٨٣/١ . وقد تَحَدَّثَ عَن هذا العاملِ : إبراهيمُ أنيس ، في اللهجاتِ العربيّةِ ، ١٨٢ ، وصبْحِي الصالِح ، بِرِاساتِ في فِقهِ اللِغَةِ ، ط ١٢ ، دارُ العِلْمِ للملّاين ، بَيرُوت ، ١٩٨٩ م ، ٢٩٥ .

(٢) السيوطي ، المِصدرُ السابِقُ ، ٢٨٣/١ .

(٣) انظر : الجَوَالِيقِي ، أَبُو مَنْصُورِ مَرهُوبِ بْنِ أَحْمَدَ ، المُعَرَّبُ مِنَ الكَلِمِ الأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ المِعْجَمِ ، تَحْقِيقُ أَحْمَدُ شاكِر ، ط ١ ، دارُ الكُتُبِ المِصرِيَّةِ ، القاهِرَةِ ، ١٣٦١ هـ ، ١٢٥ .

(٤) الجَوَالِيقِي ، المِصدرُ السابِقُ ، ١٢٥ .

كعَصْفَةِ الشَّمَالِ ، و«قَهْوَةٌ» لأنها تُقْهَى عن الطعام والشراب ، و«الْخَنْدَرِيس» هي القديمة^(١) . وهكذا يَموِجُ جَدَلُ اللفظ والمعنى في عواملٍ تَغْيِرُ المعنى ، فَمِنْ اقْتِرَاضٍ إِلَى تَخْصِيسٍ فِي المعنى ، وَمِنْ نَمٍّ إِلَى تَطَوُّرٍ لِإِلَاقِي أَفْضَى إِلَى اطْرَاحِ جُلِّ تِلْكَ الفُرُوقِ الدَّلَالِيَّةِ ، وَبِذَاكَ وَقَعَ التَّرَادُفُ ، فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الفُرُوقِ إِلَّا الفَرْقُ فِي الرُّسْمِ .

هـ - وفي مِضْمَارِ التَطَوُّرِ اللُّغَوِيِّ قَدْ يَنْضَافُ عَامِلٌ رَابِعٌ ، وَهُوَ «الْحِرْصُ عَلَى العَرَبِيَّةِ»^(٢) ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللفظة - كما سَيَتَبَيَّنُ بَعْدَ - كَانَتْ حَيًّا تُولَدُ وَتَمُوتُ ، وَقَدْ تَبَعَتْ مَرَّةً أُخْرَى . وَلَمَّا كَانَ عُلَمَاءُ العَرَبِيَّةِ حَرِيسِينَ عَلَيْهَا ، مُهْتَمِّينَ بِهَا ، أَدْخَلُوا فِي بُطُونِ مُصَنَّفَاتِهِمْ مَا تَكَلَّمَتْ بِهِ العَرَبُ قَدِيمًا ، وَمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ ، وَلَمْ يَكْتَفِ بَعْضُهُمْ بِهَذَا ، بَلْ إِنَّهُمْ وَضَعُوا مُصَنَّفَاتٍ خَاصَّةً فِي هَذَا المَطْلَبِ ؛ مَطْلَبِ الحَدِيثِ عَنِ الحَوْشِيِّ وَالعَرِيبِ وَالنَّادِرِ وَالشَّارِدِ ، وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ صَنَعَهُ أَبِي زَيْدٍ سَعِيدِ بْنِ أَوْسِ الأَنْصَارِيِّ (-٢١٥ هـ) «النَّوَادِرُ» ، وَالصَّغَانِي ، رَضِيَّ الدِّينِ الحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ (-٦٥٠ هـ) «الشُّوَارِدُ» .

وَفِي تِلْكَ الكُتُبِ وَالمَعْجَمَاتِ جُمِعَتْ أَلْفَاظٌ قَدِيمَةٌ بَائِدَةٌ لَهَا مَا يَقَابِلُهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَلَسْتُ أَدْعِي أَنَّ التَّرَادُفَ مَصْدَرُهُ هَذَا الجَمْعُ ، بَلْ إِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى التَطَوُّرِ اللُّغَوِيِّ الَّذِي أَصَابَ تِلْكَ الأَلْفَاظَ فَمَاتَتْ أَوْ انزَوَتْ عَنِ حَلْبَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، فَحَلَّتْ مَحَلَّهَا أُخْرَى .

و - التَّرَادُفُ الوَهْمِيُّ :

وَبَاعَثَهُ تَطَوُّرٌ لُغَوِيٌّ يُصِيبُ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ فَتَصْبِحُ لَهَا صُورَةٌ أُخْرَى عَلَى أَلْسِنَةِ

(١) انظر : العسكري ، التخصيص في معرفة أسماء الأشياء ، ٢/٢٠٤-٥٠٤ .

(٢) أشار علي وافي إلى أن حرص جامعي المعجمات على تسجيل ما كانوا يظفرون به من كلمات أفضى إلى

كثرة مترادفات اللغة . انظر : كتابه «فقه اللغة» ، ١٧٣ .

المتكلمين ، وعندئذ قد تُعدَّ من المترادفات ، ومن المرجَّح أنها ليست كذلك .^(١)
 ويتخذ هذا التطور اللغوي شكلين : الإبدال والقلب ، وللقدماء إشارات ومصنفات في
 هذين المطلبين ، ومنها كتاب الإبدال لابن السكيت (- ٢٤٤ هـ) وغيره .
 ومن أمثلة وقوع الإبدال الذي يُوهم بوقوع الترادف : «التَّهْبِيش والتَّحْبِيش» ، وهما
 بمعنى «التجميع»^(٢) ، وقد حدث إبدال بين الهاء والحاء لقرب المخرج وصفة التحكم .
 و«أرقت» الماء و«هرقت» ، و«مدحت» و«مدته»^(٣) ، و«الأقطار» و«الأقتار»^(٤) .
 وقد عَقَّد ابن دُرَيْدٍ صاحبُ الجمهرة باباً في الحُرُوف التي قُلِبَتْ وزعم قومٌ من
 النحويين أنها لغات ، وقد رأى أن هذا القول خلافٌ على أهل اللغة . فيقال : جَبَذَ وَجَذَبَ ، وما
 أَطْيَبَهُ وَأَيْطَبَهُ ، وَرَبَضَ وَرَضَبَ ، وَأَنْبَضَ وَأَنْضَبَ ، وَصَاعِقَةٌ وَصَاقِعَةٌ ، وَعَمِيقٌ وَمَعِيقٌ^(٥) .
 ولعله يَسْتَقِيمُ بعدَ هذا الحديث عن بواعث المترادفات أن يُشارَ إلى مُلْحَظَتَيْنِ : الأولى : أن
 المرء إذا ما نظر إليها نظرة تاريخية فإنه سيُخْرِجُ جُلُهَا مِنْ مِضْمَارِ الترادف ، وإن هو نظرَ
 إليها نظرة وصفية فإنه سيُنْفِي على جُلُهَا مع عدم إغفال درجات الترادف .
 والحق أن الترادف موجود في العربية ، وهو دليل على سعة العربية في التعبير ،

(١) تحدث إبراهيم أنيس بإسهاب عن ألفاظ تختلف صورتها اختلافاً يسيراً عن أخرى ، وقد رأى أنها ليست من المترادفات وفق المعنى الدقيق للترادف . انظر : كتابه «في اللهجات العربية» ، ١٨٤-١٩٢ .

(٢) انظر : ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب ، الإبدال لتحقيق حسين محمد شرف ، مراجعة علي النجدي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م . ٩٢ .

(٣) انظر : ابن السكيت ، المصدر السابق ، ٨٨ .

(٤) انظر : ابن السكيت ، المصدر السابق ، ١٢٩ .

(٥) انظر : ابن دُرَيْدٍ ، الجمهرة ، ٤٣١/٣ . والسيوطي ، المزهرة ، ٤٧٦/١ .

وَيُخَصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ تِلْكَ الَّتِي نُقِلَتْ نَقْلَةً مَجَازِيَةً ثُمَّ أَصْبَحَتْ فِي دَرَجَةِ الْحَقَائِقِ * .

وَالْمَلْحَظُ الْبَاقِي هُوَ أَنَّ جُلَّ الْقَدَمَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَزْتَصُوا وَقُوعَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الدَّلَالِيَّةِ كَانُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا نَظْرَةً تَارِيخِيَّةً ، وَلَعَلَّهُمْ كَانُوا يَسْتَأْنِسُونَ بِهَا كَثِيرًا فِي رَدِّ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ ، وَعَدَمَ الْقَوْلِ بِهَا ؛ فَبَابُ هِلَالِ الْعَسْكَرِيِّ يَتَكَّى عَلَى مُقَابِيْسٍ فِي رَدِّهِ التَّرَادُفِ ، وَمِنْهَا اعْتِبَارُ أَسْأَلِ اللَّفْظِ ، وَقَدْ مَثَّلَ لِهَذَا بِقَوْلِهِ : «وَأَمَّا الْفَرْقُ الَّذِي يُعْرَفُ مِنْ جِهَةِ اعْتِبَارِ أَصْلِ اللَّفْظِ فِي اللَّغَةِ وَحَقِيقَتِهِ فِيهَا فَكَالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَنِينِ وَالِاشْتِيَاقِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْحَنِينِ فِي اللَّغَةِ هُوَ صَوْتٌ مِنْ أَصْوَاتِ الْإِبِلِ تُحْدِثُهَا إِذَا اشْتَاقَتْ إِلَى أَوْطَانِهَا ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى أُجْرِيَ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْآخَرِ ، كَمَا يَجْرِي عَلَى السَّبَبِ وَعَلَى الْمُسَبَّبِ اسْمُ السَّبَبِ » (١) .

وَهَذَا تَفْسِيرٌ مُتَقَبَّلٌ حَسَنٌ ، وَلَكِنَّ الْمَرْءَ إِذَا مَا جَنَحَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَامِ لِيَطْرَحَ الْقَوْلَ بِالتَّرَادُفِ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ كَمَنْ يَرْقُمُ عَلَى الْمَاءِ . وَلَعَلَّهُ مِنَ التَّكْرِيرِ وَلَكِنَّهُ مِنَ التَّذْكَرَةِ أَنْ يُقَالَ : إِنْ كَثُرَ مِنْ أَلْفَاظِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ الدَّلَالِيَّةِ مُتَبَايِنَةٌ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ ، وَمُتَرَادِفَةٌ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ .

* أَرَى أَنَّ اتِّجَافِي عَنْ مَعْرُضِ الْأَرَاءِ الَّتِي قَبِلْتُ فِي التَّرَادُفِ هُوَ دَلِيلٌ عَلَى ثَرَاءِ الْعَرَبِيَّةِ أَمْ أَنَّ مَثَلِبَ تَرْمِي بِهِ ، فَهَذَا مُصَدِّقٌ لَهُ أَشْبَاعٌ وَمُنْكَرُونَ .

(١) الْعَسْكَرِيُّ ، الْفُرُوقُ اللَّغَوِيَّةُ ، ١٦ .

المشترك اللفظي

يُسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين ، وذلك أكثر الكلام ، وتُسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد ؛ نحو عَيْنُ الماء وعين المال ، ويُسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ؛ نحو السيف والمُهَنَّد والحُسام .^(١)

والقسم الثاني مما تقدم آنفاً هو المشترك اللفظي الذي نحن فيه ، وقد حدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة .^(٢)

وإذا كان العلماء القدماء قد تردّدوا بين منزلتين في القول بالترادف فإنّ الموقف نفسه سيكون ماثلاً في المشترك ؛ والأكثرين يجتّحون إلى أنه مُمكن الوقوع ، وحجّة أصحاب هذا الرأي تتمثل فيما يأتي :

قد يوجد المشترك لجواز أن يقع من واضعين ؛ بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى ، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر ، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين^(٣) ، أو أن يقع من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع ؛ إذ إن التصريح في بعض الأحيان يكون سبباً للمفسّدة كما روي عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وقد سأله رجل عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وقتّ ذهابهما إلى الغار : « من هذا ؟ » ، فقال : « هذا رجل يهديني السبيل »^(٤) .

أما الحجّة الثانية فهي أنه واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ^(٥) ، ومنهم من

(١) انظر : ابن فارس ، الصحابي ، ٩٧ . والسيوطي ، المزهرة / ٣٦٩/١ .

(٢) انظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٣٦٩/١ .

(٣) انظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٣٦٩/١ .

(٤) انظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٣٦٩/١ .

(٥) انظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٣٦٩/١ .

أَوْجِبَ وَقَوْعُهُ لِأَنَّ الْمَعَانِيَّ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةَ ، وَالْأَلْفَاظَ مُتَنَاهِيَةَ ، فَإِذَا وُزِعَ لَزِمَ الْإِشْتِرَاكُ ، وَيُرَى السِّيَوطِيَّ أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ أَغْلَبَ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ بِأَسْرَافِهَا مُشْتَرَكَةٌ بِشَهَادَةِ النَّحَاةِ ، وَالْأَفْعَالَ الْمَاضِيَةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالِدَعَاءِ ، وَالْمُضَارِعِ كَذَلِكَ ، وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَالْأَسْمَاءَ كَثِيرٌ فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ (١) .

وَمِنَ الْمُضَيِّقِينَ لَوْقَوْعَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ، فَقَدْ كَانَ يَرَى أَنَّ اتِّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ وَاخْتِلَافَ الْمَعْنِيَيْنِ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ قَصْدًا فِي الْوَضْعِ وَلَا أَصْلًا لَهُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ لُغَاتٍ تَدَاخَلَتْ ، أَوْ أَنَّ يَكُونَ لَفْظَةً تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى ثُمَّ تَسْتَعَارُ لِشَيْءٍ فَتَكْتُمُ وَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ (٢) . وَلَعَلُّ أبا عَلِيٍّ قَدْ وَضَعَ إِصْبَعَهُ عَلَى بَعْضِ أَسْبَابِ وَقُوعِ الْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ .

وَمِنَ الَّذِينَ ضَيَّقُوا هَذِهِ الظَّاهِرَةَ الدَّلَالِيَّةَ ابْنَ دُرُسْتَوِيِّهِ ، وَقَدْ عَرَضَ لِكَلِمَةِ «وَجَدَ» وَاخْتِلَافِ مَعَانِيهَا ، فَرَأَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِنْ أَقْوَى حُجَجِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ مِنَ الْكَلَامِ مَا يَتَّفِقُ لَفْظُهُ وَيَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ ، وَرَأَى أَيْضًا أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْمَذْهَبِ جَانَبُوا الصَّوَابَ ؛ إِذْ إِنَّهُمْ يَظُنُّونَ - لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَأَمَّلُوا الْمَعَانِيَّ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقُوا الْحَقَائِقَ - أَنَّ هَذَا لَفْظٌ وَاحِدٌ قَدْ جَاءَ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَإِنَّمَا هَذِهِ الْمَعَانِي كُلُّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ إِصَابَةُ الشَّيْءِ خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا ، وَلَكِنْ فَرَّقَ أَهْلُ اللُّغَةِ بَيْنَ الْمَصَادِرِ لِأَنَّ الْمَفْعُولَاتِ كَانَتْ مُخْتَلِفَةٍ ، فَجُعِلَ الْفَرْقُ فِي الْمَصَادِرِ بِأَنَّهَا مَفْعُولَةٌ ، وَالْمَصَادِرُ كَثِيرَةٌ التَّصَارِيفُ جَدًّا ، وَأَمَثَلَتْهَا مُتَبَايِنَةٌ ، وَقِيَاسُهَا غَامِضٌ ، وَالْمُفْتَشِّونَ عَنْهَا قَلِيلُونَ ، وَالصَّبِيرُ عَلَيْهَا مَعْدُومٌ ، وَلِذَلِكَ ظَنَّ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّهَا تَأْتِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَضْبُطُوا قِيَاسَهَا ، وَلَمْ يَقِفُوا عَلَى غَوْرِهَا (٣) .

(١) انظر : السيوطي . المزهري . ٣٧٧/١ .

(٢) انظر : ابن سيده ، المخصص . ٤٠ / السفر الثالث عشر ، ٢٥٩ .

(٣) انظر : السيوطي ، المزهري . ٣٨٤/١ .

ويرى إبراهيم أنيس أن ابن درستويه خيراً فعَل لما انكَرَ جُل تلك الالفاظ التي أُلحِقَتْ
بالمشترك اللفظي ، لأنها لا تعدو أن تكون من أمثلة التطور الدلالي تَجْمَعُ بَيْنَ حَقِيقَةٍ شَائِعَةٍ ،
وَأُخْرَى مَجَازِيَةٍ^(١) ، وقد مثل لذلك بكلمة الهلال التي تُعْبَرُ عَنْ هِلَالِ السَّمَاءِ ، وَعَنْ حَدِيدَةِ
الصَّيْدِ الَّتِي تُشْبِهُ فِي شَكْلِهَا الهِلَالَ ، وَعَنْ قَلَامَةِ الظُّفْرِ الَّتِي تُشْبِهُ فِي شَكْلِهَا الهِلَالَ ، وَعَنْ
هلال النعل أيضاً ، ولذلك يرى أنه لا يَصِحُّ أَنْ يُلْحَقَ هَذَا بِالمشترك اللفظي ؛ إذ إنَّ المعنى واحدٌ
في كلِّ هذا الذي تقدّم ، وقد لَعِبَ المَجَازُ دَوْرَهُ فِي هَذِهِ الاسْتِعْمَالَاتِ ، والحاصل أن رأيه
يتلخّص في أن المُشْتَرَكَ اللفظي الحَقِيقِيَّ إِنَّمَا يَكُونُ أَنْ انمحاء الصِّلة بَيْنَ المعنيتين ، كَأَنْ يُقَالَ
إِنَّ الأَرْضَ هِيَ الكُرَةُ الأَرْضِيَّةُ ، وَهِيَ الزُّكَّامُ أَيْضاً^(٢) .

إنَّ الذي يُجَبِّلُ نَظْرَهُ فِي الكَلَامِ المُتَقَدِّمِ آنِفاً - وَفِي كَلَامِ عَلِيٍّ وَافِيٍّ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ المَذْهَبَ
نَفْسَهُ^(٣) - لِيَجِدُ أَنَّ نَفْيَهُمَا المُشْتَرَكَ اللفظيَّ قَائِمٌ عَلَى اعتباره مَجَازاً ، وَهُوَ فِي حَقِيقَتِهِ تَطَوُّرٌ
لُغَوِيٌّ بَاعْتِهَ المَجَازُ ، وَلَمَّا شَاعَ وَانْتَشَرَ أَصْبَحَ أَصْلاً ، وَأَصْبَحَ المَجَازُ فَرْعاً أَوْ كَادَ ؛ لِأَنَّ
اسْتِخْدَامَ الكَلِمَةِ فِي مَعْنَى مَجَازِيٍّ يُؤَدِّي فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ إِلَى انْفِرَاضِ المَعْنَى الحَقِيقِيَّةِ ،
وَالَّذِي يَسْتَدُّ هَذَا الزُّعْمَ قَوْلُ ابْنِ سَيِّدِهِ عَلِيِّ لِسَانِ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ فِي مَخْصَصِهِ «... وَلِكُنْه
مِنْ لُغَاتٍ تَدْخَلَتْ ، أَوْ تَكُونُ كُلُّ لَفْظَةٍ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى ثُمَّ تُسْتَعَارُ لِشَيْءٍ فَتَكْثُرُ وَتَغْلِبُ فَتَصِيرُ
بِمَنْزِلَةِ الأَصْلِ»^(٤) .

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ المُشْتَرَكَ عَلَى خِلَافِ الأَصْلِ ، وَلَكِنْ وَجُودَ كَلِمَةٍ مُسْتَقْلَةٍ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ

(١) انظر : إبراهيم أنيس ، دلالة الالفاظ ، ٢١٤ .

(٢) انظر : إبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ٢١٤ .

(٣) انظر : علي وافي ، فقه اللغة ، ١٩١ .

(٤) انظر : البحث ، صفحة ٨١ .

الأشياء التي قد نتناولها بالحديث يفرض على الذاكرة حملاً ثقيلاً^(١)، ولذا يكون بمكثنة اللغة أن تعبر عن الأفكار المتعددة بالاعتماد على تلك الطريقة الحصيفة التي تتمثل في تطويع الكلمات وتأهيلها للقيام بوظائفها المختلفة، وبفضل هذه الوسيلة تكتسب الكلمات نوعاً من المرونة، فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد المعنى القديم.^(٢)

ثم إن كلام ابن درستويه: «وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد» لا ينفي كونها مما هو مشترك لفظي؛ فهناك كثير من الألفاظ المشتركة يجمع بينها رابط ظاهر أو متخف، ولعلنا بإشارة ابن قتيبة في باب «اللفظ الواحد للمعاني المختلفة» إلى هذا الملحظ فنقد رأي ابن درستويه ورأي من سار على نهجه. ومن أمثلة ذلك عنده حديثه عن معاني «القضاء» في التنزيل الكريم^(٣)، وهي:

١ - أصل قضى: حتم بدليل قوله عز: ﴿فَيُمسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾^(٤)، والمعنى: حتمه عليها.

٢ - ثم يصير الحتم بمعان كالأمر، ومن ذلك ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا...﴾^(٥)، أي أمر، لأنه لما أمر حتم بالأمر.

٣ - الإعلام، ومن ذلك قوله تبارك: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ...﴾^(٦) أي أعلمناهم، لأنه لما أخبرهم أنهم سيفسدون في الأرض حتم بوقوع الخبر.

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٣.

(٢) انظر: أولمان، المرجع السابق، ١٣.

(٣) انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٤) الآية [الزمر، ٤٢].

(٥) الآية [الإسراء، ٢٣].

(٦) الآية [الإسراء، ٤].

٤ - صَنَعَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(١) ، أَوْ قَوْلُهُ ﴿فَأَقْضِي مَا أَنْتَ

قَاضٍ﴾^(٢) ، أَي : اصْنَعِ مَا أَنْتَ صَانِعٌ ، أَوْ اْعْمَلِ مَا أَنْتَ عَامِلٌ ، وَأَبُو ذُوَيْبٍ يَقُولُ :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِغِ تُوْبِدُ

وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ فِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ :

قَضَيْتَ أُمُورًا ثُمَّ غَادَرْتَ بَعْدَهَا بَوَائِجَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِ^(٣)

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ عَمِلَتْ أَعْمَالًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا وَفَرَّغَ مِنْهُ فَقَدَ حَتْمَهُ وَقَطَعَهُ ، وَمِنْهُ قِيلَ

لِلْحَاكِمِ : قَاضٍ ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ عَلَى النَّاسِ الْأُمُورَ وَيَحْتِمُ . وَقِيلَ : قُضِيَ قِضَاؤُكَ ، أَي فُرِغَ مِنْ

أَمْرِكَ . وَقَالُوا لِلْمَيْتِ : قَدْ قُضِيَ ، أَي فُرِغَ .^(٤)

وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَعَانِيَ «قَضَى» مُتَبَايِنَةٌ ، وَأَنَّهُ قَدْ يُحُلُّ بَعْضُهَا مَحَلَّ بَعْضٍ فِي قَلِيلٍ مِنَ

الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَقْدِّمُ ذِكْرَهَا لِوُجُودِ رَابِطَةِ جَامِعَةٍ ، وَلَكِنَّهَا مِنَ الْمَرْجِحِ أَنَّ الْمَعْنَى الْمُتَشَكَّلُ لَنْ يَكُونَ

مُشْرَقًا كَمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ مُتَجَسِّدَةٌ فِي سِيَاقَاتِهَا تِلْكَ . وَفِي خِتَامِ الْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْمَعَانِي

الْمُتَبَايِنَةِ يَأْتِي ابْنُ قَتَيْبَةَ بِعِبَارَةٍ دَالَّةٍ مُوَضَّحَةٍ ، وَهِيَ :

«وَهَذِهِ كُلُّهَا فُرُوعٌ تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ»^(٥) .

وَفِي مَعْرِضِ الْحَدِيثِ عَنْ مَادَّةٍ أُخْرَى يَقُولُ :

(١) الآية [فصلت ، ١٢] .

(٢) الآية [طه ، ٧٢] ، وَالْبَيْتُ لِأَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيِّ ، انْظُرْ : كَلَامَ الْمُحَقِّقِ .

(٣) ابْنُ قَتَيْبَةَ ، تَاوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ، ٣٤٢-٣٤٣ .

(٤) انْظُرْ : ابْنُ قَتَيْبَةَ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٣٤٣ . اخْتَلَفَ فِي نِسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَقَدْ نَسَبَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ

إِلَى الشُّنَّاحِ مَرْثِيٍّ ، انْظُرْ : ٢١٨/٢ ، ٥٢٦/١٢ ، وَهُوَ لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ . وَانْظُرْ نِسْبَتَهُ فِي كَلَامِ مُحَقِّقِ تَاوِيلِ

مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ، ٣٤٣ .

(٥) ابْنُ قَتَيْبَةَ ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ، ٣٤٣ .

«وبعضٌ هذا قريبٌ من بعضٍ»^(١).

ولكن ذلك «الأصل» وهذا «القرب» لا يدحضان القول بأن تحت الكلمة معاني متعددة؛ إذ إنهما من المشترك اللفظي.

أما مشيتو المشترك اللفظي فهم أكثر، وقد صنفت في هذا مصنفات متعددة، ومنها «كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى» لأبي عبيد بن سلام (٢٢٤هـ)، وكتاب أبي العمير الأعرابي (٢٤٠هـ) «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، وكتاب كراع أبي الحسن علي بن الحسن (٣١٠هـ) «المنجد في اللغة»، وكتاب سليمان بن بنين النحوي (٦١٤هـ) «اتفاق المباني واقتراق المعاني». وقد ضمن السيوطي مظهره وروداً من هذا المطلب، ومن أمثلة ذلك أنه حكى أن رجلاً قال لروبة: «لِمَ سَمَّاكَ أبوك روبة؟» فقال: «والله لا أدري أبروبة الليل، أم بروبة الخمير، أم بروبة اللبن، أم بروبة الفرس»^(٢).

أسباب وقوع المشترك اللفظي

١ - السبب اللهجي:

بعض أمثلة المشترك باعتبارها تباين اللهجات العربية القديمة، ولما جاء جامعو المعجمات ضموا هذه الألفاظ المشتركة صارفين النظر في كثير من الأحيان عن رجوع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه^(٣)، والناظر في تلك المعجمات أو كتب العربية يجد هذا التباين

(١) ابن قتيبة، تأويل مُشْكِلِ القرآن، ٣٤٤.

(٢) السيوطي، المزهرة، ٢٧١/١، وروبة اللبن: رَعَوَتْ، وروبة الليل: مُعْطَمَةٌ، وروبة الخمير: زيادته، وروبة الفرس: طُرُقٌ في جماعه، وقيل مَرَّقَه. انظر: السيوطي، المصدر السابق، ٢٧٠/١.

(٣) انظر: علي وافي، فقه اللغة، ١٩٢، وصبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ٢٠٤.

ماثلاً في بعض أمثلتها ، ومن ذلك ما ذكره السيوطي :

«ومن المشترك بالنسبة إلى لغتَيْن : قال في الغريب المصنّف قال أبو زيد : الألفُ في كلام قَيْس : الأَحْمَقُ . والألفُ في كلام تَمِيم : الأَعْسَرُ . وقال الأصمعيّ : السَّليطُ عند عامّة العرب : الزيت ، وعند أهل اليمن : دُهْنُ السَّمسم» .^(١)

ويرى رمضان عبدالترّاب أنّ هذه المعاني قد تكون لغير قبيلة ؛ إذ إنَّ الشكَّ قد يتبادر إلى الذهن في استعمال قبيلة واحدة كلِّ معاني هذا اللفظ^(٢) ، أمّا إبراهيم أنيس فهو يذهب إلى أنّ المعنى الأصلي قد يتغيّر في لهجة من اللهجات ، ثمَّ يمرّ زمن طويل ، وقد ينسى فيه المعنى الأصلي ، وتلتزم تلك الصيغة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه ، ويبدو أنّ هذه الظاهرة لعبت دوراً جلياً في اللهجات العربيّة ، إذ تغيّرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات ، ولما جمعت اللغة خيل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من المعاني ، في حين أنّ القبيلة الأخرى تستعملها في معنى آخر مُفترقٍ عن الاستعمال الأوّل^(٣) ، ويُمثّل لهذا بكلمة «الهجرِس» التي تعني القرد في لغة أهل الحجاز ، وتعبّر عن الثعلب عند تميم ، ولا يكاد يشكّ في أنّ الكلمة كانت تُطلق على أحد الحسيوانين وحده ؛ لأنّ البيئة الصحراويّة تناسبه ويكثر فيها أمثاله ، ثمَّ إنَّ هذا تغيّر لظرف من الظروف المجهولة ، فأصبح يعني عند قبيلة من القبائل شيئاً آخر غير الشائع ، ثمَّ جاء جامعو المعجمات وذكروا معنيين اثنين لهذه الكلمة^(٤) .

(١) السيوطي ، المزهرة ، ٣٨١/١ .

(٢) انظر : رمضان عبدالترّاب ، فصول في فقه العربيّة ، ٣٢٩ .

(٣) انظر : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربيّة ، ١٩٧ .

(٤) انظر : إبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ١٩٧ .

ومن المرجح أن هذا الزعم المتقدم تنقصه شواهد كثيرة ، وأدلة صريحة ، إذ إنه قائم على التخمين والحُدس ، ورُمي النظر إلى حَقَبٍ مِنَ التَّارِيخِ الْمُظْلَمِ الَّتِي لَا نَقِفُ عَلَيْهَا إِلَّا بِالنَّوْهُمِ ، ولعلَّ هذا يجعل الباحث غير مُستأنس بما تقدم .

٢ - التطوُّر اللغوي :

ويتخذ هذا الباعث أشكالاً مختلفة ، ومنها :

١ - الاستعمال المجازي :

للمجاز دورٌ في وقوع المُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ ؛ فالعربُ كانوا يميلون إلى التلويح دون التصریح ، والإيماء بالإشارة اللطيفة الدالة ثقةً بفهم الخاطب ، ولما كثر نقلُ ألفاظٍ إلى معانٍ مجازية أصبحت معاني هذه الألفاظ معاني حَقِيقِيَّةٍ ، ومن التكرير ولكنه من التذكرة أن يُشار إلى قول ابن سيده ثانياً «... أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل»^(١) .

ومن أمثلة ذلك حديث السيوطي عن اشتراك معنى العين . يقول :

«وأما الراجع إلى التشبيه فسنة معانٍ : العين : الجاسوس تشبيهاً بالعين ؛ لأنه يطلع على الأمور الغائبة . وعين الشيء : خياره . والعين : الرُبِيَّةُ ، وهو الذي يرقب القوم . وعين القوم : سيدهم ، والعين : واحد الأعيان وهم الإخوة الأشقاء ، والعين : الحرُّ . كل هذه مُشْبِهَةٌ بالعين لشرفها»^(٢) .

ومن الأمثلة التي للمجاز يد فيها كلمة «القُطْبُ» . يقول صاحب اللسان في مادتها :

(١) ابن سيده ، المُخْتَصَرُ ، ٤ / السفر الثالث عشر ، ٢٥٩ ، وقد تحدت عن هذا العامل ؛ رمضان عبدالنواب في كتابه «فصول في فقه العربية» ، ٢٢٩ وغيره .

(٢) السيوطي ، المزهَر ، ١ / ٢٧٥ ، ومن هذا الباب العين الجارية النابغة من عيون الماء ، وإنما سُمِّيَتْ عَيْناً تشبيهاً بالعين الناظرة لصفائها ونقاها ، انظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ٤ / ٢٠٠ .

«قَطَبَ الشَّيْءَ يَقْطِبُهُ قَطْبًا نَجَمَعَهُ ، ... ، والقَطْبُ أَنْ تُدْخَلَ إِحْدَى عُرْوَتِي الْجُوالِقِ فِي الأُخْرَى
عند العَكمِ ، ثم تُنْثَى ، ثم يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، ... ، ومنه يُقالُ قَطَبَ الرَّجُلُ إِذا ثَنَى جِلْدَهُ ما بَيْنَ
عَيْنَيْهِ ، ... ، والقَطْبُ والقَطْبُ والقَطْبُ : الحَديدَةُ القائِمةُ الَّتِي تَدورُ عَلَیْها الرَّحَى ، ... ،
وقُطِبَ الفُلكُ مَدارُهُ ؛ وقِيلَ القُطْبُ : كوكبُ بَينَ الجَدِيِّ والفِرْقَدَيْنِ يَدورُ عَلَیْهِ الفُلكُ ، ... ، وإِنما
شَبَّهَ بِقُطْبِ الرَّحَى ، وَهِيَ الحَديدَةُ الَّتِي فِي الطَّبَقِ الأَسْفَلَ مِنَ الرَّحِيئَيْنِ ما يَدورُ عَلَیْها الطَّبَقُ
الأَعْلَى . وتَدورُ الكواكِبُ عَلَی هَذَا الكوكبِ الَّذِي يُقالُ لَهُ القُطْبُ ، ... ، وصاحبُ الجَيشِ قُطْبُ
رَحَى الحَرْبِ ، وقُطِبَ القَوْمُ سَيِّدَهُمْ ، وفلانٌ قُطْبُ بَنِي فلانٍ أَي سَيِّدُهُم الَّذِي يَدورُ عَلَیهِ
أمرُهُم ، ... » .^(١)

مِنْ هَذَا النِّصِّ المَقْتَبَسِ يَتَجَلَّى لِلقارِئِ أَنَّ سَبَبَ اشتِراكِ كَلِمَةِ القُطْبِ هُوَ المِجازُ
والتَّشْبِيهِ ؛ إِذ إنَّ مَعنَاها «الجَمْعُ» ، وَمِنْهُ قِيلَ لَتَلِكِ الحَديدَةُ الَّتِي تُجْمَعُ الرَّحَى بِشِقِّیْها «قُطْبُ» ،
ولِذَلِكَ الكوكبِ الَّذِي يَدورُ عَلَیهِ الفُلكُ تَشْبِيْهاً وَتَجَوُّزاً «قُطْبُ» ، وَلسَيِّدِ القَوْمِ «قُطْبُ» ؛ لِأَنَّهُ
يُجْمَعُهُمْ فَيَلْتَقُونَ حَوْلَ رَأْيِهِ ، وَيَجْتَمِعُونَ إِلَیْهِ كَمَا تَجْمَعُ القُطْبُ الرَّحَى ، أَوْ كَمَا تَدورُ الأَقْلاكُ
حَوْلَ «القُطْبِ» ، وَفِي هَذَا يَقولُ الزَّمَخْشَرِيُّ : «وَمِنْ المِجازِ : هُوَ قُطْبُ قَوْمِهِ : لِسَيِّدِهِمْ» .^(٢)

(١) ابن منظور ، اللسان ، مادة قطب ، ٦٨٢-٦٨٧ .

(٢) الزمخشري ، أساس البلاغة ، ٥١٣ .

* ويشير فنديس إلى مثال دال على أثر هذا العامل المفضي إلى وقوع هذه الظاهرة ، وقد سماها «التأقلم» .

لقد كانت كلمة "bureau" تدل في الأصل على نوع من نسيج الصوف الغليظ ، ثم أُطْلِقَتْ عَلَی
قِطْعَةِ الأثاثِ الَّتِي تُغَطِّي بِهَذَا النِّسِجِ ، ثم عَلَی قِطْعَةِ الأثاثِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ لِلكِتابَةِ أَياً كَانَتْ ،
ثم عَلَی الغُرْفَةِ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَی هَذِهِ القِطْعَةِ مِنَ الأثاثِ ، ثم عَلَی الأَعْمالِ الَّتِي تُعْمَلُ فِي هَذِهِ
الغُرْفَةِ ، ثم عَلَی الأَشْخاصِ الَّذِينَ يَقومون بِهَذِهِ الأَعْمالِ الَّتِي تُعْمَلُ ، ثم عَلَی أَيْةِ مَجموعَةٍ مِنَ
الأَشْخاصِ تَقومُ بِإِدارةِ إِحدى الإِداراتِ أَوْ الجَمعيَّاتِ . إنَّ حُلُقَ مَعانٍ جَدِيدَةٍ لَمْ يَقْضِ عَلَی المَعانِي
السَّابِقَةِ (بِاسْتِثْناءِ المَعْنى الأَصْلِيِّ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ النِّسِجِ) . انظر : كِتابُهُ «اللِغَةُ» ، ٢٥٤ .

ب - تغيير المعنى المقصود :

كَتَحْمِيل لَفْظٍ لَهُ دِلَالَةٌ قَدِيمَةٌ دِلَالَةٌ اصْطِلَاحِيَّةٌ جَدِيدَةٌ ذَاتُ عِلَاقَةٍ بِالْأُولَى ، وَمِنْ أَجْلِ
أَمْثِلُهُ هَذَا الْمَطْلَبِ الْإِلْفَاطِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَالزَّكَاةِ ، وَهَذِهِ كَلِمَاتٌ ظَهَرَتْ بِدِلَالَاتِهَا
الْجَدِيدَةِ فِي الْإِسْلَامِ ، «وَلَمْ تَكُنْ لِسَائِرِ الْأُمَمِ عَلَى هَذَا النَّظْمِ الْعَجِيبِ ، وَالْإِخْتِصَارِ الْحَسَنِ ،
فَلَمَّا وَرَدَتْ عَلَيْهِمْ اضْطُرُّوا إِلَى قَبُولِهَا وَتَدْوِينِهَا ، وَالْإِقْرَارِ بِفَضْلِهَا» .^(١)

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ كَلِمَةُ «التَّيْمَمِ» الَّتِي يَقَعُ تَحْتِهَا مَعْنَيَانِ ، مَعْنَى لَغْوِيٌّ ، وَأَخْرَ شَرْعِيٌّ ، وَلَمَّا
جَاءَ الْإِسْلَامَ الْكَرِيمَ نَقَلَ دِلَالَةَ التَّيْمَمِ إِلَى أُخْرَى ذَاتِ لُحْمَةٍ وَثِيْقَةٍ بِالْأُولَى ، فَأَصْبَحَتْ مِنَ
الْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ ، وَأَصْلُهَا «التَّعَمُّدُ» . يُقَالُ تَيْمَمْتُكَ وَتَأَمَّمْتُكَ . وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :

﴿فَتَيْمَمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ .^(٢)

أَيُّ تَعَمَّدُوا تَرَابًا طَيِّبًا ، ثُمَّ كَثُرَ هَذَا الْاسْتِعْمَالُ حَتَّى صَارَ التَّيْمَمُ مَسْحَ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ
بِالتَّرَابِ .^(٣)

(١) الرازي ، أبو حاتم بن حمدان ، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، تحقيق حسين بن فيض
الله الهمداني ، القاهرة ، ١٩٥٧ م ، ١٥٢/١ . وقد تحدّث عن هذا العامل : أحمد الكراعين ، علم الدلالة بين
النظر والتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ م . انظر : ١١٩ ، وأحمد مختار
عمر ، علم الدلالة ، ١٦١ .

(٢) الآية [المائدة ٦٦] ، [النساء ٤٣٤] .

(٣) انظر : ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم ، غريب الحديث ، دراسة رضا السويسي ، الدار
التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٧٩ م ، ١٢١/١ .

ج - التطور الصوتي :

قد يحدث أن يعتري الكلمة التطور اللغوي ، فينال من أصواتها ، وقد يؤذن هذا باتحاد كلمة مع أخرى في المبنى ، مع بقاء الافتراق في المعنى ^(١) ، وبمُكَّنة الناظر في كتب الإبدال أن يَسْتَخْرِجَ أمثلة يَسْتَأْنِسُ بها في دَعْمِ هذا المَلْحَظ ، ولكن القول فيها سَيَبْقَى قائماً على التَّرجيح ، ومن أمثلة ذلك كلمتا «نثر ونثل» .

إنَّ هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ تعنيان عند أبي الطيب اللغوي (- ٣٥١ هـ) ، «لبس الدرع» ^(٢) ، وفي اللسان معنى النثر : «نثر الشيء بيدك ترمي به مُتَفَرِّقاً مِثْلَ نثر الجوز واللوز ، ... ، والنثرة : الدرع السليسة الملبس ، وقيل هي للدروع الواسعة ، ونثر دِرْعَهُ عليه : صبها ، ويقال للدرع نثرة ونثلة . قال ابن جنِّي : ينبغي أن تكون الراء في النثرة بدلاً من اللام لقولهم : نثل عليه دِرْعَهُ ، ولم يقولوا نثرها . واللام أعم تصرفاً وهي الأصل ...» ^(٣) .

أما معنى «نثل» فيقال : نثل الركيبة نثلاً : أخرج ترابها ، واسم التراب النثيلة والنثالة ، و«النثلة : الدرع عامة ، وقيل : هي السابغة منها ، وقيل : هي الواسعة مِثْلَ النثرة ، ونثل عليه دِرْعَهُ يُنْثِلُهَا : صبها . ابن السكيت : يُقال : قد نثل دِرْعَهُ أي ألقاها عنه ، ولا يُقال نثرها» ^(٤) .

ولعله يستقيم للناظر بعد ما تقدم أن يقول إن الأصل «نثل» بشهادة ابن السكيت وابن جنِّي ، ولما كان هناك تقارب في المخرج وصفة التحكم بين اللام والراء أُبدلت اللام راء ، فصار للفعل «نثر» معنيان ؛ معنى أصلي ، ومعنى آخر قادم من الإبدال الذي أفضى إلى

(١) تحدث عن هذا العامل علي وافي ، فقه اللغة ، ١٩٢ ، بر رمضان عبدالقواب ، فصول في فقه العرقيّة ، ٣٣٢ .

(٢) انظر : أبو الطيب اللغوي ، عبدالواحد بن علي الحلبي ، الإبدال ، تحقيق عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٦٠-١٩٦١ ، ٦١/٢ .

(٣) ابن منظور ، اللسان ، مادة نثر ، ١٩١/٥ - ١٩٣ .

(٤) ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة نثل ، ١١٦/١٤٥-٦٤٦ .

مُطابِقة هذا الفعل فِعْلاً آخَرَ ذا معنى مُفْتَرِقٍ عن الأوَّل ، فاشتركا في هيئة واحدة ، مع وجود معنيين .

د - الافتراض من اللغات الأجنبية :

هذا من العوامل التي تفضي إلى وقوع الترادف والمُشْتَرَك اللفظي ، وقد دخلت بعض الألفاظ الأجنبية التي اتفقت في صورتها الصوتية مع ألفاظ موجودة في العربية ، ثم استعملت تلك الألفاظ بالدالتين : الدخيلة والأصلية ، وقد أذن هذا بوقوع الاشتراك ، ومن أمثلة ذلك أن «الحب» بمعنى «الوداد» و«الجرّة» التي يُجعل فيها الماء لفظة مُشْتَرَكَة ، والمعنى الأوَّل عربيّ ، والأخير فارسيّ مأخوذ من كلمة فارسية مُماثلة للفظ العربيّ^(١) ، ومثل هذا النوع قليل الوقوع .

هـ - دلالة الأصل على معنى عام :

إن بعض الأصول التي قد تُشْتَقَّ مِنْهَا الألفاظ للدلالة على معان جديدة ذات معانٍ عامّة ، لذلك قد تُشْتَعْمَل في الدلالة على مُسمّيات مختلفة تشترك في تلك الصفة ، أو ذلك المعنى العام^(٢) ، ولعل من الأمثلة التي توضح هذا كلمة «المشق» ، فهي تشترك بين خفة الخط ، وسُرعة السير ، وتطويل الشيء ، ومدّ الوتر ، وأخذ الإبل الكلاً بسرعة وعليها أحمالها ،

(١) انظر : رمضان عبدالنواب ، فصول في فقه العربية ، ٢٣١ .

(٢) انظر : توفيق شاهين ، المُشْتَرَك اللغويّ : نظريّة وتطبيقاً ، ط ١ ، مطبعة الدعوة الإسلامية ، القاهرة .

وَضَرْبٍ مِنَ النِّكَاحِ (١)

ولعل نظرة فيما يسوقه صاحب اللسان في هذه المادة تبين عن ذلك : «وَقُرْسٌ مَشِيْقٌ وَمَمَشُوْقٌ أَي ضَامِرٌ ، وَالتَّهْدِيْبُ : يُقَالُ فَرَسٌ مَشِيْقٌ مَمَشُوْقٌ أَي فِيهِ طَوْلٌ وَقِلَّةٌ لَحْمٌ . وَجَارِيَةٌ مَمَشُوْقَةٌ : حَسَنَةُ الْقَوَامِ ، قَلِيْلَةٌ اللَّحْمِ . وَمُشِقُّ الْقَدْحِ مَشْقَاءٌ : حُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْبَرِّيِّ لِيَدِيْقَ ، ... ، وَقَلَمٌ مَشَقٌّ : سَرِيْعُ الْجَزْيِ فِي الْقِرْطَاسِ . وَمَشَقَّ الْخَطَّ يَمْشُقُهُ مَشَقًّا : مَدَّهُ ، وَقِيلَ أَسْرَعَ فِيهِ ، وَالْمَشَقُّ : السَّرْعَةُ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ وَالْأَكْلِ . وَالْكِتَابَةُ ، ... ، مَشَقَّتِ الْإِبِلَ سَيْرَهَا تَمْشُقُ مَشَقًّا : أَسْرَعَتْ ، وَقِيلَ : كُلُّ سَرْعَةٍ مَشَقٌّ ، ... ، وَأَمْتَشَقُ الشَّيْءَ اخْتَطَفَهُ» . (٢)

مِنْ هَذَا النَّصِّ الْمُقْتَبَسِ يُظْهَرُ أَنَّ فِي الْمَشَقِّ دِلَالَةً عَامَّةً ، وَهِيَ السَّرْعَةُ وَالْخِفَّةُ ، وَلَمَّا كَانَتِ السَّرْعَةُ وَالْخِفَّةُ تَتَجَلَّيَانِ فِي مَظَاهِرَ مُخْتَلِفَةٍ فِي الْعَالَمِ الْخَارِجِيِّ (كَالسَّرْعَةِ فِي الْأَكْلِ أَوْ السَّيْرِ أَوْ الطَّعْنِ ، أَوْ خِفَّةِ الْجَارِيَةِ) ، - لَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ - اقْتَرَنَ كُلُّ مَظْهَرٍ مِنَ الْمَظَاهِرِ الْمَذْكُورَةِ أَنْفَاءً بِلَفْظَةِ «الْمَشَقِّ» .

وَقَدْ أَفْضَتِ هَذِهِ الدَّلَالَةُ الْمَائِعَةُ الْعَامَّةُ الَّتِي تَكْتَنِفُ الْمَشَقُّ إِلَى أَنْ تُلْحَقَهَا بِرَكْبِ الْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ ؛ وَلِذَلِكَ ضَمَّنَهَا ابْنُ بَنِيْنَ كِتَابَهُ .

٣ - أسباب صرفية :

قَدْ يَحْدُثُ أَنْ تُوَدِّيَ الْقَوَاعِدُ التَّصْرِيفِيَّةُ إِلَى أَنْ تَتَّفِقَ لَفْظَتَانِ فِي صِيغَةٍ صَرْفِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ تَعَدُّدٌ فِي مَعْنَى هَذِهِ الصِّيغَةِ يُفْضِي بِهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ مَائِلَةً فِي مِضْمَارِ مَا هُوَ

(١) انظر : ابن بنين ، اتفاق المباني واقتراح المعاني ، ٢٢٨-٢٢٩ .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة مشق ، ٣٤٤/١٠٤-٣٤٥ .

مَشْتَرِكٌ لفظي^(١)، وقد يحدث أن تكون صيغة المصدر الثلاثي على «فُعول» كهُرُوب و خُرُوج، وأن تكون صيغة الجَمْع على «فُعول» أيضاً، كسُيوف وأمور، ولكن، يعرض في اللغة أن تجيء صيغة المصدر وصيغة الجمع متطابقتين في المَبْنَى، مُفْتَرقتين في المعنى؛ وذلك نحو: «ظهُور» التي تُفيد معنيين؛ معنى مأخوذاً من صيغة المصدر، ومعنى آخر من صيغة الجَمْع.

وقد يَحْدُثُ أن تَشْتَرِكُ أفعال ثلاثية في الفاء واللام، ويكون العَيْنُ في بعض هذه الأفعال حرفَ عِلَّةٍ، وفي بعضها هَمْزَةٌ؛ وذلك نحو، «زار، سال» و«زار، سأل». وإذا ما أراد المرء أن يعود إلى قالب اسم الفاعل لصَوْنِهِ من هذين الفعلين فإنه سيجد أن هناك قالباً واحداً يَحْتَمِلُ معنيين اثنين، وبذلك يَقَعُ اشتراك في العربية مرده إلى العوارض التصريفية؛ فكلما سائل اسم فاعل للفعل «سال»، وللفعل «سأل»، وكلا الفعلين مُفْتَرِقٌ في معناه عن الآخر.^(٢) ولعل في هذا الذي تقدمَ قَصْدُ بيان يوضح سبب جعل أبي العَمَيْثِلِ (- ٢٤٠ هـ) كلمة «الجائر» من المشترك، وقد ذكر وجوها لها، ومنها: «جائر» بمعنى المائل عن القصد، وعندئذ تكون مأخوذة من «جار يجور جوراً»، ومنها «الجائر» بمعنى المصوّت، وعندها تكون مأخوذة من «جَارٌ يَجَارُ جَاراً»^(٣).

ويذكر إبراهيم أنيس سبباً آخر لوقوع المشترك في العربية، وهو أن يُسِيءَ الطفل

(١) تحدث عن هذا الملحظ علي رافي في «نقح اللغة» ١٩٦١.

(٢) من الحق أن أُشْبِدَ هذين الملحظين إلى أستاذي الدكتور نهاد الموسى، فقد أشار إليهما في مباحثات له مختلفة.

(٣) انظر: أبو العَمَيْثِلِ الأعرابي، عبد الله بن خَلِيدٍ، ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق محمود شاكر سميد، ط ١، منشورات نادي جازان الأدبي، السعودية ١٩٩٦ م، ص ٧٥.

فَهُمَّ المعنى في البيئة المنعزلة ، ثُمَّ يَنْشَأُ هذا الطفل دون أن يُصَلِّحَ له ما فَهَمَ ، فتراه يستعمل الكلمات في معنى جديد أو مُخالف للمعنى الأول كلَّ المخالفة ، وهذا يعني أن تَغْيِيرَ المعنى قد يكون مردُّهُ إلى الأخطاء التي تقع فيها الأجيال الناشئة^(١) .

ويعترف إبراهيم أنيس بأنه ليس من السَّهْلِ التمييز بين الكلمات التي اختلفت معانيها ، واتفقت مَبانيها بسبب استعمال مجازيٍّ ، وبين تلك التي تعددت معانيها بسبب أخطاء السامعين والأطفال^(٢) .

ومن المرجَّح أن هذا باعثٌ من بواعث وقوع هذه الظاهرة في العربية ، ولكنه قليل .
وينضاف عامل آخر من عوامل وقوع المشترك ، وهو «السياق» ؛ إذ إن دلالة الكلمة قد تتعدَّد بتعدُّد السياق الذي تردُّ فيه ، وقد تبين قبلاً أن للسياق دوراً جلياً في تحديد المعنى ، فقد يُقَلَّبُ المعنى قلباً تاماً في سياق ما ، ولا يدلُّنا على هذا إلا السياق العام ، وأمثلة هذا الباب كثيرة متعدِّدة .

يُنْبَغِي أن يُشارَ إلى أنه إذا ما ارْتُضِيَ أن يكونَ السياق باعثاً من بواعث المشترك في كثير من الأحيان ، فهذا يعني أنه اشتراكٌ آتِيٌّ يبقى ببقاء الكلمة فيه ، ويزول بزوالها منه ، ولعلَّ في المثال الآتي فضلٌ بيان يُوضِّح هذا .

يقول الله عزَّ في التنزيل الحكيم ﴿فَخَذُوا مَكَانَهُ﴾ ، والمعنى المتعين من كلمة «خذ» في هذا المقام هو «احبس»^(٣) ، وفي مقام آخر يقول : ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ

(١) انظر : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ١٩٦٠ .

(٢) انظر : إبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ١٩٦٠ .

(٣) انظر : ابن قتيبة ، تأويل مُشْكِلِ القرآن ، ٢٨٤ ، والآية [يوسف ، ٧٨] .

وَأَخَذُوهُمْ ﴿١﴾ ، والمعنى المتعين: اتسروهم ^(١) .

وفي مقام ثالث يقول عز من قائل: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ والمعنى:

ليعذبوه أو ليقتلوه ^(٢) ، وفي مقام رابع يقول: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ والمعنى: لا يُقبل ^(٣) .

والحق أن هذه معانٍ مُتقاربة، ولكن وُضِعَ واحدة مكان أخرى لا يستقيم؛ إذ إن

للسياق المنبئ عن «الاجتزاء» دوراً كبيراً في هذا، ولو سُرَّحَ الخاطرُ إلى قصة يوسف

وإخوته بعد اتهامهم بالسرقة لقليل إن المراد أو المعنى الأقرب الذي يقتضيه السياق في هذا

المقام هو «الحبس» ﴿فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ﴾ ، ومثل هذا ينطبق على أن كل أمة تريد أخذ رسولها

حتى تعذبه وتهلكه ، وإذا كان أصل «الأخذ» باليد فإنه قد يصير شائعاً في الأشياء المعنوية ،

وبهذا يستقيم تفسير قوله: ﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ بأن المقصود هو «لا يُقبل منها» .

إن كل ذلك يقتضيه السياق العام ويفسره ، ثم إن الاجتزاء الكلام دوراً في إدخال تلك

الكلمات إلى مضمار المُشترك اللفظي ، ولكن الملحوظ المهم في هذا المقام أن هذا المشترك آتٍ

يزول بزوال سياقه ، أما المعنى في الآيات القرآنية فهو باقٍ فيها لأن سياقها ليس آتياً عارضاً ،

ولو أنها جردت من سياقاتها ، فأريد استخدامها بتلك المعاني ، لما كان ذلك إلا بسياقٍ مُشابهٍ

للسياق القرآني أو بقريب منه .

ومن تمام الحديث عن المُشترك اللفظي ملحظان: الأول أن حسن ظاظاً يشك في جُلِّ

المُشترك اللفظي ، ويرى أن اللغويين والشرّاح دوراً كبيراً في إعطاء الألفاظ دلالاتٍ جديدةً في

(١) انظر: ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ٣٨٤ ، والآية [التوبة، ٥] .

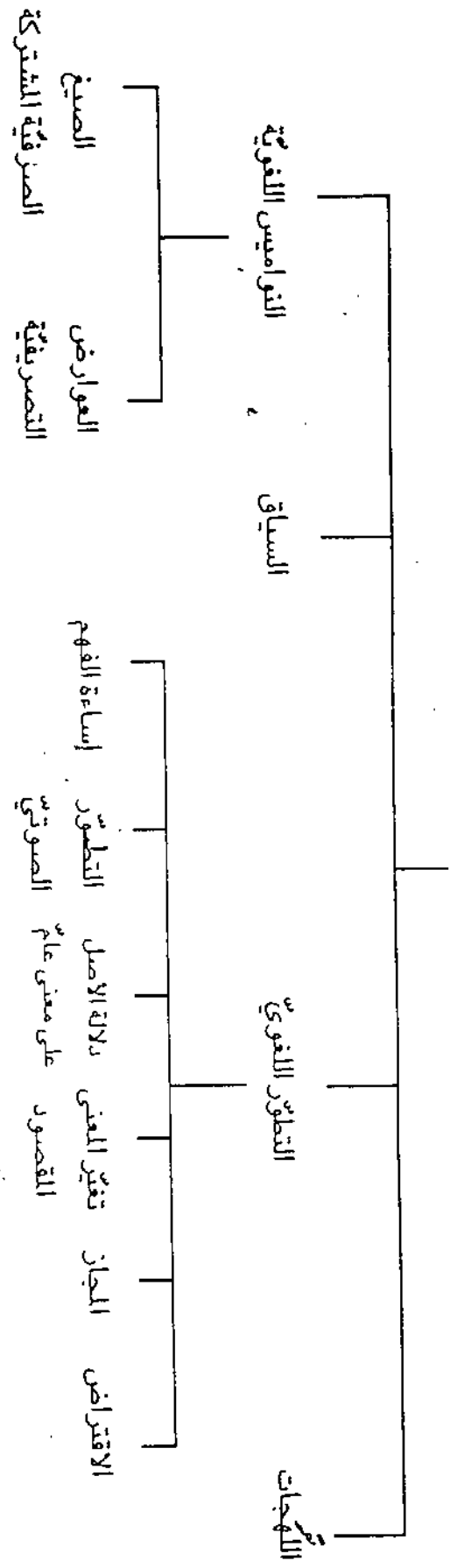
(٢) انظر: ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٣٨٤ ، والآية [غافر، ٥] .

(٣) انظر: ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٣٨٤ ، والآية [البقرة ، ٤٨] .

ثنايا ما يُخلفون من تراث ، فهم الذين يُخطئون ويصوبون^(١) .

ولا شك في أن هذا حكم قاس تفنّده بعض الأمثلة السابقة التي لا تشير إلى تدخل اللغويين والشراح ، ومنها الإبدال ، أو الصيغ الصرفية ، أو اللهجات ، أو تطور المعنى ونقله .
والملاحظ الثاني هو أن العربية وعت هذه الظاهرة الدلالية ، وقد شاعت فيها شيوعاً بيناً ، وليست العربية يدعاً في هذا بين اللغات الأخرى ، ولكن ، على المرء ألا يتناسى الأسباب الخاصة التي أفضت إلى وقوعها ، ولعل في الهيكل الآتي توضيحاً لبواعث المشترك اللفظي ؛

(١) انظر : حسن ظاغا ، كلام العرب / قضايا اللغة العربية ، ١١١ .



المناهج المنهجية

الأضداد

هذا مقام الحديث عن الكلمات التي تقع على المعاني المتضادة ، فتكون الكلمة مؤدبة عن معنيين متضادين ، ككلمة «الهاجد» تُقال للنائم والساهر^(١) .

وكلمة «طرب» التي تُقال في مقام الفرح والحزن . قال ابن الدُمينة في معنى الفرح :

فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزُرْ حَبِيباً وَكَمْ يَطْرُبُ إِلَيْكَ حَبِيبُ

وقال آخر في معنى الحزن :

وَأُرَانِي طَرِباً فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهَ أَوْ كَمَا مَخْتَبَلُهُ^(٢)

وقد حدّ أبو الطيّب اللغويّ الأضداد بقوله : «والأضداد جَمْعُ ضِدٍّ ، وَضِدُّ كُلِّ شَيْءٍ مَا نَافَاهُ ، نَحْوَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ ، وَالسَّخَاءِ وَالْبُخْلِ ، وَالشَّجَاعَةِ وَالْجُبْنِ ، وَنَحْوِ مَا خَالَفَ الشَّيْءَ ضِدّاً لَهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقُوَّةَ وَالْجَهْلَ مُخْتَلِفَانِ ، وَنَحْوَ الضُّعْفِ وَالقُوَّةِ ، وَضِدَّ الْجَهْلِ الْعِلْمُ ، فَالْاِخْتِلَافُ أَعْمُ مِنَ التَّضَادِّ ، إِذْ كَانَ كُلُّ مُتَضَادِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخْتَلِفَيْنِ ضِدِّينِ»^(٣) .

لقد كانت هذه الظاهرة مطلباً من مطالب بحث اللغويين القدماء ، وموضعاً من مواضع الدرس والتأمل ، فازتضتها جماعة من قدامى اللغويين ، فقالوا بوقوعها في العربيّة ،

(١) انظر : الأصمعيّ ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها أوغست هفتر ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩١٢م ، ٤٠ ، وانظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٥٠ .

(٢) انظر : ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ١٠٢ ، وقد نسب ابن الأنباري للبيد ، وهو في اللسان من ثلاثة أبيات تُنسب للنابغة الجعدي ، انظر : ٥٥٧/١ . وانظر كلام المحقق أيضاً ، ١٠٢ .

(٣) أبو الطيّب اللغويّ ، عبد الواحد بن عليّ اللغويّ ، الأضداد في كلام العرب ، تحقيق عمرة حسن ، مطبوعات الجمع العلميّ ، دمشق ، ١٩٦٣م ، ١/١ وانظر : رمضان عبدالنواب ، فصول في فقه العربيّة ،

وعارضت أُخْرَى الجماعةُ السابقة، فوقفَ منها موقِفَ المنكِرِ أو المضيقِ .

ومِن الذين يُنكِرُونَ وقوْعَ الأضدادِ في العربيَّةِ أبو العباسِ ثعلبٌ ؛ فقد أشار إلى أنه ليس في كلام العربِ ضدٌّ ؛ لأنه لو كان فيه لكان الكلامُ مُحالاً ، فلا يكون الأبيضُ أسوداً ، ولا الأسودُ أبيضاً ، ثم إنَّ كلامَ العربِ - كما يرى - وإن اختلف اللفظُ فالمعنى يَرُجِعُ إلى أصل واحد ، كقولهم للتَّلعةِ ما انخفض من الأرض وما علا ، وسبب ذلك أنها مَسِيلُ الماءِ إلى الوادي ؛ فالمَسِيلُ كَلَّةٌ تَلعةٌ ، فمَرَّةٌ يَصِيرُ إلى أعلاه فيكون تَلعةً ، ومَرَّةٌ يَنْحَدِرُ إلى أسفله فيكون تَلعةً . وقد رُجِعَ الكلامُ إلى أصل واحد وإن اختلف اللفظُ ^(١) .

ومِن الذين ضيَّقوا مِضْمارَ ظاهرة الأضدادِ ابنُ دُرَيْدٍ ؛ فقد كان يرى أن الأضدادَ لا تكون إلا في لغة واحدة ، أمّا ما يَرِدُ مِنْ لغتَيْنِ فليس مِنَ الأضدادِ عنده ، وقد عدَّ كلمة «الشَّعْبُ» التي تعني الإفتراق والاجتماعَ معاً غيرَ مُنْتَسِبةٍ إلى الأضدادِ ، وإنما هي لغة قومٍ ، فأفاد بهذا أن شرطَ الأضدادِ عنده أن يكونَ استعمالَ اللفظِ في المعنيين في لغة واحدة ^(٢) .

ويَقِفُ على رأسِ هؤلاءِ المضيِّقينِ ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ ؛ إذ إنَّه وَضَعَ مُصَنَّفاً في إبطالِ الأضدادِ ، ولكنه لم يصل إلينا ، وقد تحدَّثَ عن هذا السيوطي حديثاً عابراً ، وساق مثلاً من الأمثلة التي أنكرها ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ . يقول : «والنَّوْءُ : الارتفاعُ بمشقةٍ وثِقَلٌ ، ومنه قيل للكوكبِ قد ناء إذا طَلَع ، وزَعَم قومٌ مِنَ اللغويِّينَ أن النَّوْءَ السقوطُ أيضاً ، وأنه مِنَ الأضدادِ ؛ وقد

(١) انظر : الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد ، شرح أدب الكاتب ، تقديم مصطفى صادق الرافعي ، مكتبة القدسي ، مصر ، ١٣٥٠ هـ ، ٢٥١ .

(٢) انظر : السيوطي ، المزهر ، ٣٩٦/١ .

أَوْضَحْنَا الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا فِي إِبْطَالِ الْأَضْدَادِ»^(١).

ولكن هذا المتشدد في قبول هذه الظاهرة اضطرَّ للاعتراف بوجود النادر من تلك الألفاظ، وكانت حُجَّتُهُ تقوم على أن اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز للفظ واحد الدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضدًّا للآخر، لما كان ذلك إبانةً، بل تَعْمِيَةً وَتَغْطِيَةً، وقد يجيء الشيء النادر من هذا - كما يرى - لعل، كما يجيء «فَعَلَ» و«أَفْعَلَ»، فَيُظَنُّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعِلْلَ أَنَّهُمَا لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَإِنْ اتَّفَقَ اللَّفْظَانِ، وَالسَّمْعُ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ عَنِ الْعَرَبِ، وَالتَّأْوِيلُ عَلَيْهِمْ خَطَأٌ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ فِي لُغَتَيْنِ مُتَبَايِنَتَيْنِ، أَوْ لِحَذْفٍ وَقَعَ فِي الْكَلَامِ^(٢).

وأبو عليّ القالي يُتَكَرَّرُ بَعْضُ أَلْفَاظِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَمِنْهَا «الصَّرِيم» الَّتِي تَدُلُّ عَلَى اللَّيْلِ وَالصُّبْحِ، وَقَدْ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْصَرِمُ عَنِ اللَّيْلِ، وَبِاللَّيْلِ لِأَنَّهُ يَنْصَرِمُ عَنِ النَّهَارِ، ثُمَّ يُعَلَّقُ قَائِلًا: «وَلَيْسَ هُوَ عِنْدَنَا ضِدًّا»^(٣).

وَمِنَ الَّذِينَ أَنْكَرُوا الْأَضْدَادَ الْجَوَالِيْقِي (-٥٣٩هـ)، وَقَدْ نَقَلَ عَنْ تَعَلُّبِ أَمْتَلَةَ يُبَيِّنُ فِيهَا أَنَّ الْأَضْدَادَ لَيْسَتْ وَأَقْعَةً فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَكَانَ رَأْيُهُ قَائِمًا عَلَى أَنَّ بَعْضَهَا يَعُودُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ، وَأَنَّ أُخْرَى تَعُودُ إِلَى اخْتِلَافِ اللَّهْجَاتِ، وَأَنَّ ثَالِثَةً مَرُدُّهَا إِلَى الْمُتَعَلِّقَاتِ الَّتِي تَأْتِي مَعَ الْأَفْعَالِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ بِوُقُوعِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ^(٤).

(١) السيوطي، المزهري، ٢٩٦/١.

(٢) انظر: السيوطي، المصدر السابق، ٢٨٥/١، وانظر النعمان في كتاب ابن درستويه، تصحيح الفصيح، ١٦٦/١ - ١٦٧.

(٣) انظر: السيوطي، المصدر السابق، ٢٩٧/١.

(٤) انظر: الجواليقي، شرح أدب الكاتب، ٢٥١ - ٢٥٣.

والحقُّ أنَّ العِللَ التي جاء بها القدماء الذين عرَّضت لهم لا تنفي وقوع هذه الظاهرة ، بل تُفسِّرها وتبيِّن أسباب وقوعها ، ومثال ذلك رَفُض الأضداد التي باعثها دلالة اللفظ على معني عام عند ثعلب أو القالي ، أو تبايُن اللهجات كما ورد في مثال ابنِ دُرَيْد أو كلام ابنِ دُرُسْتَوَيْهِ ، ولعلَّ مِنْ عِللِ رَفُضهم هذه الظاهرة أو تَضْييقها استيشعارهم أنها تُؤدِّن بوقوع اللَّبْس .

أمَّا مُثبِتو الأضداد فقد سلّموا بوجودها ، وحاموا عنها ، وردوا على أصحاب رَعَم انحاء الإبانة بأنَّ كلامَ العرب يُصَحِّح بعضه بعضاً ، وَيُزَيِّطُ أوله بآخره ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين^(١) .

وقد صنّف بعض اللغويين في هذه الظاهرة ، ومنهم الأصمعيّ وابن السكّيت ، وأبو حاتم السجستانيّ (-٢٤٨هـ) ، وابن الأنباريّ . وأبو الطيّب اللغويّ والصّعاني وغيرهم . ومن الذين قالوا بوقوعها ابنُ فارس : فبقد جَرَدَ كِتَاباً ذَكَرَ فِيهِ حُجَجُ الرَّافِضِيْنَ وَالْمُتَبَيِّنِ ، وَلَكِنَّ الْمَكْتَبَةَ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ تَضْمَمْ هَذَا الْكِتَابَ ، وَقَدْ تَحَدَّثَ ابْنُ فَارِسٍ فِي الصَّاحِبِيِّ عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ تَأْتِي بِاسْمٍ وَاحِدٍ لِلشَّيْءِ وَضِدَّهُ ، وَإِلَى إِنْكَارِ نَاسٍ مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَهُ ، لِأَنَّ الَّذِينَ رَوَوْا أَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي السَّيْفَ مُهَنْدًا ، وَالْفَرَسَ طِرْفًا هُمُ الَّذِينَ رَوَوْا أَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الْمَتَضَادِّينَ بِاسْمٍ وَاحِدٍ^(٢) .

وقد قال بوقوعه جُلُّ أهلِ الأصول ، فرأوا أنَّ مفهومي اللفظ المشترك إمّا أن يتباينا بأن لا يُمكن اجتماعها في الصّدق على شيء واحد ، كالحَيْضِ والطُّهُرِ ، فإنَّها مَدْلُولَا الْقُرْءِ ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا لِوَاحِدٍ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ . أَوْ يَتَوَاصَلَا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا جُزْءًا مِنْ الْآخَرِ

(١) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٢ .

(٢) انظر : ابن فارس ، الصاحبي ، ٩٩ ، والسيوطي ، المزهري ، ٣٨٧/١ .

كالممكن العام للخاص ، أو صفة كالأسود لذي السواد فيمن سمى به ^(١) .

وقد رفضها بعضهم لأن النقيضين لا يوضع لهما لفظ واحد ؛ لأن المشترك يجب فيه

إفادة التردد بين معنييه ، والتردد في النقيض واقع بالذات لا من اللفظ . ^(٢)

وهناك قوم قالوا بوقوعها جاعليها مثلباً تُرمى به العربية ، وقد أشار ابن الأنباري إلى

أن قول أهل الزيغ والإزراء بالعرب كان منهم لتقص حكمتهم ، وقلة بلاغتهم ، فهم يحتجون

بأن الاسم مُنبىء عن المعنى ، ودال عليه ، وموضح تأويله ، فإذا ما اعتور اللفظة معنيان

مختلفان لم يعرف المخاطب أيهما أراد المخاطب ، وقد رد ابن الأنباري على هؤلاء ومثل

لكلامه بقول الشاعر :

فَلَيْنَ عَفْوَتُ لَأَعْفُونَ جَلالاً وَلَيْنَ سَطَوْتُ لَأُوهِنَ عَظْمِي

وقد دل الكلام على أن الشاعر أراد من كلمة «الجلال» التي تحمّل معنيين متضادين

«العظيم» ؛ لأن الإنسان لا يفخر بصفحه عن ذنب حقيقير يسير ، ولما كان اللبس زائلاً لم ينكر

وقوع الكلمة على معنيين متضادين ^(٣) .

وقد تابع بعض المُحدثين القدماء في إنكارهم وتضييقهم هذه الظاهرة الدلالية ، ومن

هؤلاء المُضيقين «رُدسلوب Redslub» الذي يرى أن معظم الكلمات التي أوردها المؤلفون

القدماء كانت شائعة بمعنى واحد عند العرب ، وقد أخرج من مضمارة هذه الظاهرة الحروف

والصيغ الفعلية المختلفة للفعل الواحد ، وألفاظ التهكم والاستهزاء ، وبعض الألفاظ التي يرى

(١) انظر : السيوطي ، المزهرة ، ٢٨٧/١ .

(٢) انظر : السيوطي ، المصدر السابق ، ٢٨٧/١ .

(٣) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٣ ، والبيت منسوب في اللسان مع بيت قبله للحارث بن عتبة ابن

شعلبة . انظر : ١١٨/١١ . وقد أشار المحقق إلى أنه «للحارث بن عتبة» وقد ذكره أبو تمام في حماسه -

بشرح المروزقي . انظر : ٢٠٣ .

أَنَّ الضَّدِيَّةَ قَدْ تَكَلَّفَتْ فِيهَا .^(١)

وإذا كان «ردسلوب» قد أبقى على عدد قليل من الأضداد فإن عبد الفتاح بدوي نفى وجود هذه الظاهرة جُملة وتفصيلاً ، وهو يقول في هذا : «إننا لنتجدى الذين يزعمون أن في اللغة أضداداً ، ونباهلهم بجميع كلمات اللغة العربية أن يأتونا بلفظ واحد له معنيان متقابلان بوضع واحد ، فإن لم يفعلوا - ولن يفعلوا - فليس في اللغة تضاد»^(٢) .

والحاصل أن بعض اللغويين القدماء قد تكلفوا وتوسعوا في هذه الظاهرة ، فحشدوا ألفاظاً ليست من الأضداد في شيء ، وقد أحس بهذا بعض اللغويين القدماء ، ومنهم أبو الطيب اللغوي الذي يقول : «وقد أدخل علماءنا المتقدمون فيها أشياء ليست منها ، نحن نذكرها أبواباً ، لئلا يظن ظان أننا غفلنا عنها»^(٣) .

وقد أخرج أبو الطيب ألفاظاً من الأضداد ، ومنها ما يستوي فيه لفظ الفاعل والمفعول فيما يجيء على «مُفْتَعِلٍ» و«مُفْتَعَلٍ» مما عينه منقلبة عن ياء أو واو . وذلك نحو «مُبْتِئ»^(٤) ، ومنها ما يستوي فيه لفظ «الفاعل» و«المفعول» لإدغام عينه في لامه ؛ وذلك نحو «مُبْتَر»^(٥) ، ومنها ما جاء مُسَمَّى باسم غيره ، لَمَّا كان من سببه ، ومن ذلك كلمة الحِطْس التي تدل على ما وُضِعَ على ظهر الدابة من بردعة وما أشبهها ، وتدل أيضاً على الفارس الذي لا يفارق ظهر

(١) انظر : فيل ، الأضداد ، دائرة المعارف الإسلامية ، (تأليف فنسنك وآخرين ، ترجمة محمد ثابت الفندي ، وأحمد الشنتاوي ، وإبراهيم خورشيد ، وعبد الحميد نيونس ، طهران ، د . ت . ٢٩٢/٢ .

(٢) عبد الفتاح بدوي ، الأضداد ، دائرة المعارف الإسلامية ٣٠٣/٢ ولسنا الآن بصدد مناقشة رأي عبد الفتاح بدوي . وقد يُرَدُّ عليه في شئنا الحديث عن أسباب دخول الأضداد في العربية بعداً .

(٣) أبو الطيب اللغوي ، الأضداد في كلام العرب ، ٦٨٨/٢ .

(٤) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المصدر السابق ، ٦٩١/٢ .

(٥) انظر : أبو الطيب اللغوي ، المصدر السابق ، ٧٠٤/٢ .

دَابَّتَهُ^(١). ولا يخفى أنها لا تَمُتُّ إلى الأضدادِ بِنَسَبٍ، وإنما قيلت لأنَّ المقصود الحالُّ على سبيل التجوُّز. وقد أخرج أيضاً ما تكلمت به العرب مقلوبَ المعنى، مُزَالاً عن جِهَتِهِ. ومن ذلك قولهم: «يا خيل الله اركبي» والخيل في الحقيقة تُرَكَّبُ ولا تُرَكَّبُ^(٢). ولا يخفى أنَّ الضَّرْبَيْنِ الأخيرين اللذين ذكرا آنفاً ليسا من الأضداد ولا من شبيهها، وقد أقرحت في كتب بعض اللغويين كالسَّجِسْتَانِي الذي وَسَمَ كتابه بالمقلوب لفظه في كلام العرب، والمزال عن جهته^(٣).

وابن الأنباري الذي فتح الباب على مِصْرَاعِيهِ للأضداد يتحسُّسُ هذا المُلْحَظَ في قليل من المواضع، ومن ذلك أنه يُنْكِرُ أن تكونَ «خَدِمَت» و«أَخْدَمَت» من الأضداد؛ لأنَّ لَفْظَ «أَخْدَمَت» يُخَالِفُ لَفْظَ «خَزِمَت»^(٤)، وكأنه يقول إنَّ التضادَّ لا يكون في الكلمتين إلا عندما تكونان متماثلتين تماماً.

ومثَّل ذلك «قد تَرَبَّ الرجل» إذا افتقر، و«أَتَرَبَّ» إذا استغنى، وهذا ليس من الأضداد لأنَّ «تَرَبَّ» لا يقع إلا على معنى واحد. وكذلك «أَتَرَبَّ»، ثم إنَّ اللَّفْظَيْنِ مُخْتَلِفَانِ^(٥).

ومن الذين بالغوا في حَسَدِ أَلْفَاظٍ في مِصْمَارِ الأضداد ابنُ الأنباري، ويرى إبراهيم

(١) انظر: أبو الطَّيِّب اللغوي، الأضداد في كلام العرب، ٧١٥/٢.

(٢) انظر: أبو الطَّيِّب اللغوي، المصدر السابق، ٧٢٠/٢.

(٣) السَّجِسْتَانِي، ثلاثة كتب في الأضداد، ٧٢.

(٤) انظر: ابن الأنباري، الأضداد، ٣٧١، ومعنى «خَدِمَت النَّعْلُ»: انقطعت عُرْوَتُهَا، و«أَخْدَمَتَهَا» أصلحت عُرْوَتُهَا. وسبب قلب المعنى هو الزيادة الصرفية التي تفيد الإزالة.

(٥) انظر: ابن الأنباري، المصدر السابق، ٣٨٠. وقد شكى من هذا الصَّغْنَانِي أيضاً لما اقتفى آثار مَنْ سبقه في التصنيف في الأضداد، وقد ضمن كتابه - كما يقول - ألفاظاً ليست من الأضداد مع قُدْرَتِ عَلَى اطْرَاحِهَا؛ لأنَّ القادر على إثبات شيءٍ أقدرُ منه على إلغائه. فليعهد الناظر فيه العُدْرَ إن شاء. انظر: الصَّغْنَانِي، ثلاثة كتب في الأضداد، ٢٢٢.

أنيس أن ابن الأنباري قد بلغ مُبلِغاً عظيماً في الشطط والتكلف ، وقد أنكر عليه كثيراً مما ساقه .^(١)

ولكن المبالغة الماثلة في أضداد ابن الأنباري ليست بمقدار التضيق الذي جاء إبراهيم أنيس ؛ إذ إنه أنكر الضدية في الجلل والبين .^(٢)

ومن المرجح أن مبالغة ابن الأنباري باعتبارها أنه فهم الأضداد فهماً واسعاً ، فإذا ما وجد في كلمة أو جملة تقابلاً أو تضاداً فإنه كان يضمها إلى مضمار الأضداد .

ومن ذلك أنه جعل «أشد» من حروف الأضداد ، ووجه الضدية فيها أنها تعني أن المرء بلغ ثماني عشرة سنة إذا ما قيل «بلغ أشده» ، وقد تعني أنه بلغ أربعين سنة !^(٣) .

وكان ابن الأنباري يأتي بآيات تُفسر تفسيرين متضادين ، وكأنه يرى أن الضدية في الجملة وتفسيرها كالضدية في الكلمة المفردة ، ومن ذلك حديثه عن قوله عز وجل وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴿١٠٠﴾ ؛ فهو يرى ناقلاً أن الرجل المؤمن من آل فرعون ، أي من أمته وحيه ومن يدانيه في النسب ، أو أنه ليس من آل فرعون !^(٤) .

وبعد هذا التعرّيج على الأضداد ومواقف بعض المؤلفين فيها تجدر الإشارة إلى بواعث هذه الظاهرة في العربية .

(١) انظر : إبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٢) انظر : إبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ٢٠٥ - ٢٠٧ .

(٣) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٢٢٢ .

(٤) انظر : ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٢٨١ . والآية (غانر ٢٨٦) .

أسباب نشوء الأضداد

١ - التطور اللغوي :

أ - عموم المعنى الأصلي :

قد يجيء التضاد من عموم دلالة اللفظ ؛ أي أن مساحته الدلالية تتسع لمتضادتين معاً ، إذ إن المعنى مُتَحَقِّقٌ في هذين المتضادتين على حدِّ سواء ، فيحدث تَخْصِيسٌ لهذه الدلالة العامة ، فَتَشْتَمِلُ عليهما ، وقد تنبّه القدماء لهذا ، فَبِه فسروا وقوع التضاد ، وبه أنكروه كما تقدم قبلاً . وفي هذا يقول ابن الأنباري ناقلاً : «إِذَا وَقَعَ الْحَرْفُ عَلَى مَعْنِيَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ ، فَأَصْلٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، ثُمَّ تَدَاخَلَ الْاِثْنَانِ عَلَى جِهَةِ الْاِتِّسَاعِ . فَمِنْ ذَلِكَ : الصَّرِيم ، يُقَالُ لِلَّيْلِ صَرِيمٌ ، وَلِلنَّهَارِ صَرِيمٌ ، لِأَنَّ اللَّيْلَ يَنْصَرِمُ مِنَ النَّهَارِ ، وَالنَّهَارَ يَنْصَرِمُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَأَصْلُ الْمَعْنِيَيْنِ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْقَطْعُ »^(١)

ولعلَّ التضادَّ المائل في كلمة «القرء» مرده إلى هذا العامل أيضاً ، فهي تدلُّ على مَعْنِيَيْنِ مُتَضَادَّتَيْنِ ، وهما الطُّهْرُ وَالْحَيْضُ ، ولَمَّا كَانَ أَصْلُ الْقُرْءِ «الْوَقْتُ» ، ولَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةً ، فَقَدْ صَلَحَتْ أَنْ تَكُونَ وَقْتًا لِلْحَيْضِ ، وَوَقْتًا لِلطُّهْرِ ، وبذا وقع التضادُّ^(٢) .

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : «فَلَانٌ بَيْضَةُ الْبَلَدِ» فِي الذَّمِّ وَالْمَدْحِ ، أَي هُوَ مُنْفَرِدٌ بِالْعَيْبِ وَالْعَارِ ، أَوْ مُنْفَرِدٌ بِالْفَخْرِ وَالْفَضْلِ^(٣) ، وَلَعَلَّ سَبَبَ هَذَا التَّضَادِّ هُوَ الدَّلَالَةُ الْعَامَّةُ الْمُحْتَمَلَةُ ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْأَضْدَادَ عَلَى لِسَانِ أَبِي الطَّيِّبِ : «إِنَّمَا بَيْضَةُ الْبَلَدِ كُلِّ مُشْتَهَرٍ

(١) ابن الأنباري ، الأضداد ، ٨ .

(٢) انظر : الأسمي ، ثلاثة كتب في الأضداد ، ٥ . وابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٢٧ .

(٣) انظر : أبو الطيب اللغوي ، الأضداد في كلام العرب ، ٥١/١ .

بشيءٍ خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا»^(١)، ولما كانت دِلَالَتُهَا تَتَّسِعُ لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ وَقَعَ التَّضَادُّ .
ومِمَّا يُفَسِّرُ وَفَوْقَ هَذَا الْعَامِلَ «الصَّارِخُ» الَّتِي تُتَلَقُّ عَلَى الْمُغِيثِ وَالْمُسْتَغِيثِ ، وَقَدْ سُمِّيَا
بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمُغِيثَ يَصْرُخُ بِالِإِغَاثَةِ ، وَالْمُسْتَغِيثَ يَصْرُخُ بِالِاسْتِغَاثَةِ ، فَاصْلُهُمَا مِنْ بَابِ وَاحِدٍ^(٢) .

ب - التَّطَوُّرُ الصَّوْتِيُّ :

قَدْ جِيءَ التَّضَادُّ مِنَ التَّطَوُّرِ الصَّوْتِيِّ ، فَقَدْ يَعْتَرِي الْحُرُوفَ الْأَصْلِيَّةَ لِلْفِظِّ قَلْبٌ أَوْ
إِبْدَالٌ ، فَيَعْدُو الْفِظُّ مُتَّحِدًا مَعَ لَفْظٍ آخَرَ فِي الْمَبْنَى ، وَمُقْتَرِقًا عَنْهُ فِي الْمَعْنَى افْتِرَاقٌ تَضَادُّ^(٣) ،
وَلَعَلَّ الْمِثَالَ الْآتِي يُوَضِّحُ ذَلِكَ :

«التَّسْبِيدُ» مِنْ حُرُوفِ الْأَضْدَادِ ؛ يُقَالُ : سَبَدَ الرَّجُلُ شَعْرَهُ إِذَا حَلَقَهُ وَاسْتَأْصَلَهُ ، وَقَدْ
سَبَدَ شَعْرَهُ ، إِذَا طَوَّلَهُ وَكَثَّرَهُ^(٤) .

إِنَّ النَّازِلَ فِي مَادَّةِ «سَبَدَ» فِي اللِّسَانِ لِيَجِدُ أَنَّهَا تَقْتَرِقُ عَمَّا تَقَدَّمَ مَعَ أَنَّ ابْنَ مَنْظُورٍ يَذْكَرُ
الْمَعْنِيَيْنِ فِي مِضْمَارِ تِلْكَ الْمَادَّةِ ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى الْمُتَشَكِّلَ لَدَى الْقَارِئِ مُخَالَفٌ لِلْمَعْنَى . يَقُولُ ابْنُ
مَنْظُورٍ :

«السَّبْدُ : مَا يُطَّلَعُ مِنْ رُؤُوسِ النَّبَاتِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَشِرَ ، .. وَقَدْ سَبَدَ النَّبَاتُ . يُقَالُ : بَأْرَضَ
فُلَانٌ أَسْبَادَهُ أَيَّ بَقَايَا مِنْ نَبْتٍ ؛ وَالسَّبْدُ : الْوَبَرُ . وَقِيلَ الشَّعْرُ ، .. التَّسْبِيدُ أَنْ يَنْبِتَ الشَّعْرُ
بَعْدَ أَيَّامٍ ، .. التَّسْبِيدُ : طُلُوعُ الزَّعْبِ ، ... ، سَبَدَ الْفَرْخُ إِذَا بَدَأَ رِيْشَهُ وَشَوْكَ ، ... ، سَبَدَ الرَّجُلُ

(١) أَبُو الطَّيِّبِ اللَّغَوِيُّ، الْأَضْدَادُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، ٥٧/١ .

(٢) انظر : ابن الأنباري ، الْأَضْدَادُ ، ٨-٩ تَحَدَّثَ عَنْ هَذَا الْعَامِلِ : إِبْرَاهِيمُ أَنْبَسِ ، ٦ ، اللَّهْجَاتُ الْعَرَبِيَّةُ ،
٢١١ ، وَرَمَضَانَ عِيدِ التَّوَابِ ٦ ، فِصُولُ فِي فِقْهِ الْعَرَبِيَّةِ ، ٢٤٢ ، وَغَيْرُهُمَا .

(٣) تَحَدَّثَ عَنْ هَذَا الْعَامِلِ : عَلِيُّ وَافِي ، فِقْهُ اللَّغَةِ ، ١٩٨ ، وَإِبْرَاهِيمُ أَنْبَسِ ، الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ، ٢١٣ .

(٤) انظر : ابن الأنباري ، الْأَضْدَادُ ، ٣٠٩ .

شعره إذ سرَّحَه وبَلَّه وترَكه ، ... ، سَبَدَّ شَعْرَهُ وَسَمَّده اسْتَأْصَلَه حَتَّى الحَقَّه بِالْجِلْدِ»^(١) .

لعلَّ هناك إِبْدالاً في هذه الكلمة : إِبْدال الدال من التاء ، وبهذا قد يكون أصلُ هذه الكلمة «سبت» ، والذي يُرْجَحُ هذا أمران : الأول أن معاني كلمة «سبت» تدور في قلبك معنى «القطع» ؛ فيقال : السبَّت : جِلْدَ مَذْبوغ ، ونِعَالَ سِبْتِيَّة لا شَعْرَ عَلَيْها ، وقد سُمِّيَتْ بذلك - كما ورد في اللسان - لأنَّ شَعْرَها قد سِبَّتَ عَنْها أي حُلِقَ ، والسبَّت والسبَّات : الدُّهْر ، والرجل المَسْبُوت هو المَيْت المَعْشِي عَلَيْهِ ، وأصل هذا من كلمة السبَّت التي تعني الراحة والسُّكون ، أو من القَطْع وترك الأعمال . فالسبَّت هو القَطْع ، وكأنَّه إذا نام انقطع عن الناس ، ويُقال السبَّت الحُلُق .^(٢)

والثاني ما ذكره ابن الأنباري : «ويقال أيضاً : قد سَبَدَّ شَعْرَهُ وَسبَّتَه ، بالتاء والدال»^(٣) . قد يَسْتَقِيمُ بعد هذا العَرَضُ أن يُقال إنَّ الأصل هو «سبَّت» ، وقد كانت تعني «القطع» ، ثم قُلِبَت التاء دالاً لوجود وجهٍ شَبَّه بين الصَّوتَيْن ، فهما يَشْتَرِكان في المَخْرَج وهيئة التحكُّم ، وَيَفْتَرِقان في الجَهْر والهِمْس فقط ، ولما حَدَثَ الإِبْدال ، أصبحت «سبَّت» «سبَّد» ، ولكن ، علينا ألا ننسى أن «سبَّد» كانت تدلُّ على بُزوغ الشيء كالنَّبات أو الشَّعْر أو ريشِ الطير ، ثم لِحَقَّ بها معنى آخرٌ جَدِيدٌ ، وهو معنى مُضادٌّ للمعنى الأول الذي تحمَّله ، فأصبح لها معنيان : معنى أصليٌّ قديمٌ يدلُّ على كَثْرَةِ الشعر وتطويله ، ومعنى آخرٌ مرَّده إلى الإِبْدال يدلُّ على الحُلُق والاستئصال .

ولعلَّ هذه المعايأة التي نحن فيها تُكشِفُ عن حَرَكَةِ هذا الكائن الحيِّ وجَدَله ، وبِمُكْنَةِ

(١) ابن منظور ، اللسان ، مادة سبب ٢٠١/٣-٢٠٣ .

(٢) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة سبت ، ٣٦/٢-٣٨ .

(٣) ابن الأنباري ، الأضداد ، ٢٠٩ .

المرء أن يفسر وقوع الترادف والمشتراك والأضداد مُعْتَمِداً على تَتَبُّعِ هذه الحركة التي تَأْتِي
إِلَّا الْمُضِيَّ وَالتَّمَوُّجَ وَالتَّقَلُّبَ .

وقَدْ يَجِيءُ التَّضَادُّ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَهَذَا قَلِيلٌ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ كَلِمَةُ «صَارَ» الَّتِي
تَدُلُّ عَلَى الْقَطْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَتَدُلُّ أَيْضاً عَلَى الْجَمْعِ ، وَمِنْ الْمَرْجَحِ أَنَّ ثَمَّةَ قَلْباً أَفْضَى إِلَى هَذَا
التَّضَادِّ ، إِذْ إِنَّ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ يَقُولُ : «قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَاسْتَضْعَفَ الْفَرَاءُ مَذْهَبَ مَنْ قَالَ : «صِرْهُنَّ»
قَطَّعَهُنَّ ؛ وَقَالَ : لَا نَعْرِفُ «صَارَ» بِمَعْنَى «قَطَعَ» ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِيهِ «صَرَى» ، فَقَدِّمْتَ
الرَّاءَ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ ، وَأَخَّرْتَ الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ ؛ كَمَا قَالُوا : عَاثَ فِي الْأَرْضِ وَعَثَا ،
وَقَاعَ عَلَى النَّاقَةِ وَقَعَا»^(١) .

وَمَا حَدَّثَ قَلْبٌ فِي كَلِمَةِ «صَرَى» اتَّفَقَتْ مَعَ كَلِمَةِ «صَارَ» الَّتِي لَهَا مَعْنَى مُضَادِّ ، فَاصْبِحْ
هناك كلمتان في صورة واحدة ، والمعنيان مُخْتَلِفَانِ .

ج - الانتقال المجازي :

لِلْمُجَازِ صَوْلَةٌ عَظِيمَةٌ مَعَ مَعَانِي الْأَلْفَاظِ ، فَقَدْ يُنْقَلُهَا مِنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ إِلَى ذَلِكَ
المَعْنَى الَّذِي فِيهِ تَجَوُّزٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، مَعَ وُجُودِ عِلَاقَةٍ أَوْ عِلَاقَةٍ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ . وَقَدْ يَجِيءُ
التَّضَادُّ مِنْ هَذَا الْإِنْتِقَالِ لِأَسْبَابٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّفَاوُلُ أَوْ التَّهَكُّمُ أَوْ التَّادُّبُ أَوْ الْخَوْفُ
مِنَ الْحَسَدِ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْعَرَبِ عَلَى الصَّحْرَاءِ مَفَازَةً تَفَاوُلًا بِفَوْزٍ مَنْ يَقُطِعُ مَجَاهِلَهَا ،
وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ إِلَى أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي اعْتِبَالِ لَهَا : لِمَ سُمِّيَتْ مَفَازَةً عَلَى مَعْنَى
الْمَهْلَكَةِ ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْفَوْزِ ؟ وَقَدْ عَرَّجَ عَلَى رَأْيِ الْأَصْمَعِيِّ قَائِلاً :

(١) ابن الأنباري ، الأضداد ، ٣٦ . وقد تحدت عن هذا العامل أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢١١ .

سُمِّيتُ مُفَارَزةً عَلَى جِهَةِ التَّفَاوُلِ لِئِنْ دَخَلَهَا بِالْفَوْزِ ، كَمَا قِيلَ لِلْأَسْوَدِ : أَبُو الْبَيْضَاءِ ،
وَقِيلَ لِلْعُطْشَانِ : زِيَّانٌ (١)

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مِثْلُ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي النَّاقَةِ الْحَاقِلِ الَّتِي نَهَبَ مِنْ ضَرْعِهَا اللَّبَنَ فَلَمْ يَبْقَ
إِلَّا الْيَسِيرُ ، وَلَعَلَّ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ هُوَ امْتِلَاءُ الضَّرْعِ بِاللَّبَنِ ، وَلَكِنَّهُ اسْتَعْمِلَ بِمَعْنَى مُضَادِّ
تَفَاوُلًا وَالتَّمَاثُلَ لِلْخَيْرِ (٢) وَكَانَ الْقَائِلُ الْمُتَلَفِّظُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَفْظَاءِ يَأْمُلُ أَنْ يَقَعَ مَا يَتَلَفَّظُ بِهِ .

وَيَجِيءُ التَّضَادُّ مِنَ «التَّهْكُمِ» ، وَذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِ كَلِمَةِ ذَاتِ دِلَالَةٍ تَخَالَفُ الْمَعْنَى الَّتِي
تُسْتَعْمَلُ فِيهِ فِي مَقَامٍ آخَرَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمُ لِلْجَاهِلِ إِذَا اسْتَهْزَؤُا بِهِ يَا «عَاقِلٌ» ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿نُذِقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٣)

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ لِّلْسِيَّاقِ دَوْرًا كَبِيرًا فِي الْكَشْفِ عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَعَيَّنِ ، فَقَدْ يُقَلِّبُ الْمَعْنَى قَلْبًا
تَامًّا بِاسْتِعْمَالِ الْأَفْظَاءِ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَدُلُّ هُوَ سِيَّاقُ الْحَالِ ، وَلَعَلَّ الْمَثَالَ السَّابِقَ
يُوضِّحُ هَذَا .

وَقَدْ تَرُدُّ بَعْضُ الْأَفْظَاءِ الْأَضْدَادَ إِلَى «التَّضَادِّ» أَوْ اتِّقَاءَ التَّلَفُّظِ بِمَا يُكْرَهُ التَّلَفُّظُ بِهِ ، أَوْ
يُنْبِغِعُهُ السَّمْعُ ؛ وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِ النَّاسِ لِلْأَعْمَى بِصَيْرٍ (٤)

وَمِنْ الْمَرْجِّحِ أَنَّ الْمَعْيَارَ الَّذِي يُحْتَكَمُ إِلَيْهِ فِي ضِدِّيَّةِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ هُوَ شَيْوَعُهَا بِهَذَيْنِ
الْمَعْنَيْنِ الْمُتَضَادِّينِ ، فَإِذَا مَا بَقِيَتْ مُتَوَارِيَةً أَوْ قَلِيلَةً جَدًّا فِي الْاسْتِعْمَالِ الْيَوْمِيِّ وَالْعُرْفِ

(١) ابن الأنباري ، الأضداد ، ١٠٥ ، وانظر : الأصمعي ، ثلاثة كتب في الأضداد ، ٣٨ .

(٢) انظر : ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٢٨٢ ، وإبراهيم أنيس ، في اللهجات العربية ، ٢١٠ .

(٣) انظر : ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٢٥٨ ، والآية [الدخان ٤٩٤] . وإبراهيم أنيس ، المرجع السابق ، ٢٠٩ ، وأحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢٠٦ .

(٤) انظر : السَّجِسْتَانِي ، ثلاثة كتب في الأضداد ، ١٢٨ ، وعلي وفاي ، فقه اللغة ، ١٩٤ ، وأحمد مختار عمر ، المرجع السابق ، ٢٠٦ .

اللغوي، فإنها ليست من الأضداد، ولما كانت ألفاظ التهكم والسخرية والتفاؤل والتأدب
يُعتَورها معنيان فقد صارت من الأضداد.

وقد يكون اتقاء الحسد باعثاً من بواعث الأضداد، فإذا ما أراد المرء أن يحجب النظر
عما يخاف أن يحسد عليه، فإنه يكتفي عنه، أو يأتي بكلمة مُضادّة للحالة التي يخاف أن
يُحسد عليها، ومن ذلك قول العرب للفرس «شوها» أي حسنة^(١).

د - الاقتراض من اللغات الأجنبية :

من أسباب نشوء الأضداد اقتراض العرب بعض الألفاظ من الشعوب المجاورة، ولما
كان معنى الكلمات المُقتَرَضَة مُختلفاً في إحياءاته أدّى إلى التضاد في قليل من المواضع، وقد
يُمثّل لهذا بلفظة «جلل» التي تُفيد معنيين مُتضادين، وهما: العظيم والحقير، والحاصل أن
العربية أخذته من العبرية، وهو فيها بمعنى «دَحْرَج»، وإذا كان الشيء المدحرج ثقيلاً أحياناً،
وخفيفاً في أحيانٍ أخرى، فإن العربية اعتمدت على هذين الإحياءين المتضادين للكلمة،
فأعطت الكلمة المعنيين، «العظيم والحقير»^(٢).

(١) انظر: الاصمعي، ثلاثة كتب في الأضداد، ٢٢، وجل هذه المواضع التي نُكررت تقوم على رعاية الجانب
النفسي والمقام الاجتماعي.

(٢) انظر: حسين محمّد، الأضداد في اللغة، مجلة اللسان العربي، المجلد التاسع، العدد الأوّل، ١٩٧٢،
٩٩، وانظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٠٥.

وقد وضع د. ربحي كمال كتاباً سماه «التضاد في ضوء اللغات السامية» وبوقفنا فيه على أصول
بعض كلمات الأضداد.

هـ - رجوع الكلمات إلى أصلين :

قد يجيء التضاد من أنشعب الكلمة من أصلين اثنين ، فتكون في دلالتها على أحد الضدين منحيدة من أصل ، ومن دلالتها على الآخر منحيدة من أصل مغاير ، وفي هذه الحالة يكون المرء بصدد كلمتين لا كلمة واحدة ، وقد تبني هذه الفكرة الأب مرمرجي الدومنيكي ؛ فقد رأى أن أصول الكلمات في العربية ترتد إلى أصول ثنائية لا ثلاثية ، ولذلك شرع ينقب عنها رامياً النظر في تحطف وتكهن وراء حقب من التاريخ المظلم^(١).

ويُمثّل لهذا بالفعل «شعب» الذي له معنيان متضادان ، وهما «فرق» و«جمع» ، فبالمعنى الأول يصدّر عن الثنائي «شع» المراد به الانتشار والتفرق . والحرف الزائد فيه هو الباء . وبالمدلول الثاني يخرج من الثنائي «عب» الدال على الجمع والتكثير ، والحرف الزائد هو الشين^(٢).

ومثّل ذلك «طلع» الذي يدل على معنى «ظهر» وعلى ضده «غاب» ، فمن قبل مدلول الظهور أصله من الثنائي «طل» : شرف ، بزيادة العين في آخره ، ومن قبل فحوى الغياب يأتي من «طع» بإقحام اللام ، ويراد به «اطمان»^(٣).

٣ - السبب اللّهجي :

(١) يرى الأب مرمرجي الدومنيكي أن نظرية الثنائية وطريقة الألسنية السامية حريتان بأن تُنظما . في سلك المسالك المتعددة لإبطال الضدي في العربية . انظر : كتابه «المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية» ، مطبعة الآباء الفرنسيين . القدس ، ١٩٣٧م ، ٢١٩ .

(٢) انظر : مرمرجي الدومنيكي ، المرجع السابق ، ٢٢٤ .

(٣) انظر : مرمرجي الدومنيكي ، المرجع السابق ، ٢٢١ .

للّهجات دور كبير في وقوع الظواهر الدلالية الثلاث التي يُتحدث عنها في هذا الفصل ، فقد تبين أنّ لها يداً في وقوع الترادف والمشارك ، ولا يكاد الأمر يختلف ههنا ؛ إذ إنّ التباين المُفضي إلى وقوع المشارك هو نفسه الذي يُفضي إلى وقوع الأضداد ، ومن أمثلة ذلك كلمة «المقور» ؛ فهي في لغة الهلاليين «السّمين» ، وفي لغة غيرهم «المهزول»^(١) ، وكذلك «الساجد» تُطلق على المنحني عند بعض العرب ، وهي في لغة طيّء «المنتصب»^(٢) ، و«السامد» هو الحزين في كلام طيّء وهو اللاهي في كلام أهل اليمن^(٣) ، والسُدفة في لغة بني تميم «الظلمة» وفي لغة قيس «الضوء»^(٤) .

ولا إخال أنّ التضادّ في السُدفة مرده إلى تباين اللّهجات العربيّة ، بل إنّ راجع إلى أنّ المعنى مُتحقق في كلا المتعلّقين اللّذين يربّطان به ، فالعنى ذو دلالة عامّة تتسع للمتضادّين ، ولعلّ هذا يُفسّر لنا سبب ورودها مرّتين عند ابن الأنباري ؛ فقد أشار إليها في مقام آخر في معرض الحديث عن الأصل الذي يكون لمعنى واحد ، ثمّ يتداخل المتضادّان على جهة الاتّساع^(٥) .

وأصل السُدفة «السّتر» ، ولهذا يكون المعنى أنّ النهار إذا أقبل ستر ضوءه ظلمة الليل ، وإذا الليل أقبل سّترت ظلمته ضوء النهار^(٦) ، ولما كان المعنى الأصليّ ذا دلالة عامّة تتسع لهذين الضدّين خصّصت قبيلة ما استعماله في معنى مُعيّن ، وأخرى خصّصته في معنى

(١) انظر : الأصمعي ، ثلاثة كتب في الأضداد ، ٤٤ ، وابن الأنباري ، الأضداد ، ٢٩٤ .

(٢) انظر : الأصمعي ، المصدر السابق ، ٤٣ ، وابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٢٩٤ .

(٣) انظر : السّجستاني ، المصدر السابق ، ١٤٤ ، وابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٤٣ .

(٤) انظر : ابن السكّيت ، المصدر السابق ، ١٨٩ ، وابن الأنباري ، المصدر السابق ، ١١٤ .

(٥) انظر : ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٥ .

(٦) انظر : ابن الأنباري ، المصدر السابق ، ٩ ، والجو اليقي ، شرح أدب الكاتب ، ٢٥٢ .

آخَرَ مُضَادِّ . وبذلك يكون التضادُّ في «السُدُفَة» باعثَهُ عموماً المعنى الأصليُّ ، وقد ترتَّب على هذا العموم اختصاصُ كلِّ قبيلةٍ بمعنى مُعيَّن ذي علاقة بالمعنى الآخر ، إذ إنَّهما يَرُجِعان إلى الأصلِ نفسِه .

وقد تنبَّه قُطْرُبٌ إلى أثرِ هذا العامل ؛ عاملِ تباينِ اللَّهجاتِ ، فرأى أنَّه إذا وقع الحرف على معنيين مُتضادِّين فمُحالٌ أن يكونَ العربيُّ قد أوقعه عليهما بمساواةٍ مِنْهُ بينهما ، ولكنَّ أحدَ المعنيين لحيٍّ من العرب ، والمعنى الآخرَ لحيٍّ غيره ، ثمَّ سَمِعَ بعضهم لغةً بعض ، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء ، وهؤلاء عن هؤلاء (١) .

٤ - نواميس اللغة والأضداد :

وباستكمالِ مسيرةِ «وقوع الأضداد» في العربيَّة يتبيَّن أنَّ نواميس اللغة ونظامها الداخليَّ يدا في ذلك ، فقد يحدث أن تتفق كلمتان مُتضادَّتان في صيغة صرفيَّة واحدة لعلَّة ما . إذا ما أراد المرء أن يصوغَ اسمَ فاعلٍ من الفعلِ الذي هو من غيرِ الثلاثيِّ ، فإنَّه يضمُّ أوَّلَه ويكسبُه ما قبلَ آخرِه ، وإن هو أراد أن يصوغَ اسمَ مفعولٍ فإنَّه يضمُّ أوَّلَه ويفتحُ ما قبلَ آخرِه ، ولكنَّ نواميس اللغة تُأبى ذلك إذا كان الفعلُ «افتعل» ممَّا عيَّنهُ مُنْقَلِبَةٌ عن «ياء» أو «واو» ، وإذا ما كان ذلك ، فإنَّه ليس يبيِّنُ فيه كسراً العينِ أو فَتْحُها (٢) ، ومن ذلك كلمة «مُسْتاق» ، فقد تكونَ اسمَ فاعلٍ ، واسمَ مفعولٍ ، فالرجلُ يَسْتاقُ إبِلَه ، والإبلُ مُسْتاقَةٌ .

(١) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ١١-١٢ ، والسيوطي ، المزهر ، ٤٠١/١ . وقد تحدَّث عن هذا العامل ؛ علي وافي ، فقه اللغة ، ١٩٧ ، وأحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢٠٤ ، وغيرهما .

(٢) انظر أمثلة من هذا الباب في كتاب أبي الطيب اللغويِّ . الأضداد في كلام العرب ، ٢ / ٦٩١ .

وقد يحدث على صعيد صرفي آخر أن يكون الفعل «أفتعل» عيئة مدغمة في لامه (١)؛ وذلك نحو «أبتن» ، وعند ذلك سيختبيء تحت هذه الصيغة (عند صوغ اسم الفاعل) صيغتان تحمّل كل منهما معنى ؛ فهناك اسم فاعل ، وهو في البنية العميقة «مُبتَنز» ، وهناك اسم مفعول ، وهو «مُبتَنز» . ولا يخفى أن تجلّي هذا التضاد مرده إلى نوااميس اللغة ، والعوارض التصريفية .

ب - دلالة الصيغة على معنيين متضادين :

ليس اتفاق كلمتين متضادتين في صيغة صرفية واحدة ناشئاً عن عوارض تصريفية في كل الأحيان ، فقد تكون هناك صيغ تُسلم إلى معنيين متضادين بالاحتكام إلى المعاني التي تكتنفها لا إلى العوارض التصريفية الطارئة عليها .
ومن ذلك صيغة «فَعول» التي قد يُراد بها معنى الفاعل والمفعول ؛ وذلك نحو ، «فَجوع» ، فالمعنى المتعين من قولنا : «رجل فَجوع» أنه قد فُجع بفقد عزيز أو ولد ، أو أنه فاجع مؤثّر في الناس .

ومثّلها صيغة «فَعيل» التي تُفيد معنيين ؛ معنى اسم الفاعل واسم المفعول ، فقد يُقال «فَرَسٌ نحِيض» : أي كثير اللحم ، وقد تحتمل معنى آخر مخالفاً للأول ، وهو تليل اللحم . (٢)
ولمعاني الأفعال دور جلي في وقوع الأضداد ، وقد يُمثّل لهذا بصيغة «تَفَعَّل» التي تُفيد معنى التّرك أو الدخول في الشيء ، فإذا ما قيل تَحَرَّج فلان فإن المعنى مُلبس مُحتمل ، إذ

(١) انظر أمثلة في هذا الباب في كتاب أبي الطيّب اللغوي ، الأضداد في كلام العرب ، ٧١٤/٢ .

(٢) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٤١٤ . وكذلك صيغة (فاعل) ، التي تأتي بمعنى مفعول وفاعل .

إنَّه قد يكون أن فلاناً ترك الحَرَجَ وتَجافى عنه ، أو أنه دخل فيه ^(١) .

ج - اختلاف الأصل الاشتقائي :

قد يجيء التَّضادُّ من اتِّحاد كلمتين في المبنى مع وجود افتراقٍ تَضادٍ في الأصل الاشتقائي ؛ وذلك نحو «ضاع» الذي يكون بمعنى ظهر واختفى ، والحاصل أن الألف في الثاني مُنقلبة عن «ياء» ، وفي الأول مُنقلبة عن «واو» ، وقد وقع هذا التَّضادُّ نتيجة لنواميس اللغة ، والمَلْحَظ اللطيف في هذا المثال أن هناك تضاداً دلاليّاً وافتراقاً اشتقائياً ، ولكنَّ المعوَّل عليه هو الهيئة التي تظهر بها الكلمة لا الأصل ، لأننا إذا أردنا أن نعود إلى الأصل فإننا سنضرب صَفْحاً عن كثيرٍ من الأضداد .

وأبو الطَّيِّب اللُّغَوِيُّ يُنكر أن يكونَ هذا المثال من الأضداد . يقول : «وأما أنا فلا أرى هذا من الأضداد ، لأنَّ شَرَطَ الأضداد أن تكونَ الكلمة الواحدة بعينها تُستعمل في معنيين مُتضادين من غير تَغْيِيرٍ يَدْخُلُ عليها ، وقولهم : ضاع يَضِيعُ ضِيعاً وضِيعَةً . وقولهم : ضاع إذا ظهر . إذا أنت حكيتَ هذا عن نفسك قلتَ : ضِعْتُ وأنا أضوع ، وإذا أنت حكيتَ عن نفسك بالضِّيع قلتَ : ضِيعتُ ، وبكسر الضاد ، وأنا أضِيع ، وبينهما بَوْنٌ» ^(٢)

٥ - التصحيف والأضداد

قد يَحْدُثُ أحياناً أن يقع تصحيف يُفْضِي إلى اتِّفاق كلمة مع أُخْرَى في المبنى ، وقد

(١) تحدّث عن هذا العامل : رمضان عبدالنواب ، فصول في فقه العربيّة ٣٥٢ ، وأحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ٢١٢ - ٢١٣ .

(٢) أبو الطَّيِّب اللُّغَوِيُّ ، الأضداد في كلام العرب ، ٤٥٥/١ ، وقد تحدّث عن هذا العامل أحمد مختار عمر ، المرجع السابق ، ٢٠٩ .

تكون الكلمة التي وقع فيها التصحيف مُتضادَّةً في معناها مع الكلمة التي آلت إليها بعد وقوع التصحيف فيها ، وهذا يُؤزِّن باشمال الكلمة على مُعنيين مُتضادَّين : أحدهما مُتشكِّل من دلالة الكلمة الأولى ، والآخَرُ باعْثُ التصحيف .

ولعلُّ في المثال الآتي فَضْلُ بيان يوضِّح هذا :

من الأضداد كلمة «بَلِّح» ، فيقال : بَلِّح الرجل بشهادته : كَتَمَها ، وقيل في ضِدِّ هذا : الحقُّ أَبْلِحُ أي مُستقيم مُضيءٌ^(١) .

والحاصل أن هناك تصحيفاً أفضى إلى وقوع هذا التضادِّ ، وهو كامنٌ في نَقْلِ «الحاء» في كلمة «بَلِّح» إلى جيم فأصبحت «بَلِّح» ، وفي اللسان يقول ابن منظور : «بَلِّح الرجل بشهادته يَبْلِحُ بَلْحاً : كَتَمَها»^(٢) . أمَّا معنى «البَلِّح» ففيه إشارة إلى الوضوح والإشراق^(٣) .

ولمَّا وقع هذا التصحيف التقت دِلالتان مُتضادَّتان في كلمة واحدة ، وسارت هذه الكلمة في رَكْبِ الأضداد . ولعلُّ إشارة أبي الطيّب اللغويِّ نفسه إلى هذا تُؤكِّد ما تقدَّم . يقول فيما تقدَّم : «وهذا تَصْحِيفٌ ، إنَّما يُقال في الشهادة بالحاء ، على ما حكى أبو زيد وغيره . يُقال :

بَلِّح بشهادته يَبْلِحُ بها بَلْحاً إذا كَتَمَها ،... وقال الهذليُّ : بَلِّح بالأمر إذا جَحَدَه . وحكى غيره : بَلِّح بِالْجَمَلِ إذا تَكَلَّدَ بِجَمَلِهِ لِثِقَلِهِ . وبَلِّح الرجل من الإغْيَاء : إذا انقطع فلم يَقدِرْ على الجِراك»^(٤) .

ولعلَّه يستقيم بعد هذا العرْضُ القولُ إنَّه إذا ما حُدَّت الأضداد بأنَّها الكلمات المُفْرَدَة التي تُؤدِّي عن معنيين مُتضادَّين ، (ويُسْتثنى منها الكلمات التي تكتسب ضِدِّيَّتها من

(١) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٤٠٧ ، وأبو الطيّب اللغويُّ ، الأضداد في كلام العرب ، ٨٦/١ .

(٢) ابن منظور ، اللسان : مادة «بلح» ، ٤١٥/٢ .

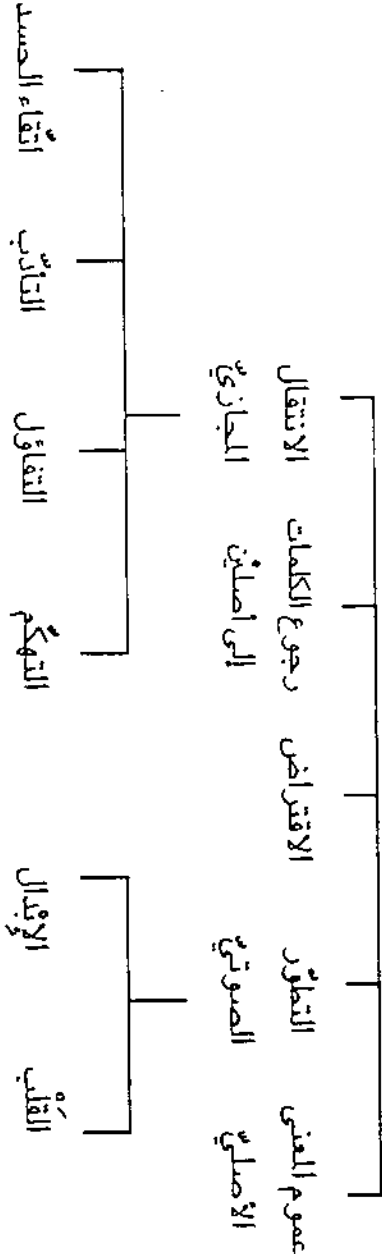
(٣) انظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، مادة «بلح» ، ٢١٥/٢ .

(٤) أبو الطيّب اللغويُّ ، الأضداد في كلام العرب ، ٨٧-٨٦/١ .

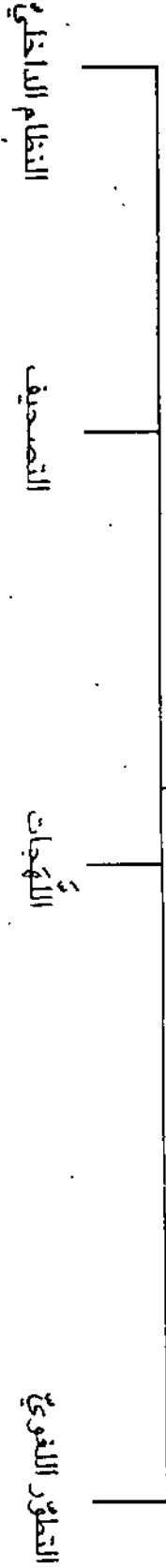
سياقها) ، وإذا ما نظر المرء إلى الأضداد نظرة وصفية خالصة ، فإن المرء سيئقي على كثير منها قاطعاً النظر عن بواعث وقوعها كاختلاف اللهجات أو التطور اللغوي أو العوارض التصريفية ؛ إذ إن النظر في أصولها نظرة تاريخية قد يؤنر باطراحها أو جلها . أما النظر إليها نظرة وصفية فهو يأتي ذلك .

ولكن هذا لا يعني أن هناك كلمات لم تقم مع الأضداد ، بل إن ذلك واقع ، ومنها أضداد المتعلقات «رغب به ورغب عنه» ، وأضداد المقلوب والمزال عن جهته ، وأضداد السياق والتفسير ، وأضداد التصحيح ، وأضداد الكلمات المتباينة ؛ نحو «كرب وأترب» ، «وخدمت وأخدمت» .

وقد يكون في الرسم الآتي بيان يوضح ما تقدم آنفاً :



الأساس المنهجي
 التصوري
 الاعتقادي
 الاختلاف الأصولي
 الاعتقادي
 التصوري



التطور اللغوي ظاهرة لغوية عامة

إن التطور اللغوي وجه من وجوه الحياة، وهو مرتبط بسنن التطور العام في حياة الإنسان، ثم إن اللغة ظاهرة اجتماعية، تتأثر بما ينال المجتمع من تغير، أي أنها عرضة له في مختلف مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والأسلوبية.

وليس هذا مصدره الهوى أو الميول أو المصادفة؛ وإنما يخضع لقوانين جبرية مطردة النتائج، وليس بمكنة أفراد اللغة أو القائمين عليها أن يصدوا هذا التغير، أو أن يجعلوا اللغة جامدة، أو أن يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي ترضيها نوااميس الحياة، فمهما أكثروا من وضع معجمات، وتحديد مدلولات، وضبط ظواهر، فإن صولة التطور اللغوي تعمل على تحطيم كثير من تلك الأغلال بنسب متفاوتة في كل مستوى من مستويات اللغة^(١).

ثم إن اتجاه اللغة الطبيعي يبعدها عن المركز إلى حد قد يتعدّد فيه على العوامل الجاذبة نحو المركز أن توقف هذا التيار^(٢)، ولكن مستويات اللغة ليست سواء في درجة ابتعادها عنه، وأجلى ابتعاد بمكنة المرء أن يقتنصه حاصل في المستوى الدلالي؛ إذ إن هناك ميلاً طبيعياً لمفردات اللغة نحو النمو والتكاثر، كل ذلك مرده إلى نمو الإنسان ونمو حضارته، فهناك أشياء تجدد، وأحوال تنشأ، وأفعال تستحدث، ومعان تتولد، وكل ما تقدم يطلب لنفسه اسماً يصلح علماً له، ودليلاً عليه^(٣).

والناظر في المعجمات العربية أو في كتب اللغة يجد أن هناك انزياحاً لكثير من الألفاظ عن معانيها، وإذا تلبّث في نظرتة تلك فإِنَّه سيجد أن لهذا الانزياح عن «المعنى» أشكالاً لا يكاد

(١) انظر: علي وافي، اللغة والمجتمع، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧١م، ١١٠.

(٢) انظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس، ليبيا، ١٩٧٣م، ٧١، ورمضان

عبدنواب، التطور اللغوي مظاهره وعلل وقوانينه، ط ٢، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٩٠م، ١٠.

(٣) انظر: ماريو باي، المرجع السابق، ١٥٤.

يخرج عنها.

أعراض تغيّر دلالات الألفاظ

حاول رجال النحو والبلاغة منذ أرسطو أن يُخضِعُوا تَغْيِيرَاتِ الْمَعْنَى لِنَوَامِيْسٍ وَقَوَاعِدَ مُطَّرَدَةٍ، وَلَكِنَّهُمْ ضَيَّقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ دَائِرَةَ الْبَحْثِ فِي حَضْرِهِمْ جُهِودَهُمْ فِي تَصْنِيفِ الْمَجَازَاتِ، أَوْ مَا يُعْرَفُ بِأَنْمَاطِ انْتِقَالِ الْمَعْنَى لِأَسْبَابِ جَمَالِيَّةٍ أَوْ أُسْلُوبِيَّةٍ. وَلَمَّا أَصْبَحَ عِلْمُ الْمَعْنَى فَرْعاً مُسْتَقِلاً مِنْ فُرُوعِ الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ اتَّجَهَ الْعُلَمَاءُ نَحْوَ تَحْلِيلِ أَنْوَاعِ التَّغْيِيرِ أَوْ التَّرَاخِي بَيْنَ اللَّفْظِ وَدِلَالَتِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لِتَغْيِيرَاتِ الْمَعْنَى أَشْكَالاً مُعَيَّنَةً لَهَا صِفَةُ الْإِطْرَادِ وَالثُّبُوتِ^(١)، وَالنَّهْجَ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ فِي اقْتِنَاصِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ هُوَ اخْتِبَارُ عَدَدِ ضَخْمٍ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تَطَّرَأَ عَلَى الْمَعْنَى^(٢)، فَوَجَدُوا أَنَّ الدَّلَالََةَ قَدْ تَعَمَّمَتْ أَوْ تَخَصَّصَتْ أَوْ تَنَقَّلَتْ مِنْ مَجَالٍ لِآخَرَ^(٣).

١- توسيع المعنى «تعميمه»:

يُقْصَدُ مِنْ هَذَا الْمِصْطَلَحِ أَنْ يُصْبِحَ عَدَدٌ مَاتُشِيرُ إِلَيْهِ الْكَلِمَةُ أَكْثَرَ نَمَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ، أَيْ أَنَّ مَسَاحَةَ اللَّفْظِ الدَّلَالِيَّةَ تَمْتَدُّ مُتَّسِعَةً لِتَشْمَلَ عُنَاوِرَ أَكْثَرِ مِنْ تِلْكَ الَّتِي كَانَتْ تَقْتَصِرُ عَلَيْهَا قَبْلًا. وَيُظْهِرُ هَذَا الْمَلْحَظَ بوضوح عند الصغار الذين يُطْلِقُونَ اسْمَ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّ مَا يُشْبِهُهُ لِأَدْنَى مَلَابَسَةٍ أَوْ مُشَابَهَةٍ، وَذَلِكَ لِقُصُورِ مَحْصُولِهِمُ اللَّغَوِيِّ، وَضَالَّةَ تَجَرِّبَتِهِمْ مَعَ الْأَلْفَازِ

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٧٩.

(٢) انظر: أولمان، المرجع السابق، ١٧٩.

(٣) انظر: أولمان المرجع السابق، ١٨٠، ومحمود السعران، علم اللغة، ٢٨٠، ورمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ١٩٤.

وقد يضاف إلى هذه الأعراض وتسامي الدلالة، وانحطاطها.

واستعمالاتها، فقد يُطلقُ الطفلُ كلمة «أب» مُعمّماً إياها على كلِّ رجل يُشبهه أباه في زيِّه أو قامته أو كبره^(١).

ومن اللغويين العرب القدماء من تنبّه لهذا التوسيع، فنذكره في مُصنّفه مُنكراً أو مُثبِتاً، وقد أشار ابن فارس إلى توسيع المعنى، فَعَقَدَ لذلك باباً يَتَحَدَّثُ فيه عن «أصول أسماء قيسٍ عليها وألحق بها غيرها»^(٢). ومن أمثلة ما عرّضَ له قوله:

«كان الأصمعيّ يقول: أصل «الورد» إتيان الماء، ثم صار إتيان كلِّ شيء ورداً. و«القرب» طلب الماء ثم صار يُقال ذلك لكلِّ طلب، فيقال: هو يُقرب كذا أي يطلبه، ولا تُقرب كذا»^(٣).

وهذا كثير في العربيّة، ومن أمثلته أن دلالة الفرس كانت تقتصر على دقّ العنق، ثم تطوّرت وعممت لتشتمل مساحتها الدلالية أكثر من هذا. يقول ابن منظور:

«والأصل في الفرس دقّ العنق، ثم كثر حتى جعل كل قتل فرساً؛ يقال ثور فريس وبقرة فريس»^(٤).

ويرى إبراهيم أنيس أن تعميم الدلالة أقلّ شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقلّ تأثيراً في تطوّر الدلالات وتغييرها^(٥). والحق أن هذا رأي قائم على التّرجيح لا التأكيد، ولا إخال أن هذا الحُكم يأتي بعفوية هكذا، إذ إنه بحاجة إلى استقراء واسع يتتبع فيه الباحث أعراض هذا

(١) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٥٤، ١٥٥.

(٢) انظر: ابن فارس، الصحابي، ٩٦.

(٣) ابن فارس، المصدر السابق، ٩٦.

(٤) ابن منظور، اللسان، مادة «فرس» ٦٦/١٦٦.

* ومن أمثلة وقوعه في الإنجليزية تطوّر دلالة «arrive»، إذ إنها كانت تعني الوصول إلى الميناء، وهي الآن تشمل أنواعاً كثيرة من الوصول، فقد لحق بالمعنى القديم التوسيع، فأصبح مُعَيَّن الاستعمال على مدى أرحب وأشمل، وهذا مرده إلى مرونة اللغات التي تستجيب للتطوّرات التي تتجدّد، فتفي بحق أبنائها، فتكون مطّوعة غير جامدة. انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٨٠.

(٥) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٥٤.

الانتقال حتى يكون بِمُكْنِيَّتِهِ أَنْ يُشَكَّلَ تَصَوُّراً مَا، وَلَكِنَّ الْمَلْحَظَ الَّذِي قَدْ يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الشَّيْءَ الْمُبْخَصَّ الْمَحْدَدَ قَدْ يَكُونُ أَجْلَى فِي الذَّهْنِ مِنْ ذَلِكَ الْمُعَمَّمِ الْوَاسِعِ، وَبِذَلِكَ قَدْ يُفَسَّرُ تَوْسِيعُ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ فِي الدَّلَالَةِ سَبَبُهُ اطِّرَاحُ بَعْضِ الْمَلَامِحِ التَّمْيِيزِيَّةِ لِلْقَلْبِ، فَالطِّفْلِ الَّذِي يُجِلُّ كَلِمَةَ «عَم» مَعَ كُلِّ رَجُلٍ قَدْ اطِّرَحَ مِنْ دِلَالَتِهِ الْقَرَابَةَ وَاجْتَنَفَى بِمَلْمَحِي الذِّكُورَةَ وَالْبُلُوغَ^(١).

٢. تضييق المعنى:

قَدْ تَكُونُ هَيْئَةُ التَّرَاخِي بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ مُتَمَثِّلَةً فِي تَضْيِيقِ مَسَاحَةِ دِلَالَةِ اللَّفْظِ، وَإِذَا كَانَ تَعْمِيمُ الْمَعْنَى هُوَ اطِّرَاحُ بَعْضِ الْمَلَامِحِ التَّمْيِيزِيَّةِ، فَإِنَّ التَضْيِيقَ هُوَ إِضَافَةٌ بَعْضِهَا، وَإِذَا مَا تَمَّ ذَلِكَ فَإِنَّ عِدَّةَ أَفْرَادِ هَذَا اللَّفْظِ سَيَقِلُّ^(٢).

وَقَدْ تَنَبَّهَ الْقَدَمَاءُ لِمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ الدَّلَالَاتِ مِنْ تَضْيِيقٍ، فَعَقَدَ السِّيُوطِيُّ فَصْلاً فِيهَا وَوَضَعَ عَاماً ثُمَّ خُصَّ فِي الْأَسْتِعْمَالِ بِبَعْضِ أَفْرَادِهِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ أَنْ الْحَجَّ أَصْلُهُ قَصْدُكَ الشَّيْءَ وَتَجْرِيدُكَ لَهُ، ثُمَّ خُصَّ بِقَصْدِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ^(٣).

وَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ تَكُونَ دَائِرَةُ مَعْنَى اللَّفْظِ رَحْبَةً تَشْتَمِلُ عَلَى أَفْرَادٍ كَثِيرِينَ، وَلَكِنْ سَيُورِرُ اللُّغَةَ مَعَ الْحَيَاةِ قَدْ تُؤْزِنُ بِاقْتِرَانِ الْكَلِمَةِ ذَاتِ الدَّلَالَةِ الرَّحْبَةِ بِأَحَدِ أَفْرَادِهَا، وَهَذَا يَعْنِي أَنْ تَمَّةً تَضْيِيقاً وَقَعَ فِي مَسَاحَةِ دَائِرَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ كَلِمَةُ «الْعَتَادِ»، الَّتِي كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي يُعِيدُهُ الْمَرْءَ لِأَمْرٍ مَا وَيَهَيِّئُهُ لَهُ. فَيَقَالُ: «أَخَذَ لِلْأَمْرِ عُدَّتَهُ وَعَتَادَهُ: أَيُّ أُهْبِتَهُ وَأَلْتَهُ».

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٤٥.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ٢٤٦.

(٣) انظر: السيوطي، الزهر، ٤٢٧/١.

وهي الآن لا تكاد تُستعمل إلا في مضممار المحاربين الذين يتزودون بالذخيرة، وقد كانت دلالتها عامة تُشير إلى كل ما أُخذ للأمر من أهبة وآلة، ولذلك قيل في حديث صفة الرسول ﷺ: «لكل حال عنده عتاد»، أي: ما يصلح لكل ما يقع من الأمور^(١).

ومثلها كلمة «الذخيرة» التي كانت تدل على كل شيء يُحفظ. وقد أشار ابن فارس إلى المعنى الجامع الذي يكتنف هذه المادة قائلًا: «الذال والخاء والراء يدل على إحراز شيء يحفظه»^(٢). وقد جاء في اللسان أن معنى «أذخره» اختاره، وقيل: اتخذه، وأن الذخيرة: «واحدة الذخائر وهي ما أذخره قال:

لَعَمْرُكَ! مَا مَالُ الْفَتَى بِذَخِيرَةٍ وَلَكِنْ إِخْوَانُ الصَّفَاءِ الذَّخَائِرُ»^(٣)

ولا يخفى أن دلالة الذخيرة هذه الأيام تقتصر أو تكاد بما يستعين به الجنود ويحفظونه من سلاح وما شاكله.

وكلمة «التُّحْفَة» مما توسع في معناه؛ فقد كانت تدل على الطُرْفَة من الفاكهة وغيرها من الرياحين^(٤). ولكن دلالتها الآن امتدت مُتَّسِعَةً لِتَشْمُلَ الأثار المُسْتَخْرَجَةَ مِنْ مَعَامِي الأَرْض كالتماثيل والنقوش والأدوات وغير ذلك.

ومن ذلك أيضاً الفِعْل «جاش» الذي كان يُطْلَقُ على جَيْشَانِ القِدْر، والمعنى المتعين من هذا غليانه، ثم وَقَعَ تَعْمِيمٌ فِي دِلَالَةِ هَذَا الفِعْلِ، فَاتَّسَعَتْ دَائِرَةُ مَعْنَاهُ لِتَشْتَمِلَ عَلَى بَعْضِ مَا يَقَعُ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَحَرَكَةٌ وَغَلِيَانٌ، كَالنَّفْسِ وَالبَحْرِ وَالحَرْبِ وَالفَرَسِ. فصار يُقال:

(١) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «عتاد»، ٢/٢٧٩.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة «ذخر»، ٢/٣٧٠، وانظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، مادة «ذخر»، ٧/٣٢١.

(٣) ابن منظور، اللسان، مادة «ذخر»، ٤/٣٠٢.

(٤) انظر: ابن منظور، المرجع السابق، مادة «تحف»، ١٧/٩٦.

جاش البحر بالأمواج

إن صدره لي جيش علي بالغل

جاشت إليه نفسه

فرس جياش العنان^(١)

٣. انتقال المعنى:

كل كلمة لها مضمون خاص بها، وتدل على شيء خاص، ولكنها أمام العقل تشترك في انتسابها الحميم إلى مجموعة عامة تضمها لوجود ملامح تجمع بين عناصر هذه المجموعة. ولما كانت فكرة العموم تغطي على المعاني خاصة فقد يحدث للعقل أن ينتقل من أحد المعاني لآخر وفق تلك الملامح الجامعة^(٢)، فكلمة «المنافق» مأخوذة من نفاقاء اليربوع، وهو جحر من جحرته، فشبه المنافق به لأنه يدخل في الإسلام بلفظه، ويخرج بعقده، كما يدخل اليربوع من باب ويخرج من باب^(٣)، ولوجود ملامح جامع جاز التجوز فنقل المعنى.

وقولنا «أفصح الرجل» يدل على أن الرجل انطلق لسانه فأبان عن مقصده، ولعلها مأخوذة في سابق عهدها من قولهم «أفصح اللبن» أي: ذهب اللبأ عنه. فيقال: «فَصَحَّ اللبن إذا أُخِذَتْ عنه الرغوة... وأفصحت الشاة والناقة: خلص لَبْنُهُما»^(٤).

(١) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، مادة «جيش»، ١٠٨. وانظر: ابن منظور، اللسان، مادة «جيش»، ٢٧٧/٦.

* ومن أمثلة وقوع هذا الملمح في الإنجليزية تضيق دلالة «poison»، فقد كانت تدل على الجرعة من كل سائل، وقد حدث أن خصصت دلالتها، فأصبحت مقتصرة على الجرعات السامة، وبهذا تحدد المدلول، وأصبح مقتصرًا على أشياء تقل في عددها وطبيعتها عما كانت عليه الكلمة قبلاً. انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٨٠.

(٢) انظر: قنندريس، اللغة، ٢٥٩. ويشار في هذا المقام إلى التداخل بين مصطلحي «انتقال المعنى» و«المجاز» ولكن الأول أوسع من الثاني.

(٣) انظر: ابن قتيبة، غريب الحديث، ٢١٧، ٢١٦/١.

(٤) ابن منظور، اللسان، مادة «فصح»، ٥٤٤/٢.

وكما أن الشاة قد أفصحت فصار لبنها صريحاً قد أخذت رغوته، فإن الرجل أبدى ما في نفسه بكلامه، فأبان عن غرضه ومقصده بانطلاق لسانه، فالأصل واحد، ولكن ناموس تطوّر الدلالات وانتقالها بعلاقات المجاز أفضى إلى اقتران هذه الدلالة بالبيان في الكلام، والتجافي عن الدلالة الأصلية، ولعل هذا الانتقال الذي استحكمت حتى وصل إلى عتبة الحقائق هو الذي جعل ابن منظور يقدمها على الدلالة الأصلية، ولما صرف الزمخشري وكده في أفراد الحقيقة عن المجاز أشار إليه بعد حديثه عن أصلها^(١).

ولمصطلح الإدغام معانٍ متعددة؛ إذ إنه يتردد بين المعنى الشائع في فن التجويد، وبين المعنى المتداول في الدرس الصرفي، وهو يدل على إدخال حَرْفٍ في حَرْفٍ في الدرس الصرفي، وأصل ذلك إدخال اللجام في أفواه الدواب. ولما كان ثمة وجه شبه بين الفعلين وهو إدخال شيء في شيء - انتقلت هذه الدلالة من مجال إلى آخر حتى استحكمت، وقد أُنزِن هذا بأن تصبح دلالتها من الحقائق التي إذا ما ذُكرت فإن زناد خاطر لا يكاد ينقذ إلا إليها. ولا يخفى أن في هذا التطور الدلالي انتقالاً من «المحسوس» إلى «المجرد»^(٢).

ومن مثل الذي تقدم قولنا: أبرم أمره، والأصل فيه «إبرام الحبل»، والمعنى المتعين من هذا هو إحكام فتله وإجادته. ولما كان هناك ملمح جامع بين المعنيين. وهو الإحكام. جاز نقل المعنى، فتطوّرت هذه الدلالة، ونُقِلت من مضمّار «المحسوس» إلى «المجرد» كما حدث في

(١) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٤٧٤، وقد جاء في التهذيب أن المفصّح من اللين هو الذي ذهب عنه اللبأ، وكثر مَخْضُه، وقُلّت رغوته. انظر: ٢٥٣/٤. وقد أشار ابن فارس إلى أن الفاء والصاد والحاء أصل يدل على خلوص في شيء ونقاء من الشوب. وقد اعتد بالاصل قائلنا: «والاصل: أفصح اللين». انظر: مقاييس اللغة، مادة «فصح»، ٥٠٦/٤.

(٢) انظر: مادة «دغم»:

الازهري، المصدر السابق، ٨/٨، والزمخشري، المصدر السابق، ١٩٠، وقد أشار إلى أن قولنا: «أدغم الحرف في الحرف» من المجاز. وابن منظور، اللسان، ٢٠٣/١٢.

الإدغام^(١).

وقد يكون انتقال المعنى سببه تطور الحياة العقلية؛ لأن نشأة الدلالات بدأت بالمحسوسات وتطوّرت إلى الدلالات المجردة، وكلّما تطوّر العقل، وارتقى التفكير كان ذلك مدعاة إلى نقل الدلالات المجردة واستخدامها في مجالات أُخرى وفاء لتطور الفكر^(٢). وقد يكون سببه البيان عمّا في النفس، فإذا ما أراد المرء أن يُبين بكلامه فإنه يسلك سُبُلًا مختلفة لهذه الغاية، فقد يتكئ على نقل المعنى طلباً لتوضيح الدلالة وجعلها مصقولة مشرقة لدى مُتلقيه^(٣).

٤. رقي المعنى:

يصدق هذا النوع من التغيير على تلك الألفاظ التي كانت دلالاتها هينة أو ضعيفة، ثم تحوّلت إلى دلالات قويّة أو نبيلة^(٤).

ومن ذلك انتقال كلمة «بيت» من الدلالة على المسكن المصنوع من الشعر إلى البيت الضخم الكبير الذي نعهده اليوم^(٥). وانتقال كلمة «القماش» التي كانت تدلّ على الرديء من كل شيء، أو على ما كان على وجه الأرض من فئات الأشياء^(٦)، وقد أصبحت تدلّ على أنواع القماش المختلفة حتّى لتشمل الحرير ونحوه. وانتقال كلمة «السياسة» التي ارتقت دلالاتها لاقتترانها

(١) انظر مادة «برم»:

الازهرى، تهذيب اللغة، ١٥/٢٢٢، وابن فارس، مقاييس اللغة ١٦/٢٢١، والزمخشري، أساس البلاغة، ٣٧، وابن

منظور، اللسان، ٤٣/١٢

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٦١.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ١٦٠.

(٤) انظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ١٥٨، ومحمود السمران، علم اللغة، ٢٨٢.

(٥) انظر: محمود السمران، المرجع السابق، ٢٨٢.

(٦) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «قمش»، ٣٨/٦.

بضميم أعلى مكانةً وشأناً من ضميمها الأول، فقد كان يُقال: ساس الدواب إذا قام عليها وراضها^(١)، ولكن هذا الاستعمال أصبح مُقْتَرِناً ببني البشر، فصار يُقال: ساس الوالي رعيته. ولا يخفى أن هذه الكلمة في العصر الحديث لا تكاد تشيع إلا بهذا المعنى.

ومن أجل الأسباب التي تُفْضِي إلى رُقيِّ الدلالة تطوُّر الحياة الاجتماعية، فإذا ما تطوَّر الشيء نفسه فإنَّ قيمته سَتَرُتْقِي، ومن ثمَّ يَحْدُث ارتقاء في دلالاته، وإذا ما اختلفت نظرة الناس لشيء فإنَّ ذلك يَنعَكِس على قيمته الدلالية، فكلمة «البيت» ارتقت دلالتها لأنَّ هناك تطوُّراً حَدَث، ثمَّ إنَّ رُقيِّ الحياة الاجتماعية أفضى إلى إيجاد بؤنٍ شاسع بين البيت القديم والبيت الجديد، وبين القماش قديمه وجديده.

٥. انحطاط المعنى:

قد يَحْدُث في بعض الأحيان أن يُصيب الدلالة بعض الضعف، فتفقد مكانتها أو أثرها في الأذهان، وقد تتردّد الكلمة بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد تَصْعَد الكلمة الواحدة إلى القمة، وتَهْبِطُ إلى القاع في وقتٍ واحد^(٢).
ومن أمثلة ذلك في العربية كلمة «الذريعة».

لقد كانت الذريعة معناها الوسيلة، وأصل ذلك مأخوذ من الجمل الذي يُخْتَل به الصيّد، فيمشي الصياد إلى جنبه فيَهْتَرُّ به، ويُرْمِي الصيّد إذا أَكْتَبَه، وقد كان ذلك الجمل يُسَيَّب أولاً مع الوحش حتّى تَأَلَفَه، ثمَّ أصبحت دلالة «الذريعة» تدلّ على الوسيلة، ولا يخفى أن ثمة معنى مُشْتَرَكاً يَبْقَى مَلْمُوحاً قائماً بين الدالتين؛ إذ إنَّ الجمل - وهو الذريعة - كان وسيلة صيّد، ثمَّ

(١) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «سوس»، ١٠٨/٦.

(٢) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ٢٠٢.

أصبح كل سبب ذريعة بعد ذلك، فصار يقال: تذرّع فلان بذريعة، أي توسّل، وفلان ذريعتي إليك، أي سببي ووصلتي الذي أتسبّب به إليك، وذرعت لفلان عند الأمير: شفعت له، وأنا ذريع له عنده^(١).

ولعله يستقيم بعد عرض هذه العبارات أن يُقال إن دلالة الذريعة كانت راقيةً تنال استحساناً وقبولاً؛ إذ إن فيها دلالةً على الوساطة والشفاعة، ويتجلى ذلك في قولنا:

«ذرعت لفلان عند الأمير: شفعت له، وأنا ذريع له عنده»، ولكن دلالتها الآن انحدرت قليلاً، أو لنقل إن الظلال الهامشية والعاطفية تجعلها تكتسي لبوساً مفترقاً عما تقدم أنفاً؛ فهي تُستعمل للدلالة على الحجّة الواهية المختلفة التي فيها إشارة إلى المخاتلة.

ومن أمثلة «انحطاط الدلالة» قولنا: «نؤوم الضحى»: إذ إن هذه الكناية كانت تدلّ على بذخ المرأة وترفيها، فهي ليست عمولاً خدوماً، بل هي مترفة مخدمومة لا يضيرها إن هي نامت أن الضحى، ولكنها الآن لا تكاد تلقى ذلك الاستحسان الذي أشار إليه العرب قديماً، ولا يخفى أن لتطور الحياة الاجتماعية، ولتبدل الأوضاع والأحوال يداً في «انحطاط» هذه الدلالة.

وقد يحدث أحياناً أن يُكنّى المرء عمّا يُستقبح ذكّره، فيأتي بلفظ فيه تغطيةً تأدباً؛ إذ إن اللفظ المتجافى عن ذكّره مما ينبو عنه السمع، ويحجّب القلب، وإذا ما فشا هذا وذاع فإنه قد يصبح ممّا يُستقبح ذكّره، وهذا يدلّ على انحدر معناه لكثرة استعماله، فقد كان في سابق عهده ذا دلالة تكتسي بلبوس استحسان وقبول لولكنه لما ذاع أصبح من الألفاظ المكشوفة التي تنحدر دلالتها فتنزوي عن حلبة الاستعمال، ولعلّ هذا الذي تقدّم يجلى بحديث ساقه أبو حيان

(١) انظر مادة «ذرع»:

الخليل، العين، ٩٨/٢، والأزهري، تهذيب اللغة، ٣١٥/٢، والزمخشري، أساس البلاغة، ٢٤، وقد أشار إلى أن قولنا:

«فلان ذريعتي، وذرعت لفلان عند الأمير» مجاز. وابن منظور، اللسان، ٩٦/٨.

التوحيدى علي بن محمد بن العباس (- ٤٤١ هـ). يقول:

«جَرى بين يديه أسماءُ الفَرَجِ وكثرتُها، فقال بعضُ الحاضرين: ماذا أرادت العرب بتكثيرها مع قُبْحها؟ فقال: لما رأوا الشيء قُبِيحاً جَعَلُوا يَكُونُ عنه، وكانت الكِنَاية عند فُشُوها تصيرُ إلى حدِّ الاسمِ الأوَّل، فينتقلون إلى كِنَاية أُخْرى، فإذا اتَّسَعَتْ أيضاً رأوا فيها مِنَ القَبِيحِ مِثْل ما كُنُوا عنه مِنْ أَجله، وعلى هذا فَكُثِرَت الكِنَايات، وليس غرضُهم تكثيرُها»^(١)

(١) أبو حيان التوحيدى، علي بن محمد، مثالب الوزيرين، أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، دمشق، ١٩٦١م، ٢٥٤.

* ومن أمثلة وقوع هذا النوع من التغيير الدلالي في كلمة «knaves» ومعناها اللئيم خسيس. وقد كانت تعني الخادم أو الغلام، ولكن عوامل تغيير المعنى جعلت دلالتها أقل شأناً مما كانت عليه من قبل. انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة،

تغير المعنى

عوامل تغير المعنى:

في عجالة عرضت لأعراض تغير المعنى، وقد ثبت أنها تسير في نسق مطرد، ولكن المبحث الذي يترتب على هذا الذي تقدم قبلاً هو بيان العوامل التي تؤثر في المعنى فتغيره. إن هذه الظاهرة جانب من جوانب التطور اللغوي، ولا تفهم فهماً تاماً إلا من بوابة هذا المدخل العريض، إذ إن اللغة ليست جامدة في حال من الأحوال، وجل التغيرات التي تصيب اللغة تسير وفقاً لقاعدة أساسية تأتلف من مرحلتين: مرحلة التغير والابتداع، ويظهر هذا في الكلام الفعلي، وهو لذلك عمل فردي، ولكن هذا لا يعني أنه محصور في فرد واحد. والثانية مرحلة انتشار التغير، فإذا ما سُمع الشيء المبتدع علق بالذهن، وترتب على ذلك استعمال آخرين له مما يؤذن بدخوله نظام اللغة^(١).

أما تغير المعنى فقد يقصد إليه قصداً متعمداً، كقيام الجامع اللغوية والهيئات العلمية والمهنة من أصحاب الخبرة اللغوية بخلع دلالات على بعض الألفاظ التي تطلبها الحياة المتبدلة المتطورة، وهنا يأتي دور الابتداع. وقد يكون تغيره غير شعوري يتم في كل لغة، ولا يفتن إليه إلا بعد مقارنة بين عصور اللغة^(٢).

أما عوامل تغير المعنى فهي متعددة، ومن أجلها:

١- أسباب اجتماعية وثقافية:

أ- تطور المجتمع

(١) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٧٠-١٧١، وأحمد حماد، عوامل التطور اللغوي، دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية، ط ١- دار الأندلس، لبنان، ١٩٨٣م، ١١٦.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٣٤. وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٤٢.

إن انتقال الكلمات من عصر لآخر يرافقه تغير في مدلول الكلمات لما يحدث من تطور وتغير في الحياة برمتها، وقد يحدث في بعض الأحيان أن تتغير المدلولات؛ لأن الشيء الذي تدل عليه قد تغيرت طبيعته أو عناصره أو خصائصه، ومن أمثلة ذلك كلمة البندقية التي أخذت اسمها من الحجر الذي يستخدم في إعطاء الشرر، ولكن هذا المدلول «الشيء» قد تغير وظل محتفظاً باسمه القديم^(١).

إن تطور المجتمع يفرض على التغير التقني والتشريعي والعلمي، وهذا كله يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغييرات في المعنى، أو إلى تعديل في العلاقات بين الدال ومضمونه المفهومي^(٢)، ثم إن انزياحات المعنى الناتجة عن التطور تتوزع على أنواع ثلاثة: أولها تغير في طبيعة المرجع (كالريشة والورقة والبندقية)، وثانيها تغير في المعرفة التي نملكها عن المرجع، وثالثها تغير في موقف أبناء اللغة الذاتي إزاء المرجع، فالفكرة التي يأخذونها عن «المعرفة» و«الطفولة المنحرفة» وعن «الطلاق» قد تغيرت مع تغيرها^(٣)، أي أن الظلال العاطفية والهامشية تتغير بتأثير هذا العامل.

يرى أولمان أن المدلول إذا لحقه تغير في الجوهر مع حفاظه على اللفظ نفسه فإنه يعني أن هذا التماثل الأساسي في الوظيفتين القديمة والجديدة للمدلول كان سبباً في إعاقة اللغة عن ملاحقة التقدم الحضاري^(٤)، والحق أن في هذا الملاحظ شيئاً من الصواب، إذ إنه يعقب التباساً كبيراً في الحدث الكلامي، ولكن هذا التماثل في الوقت نفسه دليل على اتساع اللغة في التعبير، ودليل على أن اللغة مطواعة مرنة.

(١) انظر: بيير جيرو، علم الدلالة، ١٣٠، ورمضان عبدالقواب، التطور اللغوي، ١٩٠.

(٢) انظر: جيرو، المرجع السابق، ١٣٠.

(٣) انظر: جيرو، المرجع السابق، ١١٤، وانظر حديث أولمان عن العوامل التاريخية في «دور الكلمة في اللغة»، ١٧٢.

(٤) انظر: أولمان، المرجع السابق، ١٧٣.

ب - الاستعمال:

اللغة وسيلة التفكير وأداته، ولا لغة إلا بأهلها وباستعمالهم إياها؛ ذلك أن اللغة لم تخلق لتحبس في خزائن الزجاج حتى يراها الناس من ورائها، ولو أنها صارت كذلك لما تطورت أو واكبت التطور، ولكنها وجدت ليتداولها الناس كما يتداولون كثيراً من أغراضهم في مجتمعاتهم^(١).

وقد يحدث في ذلك التداول أن تتطور معاني بعض ألفاظها لأسباب كثيرة، ومنها: سوء الفهم، فإذا ما سمع المرء لفظاً حديثاً عهده به، أو لا عهد له به فإنه قد يسيء فهمه؛ لأنه يوحى إلى خاطره الأول دلالة غريبة، وإذا لم يتح لهذا المخطيء أن يصحح ما أوقعه به ذلك الخاطر الأول فإن اللفظ سيبقى حالاً في ذهنه بدلالة تتجافى عن الدلالة السليمة^(٢).

ولا شك في أن «المرسل» يبذل الوسع كله في إقامة التواصل بينه وبين متلقيه، وأداته في ذلك اللغة، ولكنه في بعض الأحيان يُضفي على قليل ألفاظه في الحدث الكلامي معاني مفترقة عن معناها الأصلي افتراقاً يسيراً؛ وذلك ثقةً بفهم المخاطب، ويلتمس في ذلك أدنى مشابهة بين المعنيين، ثم يحدث أن تشيع تلك الألفاظ بعد مدد زمانية طويلة بمعانٍ جديدة ذات وشائج بالمعاني القديمة بنسب متفاوتة، وقد يحدث أحياناً أن تكون تلك الشوائج باهتة لا تكاد ترى، ولعل هذا يكشف للمرء عن علة شيوع ألفاظ بمعانٍ تفترق عن المعاني التي وردت في المعجمات. وفي الأمثلة الآتية فضل بيان يوضح ما تقدم:

(١) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٣٤.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس في، المرجع السابق، ١٣٥.

١- «النَّبِيَّة»:

يُوصَفُ المرءُ البَقِطَنُ الذِّكِّيُّ في هذه الأيَّامِ بالنَّبَاهَةِ فيقال: هذا رجلٌ نَبِيهٌ، والمعنى أَنَّهُ ذِكِّيٌّ، وبنظرة في المعجمات القديمة يتبيَّن للرَّائي أَنَّ معنى «النَّبِيَّة» هو الانتباه من النوم؛ فيقال نَبَّهْتُهُ وَأَنْبَهْتُهُ مِنَ النَّوْمِ، وَنَبَّهْتُهُ مِنَ العَقْلَةِ «ورجل نَبِيه» شريف، وقد نَبَّهْتُ فلان إذا صار مذكوراً، وهو خِلاف الخامل^(١)، وقد جاء في مُعْجَمَيْنِ مُتَأَخِّرَيْنِ، وهما «القاموس» و«التاج» أن «النَّبِيَّة» الفِطْنَةُ^(٢).

لعلَّه يَسْتَتَقِيمُ بعدَ هذا العَرَضِ أَنَّ يُقال إنَّ كلمة «النَّبِيَّة» لم تكن ذاتعةً بالمعنى الجديد الذي استحكَمَ وشاع، ولعلَّ هذا التطوُّر الدلالي الذي قد يوصفُ بأنه سَمَّتْ مِنْ «التَّرْخُصِ» في استعمال اللفظة لدلالاتها آتٍ مِنْ «الاستعمال»، وكان الذي تَلَفَّظَ بها استأنس بأدنى مُلْمَحٍ أو شَبْهٍ مُلْمَحٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الاستعماليين، ولا يَخْفَى أَنَّ جُلَّ المعجمات القديمة - ما خلا القاموسَ وَمَنْ نُقِلَ عنه - لم تُشِرْ إلى هذا المعنى الجديد المُفْتَرِقِ عن المعنى القديم. إنَّ للاستعمالِ ولغلبتِه، أو لِنَقْلِ إنَّ لسيرورة اللغة مع الحياة وأهلها دوراً في تطوُّرها.

٢- «رَضَخٌ»:

لهذه الكلمة في المعجمات معانٍ مُتعدِّدة، وَمِنْها أَنَّ «الرَّضَخَ» كَسْرُ الرَّأسِ، وقد تُسْتَعْمَلُ في كَسْرِ النَّوِيِّ، و«التَّرْاضُخُ» بالحجارة أو بالسهم هو الترامي بها، و«الرَّضَخُ» أيضاً العطاء،

(١) انظر مادة «نبي»:

الخليل، العين، ٥٩/٤، والأزهري، تهذيب اللغة، ٢٢٦/٦، وابن فارس، مقاييس اللغة، ٣٨٤/٥، والجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩ م. ٢٤٥١/٦، والزمخشري، أساس البلاغة، ٦١٦، وابن منظور، اللسان، ٥٤٧/١٣.

(٢) انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ٢٩٥/٤، والزبيدي، تاج العروس، ٤١٥/٩.

فيقال «رَضَخ» له مِنْ ماله: أعطاه، و«الرَضِيخَةُ» العَطِيَّة، وقيل: القليلة، ويُقال أيضاً: «راضخ فلان فلاناً شيئاً إذا أعطى وهو كاره»^(١) أما المعنى الذي تشيع به هذه الكلمة الآن ففيه دلالة على الإذعان والاثقياد مع إكراه يَعْتَمِل في النفس، وهذا معنى بَيِّنُ افْتِرَاقُهُ عَنِ المعنى القديم، ولعل الناظر في هذين المعنيين واستعمالاتها سيجد أن في الاهْتِدَاءِ إِلَى مَلْمَحِ جَامِعِ بَعْضِ تَكَلُّفِ وَشَطَطِ، ولكنه قد يَسْتَأْنِسُ بِالجملة التي وَرَدَتْ أَنْفَاءً، وهي: «أعطى وهو كاره»؛ إذ إن في هذه دلالة على العطاء مع إكراه^(٢).

وقد يَنْظُرُ المرء بعد هذا في سبب شُيُوعِ هذه الدلالة بالمعنى الجديد مُتَسَائِلًا: هل ثَمَّةُ سوءٍ فَهْمٌ وَقَعُ فَأَفْضَى إِلَى شُيُوعِهَا بهذا المعنى، أم أَنَّ المْتَلَفِّظَ بِهَا اسْتَشْعَرَ أَنَّ هُنَاكَ مَلْمَحًا دِلَالِيًّا أَوْ شَبِيهَهُ يُجِيزُ هَذَا التَّنْقُلَ مِنَ الدَّلَالَةِ الْقَدِيمَةِ إِلَى الدَّلَالَةِ الَّتِي آلَتْ إِلَيْهَا؟ إنَّ هذه السُّؤَالَاتِ الَّتِي تَزْدَحِمُ فِي الذَّهْنِ تَعْمَلُ عَلَى تَفْسِيرِ هَذِهِ الطَّفَرَةِ الدَّلَالِيَّةِ الْحَارِثَةِ وَمِثْلِهَا، وَلَكِنَّ المُلْكُظَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُتَنَبَّهَ إِلَيْهِ أَنْ المرء لا يقف على إجابة سُؤَالِ فِيهَا إِلَّا بِالتَّوَهُّمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ.

٣. «بَرَدٌ»:

يُقال إنَّ هَذَا الفِعْلَ مِنْ حُرُوفِ الْأَضْدَادِ؛ إذ إنَّ لَهُ مَعْنَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، وَهُمَا: «بَرَدُ الشَّيْءِ عَلَى المعنى المعروف، وَيُقال: بَرَدَ الشَّيْءُ إِذَا أَسْخَنَ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَافَتْ الشَّرْبَ فِي الشِّتَاءِ فُقُلْنَا
بِرْدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا»^(٣)

(١) انظر مادة «رضخ»:

الأزهري، تهذيب اللغة، ١٠٨/٧، وابن فارس، مقاييس اللغة، ٤٠٢/٢، والزمخشري، أساس البلاغة، ٢٣٤، وابن

منظور، اللسان، ١٩/٣، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٢٦٩/١، والزبيدي، تاج العروس، ٢٥٨/٧.

(٢) إذا ما اسْتَبْنَيْتُ معاني مادة «رضخ» كالترامي والكسر والعطية وأبقي على «أعطى وهو كاره» فإن الداليتين

القديمة والجديدة تتفقان معاً في الإكراه فقط.

(٣) ابن الأنباري، الأضداد، ٦٤.

والحقُّ أنَّ ثَمَّةَ تَحْرِيْفًا يُكْتَنَفُ هَذَا الْفِعْلُ، وَيَدُلُّنَا عَلَى هَذَا الْمَاحِةُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «قال أبو بكر: وَحَكَى لِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْبَيْتِ: «بَلَّ رِدِيه»، مِنْ الْوُرُودِ، فَادْغَمَ اللَّامَ فِي الرَّاءِ، فَصَارَتْ رَاءٌ مُشَدَّدَةٌ»^(١).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ لِسُوءَ الْفَهْمِ الَّذِي وَقَعَ يَدًا فِي إِضَافَةِ مَعْنَى مُضَادِّ الْفِعْلِ «بَرَّد»، وَقَدْ أَقْضَى هَذَا إِلَى أَنَّ سَارَ الْفِعْلُ فِي رُكْبِ الْأَضْدَادِ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

ب - الْحَاجَةُ:

تَطَوَّرَ الْمُجْتَمَعُ يَتَرَكُ بِصَمَاتِهِ الْجَلِيَّةَ عَلَى اللُّغَةِ: أَلْفَاظُهَا وَمَعَانِيهَا، وَذَلِكَ بِاسْتِجَابَةِ الْأَمِّ لِهَذَا التَّطَوُّرِ بِخَلْعِ دِلَالَاتٍ جَدِيدَةٍ عَلَى أَلْفَاظٍ قَدِيمَةٍ، أَوْ بِاقْتِرَاضِ أَلْفَاظٍ مِنْ لُغَاتٍ أُخْرَى عَنْ طَرِيقِ صَكِّهَا عَلَى طَرِيقَةِ كَلِمَاتِ اللُّغَةِ، أَوْ بِإِخْيَاءِ كَلِمَاتٍ بَائِدَةٍ غَيْرِ مَأْلُوفَةٍ^(٢)، كُلُّ ذَلِكَ حَتَّى يُطْلَقُوا عَلَى مَا اسْتَحْدَثُوهُ، أَوْ مَا اسْتَحْدَثَتْهُ غَيْرُهُمْ، أَلْفَاظًا تَصْلُحُ وَسُمًّا لَهَا، وَيَلْتَمِسُونَ فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ أَدْنَى مُلَابَسَةٍ، وَهَذَا يَأْتِي دَوْرَ الْمُجَامَعِ وَالْهَيْئَاتِ وَالْمَوْهَبِينَ مِنْ صُنَّاعِ الْكَلِمِ فِي ابْتِدَاعِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ^(٣).

وَمِنْ أَمْتَلَةٍ خَلَعِ دِلَالَاتٍ جَدِيدَةٍ عَلَى أَلْفَاظٍ قَدِيمَةٍ تِلْكَ الْأَلْفَاظُ الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ تُعْرَفُ بِمَا عُرِفَتْ بِهِ بَعْدَ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ فَارِسٍ:

«كَانَتْ الْعَرَبُ فِي جَاهِلِيَّتِهَا عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ آبَائِهِمْ فِي لُغَاتِهِمْ وَأَدَابِهِمْ وَنَسَائِكِهِمْ

(١) ابن الأنباري، الأضداد، ٦٤. وقد ذكر الصَّغَانِيُّ هَذَا الْفِعْلَ فِي أَضْدَادِهِ مُخْتَبَأً، انظر: ثلاثة كتب في الأضداد، ٢٢٤. وقد أشار صاحب اللسان إلى رأي ابن سيده قائلاً: «قال ابن سيده: فأما مَنْ قَالَ بَرْدِيه سَخْنِيه لِقَوْلِ الشَّاعِرِ: ... فغالط، إِنَّمَا

هُوَ: بَلَّ رِدِيه، فَادْغَمَ عَلَى أَنَّ قَطْرِيًّا قَدْ قَالَه». انظر: ٨٢/٣.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٤٠-١٤٦.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ١٤٧، وأحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٤٢.

وَقَرَابِينِهِمْ. فَلَمَّا جَاءَ اللَّهُ جَلَّ تَنَاوُهُ بِالْإِسْلَامِ حَالَتْ أَحْوَالُ، وَنُسِخَتْ دِيَانَاتُ، وَأُبْطِلَتْ أُمُورُ، وَنُقِلَتْ مِنَ اللُّغَةِ الْفِصَالِ مِنْ مَوَاضِعَ إِلَى مَوَاضِعَ أُخْرَى بِزِيَادَاتٍ زِيدَتْ، وَشَرَائِعَ شُرِّعَتْ، ...، فَعَفَى الْآخِرَ الْأَوَّلَ،...، فَصَارَ الَّذِي نَشَأَ عَلَيْهِ آبَاؤُهُمْ وَنَشَأُوا عَلَيْهِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ...»^(١).

وَقَدْ تَكُونُ تِلْكَ الْحَاجَةُ مُتَمَثِّلَةً فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى الْأَلْفَاظِ الْأَجْنِبِيَّةِ، فَيُقْتَرَضُ مِنْهَا مَا يُلْزَمُ وَمَا لَا يُلْزَمُ، إِمَّا لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُسْتَعَارَةَ تَدُلُّ عَلَى أَشْيَاءَ لَا تَخْتَصُّ بِهَا بَيْئَةٌ مَعِيْنَةٌ، وَلَا وَجُودًا لَهَا إِلَّا فِي تِلْكَ الْبَيْئَةِ الْمَقْتَرَضِ مِنْهَا، وَإِمَّا إِعْجَابًا بِاللَّفْظِ الْأَجْنِبِيِّ، فَيَصْبِحُ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَفْظَانِ: أَحَدُهُمَا أَصِيلٌ، وَالثَّانِي كَخِيلٍ^(٢).

وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ يَكُونُ اقْتِرَاضُ اللَّفْظِ غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِأَيَّةِ حَاجَةٍ عِلْمِيَّةٍ؛ إِذْ إِنَّ هَذَا الْاِقْتِرَاضَ لَا يَعْمَلُ عَلَى سَدِّ النِّقْصِ فِي الثَّرْوَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ يُضِيفُ أَمْثَلَةً جَدِيدَةً مِنَ الْمْتَرَادِفَاتِ^(٣).

٣. وَإِلَى مِضْمَارِ الْعَوَامِلِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ تَنْضَافُ الْعَوَامِلُ النَّفْسِيَّةِ، وَلَعَلَّ مِنْ أَظْهَرِهَا ابْتِدَالُ الْأَلْفَاظِ، فَقَدْ تُصِيبُ بَعْضَ الْأَلْفَاظِ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ لِأَسْبَابِ اجْتِمَاعِيَّةٍ أَوْ نَفْسِيَّةٍ، فَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ تَحْظُرَ اللُّغَاتُ اسْتِعْمَالَ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَهَا إِيْحَاءَاتٌ مُكْرُوهُةٌ، أَوْ دِلَالَاتٌ صَرِيحَةٌ عَلَى مَا يُسْتَقْبِحُ نَكَرَهُ^(٤)، وَهَذَا يُعْرَفُ بِاللَّامَسَاسِ (Taboo)، وَقَدْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ مُقَدَّسٌ أَوْ عَلَى مَا يَحْرُمُ لَمَسُّهُ أَوْ الْاِقْتِرَابُ مِنْهُ، وَإِذَا مَا اصْطَدَمَتْ كَلِمَةٌ مَا يَحْظُرُ الْاِسْتِعْمَالَ تَحْتَ تَأْتِيرِ هَذَا الْعَامِلِ فَإِنَّ أُخْرَى سَتَحُلُّ مَحَلَّهَا^(٥)، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى انْتِزَاعِ الْأَلْفَاظِ، وَظُهُورِ أُخْرَى، وَالَّذِي يَحْدُثُ أَنَّ الْمِصْطَلَحَ الْبَدِيلَ يَكُونُ لَهُ مَعْنَى قَدِيمٌ، وَهَذَا يُؤَثِّرُ فِي دِلَالَتِهِ، لِأَنَّ فِكْرَةَ «اللامساس»

(١) ابن فارس، الصحابي، ٧٧.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٤٨، وأحمد حمّاد، عوامل التطور اللغوي، ١١٩.

(٣) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٦٩.

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٣٩.

(٥) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ١٩٣.

قائمة على التحايل في التعبير وعلى التلطف، وهذا التلطف هو السبب المؤثر في تغيير المعنى^(١)، فقد يترتب على ذلك أن بعض كلمات اللغة تكتسب دلالات جديدة، أو تنتقل من مجال إلى مجال غير الذي حُرِّفَتْ به، وشاعت فيه، وتَبَيَّنَ هذه العملية التطورية في «المعنى» بصورة تدريجية تَسْتَعْرِقُ زَمَانًا طويلاً، وليس المسؤول عنها فرداً واحداً، بل إنها تُعزى إلى المجتمع كله في البيئة اللغوية الواحدة^(٢).

وفي دورة اللغة مع الحياة تعرض أحداث كلامية يُتَجَافَى فيها عن التصريح بالفاظ ما تادباً أو تطييراً أو خوفاً؛ فيلجأ المتكلمون إلى التغطية والتعمية اللتين تكونان داليتين في بعض الأحيان، ومُلبِسَتَيْنِ في أحيانٍ أُخرى، فتراهم يُعَبِّرون عن الموت بالفاظٍ أخفَّ وطأة من الألفاظ المكاشفة، ويُعَبِّرون عن الجنس بالفاظ مؤدبة، ويُشيرون إلى مكان قضاء الحاجة بتسميات مختلفة تدلُّ على المغزى، وتُفَصِّح عن المعنى أحياناً.

وللقدماء مباحث قيمة في هذا الباب، فقد وَصَّعَ الثعالبي كتاباً صغيراً الجرم في الكناية والتعريض مُشيراً في مُقدِّمته إلى «الكنايات عما يُسْتَهْجَنُ ذِكْرُهُ، وَيُسْتَقْبَحُ نَشْرُهُ، أَوْ يُسْتَحْيَا مِنْ تَسْمِيَتِهِ، أَوْ يُتَطَيَّرُ مِنْهُ، أَوْ يُسْتَتَرُ فَعٌ وَيُصَانُ عَنْهُ، بِالْفَافِظِ مَقْبُولَةِ تَوْدِيِ الْمَعْنَى، ...، فَيَحْصُلُ الْمُرَادُ، وَيَلُوحُ النِّجَاحُ، مَعَ الْعُدُولِ عَمَّا يَنْبُو عَنْهُ السَّمْعُ، وَلَا يَأْنَسُ بِهِ الطَّبَعُ إِلَى مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَيَذُوبُ مَنَابَهُ، مِنْ كَلَامٍ تَأَذَّنَ لَهُ الْأُذُنُ، وَلَا يَحْجُبُهُ الْقَلْبُ...»^(٣).

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُهُ عَمَّا وَقَعَ مِنْ كُنْيَةٍ عَنِ الْجِمَاعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾^(٤).

(١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٢٤٠.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ١٤٥.

(٣) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك، الكناية والتعريض، تحقيق محمد بدر الدين النعساني ط ١، مكتبة السعادة، مصر،

١٩٠٨م، ١. وهذا الكتاب مجموع مع كتاب آخر للجرجاني أبي العباس أحمد بن محمد، صاحب كتاب المنتخب من

كنايات الأدباء وإشارات البلغاء.

(٤) انظر: الثعالبي، المصدر السابق، ٤. والآية (البقرة: ٢٢٣).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾، يعني النساء لأنه يُرَدِّف هذه الآية بقوله: ﴿إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنْسَاءً، فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا﴾^(١) وكذلك حديثه عن إطلاق الطَّهْر على الخِثَان^(٢)، وحديثه عما يُتَطَيَّرُ مِنْ لَفْظِهِ كَاللَّدِيغِ وَالْأَعْمَى وَالْمَهْلُكَةَ وَمَلَكَ الْمَوْتِ^(٣).

إنَّ لما تقدّم يداً في تغيير المعنى؛ إذ إنَّ لهذه الألفاظ معاني أصلية، وقد يؤدي هذا التنقل بين الألفاظ إلى انزواء بعضها، أو إلى تجديد معانٍ أخرى.

٤- وينضاف إلى العوامل الثلاثة عامل لغوي، ويتمثل هذا العامل في التطور الصوتي؛ وقد تقدّم من قبل أنه قد ينال الألفاظ بعض التغيير في صورتها الصوتية، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى وقوع الترادف أو المشترك أو الأضداد، وقد تبين أن لهذا التطور بشقيه صولة مع معاني الألفاظ، أو يداً في تلاقبها مع أخرى^(٤).

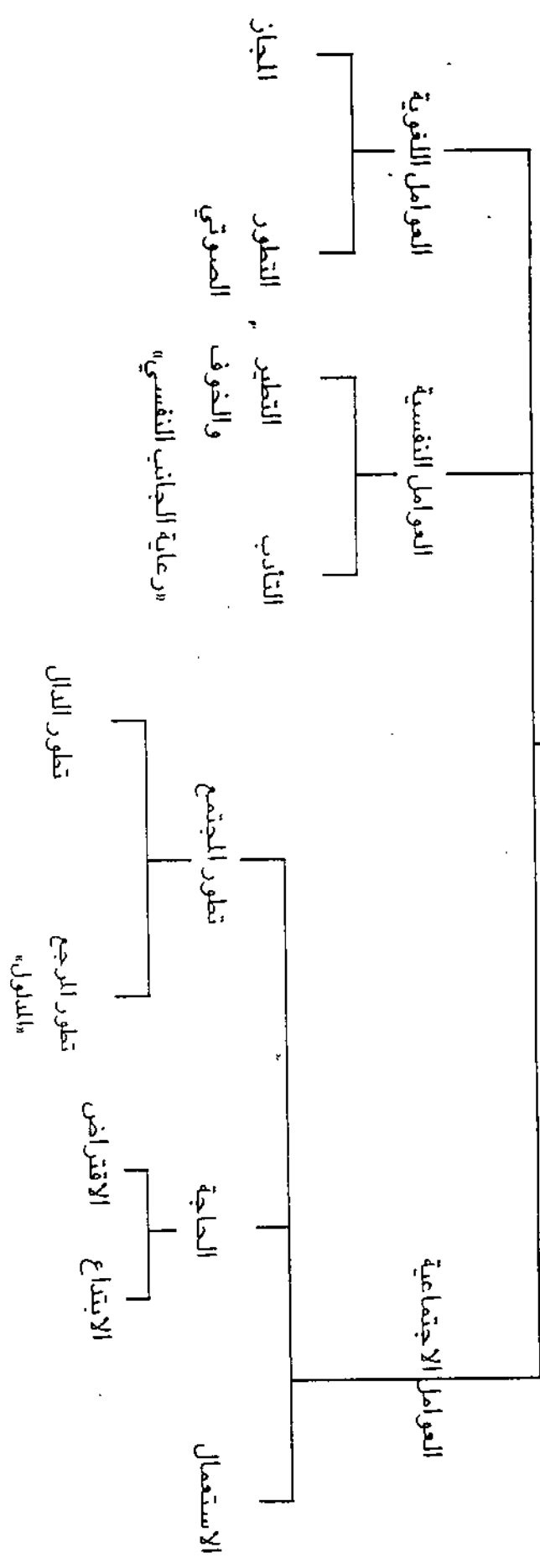
ثم إنَّ للمجاز دوراً في تغيير المعنى، وقد أُشير إلى أنه باعث من بواعث الظواهر الدلالية التي عرض لها في فصل «جدل اللفظ والمعنى»، كل ما تقدّم مؤزّن بتغيير المعنى أو بانزياحه عن لفظه. وفي الهيكل الآتية بيان يستجمع ما تقدّم.

(١) الآية (الواقعة، ٣٤، ٣٥، ٣٦).

(٢) انظر: الثعالبي، الكناية والتعريض، ١٨.

(٣) انظر: الثعالبي، المصدر السابق، ٥٣.

(٤) قد مثلت لهذا بكلمتي (نثر ونث)، (وسيد وسيت).



جميع الحقوق محفوظة

موقف اللغويين القدماء من التطور الدلالي

طَفِقَ اللَّحْنُ يَنْبَشِرُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ سَلِيْقَةً، وَقَدْ أَحْسَسَ اللَّغَوِيُّونَ الْقِدْمَاءُ بَأَنَّ ثَمَّةَ بَوْنًا بَيْنَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ اللُّغَةُ قَبْلًا وَبَيْنَ مَا آلَتْ إِلَيْهِ بَعْدًا، وَلَكِنَّ اللَّحْنَ مَضَى فِي طَرِيقِهِ مِمَّا أَفْضَى بِكَثِيرٍ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ إِلَى أَنْ يَضَعُوا مُصْنَفَاتٍ غَايَتُهَا الْمَحَافِظَةُ عَلَى سَلَامَةِ اللُّغَةِ، وَتَنْقِيئُهَا مِمَّا شَاعَ عَلَى أَلْسِنَةِ مَنْ كَلَّمَ مِنْ جَانِبِ لِسَانِ الْعَرَبِيِّ الْأَصِيلِ: أَصْوَاتِهِ وَصَرَفِهِ وَنَحْوِهِ وَمُعْجَمِهِ^(١).

والذي يعنيننا في هذا المقام براسة موقف القدماء من التطور الدلالي.

لَقَدْ عُنِيَ الْقِدْمَاءُ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ عِنَايَةً جَلِيَّةً، فَجَعَلُوهُ مَطْلَبًا مِنْ مَطَالِبِ دَرَسِهِمْ، وَمَوْضِعًا خَصَبًا لِلتَّأْلِيفِ، وَلَعَلَّ كَتَبَ اللَّحْنَ تَقْدِيمَ لِقَارِئِهَا صُورَةً عَنْ مَوْقِفِ الْقِدْمَاءِ مِنَ التَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ؛ إِذْ إِنَّ النَّازِلَ فِيهَا يَجِدُ أَنَّ مَعْيَارَ الصَّوَابِ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ لِذِلَالَاتِهَا هُوَ عَدَمُ خُرُوجِهَا عَنِ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ الَّتِي أُثِرَتْ عَنِ الْعَرَبِ الْأَقْحَاحِ فِي عُصُورِ الْاِحْتِجَاجِ، وَقَدْ رَأَى جُلُومَهُمْ أَنَّ خُرُوجَ اللَّفْظِ عَنْ مَدْلُولِهِ لَحْنٌ مَرْدُولٌ، وَلَعَلَّ كَلَامَ الزُّبَيْدِيِّ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ (-٣٧٩هـ) يَضْلُحُ شَاهِدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ. يَقُولُ:

«وَلَمْ تَزَلِ الْعَرَبُ، فِي جَاهِلِيَّتِهَا وَصَدْرٍ مِنْ إِسْلَامِهَا، تَبْرُعُ فِي نُطْقِهَا بِالسَّجِيَّةِ وَتَتَكَلَّمُ عَلَى السَّلِيْقَةِ، حَتَّى فُتِحَتْ الْمَدَائِنُ، وَمُحْصِرَتِ الْأَمْصَارِ، وَدَوَّنَتِ الدَّوَاوِينَ، فَاخْتَلَطَ الْعَرَبِيُّ بِالنَّبَطِيِّ، وَالتَّقِيُّ الْجِجَازِيِّ بِالْفَارْسِيِّ، وَدَخَلَ الدِّينَ ائْخْلَاطُ الْأُمَمِ وَسَوَاقِطُ الْبُلْدَانِ، فَوَقَعَ الْخَلْلُ فِي الْكَلَامِ، وَبَدَأَ اللَّحْنُ فِي أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَدْرَكَ ذَلِكَ، وَحَاوَلَ إِصْلَاحَ فَسَادِهِ «أَبُو الْأَسْوَدِ ظَالِمُ بْنُ عَمْرٍو الدَّوْلِيُّ»، فَالْفَّ أَبْوَابًا مِنَ النَّحْوِ،...، ثُمَّ فَشَى اللَّحْنُ، وَكَثُرَ

(١) لمزيد بسط القول انظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ٧٨/١.

بعْدَ اختلاطِ الناسِ وكثرتهم، ونُشوءِ النُّزْيةِ على ما فُسِدَ مِنْ لَفْظِهِمْ»^(١).

ولمَّا كَانَ مَحْتَكِمَ اللُّغَوِيِّينَ فِي مَعْيَارِ الصُّوَابِ تِلْكَ الحُدُودَ الزَّمَانِيَّةَ وَالْمَكَانِيَّةَ الَّتِي تُسَمَّى عَصُورَ الاِخْتِجَاجِ، أَصْبَحَ هَذَا التَّالِيفُ هَدْفُهُ إِعَادَةُ الخَارِجِينَ عَلَى الفُصْحَى إِلَى حَظِيرَتِهَا لَا رِصْدَ التَّطَوُّرِ اللُّغَوِيِّ عَامَّةً، وَالدَّلَالِيَّ خَاصَّةً، فَعِبَارَاتُهُمْ تُدَلُّ عَلَى المِيعَارِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَهْتَدُونَ بِهَا، وَمِنْ تِلْكَ العِبَارَاتِ: «وَكَلَا اللِّفْظَيْنِ مَعْيِرَةَ لِكَاتِبِهِ، وَالْمُتَلَفُّظُ بِهِ؛ إِذْ لَا مَسَاغَ لَهُ فِي كَلَامِ العَرَبِ، وَلَا مَقَائِيسَ التَّصْرِيفِ»^(٢).

«وَهُوَ غَلَطٌ قَبِيحٌ، وَخَطَأٌ صَرِيحٌ»^(٣).

«فَيُؤْهِمُونَ كَمَا وَهَمَ بَعْضُ المُحَدِّثِينَ»^(٤).

ثُمَّ إِنَّ عُنُودَاتِ مُصَنَّفَاتِهِمْ تُشِيرُ إِلَى إنْكَارِهِمْ مَا طَرَأَ عَلَى اللُّغَةِ مِنَ التَّطَوُّرِ، تَطَوُّرِ أَصْوَاتِهَا وَصَرْفِهَا وَنَحْوِهَا وَدِلَالَتِهَا آنَذَاكَ، وَمِنْ هَذِهِ الكُتُبِ «إِصْلَاحُ المَنْطِقِ» لِابْنِ السُّكَيْتِ، وَقَدْ عَقَدَ بَاباً يَتَحَدَّثُ فِيهِ عَمَّا تَصَعُّعَ العَامَّةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مُنْكَرَأً مَا يَطْرَأُ عَلَى الدَّلَالَاتِ مِنَ تَطَوُّرِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ إنْكَارُهُ: «خَرَجْنَا نَنْتَزِرُهُ» إِذَا خَرَجُوا إِلَى البَسَاتِينِ، لِأَنَّ التَّنَزْرَةَ التَّبَاعُدَ عَنِ الأَرْيَافِ وَالْمِيَاهِ، وَمِنْهُ قِيلَ:

«فُلَانٌ يَنْتَزِرُهُ عَنِ الأَقْدَارِ، أَيُّ يَتْبَاعِدُ مِنْهَا»^(٥).

أَمَّا ابْنُ عَتِيْبَةَ فَقَدْ تَشَدَّدَ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ، فَعَقَدَ بَاباً فِيمَا يَضَعُهُ النَّاسُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَقَدْ رَفَضَ فِيهِ كَثِيراً مِمَّا يُعَدُّ تَطَوُّراً دِلَالِيّاً طَبِيعِيّاً، وَغَالِيّاً فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ فَجَانِبِ الصُّوَابِ،

(١) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، لجن العوام، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٦٤م، ٤.

(٢) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص، في أوهام الخواص، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ٣٨.

(٣) الحريري، المصدر السابق، ١٤٧.

(٤) الحريري، المصدر السابق، ٥٤.

(٥) انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

ومن ذلك استنكاره على أولئك الذين يرون أن معنى القافلة «الرُفْقَة في السفر ذاهبةً كانت أو راجعة»، ولكن الصواب عنده أن معناها الراجعة من السفر، فيقال: «قفلتُ فهي قافلة، وقفل الجند من مبعثهم أي رجعوا، ولا يقال لمن خرج إلى مكة من العراق قافلة حتى يصدروا»^(١).

وفي هذا شططٌ وتناسٍ لنواميس اللغة الذاتية التي تُبيح أن يُسمى الشيء بضده تفاوتاً ورعاية للجانب النفسي، وقد أشار صاحب اللسان إلى خطأ ابن قتيبة قائلاً:

«سُميت القافلة قافلةً تفاوتاً بقُفولها عن سَفَرِها الذي ابتدأته، قال: وظنُّ ابنُ قتيبة أن عوام الناس يغلطون في تسميتهم الناهضين في سَفَرٍ أنشؤره قافلة، وأنها لا تُسمى قافلة إلا مُنصرفة إلى وطنها، وهذا غلط، مازالت العربُ تُسمى الناهضين في ابتداء الأسفار قافلةً تفاوتاً لأن يُيسر الله لها القفول...»^(٢).

وقد أنكر ابن قتيبة على بعض الناس جعلهم الظلَّ والفَيْءَ بمعنى واحد، والفرق بينهما كما ذكره ابن قتيبة أن الظلَّ يكون عُذوةً وَعَشِيَّةً، ومن أول النهار إلى آخره، ومعناه السُّنْبُ، ومنه قولُ الناس: «أنا في ظلك: أي في ذراك وسيرك»، والفَيْءُ لا يكون إلا بعد زوال، ولا يقال لما قبل الزوال فَيْءٌ، وإنما سُمِّيَ بالعَشِيِّ قَيْئاً لأنه ظلُّ فاءٍ عن جانبٍ إلى جانب، أي رَجَعَ مِنْ جَانِبِ الْمَغْرِبِ إِلَى الْمَشْرِقِ، والفَيْءُ هو الرجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، أي تَرْجِعَ إِلَى أَمْرِهِ^(٣).

ولما كان هناك فرقٌ دلاليٌّ دقيقٌ بين الكلمتين أُنزِلتْ عواملُ تغيُّرِ المعنى بأن تكون المساحة الدلالية التي يتربع عليها اللفظان واحدةً أو تكادُ، فاطَّرِحَ هذا الفرقُ في الكلام الجاري على

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٦.

(٢) ابن منظور، اللسان، مادة «قفل»، ١١/٥٦٠.

(٣) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٨-٢٩. والآية (الحجرات، ٩).

ألسنة أهل اللغة، وظلّ باقياً في أذهان القائمين عليها، والمهتمين بها، فعدوا الخروج عنه هجئةً مُستفححةً.

أمّا الزبيدي صاحب لحن العوام، فقد عَقَدَ باباً فيما أفسدته العامّة، وفيما وضعوه غير موضِعِهِ^(١)، وباباً آخر يتحدّث فيه عمّا يوقعونه على الشيء، وقد يشركه فيه غيره^(٢).

وقد أنكر الزبيدي قول القائلين «لِحاف» للغطاء الذي يكون على الأسيرة خاصّة مُعتمداً على أنّ معنى اللِّحاف والمُلحَفَة كلّ ما تُحِف به من ثوب أو بُرد أو كِسَاء في حال قيام أو قعود أو اضطجاع^(٣).

والذي يَسترعي الانتباه هنا هو استعمال هذا اللفظ لدلالة مُعيّنة، ولعلّ مردّد ذلك إلى التطوّر الاجتماعي، إذ إنّه لما كَثُرَت الأسيرة، وشاع استعمال الأغطية لها في أرض الأندلس، كَثُر استعمال «اللِّحاف»، وأفضى هذا كلّهُ إلى دُيُوع لفظه بهذه الدلالة المُجترّأة لاقتِرانه بالسّرير فقط، ولما أثر عن العرب الحُصْن أن دلّالته عامّة ليست مُجترّأة مُقتصرة على ذلك الاستعمال أنكر الزبيدي هذا مُعتدّاً بالمعيار الذي تقدّم ذكره.

أمّا ابن مكي الصِّقْلِيّ (-٥٠١هـ) في كتابه «تنقيف اللسان، وتلقيح الجنان» فهو يصوّر حال اللغة في صِقْلِيَّة أن عَصُرَهُ، وقد فُشَا فيها اللحن، «وهجم الفسادُ على اللسان، وخالطت الإساءةُ الإحسان، ودخلت لغة العرب، فلم تزل كل يوم تنهّدم أركانها، وتموت فُرسانها حتّى استُبيحَ حريمها، وهُجِنَ صميمها، وعفت آثارها، وطُفِئت أنوارها، وصار كثير من الناس يُخطئون وهم يحسبون أنّهم مُصيبون، وكثير من العامّة يُصيبون وهم لا يشعرون، فربّما

(١) انظر: الزبيدي، لحن العوام، ١١.

(٢) انظر: الزبيدي، المصدر السابق، ٢٤٠.

(٣) انظر: الزبيدي، المصدر السابق، ٢٤٢. وصاحب اللسان يذكر هذا المعنى. انظر: مادة «لحف»، ٣١٤/٩.

سَخِرَ الْمُخْطِئُ مِنَ الْمُصِيبِ، وَعِنْدَهُ أَنَّهُ قَدْ ظَفِرَ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ، وَتَسَاوَى النَّاسُ فِي الْخَطَا
وَاللَّحْنِ إِلَّا قَلِيلاً»^(١).

والناظر في كتابه يجد أنه كان يتجافى عن قبول التطور الدلالي، وقد أفضى هذا إلى
التخبطنة وإنكار كثير من مظاهر التطور، فعقد باباً فيما وضعوه غير موضعه^(٢)، وباباً آخر
فيما جاء لشيئين أو لأشياء فقصره على واحد^(٣)، وثالثاً فيما جاء لواحد فاندخلوا معه غيره^(٤).
ومما أنكره ابن مكّي قولهم لما نتأ في بدن الإنسان وسائر جسمه من علة أو مهنة «درن»،
وليس ذلك كذلك عنده؛ إذ الدرّن الوسخ يعلو الجسم وغيره، ومن أمثالهم: «لادرّنك أنقيت،
ولاماءك أبقيت»^(٥).

ولا إخال أن لهذا الإنكار وجهاً؛ فقد قال صاحب اللسان:

«وفي حديث الزكاة: ولم يعط الهرمة ولا الدرنة أي الجرباء، وأصله من الوسخ»^(٦).

ولعل استعمال هذا اللفظ بهذه الدلالة الجديدة قائم على التجافى عن ذكر المسبب؛ أي على
إطلاق المسبب، فالوسخ قد يتسبب في وجود «الدرن»، ثم إن هناك وجه شبه بين الوسخ
والدرن؛ إذ إن الأخير قد يكون كالوسخ في نثوته وظهوره في الجسم أو عليه.

وقد أنكر قولهم: «لولا أن قبضك الله لي لهلكت» وذلك غلط عنده؛ لأن التقبيض لا يكون إلا في

(١) ابن مكّي الصِّقْلِي، أبو حفص عمر بن خلف، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار

الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٠م، ١٥.

(٢) انظر: ابن مكّي، المصدر السابق، ١٦٠.

(٣) انظر: ابن مكّي، المصدر السابق، ١٧٠.

(٤) انظر: ابن مكّي، المصدر السابق، ١٧٦.

(٥) انظر: ابن مكّي، المصدر السابق، ١٦٦.

(٦) ابن منظور، اللسان، ١٥٣/١٣.

الشرِّ خاصة^(١). وهذا فيه تكلف وتشدد ظاهران، فصاحب اللسان يُنكر قول أبي محمد ابن برِّي مُجيزاً استخدام دلالة «قيض» في الخير والشرِّ معاً^(٢).

ومن الذين أنكروا التطور الدلالي ملتَمسين فروقاً دلالية دقيقة بين الالفاظ الحريري في كتابه «درّة الغواص في أوام الخواص» فقد رأى أنه لا يُقال لمن يئتي الذنب متعمداً «أخطأ»؛ لأن ذلك تحريف للفظ والمعنى، فالفعل «أخطأ» لا يُقال إلا لمن لم يتعمد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يُوافق الصواب. والمتعمد الشيء يقال له فيه «جخطى» فهو خاطئ. والاسم فيه الخطيئة، والمصدر «الخطء» ومن ذلك ما جاء في التنزيل الحكيم:

﴿إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾^(٣).

ولا يخفى على ذي نُهية أن هناك فرقاً دلالياً قد يضلُّ عنه النقاب المُبرِّز من أهل اللغة، ولكن عوامل تغيير المعنى وتطوره تأتي إلا انحاء هذا الفرق الدلالي، ثم إن صاحب اللسان قال - بعد أن عرض للمعنيين :-

«وأخطأ يخطئ إذا سلك سبيل الخطأ عمداً وسهواً، ويقال: خطئ بـمعنى أخطأ»^(٤). وفيما ذهب إليه الحريري تكلف والزائم أهل اللغة مافوق السعة.

أما الجوّ اليقي صاحب كتاب «تكملة إصلاح ما تغلظ فيه العامة» فهو غير قانع بجمل ما ألف من قبله، فأراد أن ينبّه على ما أغفل قائله:

«هذه حروف الفيت العامة تُخطئ فيها، فأحببت التنبيه عليها لأني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة، فمنها ما يضعه الناس في غير موضعه، أو يقصرونه على

(١) انظر: ابن مكّي، تنقيف اللسان، ١٧٦.

(٢) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «قيض»، ٢٢٥/٧.

(٣) انظر: الحريري، درّة الغواص في أوام الخواص، ١٣٠، والآية (الإسراء، ٣٠).

(٤) ابن منظور، اللسان، مادة «خطأ»، ٦٦/١.

مَخْصُوصٌ وَهُوَ شَائِعٌ، وَمِنْهَا مَا يُقْبَلُونَهُ وَيُزِيلُونَهُ عَنْ جِهَتِهِ، وَمِنْهَا مَا يُنْقَصُ وَيُزَادُ فِيهِ...»^(١).
 وَقَدْ أَنْكَرَ الْجَوَالِيْقِيُّ بَعْضَ مَا شَاعَ عَلَى السَّنَةِ الْعَامَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ «الْعُرُوسُ»، فَهَمْ ذَهَبُوا إِلَى
 أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْمَرَاةِ خَاصَّةً دُونَ الرَّجُلِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ عِنْدَهُ؛ إِذْ إِنَّهُ يُقَالُ «رَجُلٌ عُرُوسٌ»
 وَ«امْرَأَةٌ عُرُوسٌ»، وَلَا يُسَمَّيَانِ عُرُوسَيْنِ إِلَّا أَيَّامُ الْبِنَاءِ^(٢).

وَالنَّاطِرُ يَجِدُ أَنَّ فِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ «الْمُنْكَرُ» تَضْيِيقًا لِتِلْكَ الْمَسَاحَةِ الدَّلَالِيَّةِ لِهَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ
 يُفَسَّرُ هَذَا التَّضْيِيقُ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَأَقْتِرَانِهِ بِالْمَرَاةِ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرَاةَ عِنْدَ الْعَرَبِ تُسَمَّى عَرِيسَةً فِي
 كُلِّ وَقْتٍ^(٣).

وَقَدْ أَنْكَرَ الْجَوَالِيْقِيُّ اسْتِعْمَالَ «الْبَقْلِ» مُخَصَّصَةً؛ إِذْ إِنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ مَا يَأْكُلُهُ النَّاسُ
 خَاصَّةً دُونَ الْبِهَائِمِ مِنَ النَّبَاتِ النَّاجِمِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِي أَكْلِهِ إِلَى طَبِّخٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَهُ، لِأَنَّ
 الْبَقْلَ هُوَ الْعَشْبُ وَمَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مِمَّا تَأْكُلُهُ الْبِهَائِمُ وَالنَّاسُ^(٤).

وَقَدْ يُفَسَّرُ هَذَا بِأَنَّ الْبَقْلَ مِنْ قَبْلِ لَمْ يَكُنْ يُؤْكَلُ أَوْ يُطْبَخُ بِكَثْرَةٍ، وَلِذَلِكَ كَانَ يُسْتَعْمَلُ
 اسْتِعْمَالًا عَامًّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِنْسَانُ وَالْبِهَائِمُ، وَلَمَّا دَخَلَ هَذَا الْبَقْلُ فِي مِزْجَارِ الْحَيَاةِ
 الْاجْتِمَاعِيَّةِ، أَوْ فِي مِزْجَارِ «الطَّبِّخِ» خُصَّصَ اسْتِعْمَالُهُ، فَخُصِّصَتْ دِلَالَتُهُ، وَاقْتَصَرَتْ عَلَى مَا
 يَأْكُلُهُ النَّاسُ خَاصَّةً. وَهَذَا التَّفْسِيرُ مِنَ الَّذِي لَا يُؤَوَّفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالتَّوَهُُّمِ.

أَمَّا ابْنُ الْجَوَالِيْقِيِّ أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (-٥٩٧هـ) فَقَدْ رَأَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى
 الْعِلْمِ يَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامِ الْعَوَامِّ الْمَرْدُولِ جَرِيًّا مِنْهُمْ عَلَى الْعَادَةِ، وَبُعْدًا عَنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَرَأَى أَنَّ

(١) الْجَوَالِيْقِيُّ، أَبُو مَنْصُورٍ مَوْهَبٍ بِنِ أَحْمَدَ، تَكْمَلَةُ إِصْلَاحِ مَا تَغَلَطَ فِيهِ الْعَامَّةُ، تَحْقِيقُ عَزِّ الدِّينِ التَّنُوخِيِّ، الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ
 الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةَ، ٩٣٦ هـ، ٥.

(٢) انظر: الجواليقي، المصدر السابق، ٢٥.

(٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «عرس»، ١٣٤/٦. وقد ذكر ابن منظور أنها تطلق على الاثنين.

(٤) انظر: الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، ١٣.

يَنْتَخِبُ مِنْ صَالِحِ ذَلِكَ دُونَ مَا يَشِدُّ اسْتِعْمَالَهُ وَيُنْدُرُ، وَيَرْفُضُ مِنَ الْغَلَطِ مَا لَا يَكَادُ يَخْفَى^(١).
ولكنه تكلف في بعض المواضع، وخطأ الصواب في مواضع أخرى، ومن ذلك إنكاره قول
أولئك الذين يجعلون الحمولة للإبل التي تحمّل أي شيء، وهي تستخدم للإبل التي تحمّل
الأمّعة خاصّة^(٢)، والحقّ أنّها تستعمل استعمال الذين خطئوا، وفي هذا يقول صاحب
اللسان:

«والحمولة، بالفتح: الإبل التي تحمّل، ابن سيده: الحمولة كل ما احتمل عليه الحي من بعير
أو حمار أو غير ذلك، سواء أكان عليها أثقال أو لم تكن...، والحمولة من الإبل التي تحمّل
الأحمال على ظهورها»^(٣).

هذه صورة مجتزأة عن بعض أولئك الذين أنكروا التطور الدلالي، ولكن بعض هذا الاجتزاء
قد يدل على سائرته في إنكارهم هذا التطور، أو في تشبدهم في بعض المواضع، أو في
وقوعهم في الخطأ في مواضع أخرى.

وقد يجانب المرء الصواب إذا ألقى قوله على عواينه ظاناً أنّ القدماء كلهم كانوا ينكرون هذه
الظاهرة اللغوية، لأنّ هناك إشارات وملاحظات تدل على استشراف بعضهم هذا الناموس، فقد
آمن اللغويون القدماء به إيماناً مشروطاً بعدم خروجه عن مضمار عصور الاحتجاج، ولعل
باب القول في «أصول أسماء قيس عليها، وألحق بها غيرها» لابن فارس يسند هذا الرأي
ويدعمه، فقد أشار فيه إلى أن الأصمعي كان يقول إن أصل الورد إثيان الماء، ثم صار إثيان كل
شيء ورداً، والقرب كلب الماء، ثم صار لكل طلب.

(١) انظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ط ١، دار

المعرفة، القاهرة، ١٩٦٦م، ٧٣-٧٤.

(٢) انظر: ابن الجوزي، المصدر السابق، ١١٤.

(٣) ابن منظور، اللسان، مادة حمل، ١٧٩/١١.

* انظر: البحث، صفحة ١٢٣.

أما ما جاء بعدَ عصور الاحتجاج فقدَ تعاوروا فيه موقفين، ولكن موقف الإنكار أجلي وأظهر، ومن أولئك الذين قالوا بالتطور ابن قتيبة، فقد رأى أن «خرجنا ننتزّه» التي أنكرها ابن السكيت. كما تقدم أنفاً. ليست خطأ عنده، لأن البساتين في كل مصر، وفي كل بلد، إنما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيتها فقد أراد أن ينتزّه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا الاستعمال حتى صارت النزّهة القعود في الخضر والجنان^(١).

وقد سبقه وسبق ابن السكيت إلى هذا أبو عبيد الهروي، فأشار إلى ما وقع فيها من تطور. يقول: «ثم كثر استعمال الناس للنزّهة في كلامهم حتى جعلوها في البساتين والخضر، ومعناه راجع إلى ذلك الأصل»^(٢).

ومن الذين استشفروا هذا الناموس؛ ناموس تطور الدلالات وانتقالها الصولي (-٣٣٥هـ) في أدب كتابه، ولعل سبب ذلك أنه يتحدث فيه عن مصطلحات كتابية منقولة إلى معان جديدة، ومن ذلك أنه لما تحدث عن «المداد» رأى أن أصله كل شيء يمد به، ومنه قول الأخطل:

رَأَتْ بَارِقَاتٍ بِالْأَكْفِ كَأَنَّهَا
مَصَابِيحُ سُورَجٍ أَوْ قِدَتٍ بِمِدَادٍ.

أي أن الشاعر يريد: «بذهن أمّدت به، كثر هذا الاستعمال لما تمدّ به الدواة، فقلب كل شيء غيره، فإذا قيل مداد لم يُعرف شيء غيره»^(٣).

ومن أمثله أيضاً حديثه عن التطور الواقع في دلالة «الكرسف» إذ يقول:

«الكرسف القطن خاصة دون غيره، ثم صاروا يسمون كل شيء وقع موقعه في الدواة من

(١) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٢٨. وقد مرّ بنا قبل قليل أنه تشدّد في بعض المواضع.

(٢) انظر: الهروي أبو عبيد بن سلام، غريب الحديث، تحقيق حسين محمد شرف، ومراجعة محمد عبد الغني حسن، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، ١٩٨٤م، ٢/٤٤٩.

(٣) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكتاب، ط ١، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ١٠٠ وانظر: اللسان، مادة دمه، ٣/٣٩٦-٤٠٠، والبيت للأخطل، انظر: ديوانه، ٨، وانظر كلام المحقق أيضاً.

صوف وخرقة كرسفاً»^(١).

ومن أمثلته المبينة عن المباحات إلى هذا التطور حديثه عن «التوقيع»، ومعناه الاختصار والإيجاز^(٢)، وقد أشار إلى أن هذا حقه في اللغة التأثير الخفيف، فيقال: «دَفَ هذه الناقة مَوْعٍ فيه إذا أترث فيه مجال الأحمال - والدَّفُ الجنب - تأثيراً خفيفاً»^(٣).

ولا يخفى أن هناك ملاحظاً لطيفاً يربط بين المعنيين؛ القديم والحديث، فكما أن الأحبال تؤثر في الدابة تأثيراً خفيفاً فإن الكاتب يُجمل بين تضاعيف سطورهِ مقاصد الحاجة، ويخذف الفصول، فيؤثر في الأمر الذي كتب الكتاب فيه ما يؤكده ويوجهه، وهو تأثير خفيف ملمح^(٤). أما أصحاب المعجمات فقد وردوا على كلام العرب الخُلص طلباً لتسجيله، وحرصاً على العربية الأصيلة، ولذلك لم يُعنوا أنفسهم باستكناه كثير مما وقع من تطور في دلالات الألفاظ، ولكن هذا لا يعني أنهم لم يكونوا يستشرفون هذا الناموس، إذ إن هناك إشاراتٍ والمباحات إلى قليلٍ من هذا التطور الدلالي الواقع في عُصور الاحتجاج، أما الذي صرّفهم عن هذا، أو صرّفوا أنفسهم عنه، فقد نُحِثَّ عنه من قبل:

ولابن دريد في جمهرته ملاحظٌ قيِّمةٌ تُشير إلى إيمانه بهذا التطور، فقد عقَدَ باباً سماه «الاستعارات» يتحدث فيه عن انتقال دلالات الألفاظ، ومن ذلك حديثه عن أصل معنى المجد، فقد كانت تدل هذه الكلمة على امتلاء بطن الدابة من العلف، ثم قيل بعد ذلك: «مجد فلان إذا امتلأ بالكرم»^(٥). وكذلك حديثه عن العقيقة التي كانت تدل على الشعر الذي يخرج على الولد،

(١) الصولي، أدب الكتاب، ٩٨.

(٢) يقول الصولي: «وقال جعفر بن يحيى لكتابه: إن استطعتم أن تكون كتبكم كالتوقيعات فافعلوا». يريد بذلك حضهم على الإيجاز والاختصار، انظر: المصدر السابق، ١٣٧.

(٣) الصولي، المصدر السابق، ١٣٧.

(٤) انظر: ابن منظور، اللسان، ٤٠٦/٨. وقد ذكر ماتقدم معتداً بالأصل.

(٥) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٤٣٣/٣. والسيوطي، المزهر، ٤٣١/١.

ولكنها تطوّرت فأصبحت تدلّ على ما يُدَبَّح عند حُلُق ذلك الشُّعر^(١). ومن أمثلته المبيّنة عن استشرافه ذلك قوله: «والرَّكُضُ الضَّرْبُ بالزَّجَلِ، ثمَّ كَثُرَ ذلك حتَّى لَزِمَ المركوب وإن لم يُحرَّك الراكب رِجْلَهُ، فيُقَال: رَكَضَتِ الدَّابَّةُ. ودَفَعَ هذا قَوْمٌ فقالوا رُكِضَتِ الدَّابَّةُ لا غير، وهي اللغة العالية»^(٢).

ومن أمثلة استشراف بعض هذه الآفاق التطوُّرية حديثُ الأزهري عن التطوُّر الواقع في كلمة «عاهن»، فيُقَال: «فلان عاهن، أي مُسْتَرخٍ كَسُلَّانٍ. وقاله ابنُ الأعرابيِّ. وقال أبو العباس: أصلُ العاهن أن يُتَقَصَّفَ القضيبُ من الشجرة ولا يبين منها فَيَبْقَى مُعْلَقاً مُسْتَرخياً...»^(٣). ولا يخفى أن هذا الانتقال من الأصل إلى معنى جديد قائم على وجود مُشابهة بين الحالتين، فللمرء المُسْتَرخِي أو المُتَعَب حالة تُشبه حالة ذلك القضيب المُتَقَصَّف المُسْتَرخِي. وكلمة الجَنب كانت تدلّ في الأصل على شِقِّ الإنسان، ولكنها استعيرت «للناحية» كاستعارة سائر الجوارح لذلك، وُجِّلَ المعجمات تذكر أن معنى «جَنب» هو شِقُّ الإنسان^(٤)، وفي هذا يقول الزبيدي:

«الجَنبُ والجانبُ والجَنبَةُ مُحَرَّكة: شِقُّ الإنسان وغيره، وفي المُصْبَاح: جَنبُ الإنسان: ماتحتُ إبطه... أصلُ معنى الجَنبِ الجارحة، ثمَّ استُعيرت للناحية التي تليها، كاستعارة الجوارح لذلك، كاليمين والشِّمال، ثمَّ نقل عن المُصْبَاح: الجانبُ الناحيةُ، ويكون بمعنى الجَنبِ

(١) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ٤٣٣/٣ والسيوطي، المزمع، ٤٣٦/١.

(٢) ابن دريد، المصدر السابق، ٤٣٣/٣، ومعنى رَكَضَ الدَّابَّةُ: هو ضَرْبُ جنبيها برجله، وقد أشار صاحب اللسان إلى المعنيين، وإلى أن بعضهم أبى هذا التطوُّر، انظر: ١٥٨/٧.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، مادة «عهن»، ١٤٥/١. واللسان، مادة «عهن»، ٢٩٧/١٣ وقد ألح صاحب العين إلى هذا قائلاً: «وسُعِيَ الفقير عاهناً لانكساره» انظر: ١٠٨/١.

(٤) انظر مادة «جنب»: ابن منظور، المصدر السابق، ٢٧٥/١، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٥٠/١، والزبيدي، تاج العروس، ١٨٣/٢.

أيضاً، لأنه ناحيةٌ من الشخص، قلتُ فإطلاقه بمعنى خصوصِ الجنبِ مجازاً كما هو ظاهرٌ»^(١).

وللزّمخشريّ مُصنّف يتنبّه فيه لما يقع من تطوّر (نقل للمعنى) في دلالة الألفاظ، فوضع مُعجماً يؤسّس فيه قوانينُ فُصل الخطاب الفصيح، بأفراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح^(٢)، وقد أفرّد قسماً خاصاً للمجاز في جُلّ موادّه التي عرّض لها.

إنّ معجم «الأساس» معجم خاصّ بالتعبير العربيّ، وبالعبارة المتأنّقة، ويُنسب إلى مؤلّفه فُضّل توجيه حركة المعجمات إلى العبارات الأدبيّة البليغة، بدلاً من الاقتصار على الألفاظ المفردة، وفُضّل العناية بالعبارات المجازيّة، وفُضّل في ترتيب الموادّ باعتبار أوائل الكلمات فتّوانيتها فتّواليتها^(٣).

ومن أمثله المبينة عن استِشراقه ناموس تطوّر دلالات الألفاظ:

١. معنى «الثّاد»: الندى، ولكنها قد تُستعمل استعمالاً مجازياً فتفّضي إلى تغيير المعنى المراد مع وجود علاقة بين المعنيين؛ وذلك نحو: «أقمتُ فلاناً على ثاد» إذا ألقته، لأنّ المكان النّديّ لا يُقرّ عليه^(٤)، فكُنّي عن المعنى المراد، وخرّج الكلام بخلاف الأصل.

٢. لما عرّض الزّمخشريّ للفعل «يسوس» أشار إلى أنّه كان يُقترن بالدوابّ، فيقال: ساسها، إذا قام عليها وراضها، وفي باب المجاز يذكر أنّها تُستخدم استعمالاً مجازياً؛ وذلك نحو قولهم: «الوالي يسوس الرعيّة ويسوس أمرهم»^(٥).

(١) الزبيدي، تاج العروس، ١٨٢/٢.

(٢) انظر: الزّمخشري، أساس البلاغة، ٨.

(٣) لمزيد بسط القول في هذا المعجم انظر: حسين نصار، المعجم العربيّ، ٥٥٠/٢، ٥٦٦.

(٤) انظر: الزّمخشري، أساس البلاغة، ٦٨ وقد أشار صاحب اللسان إلى أنّ معنى «الثّاد» هو الثرى والندى. انظر: مادة

«ثاد»، ١٠١/٣.

(٥) الزّمخشري، المصدر السابق، ٣١٣.

والحاصل أن هناك تطوُّراً دلاليّاً في هذا الذي أثبتّه الزمخشريّ؛ إذ إن فيه إشارة ذات بالٍ إلى التطوُّر الذي أفضى إلى التجافي عن استعمال هذه الدلالة في مضمّار الأصل الذي أصبح فرعاً، لأن «السياسة» أصبحت تفتن اقتراناً كبيراً بالتدبير والتخطيط، أمّا صاحب اللسان فلم يذكر ما وقع من تطوُّر في هذا المعنى الأصليّ، ثمّ إنه قدّم المعنى المجازيّ عليه^(١)، ولعلّ هذا يفسّر لنا صيرورة الأصل فرعاً، والفرع أصلاً.

٣. أشار الزمخشريّ إلى ما وقع في كلمة الشرف من مجاز، وهي في الأصل تدلّ على المكان المرتفع، أو هي كلّ نشزٍ من الأرض قد أشرف على ما حوّلته^(٢). أمّا المجاز الذي يذكّره صاحب الأساس فهو قوله: «لفلان شرف وهو علو المنزلة، وهو شريف من الأشراف»^(٣). أمّا صاحب اللسان فلا يهمّه هذا؛ إذ إنه قدّم المعنى المجازيّ على المعنى الحقيقيّ، وأول ما استهلّ به حديثه عن هذه المادّة قوله: «الشرف: الحسب»^(٤).

ولا يخفى أن هناك تطوُّراً دلاليّاً، وانتقالاً من المحسوس إلى المجرد، فقد كانت تدلّ هذه الكلمة على المكان المرتفع، ثمّ انتقلت تجوزاً إلى الدلالة على مكانة الإنسان ورفيعته وعلوّ قدره.

٤. يُقال: «بسق فلان على قومه»، والمعنى المتعيّن أنّه طألهم وفضّلهم وارتفع زكّره دونهم^(٥). ويُقال أيضاً: «بسقت النخلة، ونخلة باسقة»، وقد أشار الزمخشريّ إلى أنّ الأصل

(١) انظر: ابن منظور، اللسان، مادّة وسوس ١٠٧/٦٤.

(٢) انظر: ابن منظور، المصدر السابق، مادّة وشرف، ١٧٠/٩٤.

(٣) الزمخشري، أساس البلاغة، ٣٢٧.

(٤) ابن منظور، اللسان، مادّة وشرف، ١٦٩/٩.

(٥) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٣٩، وابن منظور، المصدر السابق، مادّة بسق، ٢٠/١٠.

هو القول الثاني وأن المجاز حادِثٌ في القول الأوَّل^(١). وهو رأيٌ مُتقبَّلٌ حَسَنٌ، إذ إنَّ فيه إلماحةً إلى إنَّ ثَمَّةَ انتقالاً من المعنى المحسوس إلى المعنى المُجرَّد، ثمَّ إنَّ فيه إشارةً إلى لُحْمَةٍ وثيقة بين المعنيين، فالنخلة طالت وبَسَقَتْ، والرجل طال في نِكْرِهِ وَفَضْلِهِ.

وبعدَ هذا التعمُّير على موقِف اللغويين القدماء من التطوُّر الدلاليّ تَجَدُّر الإشارة إلى أنَّ بعضَ الذين يتصدَّرون للتصحيح اللغويّ من المُحدِّثين يُتابعون جُلَّ أولئك الذين أنكروا هذا التطوُّر، وقد احتجَّوا بحجَّة القدماء؛ وقالوا بأنَّ هذا خروجٌ عمَّا نُقِلَ عن أهل اللغة الذين كانوا يتكلمونها سُلَيْقَةً، وهم بهذا يرمون إلى إلزام الألفاظ بِلالاتها المنقولة، وأنَّى لهم ذلك وعوامل تغيير المعنى تُؤزِن بتخطيم السلاسل التي وَضَعَهَا القدماء، أو تلك التي يحاول أن يَضَعَهَا المُحدِّثون؟

ومِنْ هؤلاء مُصطفى جواد الذي أنكر قولَ القائل: «انصاع فلانٌ لأمر أبيه»، والصواب عنده: «أطاع أمره»؛ ذلك أن معنى «انصاع» انفتل راجعاً، ومرَّ مُسرِعاً، ونكص نكوصاً سريعاً، وتأتي بمعنى تفرَّق، وبمعنى ذهب سريعاً، وكلُّ هذه المعاني لا تدلُّ على الطاعة والإذعان والانتماء كما يرى مصطفى جواد^(٢).

إِخَالٌ أَنَّهُ قَدْ يُلْمَحُ انْتِقَالٌ مَجَازِيٌّ فِي اسْتِخْدَامِ هَذَا التَّعْبِيرِ، فَإِذَا مَا قِيلَ: «انصاع الولد لأمر أبيه» فالمعنى أَنَّهُ انْفَتَلَ رَاجِعاً عَنْ رَأْيِهِ أَوْ غَيْهِ فَأَطَاعَ أَبَاهُ، أَيْ أَنَّ هُنَاكَ مَعْنَى عَامَّةً وَهِيَ «الانْفِتَالُ سَرِيعاً»، وَقَدْ يَصُدَّقُ هَذَا عَلَى مَا هُوَ مَحْسُوسٌ أَوْ مُجَرَّدٌ.

إِنَّ صَاحِبَ اللِّسَانِ يَذْكَرُ أَنَّ مَعْنَى «انصاع القوم»: ذهبوا سِرَاعاً وانصاع: انفتل راجعاً،

(١) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ٣٩.

(٢) انظر: مصطفى جواد، قلب ولا نقل، ط ٢، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٠، ١٤٦.

ومرّ مُسرِعاً^(١)، وهذا يُصْلِح للتعبير عن إطاعة الولد أباه مع عَدَم حَمَلِ المعنى على اللفظ المذكور آنفاً.

والعدناني يُحْطَى مَنْ يَقُولُ: «طَبَّقَ طَرِيقَتَهُ» والصواب عنده «اتَّبَعَ طَرِيقَتَهُ»^(٢)، والحقُّ أنَّ مَعَانِي «طَبَّقَ» مُتَعَدِّدَةٌ، وَمِنْهَا - وقد أشار العدناني إلى بَعْضِهَا :-

- طَبَّقَ الشَّيْءَ : عَمَّ

- طَبَّقَ الشَّيْءَ : غَطَّاهُ.

- طَبَّقَ السِّيفَ : أَصَابَ المَفْصِلَ فَأَيَّانَ العَضْوِ^(٣).

- طَبَّقَتِ الإِبِلَ الطَّرِيقَ قَطَعَتْهُ غَيْرَ مَائِلَةٍ عَنِ القَصْدِ، وَهُوَ مُجَازٌ.

ولو اُكْتُفِيَ بالمجاز الأخير الذي أثبتته صاحب الأساس وصاحب التاج لكان في ذلك إبانة عن المعنى المراد^(٤)، وَعَدَمُ خُرُوجِ عَنِ السَّلَامَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَلِهَذَا لا وُجِّهَ لِمَا تَكَرَّرَ العَدْنَانِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - ؛ لِأَنَّ «المُرِيدَ» أو «الطَّالِبَ» يُطَبَّقُ طَرِيقَةَ شَيْخِهِ حَازِئاً حَذْوَهُ، مُقْتَبِساً فِكْرَهُ، غَيْرَ حَائِدٍ عَنِ نَهْجِهِ، كَمَا تَطَبَّقَ الإِبِلُ الطَّرِيقَ فَتَقَطَعَهَا غَيْرَ مَائِلَةٍ عَنِ القَصْدِ.

أليس ثمة معنى جامع بين الاستعماليين؟!

(١) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «صوع»، ٢١٤/٨.

(٢) انظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط ٢، مكتبة لبنان، لبنان، ١٩٨٣، م ١٥٣.

(٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «طبق»، ٢١٥.٢٠٩/١٠.

(٤) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، مادة «طبق»، ٣٨٤، وقد أورد بيتاً للراعي يقول فيه:

وَطَبَّقَ عَرُوضَ النِّقْتِ لَمَّا عَلَوْنَهُ كَمَا طَبَّقَتْ فِي العِظَمِ مَلِيَّةُ جَازِرِ

وانظر: الزبيدي، تاج العروس، دار ليبيا للنشر، بنغازي، ليبيا، مادة «طبق»، ١٩٦٦، ٤١٧/٦.

وأودَّ أَنْ أُخْتِمَ الحديث في هذا المَطْلَب بثلاثة مَلاحِظ:

المَلْحَظ الأول:

لقد قَطِنَ اللُّغَوِيُّونَ القُدَمَاءُ إلى التَطَوُّر اللُّغَوِيِّ عَامَّةً، والدَّلَالِيَّ خَاصَّةً، وَيَصْدُقُ هَذَا عَلَى جُلِّ اللُّغَوِيِّينَ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي مَبْحَثِ اللَّحْنِ، وَلَكِنْ قَبُولُهُمْ إِيَّاهُ كَانَ مَشْرُوطاً بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ مُحَدَّدَيْنِ، وَمَا طَرَأَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ لَحْنٌ مَرْدُولٌ، وَهَجَنَةٌ مُسْتَقْبَحَةٌ إِلَّا عِنْدَ قَلِيلِهِمْ، وَكَأَنَّ الخُرُوجَ عَنِ اسْتِعْمَالِ الأَلْفَاظِ لِذِلَالَاتِهَا كَنَصَبِ الفَاعِلِ أَوْ رَفْعِ المَفْعُولِ!

المَلْحَظ الثاني:

إِنَّ الكِتَابَ الَّتِي أُلْفِتْ فِي هَذَا المِضْمَارِ لِذَلِيلِ صَادِقٍ عَلَى أَنَّ اللُّغَةَ رَاضِيخَةٌ لِنَامُوسِ التَطَوُّرِ، وَإِذَا مَا اسْتُرْجِعَتْ مَظَاهِرُ التَطَوُّرِ الدَّلَالِيَّ فِي الدَّرْسِ اللِّسَانِيِّ فَيُنَبِّهُهَا سَتَكُونُ مَائِثَةً فِي تِلْكَ الكِتَابِ بِعُنُوانَاتٍ تَفْتَرِقُ عَنِ عُنُوانَاتِ اليَوْمِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

(أ) «باب ما وضعوه غير موضعه»: وهذا مُرادِفٌ لانتقال المعنى، كانتقال دِلالةِ البِلاطِ من الحِجَارَةِ المَفْرُوشَةِ بالأَرْضِ إلى البَيْتِ المُخَصَّنِ^(١) تَشْبِيهاً وَتَجَوُّزاً، وَكَانتقالِ دِلالةِ «الدَّرَنِ» مِنَ الوَسْخِ الَّذِي يَغْلُو الجِسْمَ وَغَيْرِهِ إلى ما نَتَأَ فِي بَدَنِ الإنسانِ وَسائِرِ جِسْمِهِ^(٢)، وَكَانتقالِ دِلالةِ «ظَرِيفٍ» الَّتِي كَانَتْ تَدلُّ عَلَى الظَّرْفِ وَاللِّسَانِ إلى حُسْنِ اللِّبَاسِ وَالرِّيزَةِ^(٣).

(ب) «باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره»: وهذا مُرادِفٌ لِتَعْمِيمِ المعنى، وَمِنْ ذَلِكَ

(١) انظر: الرُّبَيْدِيِّ، لِحْنُ العَوَامِّ، ٢٢٢.

(٢) انظر: ابن مَكِّي، تَتْفِيهِ اللِّسَانِ، ١٦٦.

(٣) انظر: الجَوَالِيْقِي، تَكْمِلَةُ إِصْلَاحِ ما تَقَلَّطَ فِيهِ العَامَّةُ، ١٠.

تعميمٌ دلالة «الحَمولة» التي كانت تدلّ على الإبل التي تُحْمِلُ الأمتعة خاصّة، فأصبحت تدلّ على الإبل التي تُجْمِلُ كلَّ شيءٍ^(١)، وتعميمٌ دلالة «الاسترخام» التي أصبحت تدلّ على أنه يكون بالماء البارد أو الحارّ، ولكنها قَبْلاً كانت تدلّ على أنه يكون بالماء الحارّ، أمّا بالماء البارد فهو الأَقْتِرَارُ أو الأَبْتِرَادُ^(٢).

ج «باب ماجاء لشيئين أو لأشياء فقَصَرُوهُ على واحد»: وهو مُرَادِفٌ لمصطلح «تُخْصِيصُ المعنى»، ومن ذلك تَخْصِيصُ دلالة «العروس» التي أصبحت تدلّ على المرأة دون الرجل^(٣)، وتَخْصِيصُ دلالة «الراحلة» التي كانت تدلّ على كلِّ ما يُرْكَبُ في السفر، ولكنها اِخْتَصَّتْ بعد ذلك بالناقة النُجْبِيَّة^(٤).

المُلْحَظُ الثالث:

لَمَّا كَانَ جُلُّ القَدَمَاءِ يَجْنُحُونَ إلى إلزام الألفاظ بدلالاتها المنقولة، ولَمَّا كَانَ هذا الإلزام يترتب عليه أطراحُ كلِّ تطوُّرٍ في معانيها، فقد أدّى هذا إلى إنكار كثيرٍ من الظواهر الدلالية كالترادف والمُشْتَرَكِ والأضداد، والتي باعثها هذا التطور، فشرعوا يُلْتَمِسُونَ فُرُوقاً دلاليةً قد تدبّر عن أهلها المتخصّصين بها، مُتَمَسِّكِينَ بالأصل الذي زال وانمحي فلم يبقَ إلّا رَسْمُهُ، والدليل انمحاؤه في أذهان النَّاسِ المَخْطئين، ولعلّ في المثال الآتي فضلُ بيان يوضّح هذا الذي تقدّم.

يقول الحَرِيرِيُّ في دُرّة الغوّاص:

(١) انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١١٤.

(٢) انظر: ابن مكّي، تنقيف اللسان، ١٧٧.

(٣) انظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ١٥٧.

(٤) انظر: ابن الجوزي، المصدر السابق، ١٣١.

«يقولون للقائم اجلس، والأختيار على ما حكاها الخليل بن أحمد أن يقال لمن كان قائماً «اقعد»، ومن كان نائماً أو ساجداً «اجلس»، وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى سفلى، ولهذا قيل لمن أصيب برجله «مقعد»، وأن الجلوس هو الانتقال من سفلى إلى علو، ومنه سميت «نجد» جلساً لارتفاعها...»^(١).

في النص المقتبس دلالة واضحة على أن الناس آنذاك لم يكونوا يقيمون فرقاً بين «القعود» و«الجلوس»، أي أن هناك تطوراً دلاليّاً أفضى إلى زوال هذا الفرق وانمحائه. وهكذا تبين أن دلالات الألفاظ في حركة دائبة مستمرة على نحو أصبح معه الحاجة الملحة إلى وضع معجم لغوي تاريخي مطلباً من مطالب العربية، ولعل هذا العمل سيخرج الكثيرين من اعتياص الأمر عليهم في تصويب استعمال الألفاظ لدلالاتها أو تحطيتها.

ولكن: ما المعجم اللغوي التاريخي؟

لعل فكرة المعجم اللغوي التاريخي قائمة على مصطلح يشيع في الدرس الدلالي الحديث، وهو «حياة الألفاظ».

إن للكلمة حياة خاصة، وقد شبهها علماء اللغة المحدثون بالكائن الحي، فأوا أن الكلمة يعترها ما يعترى هذا الكائن؛ إذ إنها تولد في بادئ أمرها، ثم إنها قد تستهري بين أهلها، أو قد تكون خاملة الذكر، وقد يعترها الهزال فيقل استخدامها على السنة الناطقين بها، وقد ينقل استعمالها من مجال لآخر، وقد تهجر هذه الكلمة، وقد تموت فلا تستعمل البتة، فتكون الغريب الذي لا مكان له على السنة أهله، وقد تبقى مدفونة في بطون المعجمات إلى أن تهيأ لها أسباب البعث والنشور^(٢).

(١) الحريري، درة الغواص في أوام الخواص، ١٤٢.

(٢) انظر حديث محمد المبارك عن حياة الألفاظ في فقه اللغة، ١٨٤.

إنَّ المعجم اللغويَّ التاريخيَّ سجِّلٌ شاملٌ لمفرداتِ العربيَّةِ؛ أصْلُها ودخيلها ومولدها، إنَّه سجِّلٌ لها منذُ بدايةِ عصورِها الموثَّقةِ حتَّى الآن، والمعالجة اللغويَّة التي سيُجَنِّحُ إليها في صنْع هذا المعجم لن تكونَ تقليديَّة، أيُّ أنها لن تُعتمدَ على النقلِ الكليِّ من التراثِ المعجميِّ، إذ إنَّ هذا سيَبْتَنِيهِ بِمُغَادِرَةِ الكَلِمَةِ أسوارَ مَدِينَةِ «عَصْرِ الاحتِجاجِ»، وهناك ستتجلى للجِدَّةِ والابتكارِ في هذه المعالجة، فالقائمون عليها يسبحون والكلمة عبر العصورِ مُستخرِجين دِلالتَها من بَطونِ المِظانِ اللغويَّةِ والأدبيَّةِ والفِقْهيَّةِ... مُقْتَنِصِينَ تَطوُّرَها، مُتَتَبِعِينَ دِلالتَها في ضوءِ السياقاتِ المتنوِّعةِ ووصولاً بها إلى آخِرِ اسْتِخْدَامِها، مُتَوَخِّينَ في ذلك السِلامَةَ اللغويَّةَ، وَسَمَّتِ الأداةَ العربيَّ الأصيلَ^(١).

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ أوَّلَ وجودِ عربيٍّ يُمكنُ أنْ يُدَوَّنَ في هذا المعجم يعودُ إلى القَرْنِ الثالثِ أو الرابعِ الميلاديِّ، وهو زَمَنُ وجودِ أوَّلِ نقوشٍ عربيَّةٍ عُرِفَتْ، ومنها نَقْشُ النَّمارةِ^(٢)، ولكنَّه يَجُنُّحُ إلى التَّجافِي عنِ الاعْتِمادِ على هذه النقوشِ في مَعْرِفَةِ نشأةِ اللُغةِ، أو التَّاريخِ لألفاظِها، لأنَّها مَزِيحٌ مِنَ العربيَّةِ وأخواتِها، ثمَّ إنَّ تَتَبِيعَ الألفاظِ مِنْ بَدَايَةِ العَصْرِ الجاهليِّ أَفْضَلُ وَأَجْدَى، لأنَّ الألفاظَ عربيَّةً صِرْفَ^(٣)، وهذا رأيُ حَصيفٍ.

ولدوذي مُحاوَلَةٌ معجميَّةٌ تَتَكَيُّ على فِكْرَةِ «المعجم اللغويِّ التاريخيِّ»، فقد شرَّعَ في الاستِذْراكِ على المعجماتِ التَّراثيَّةِ، وكان هُمُّه جَمْعُ ما لم يَرِدْ مِنْ كَلِمِ العربيَّةِ في المعجماتِ القديمةِ التي وقفت باللُغةِ في حُدودِ زَمانيَّةٍ ومكانيَّةٍ، فَيُثَبِّتُ الألفاظَ الطارئةَ التي دَعَتْ إليها

(١) انظر: عبد المنعم عبد الله محمَّد، المعجم التاريخيُّ: مفهومه، وظيفته، محتواه، المعجم اللغويِّ التاريخيِّ، (وقائع الندوة

التي نظَّمتها جمعيَّةُ المعجميَّةِ العربيَّةِ بتونس، تونس، ١٩٩١م، ١٨٢.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربيَّة، ٣٣.

(٣) انظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ٦٣.

ضُرُورَاتِ التَّطَوُّرِ، وَفَرَضَهَا تَقَدُّمَ الْحَضَارَةِ وَرَقِيَّ الْعِلْمِ، وَاسْتَعْمَلَهَا مَوْلَفُو الْعَصُورِ
الْوَسِيطَةِ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ قِصَاصِ وَنَبَاتِيَّيْنِ وَأَخْبَارِيَّيْنِ وَفَلَكيَّيْنِ وَغَيْرِهِمْ^(١).

وَأَوَّغَسَتْ فَيْشِرُ مَحَاوِلَةَ جَادَّةٍ تَتَمَثَّلُ فِي مُقَدِّمَتِهِ فِي وَضْعِ مَعْجَمِ لُغَوِيِّ تَارِيخِيٍّ لِلْعَرَبِيَّةِ،
وَلَكِنْ هَذَا الْعَمَلُ لَمْ يَكْدُ يَبْدَأُ حَتَّى تَعَثَّرَ بِمَوْتِ صَاحِبِهِ، وَلَمْ يُبْقَ مِنْهُ إِلَّا الْمَقْدِمَةُ الَّتِي ضَمَّنَهَا
تَصَوُّرَهُ الشَّافِيَّ لِلْمَعْجَمِ اللُّغَوِيِّ التَّارِيخِيِّ وَقَلِيلٌ مِنْ مَادَّةِ الْهَمْزَةِ.

وَالنَّاظِرُ فِي مُقَدِّمَتِهِ يَجِدُهَا قَائِمَةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ كَلْبَلِيَّةٍ، وَلَعَلَّهُ يَحْسُنُ ذِكْرَهَا بِإِيْجَازٍ، فَقَدْ
تَمَثَّلَتْ هَذِهِ الْأَرْكَانُ بِثَلَاثَةِ أَسْئَلَةٍ تَدُورُ فِي فَلَكَ «فِكْرَةُ الْمَعْجَمِ».

وَأَوَّلُهَا:

هَلْ يُوجَدُ عَوَزٌ لِمُعْجَمَاتٍ جَدِيدَةٍ يُصَنَّفُهَا الْعَرَبُ أَوِ الْغَرِيبِيُّونَ، وَلَا سِيَّمًا أَنْ كَثُرَتْ الْمَعْجَمَاتُ
الْعَرَبِيَّةُ تُثِيرُ كَامِلَ التَّعَجُّبِ، وَتَبْعَثُ عَلَى الْفَخْرِ وَالْإِعْتِزَازِ بِهِمْ^(٢).

وِثَانِيَّهَا:

هَلْ هُنَاكَ نَقْصٌ يُرْمَى بِهِ الْمَعْجَمُ الْعَرَبِيُّ مُفْضٍ إِلَى وَضْعِ مَعْجَمٍ لُغَوِيِّ تَارِيخِيٍّ يَنْضَافُ
إِلَى تِلْكَ الْمَعْجَمَاتِ؟^(٣).

وِثَالِثُهَا:

إِنْ كَانَتْ الْإِجَابَةُ بِالْإِيجَابِ عَنْ ذَيْنِكَ السُّؤَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ فَكَيْفَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَيْئَةُ هَذَا
الْمَعْجَمِ؟^(٤).

(١) انظر: راينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة
والإعلام، العراق، ١٩٨٠م/١٩٦٩.

(٢) انظر: فيشر، أوغست، المعجم اللغوي التاريخي، ط ١، نشره مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م، ١.

(٣) انظر: فيشر، المرجع السابق، ٧.

(٤) انظر: فيشر، المرجع السابق، ٢٢.

إِنَّ النَّقْصَ الْمُهْمَّ فِي الْمَعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ رَاجِعٌ إِلَى أَنْ مُصَنَّفِيهَا لَمْ يَكُونُوا يَجْمَعُونَ كُلَّ الْفَافِظِ الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ كَانُوا يَجْمَعُونَ الْفَصِيحَ الشَّائِعَ عَمَّنْ تُؤَخِّذُ عَنْهُمْ اللُّغَةُ، وَمُنْتَهَى الْكَمَالِ لِمَعْجَمِ عَصْرِيٍّ أَنْ يَكُونَ تَارِيخِيًّا لِيَضْمَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تُدْوِلَتْ فِي اللُّغَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ، لِأَنَّ جَمِيعَ الْكَلِمَاتِ الْمَتَدَاوِلَةِ فِي لُغَةٍ مَالَهَا حُقُوقٌ مُتَسَاوِيَةٌ فِي الْعَرُضِ وَالْإِثْبَاتِ^(١). وَلَكِنَّ الْعَرَبِيَّةَ الْآنَ بَمَتْنَائِيٍّ عَنْ هَذَا الْمُبْحَثِ لِسَبَبَيْنِ اثْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّنَا مَازَلْنَا نَعِيشُ فِي عَصْرِ الْمَعْجَمَاتِ الْفَرْدِيَّةِ، وَهُوَ عَصْرٌ وُلِّيَ فِي مِيدَانِ التَّأْلِيفِ الْمَعْجَمِيِّ الشَّامِلِ، فَقَدْ حُلَّ مَحَلَّهُ عَصْرُ الْمَعْجَمَاتِ الْجَمَاعِيَّةِ بَعْدَ اتِّسَاعِ مَجَالَاتِ اللُّغَةِ، وَتَعَدُّرِ اسْتِخْدَامَاتِهَا الْعِلْمِيَّةِ وَالْفَنِّيَّةِ^(٢).

وَالثَّانِي: مَرَدَّهُ إِلَى أَنْ جَلَّ الْمَعْجَمَاتِ الْقَدِيمَةَ لِاتُّلَقِي بِأَلَّا لِلتَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ الْحَاصِلِ فِي الْعَصُورِ الَّتِي جَاءَتْ بَعْدَ عَصُورِ الْاِحْتِجَاجِ، وَمَعَ هَذَا وَذَلِكَ أَنْصَفَ فَيَشِرُ الْمَعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِقَوْلِهِ:

«وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ تَظَهَّرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُعْجَمَاتٌ أَكْثَرُ مَلَاءِمَةٍ لِرُوحِ الْعَصْرِ فَلَيْسَ لِلنَّاسِ أَنْ يَتْرُكُوا هَذِهِ الْمَعْجَمَاتِ جَانِبًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَحْوِي فَيضًا مِنْ مَوَادِّ مَفْرَدَاتِ اللُّغَةِ اسْتُخْرِجَتْ مِنْ كُتُبِ قَدِيمَةٍ أَعْظَمَ ثَرْوَةً مِنْ تِلْكَ الَّتِي فِي مُتَنَاوَلِ أَيْدِينَا الْآنَ، وَبِخَاصَّةٍ مِنْ أَشْعَارِ فَقَدْنَاهَا، ثُمَّ هِيَ إِلَى ذَلِكَ تَدَلُّنَا عَلَى تَفَاسِيرٍ قِيَمَةٍ لِتَعَابِيرٍ غَامِضَةٍ، وَأَشْعَارٍ عَوِيصَةٍ تَرْجِعُ إِلَى عَصْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَبَدَأِ الْإِسْلَامِ، وَإِنِّي أَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمُصَنَّفَاتِ رَغْمَ تَقَادُمِ الْعَهْدِ بِهَا، لَمْ تَبَلِّ قِيَمَتُهَا بَعْدَ...»^(٣).

(١) انظر: فيشر، المعجم اللغوي التاريخي، ٧.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ٣٠٢.

(٣) فيشر، المعجم اللغوي التاريخي، ٥.

ولمّا بينَ فيشر أنّ هناك عوزاً لهذا المعجم، تعيّن عليه أن يُبينَ لِقَارِئِهِ في مُقدِّمة معجمه الذي لم يُنجزْ مِنْهُ إِلَّا نَزْراً يَسيراً هَيْئَتَهُ وَهَيْكَلَهُ العَامَّ.

يرى فيشر أنّ مَوَادَّهُ ستُعْرَضُ وَفُقْ وَجْهَاتِ النَظَرِ الآتِيَةِ^(١): التَارِيخِيَّة، وَالاِشْتِقَاقِيَّة، وَالتَصْرِيْفِيَّة، وَالتَعْبِيرِيَّة، وَالنَحْوِيَّة، وَالبَيَانِيَّة، وَالأُسْلُوبِيَّة.

أَمَّا الوُجْهَةُ التَارِيخِيَّةُ فَهِيَ تَفُوقُ كُلَّ وَجْهَاتِ النَظَرِ قِيَمَةً؛ إِذْ إِنَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى اللُّغَةِ بِاعتبارها دائمة التطور، فهذا يعني أنّ لكل كلمة تطورها الخاص بها، والأهميّة العظيمة للموضع الذي وَرَدَتْ فِيهِ الكَلِمَةُ فِي آدَابِ اللُّغَةِ أَوَّلَ مَرَّةً، وَيجب ألا يُعْرَبَ عَنِ البَالِ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ قَدْ بَقِيَتْ طَوِيلاً فِي أَقْوَاهِ النَّاسِ قَبْلَ أَنْ تَحْتَلَّ مَكَاناً فِي بَطُونِ المِظَانِّ وَالمَعْجَمَاتِ..

أَمَّا الناحية الاشتقاقية فتتناول أصل الكلمة ونسبها، ولتحقيق هذه الغاية لا بدّ للقائمين على هذا المعجم من المعرفة باللغات السامية، والمعرفة بضبط الكلم. أما الناحية التصريفية فتتناول تحريك الصيغ المتغيرة في المادة اللغوية، أي أنّها تتناول قواعد أبنية الكلم التي تسيّر وفق نسق مُطَرِّدٍ ثابِتٍ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَغَيْرِ هَذَيْنِ الأَخِيرَيْنِ.

وتتناول الناحية التعبيرية تحقيق معنى الكلمة أو معانيها، وإذا ما كانت الكلمة من المُشْتَرَكِ اللفظي فإنّها سترتب وفقاً لعلاقتها التاريخية والعقلية، فيُقدِّمُ المعنى العام على الخاص، والمعنى الحسي على العقلي، والمعنى الحقيقي على المجازي.

أَمَّا الناحية النحوية فتتناول جميع الصّلاتِ القويّة التي يُمكنُ أَنْ تُرْتَبِطَ كَلِمَةٌ بِأُخْرَى، وَمِنْهَا تَرْتِيبُ كَلِمَاتِ لَهَا مَوَاضِعُ مُعَيَّنَةٌ فِي سِيَاقِ الكَلَامِ؛ وَذلكَ نَحْوِ «فَقَطْ وَأَنْمًا». أَمَّا الناحية البيانية فتتناول التعبيرات التي قُضَتْ رُوحُ اللُّغَةِ القَوْمِيَّةِ بِوَضْعِهَا فِي مَوْضِعٍ دُونَ أَنْ يُطْرَأَ عَلَيْهَا أَيُّ

(١) انظر: فيشر، المعجم اللغوي التاريخي، ٢٠٢٢، ٢٥.

تغيير، إنها تدرس علاقات الكلمة التي استشعر فيها أنها لازمة دائماً. وتحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوي الذي تستعمل فيه الكلمة (أو التعبير أو التركيب) استعمالاً عاماً، وقد يكون هذا المحيط شاملاً جامعاً كلغة القرآن، والحديث، وقد يكون خاصاً كالأسلوب الشخصي المحض.

هذه هي الأسس التي أرساها فيشر في مقدمة معجمه، وإخال أن على الذين يريدون أن يقوموا بمعجم تاريخي أن يتمثلوا هذه الأسس العريضة؛ لأن معجمهم ذاك سيقوم عليها.

ولما يئس مجمع اللغة العربية في مصر من إخراج «معجم فيشر التاريخي» لم يكن بد من أن يتولى الأمر بنفسه، وأن يُعدَّ له عُدته، فرسم منهج التأليف في معجم سماه «المعجم الكبير»، مقدراً ثقل العبء وخطر المهمة، ماضياً وهو يعلم أن هذا المعجم طويل النفس لا يقاس بمقياس الزمن، ولا يحسب للوقت فيه حساب. وقد استقر لدى القائمين عليه أن العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها، بل لها مظان أخرى يجب تتبعها والأخذ عنها؛ إذ إنهم يرون أنه من الخطأ أن يرد لفظ لا لسبب اللهم إلا أنه لم يرد في معجم لغوي.

أما عرض مواد المعجم فهو قائم على ذكر نظائرها في السامية أولاً (إن وجدت)، وذكر المعاني الكلية ثانياً، وقد رتبت متدرجة من الأصلي إلى الفرعي، ومن الحسي إلى المعنوي، ومن الحقيقي إلى المجازي، واستؤنس في استنباطها بما ورد في المعجمات القديمة كالمقاييس.

أما الأفعال فقد قدمت على الأسماء، وقدم الثلاثي منها على الرباعي، والمجرد على المزيد، واللازم على المتعدي، وروعي، ترتيبها وفق طرائق منتظمة ليس المقام مقام بسط القول

فيها^(١).

والملاحظ المهم في هذا المعجم هو إيلاء النصوص والشواهد عنايةً بالغة، فإذا ما عرَضوا لمادة فيه؛ فإنهم كانوا ييسطون الحديث فيها مُعْتَدِينَ بمواضع ورودها على الألسنة في نصوصها، مُشيرين إلى معانيها المختلفة باختلاف سياقاتها وتصاريفها، مُعْتَمِدِينَ على أمثلة دالة مُبَيِّنَة. ومن ذلك حديثهم عن مادة «أسر»^(٢).

إن هذه المادة شائعة الاستعمال في الحبشية وقد وَرَدَتْ على الهيئة التالية:

«asara» «أسَرَ»، وفي العبرية «asar»، «أسَرَ»، وفي الأوجاريتية «asr»، «أسَرَ»، وفي الآكدية «esēru»، «إسير»، وفي الآرامية «asar». ومعنى المادة الأصلي في هذه اللغات جميعاً هو الرَبْطُ والحَصْرُ.

أما معاني هذه المادة الكلية فهي الإمساك والقوة. ولكن معاني «الأسر» تتعدد وتتنابح، والشاهد على هذا والموضح هو السياق الذي استعملت فيه، فهي في صفة داود عليه السلام: «كان داود عليه السلام إذا ذَكَرَ عِقَابَ اللَّهِ تَخَلَّعَتْ أَوْصَالُهُ، فَلَا يَشُدُّهَا إِلَّا الْأَسْرُ» تعني الشدُّ والرَبْطُ. وفي الآية الكريمة ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾^(٣) تعني الأخذ؛ وفي كلام عمر ابن الخطاب رضي الله عنه «لَا يُؤَسَّرُ أَحَدٌ فِي الْإِسْلَامِ بِشُهَدَاءِ السُّوءِ، فَإِنَّا لَا نَقْبَلُ إِلَّا الْعُدُولَ» تعني الحبس.

وتأتي «الأسر» بمعنى القوة أيضاً، فيقال: رجل ذو أسر، وتأتي بمعنى الخلق، فيقال: شد

(١) لمزيد معرفة بالمنهج، انظر: مقدمة المعجم الكبير، دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م.

(٢) انظر: مجمع اللغة العربية، المرجع السابق، مادة أسره، ١/٢٧٥-٢٧٨.

(٣) الآية (الاحزاب ٢٦).

الله تعالى أسرَه، وفي التنزيل: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾^(١).

وتأتي «الأسر» بمعنى «أحتباس البؤل».

ومع سيرورة العربية مع الحياة العلمية استحدث مصطلح علمي، وهو «الأسر النهري»، وقد عرف هذا بأنه ظاهرة تحدث من اشتباك منبع نهر انحداري يجري في أرض منخفضة بمجري نهر انحداري يجري في أرض أعلى، فيسلب الرافد ماء النهر الانحداري، ويسمى الرافد بالنهر الأسر، والنهر الانحداري بالنهر الأسير، والظاهرة بالأسر النهري^(٢).

وفي مضممار الحديث عن مادة «أسر» يعرض القائمون عليه لكلمة «أسرة»، فيشيرون إلى أن معناها هو «الدرع الحصينة»، وقد جاء على لسان الشاعر:

وَالْأُسْرَةُ الْحَصْدَاءُ وَالْ
بَيْضُ الْمَكَلِّ وَالرَّمَاحُ^(٣)

و«الأسرة» معناها أهل بيت الإنسان وعشيرته الأذنون، أما معناها في الاستعمال الحديث فهو متباين بتباين الزاوية التي يُنظرُ منها إلى هذه الكلمة؛ فهي في علم الاجتماع تدل على مجموعة أفراد ذوي صلات معينة من قرابة أو نسب ينحدر بعضهم من بعض، أو يعيشون معاً. وقد كانت الأسر في الجماعات الأولى واسعة كل السعة، ثم أخذت تضيق حتى أصبحت تأتلف من الزوج وزوجه وأولادهما ما داموا في كنفهما.

أما الأسرة عند المؤرخين فهي ملوك من سلالة واحدة يتعاقبون على الملك بالعهد أو الوراثة، كالأسرة الفرعونية، ويقال أيضاً: «الأسرة اللغوية» لمجموعة اللغات التي تنتمي إلى

(١) الآية (الإنسان ٢٨٤).

(٢) ويقابله في الإنجليزية: River Capture. انظر: المعجم الكبير، ١/٢٧٧.

(٣) نُسب هذا البيت لسعد بن مالك جد طرفة بن العبد، والحصداء هي الضيقة الحلق المحكمة. انظر: المرجع السابق،

مَنْبَعٍ وَاحِدٍ، كَأَسْرَةِ اللُّغَاتِ السَّامِيَّةِ. أَمَّا فِي عِلْمِ الْحَيَوَانَاتِ فَهِيَ مَجْمُوعُ الْأَنْسَالِ الْمُنْحَدِرَةِ مِنْ
أَبَوَيْنَ مَعْلُومَيْنَ..

لعلَّ في هذا المثال المذكور آنفاً فَضْلٌ بَيَانٌ يَوْضِحُ وَظِيفَةَ الْمَعْجَمِ اللُّغَوِيِّ التَّارِيخِيِّ،
وَمُحْتَوَاهُ، وَأَهْمِيَّتُهُ.

مِثَالٌ :

يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مُصْطَلَحُ «اسْتِثْبَابِ الْأُمُورِ»، وَالْمَعْنَى الْمَتَعَيِّنُ مِنْهُ الْهُدُوءُ؛ هُدُوءُ
الْأَمْرِ وَاسْتِوَاؤُهُ.

وَبِنِظَرَةٍ تَارِيخِيَّةٍ (غَيْرِ تَأْصِيلِيَّةٍ) إِلَى اسْتِعْمَالِ هَذَا اللَّفْظِ قَدِيمًا يَتَبَيَّنُ لِلرَّائِي أَنْ مَعْنَاهُ تَنْقَلُ
غَيْرَ مَرَّةٍ حَتَّى آلَ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ، وَالْمَلْحَظُ اللَّطِيفُ فِي تِلْكَ النَّظَرَةِ هُوَ وَجُودُ خَيْطِ جَامِعٍ
يُنْتِظَمُ عِقْدُ تِلْكَ التَّنْقَلَاتِ.

لعلَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى «الْقَطْعِ وَالنَّقْصِ» فِي بَادِي عَهْدِهَا، وَلِذَلِكَ كَانَ يُقَالُ تَبَّ
الْحِمَارُ وَالْجَمَلُ، إِذَا دَبَّرَ ظَهْرَهُ، وَكَانَ يُقَالُ تَبَّ الشَّيْءُ: قَطَعَهُ. ثُمَّ أَصْبَحَتْ تَدُلُّ عَلَى الْخَسَارِ،
وَهَذَا مَعْنَى مُرْتَبِطٍ بِالْأَوَّلِ؛ إِذْ إِنَّ الشَّيْءَ الَّذِي يُقَطَعُ مِنْهُ يَخْسَرُ طَرَفًا مِنْ نَوَاحِيهِ. وَقَدْ قِيلَ:
التَّبَّابُ هُوَ الْخَسَارُ، وَقِيلَ: تَبَّأَ لَكَ: «مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ» أَي: أُلْزِمْتَ الْهَلَاكَ
وَالْخُسْرَانَ^(١).

وَاللَّهُ جَلَّ يَقُولُ فِي التَّنْزِيلِ:

﴿وَمَا زَادُواهُمْ غَيْرَ تَتَابِعٍ﴾^(٢). أَي خُسْرَانٍ وَهَلَاكَ.

(١) انظر مادة (تبب) الأزهري، تهذيب اللغة، ٢٥٦/١٤. والجوهري، الصحاح، ٩٠/١٠٦، وابن فارس، مقاييس اللغة،

٣٤١/١. والزمخشري، أساس البلاغة، ٥٩٦. وابن منظور، اللسان، ٢٢٦/١٦ والفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٤٠/١.

(٢) الآية (هود، ١٠١).

ويقول أيضاً: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾^(١). أي: إلا في تخسير.

ولعل دلالتها بعد ذلك تطوّرت فأصبحت تدلّ على المُجَرَّد بعد أن كانت تدلّ على المُحْسوس، ومثال ذلك قولهم: «تَبَّ الرجل» إذا شاخ، وقيل أيضاً: «كُنْتُ شَابًا فَصِرْتُ تَابًا». أي: شَبَّه فَقَدْ الشَّباب بالتَّاب^(٢)، وإذا ما اسْتُرْجِع المعنى الأوَّل، وهو «النَّقْص»؛ فإنه سيكون ماثلاً فيما تقدّم.

لَقَدْ تَبَّ الرجل فنَقَصَ عُمره أو وزنه أو نَقَصَتْ هِمَّتُه فخرس، فهذا نحن ندور في فَلَكَ المعنى العامّ، ولكن التطوُّر يظلّ قائماً في هذا المثال، إذ إنّه انتقال من المُحْسوس إلى المُجَرَّد. ولما كانت هناك دلالة عامّة في هذه الكلمة، وهي «النَّقْص والخَسَار» أُطْلِقَتْ على ما يَحْدُث للطريق بفعل العربية التي تؤثر فيها، ولذلك قيل «استتبَّ الطريق» والمعنى كما تُذَكِّر المعجمات: «وهو الذي خدّ فيه السَّيَّارَةُ خُدوداً وشركاً، فوضّح واستبان لمن يسلكه، كأنه تَبَّ من كثرة الوَطء، وقشِر وجهه، فصار مَلُحوباً بيئاً من جماعة ما حوَّالته من الأرض،...» وقال آخر في مثله:

أَنْضَيْتُهَا مِنْ ضُحَاهَا أَوْ عَشِيِّتُهَا فِي مُسْتَتَبِّ يَشُقُّ الْبِيدَ وَالْأَكْمَا

أي في طريق ذي خُدود، أي شُقوق مُوطوء بيّن^(٣).

ولما أصبحت هذه الكلمة تشير إلى وُضوح الطريق واستقامته بعد أن علّم فيه السَّيَّارَةُ انتقلت دلالتها. لعلاقة المُشَابَهة. إلى المعنى المُجَرَّد لتدلّ على وُضوح الأمر واستقامته واستوائه، فأصبح يُقال: «استتبَّ الوُضْع»، «واستتبَّ أمرُ فلان»، إذا اطرَد وتبيّن. وقد تنبّه القدماء إلى أن أصلَ هذا من «الطريق المُسْتَتَبِّ»^(٤)، فكما استبانَت السَّبِيل وَوَضَحَتْ لِسَالِكِهَا

(١) الآية (غافر، ٢٧).

(٢) لقد جعل الزمخشري هذا المعنى في باب المجاز لا الحقيقة، انظر: أساس البلاغة، ٥٩.

(٣) ابن منظور، اللسان، ٢٢٧/١. وهو منسوب في فهارس اللسان لهذبة بن خشرم.

(٤) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، ٢٥٧/١٤، وابن منظور، المصدر السابق، ٢٢٧/١. والزبيدي، تاج العروس، ٥٧/٢.

مِنْ كَثْرَةِ الْوُطْءِ وَالتَّتْبِيبِ وَإِبْرَازِ مَعَالِمِهَا بِقَطْعِهَا عَنْ جَمَاعَةِ مَاحِوَالِهَا مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنَّ أَمْرَ الرَّجُلِ أَوْ «الثَّورَةَ» أَوْ أَمْرَ «الْوَضْعِ الْعَامِّ» قَدْ اسْتَبَانَ وَأَطْرَدَ، فَاصْبَحَ بَيْنَ الْمَعَالِمِ، جَلِيَّ الْمَلَامِحِ لِرَأْيِهِ، كَمَا الطَّرِيقَ الْمُسْتَبَبَّ.

ولكنَّ المُلْحَظَ الَّذِي هُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى رَوِيَّةٍ وَأُطْفِئِ نَظْرٍ فِي هَذَا الْمَقَامِ هُوَ تِلْكَ الْمَعَايَاةُ الَّتِي تَقْتَنَصُ مِنَ الْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ الْخَيْطِ الْجَامِعِ لِعِقْدِ هَذِهِ التَّنْقِلَاتِ: يُقَالُ إِنَّ مَعْنَى النَّقْصِ ظِلُّ مِثَالاً فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْجَدِيدِ، فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى الْمَتَعَيْنِ مِنْ «اسْتَبَابِ الْأَمْرِ» قَطْعٌ؛ قَطْعٌ لِلْمُشْكِلَاتِ أَوْ الْعَوَارِضِ الطَّارِئَةِ، وَلِذَلِكَ اسْتَبَبَ الْأَمْرُ وَبَانَ، أَمْ أَنَّهُ يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْمَصْطَلَحَ مَأْخُوذٌ مِنْ اسْتَبَابِ الطَّرِيقِ فِي وُضُوحِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ وَاسْتِوَائِهِ لِرَأْيِهِ؟

إِنَّ كِلَا التَّفْسِيرَيْنِ مُتَقَبَّلٌ، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ مَعْنَى يَزِيدُ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ «وَهُوَ الْقَطْعُ» مِثْلُ فِي الْمَعْنَيْنِ وَفِي التَّفْسِيرَيْنِ أَيْضاً، فَالْعَلَاقَةُ بَيْنَهُمَا قَائِمَةٌ مُتَبَادِلَةٌ، وَالَّذِي يَعْنِينَا هُوَ التَّدْرِجُ فِي مَعْنَى الْكَلِمَةِ مُرَاعِيَةً هَذَا التَّغْيِيرَ الْحَاصِلَ.

وَبَعْدَ هَذَا التَّعْرِيجِ الْمُقْتَضِبِ عَلَى «الْمَعْجَمِ اللَّغَوِيِّ التَّارِيخِيِّ» يَسْتَرْعِي الْإِتْبَاهُ سَوْأَلُ يَقُولُ: «مَا الْمُحْتَكَمُ الَّذِي سَيُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي التَّصْوِيبِ أَوْ التَّخْطِئَةِ؛ تَصْوِيبِ اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ لِذِلَالَتِهَا أَوْ تَخْطِئَتِهَا؟».

١. الْمُحْتَكَمُ الْأَوَّلُ:

إِنَّ الْعَرَبِيَّةَ تُسِيرُ وَفَوْقَ نَسِيقِ مُطْرِدٍ ثَابِتٍ بَدَلَ الْقَدَمَاءِ الْوُشْعِ كُلِّهِ فِي تَجْلِيَّةِ صَوْرَتِهِ، وَاسْتِخْرَاجِ أَحْكَامِهِ، وَضَبْطِ ظَوَاهِرِهِ، وَيَصْدُقُ هَذَا أَكْثَرَ مَا يَصْدُقُ عَلَى الْمِثَالِ الصَّوْتِيِّ وَالصَّرْفِيِّ وَالنَّحْوِيِّ، وَلِذَلِكَ يُنْبَغِي أَنْ تُرَاعَى السَّلَامَةُ اللَّغَوِيَّةُ فِي آدَاءِ هَذِهِ الْمَسْتَوِيَّاتِ اللَّغَوِيَّةِ الَّتِي تُفْضِي إِلَى مُزِيدٍ مَعْنَى؛ إِذْ إِنَّ الْمَعْنَى - كَمَا تَبَيَّنَ قَبْلًا - لَيْسَ مُتَشَكِّلاً مِنْ ذِلَالَةِ اللَّفْظَةِ وَحَدِّهَا.

٢. الْمُحْتَكَمُ الثَّانِي:

عَدَمُ الاتِّكَاءِ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ لِذِلَّتِهَا عَلَى رِوَايَةِ لِلْخَلِيلِ أَوْ الْأَصْمَعِيِّ أَوْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ لِذِلَّتِهَا كَانَ لِأَهْلِ الْأَوَائِلِ، وَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ لَمْ تَعُدَّ مُتَدَاوِلَةً، أَوْ لَمْ تَعُدَّ مَفْهُومَةً؛ إِذْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ مُعَمَّرَةٌ حَيْثُ تَتَّصِفُ بِالنُّصَارَةِ وَالْإِشْرَاقِ الَّذِينَ كَانَتْ عَلَيْهِمَا قَبْلًا، وَلَكِنَّ الْمَرْءَ إِذَا مَا نَظَرَ مِنْ زَاوِيَةِ أُخْرَى إِلَى كَثِيرٍ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّ الصُّورَةَ الْمُتَشَكِّلَةَ لَدَيْهِ هِيَ أَنَّ لَسِيْرَ الْعَرَبِيَّةِ عِبْرَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ دَوْرًا جَلِيًّا فِي وُقُوعِ تَرَاجُحِ بَيْنِ اللَّفْظِ وَدِلَالَتِهِ إِلَى حَدِّ الْإِيْهَامِ أحيانًا، أَوْ فِي نَقْلِ الْمَعْنَى مِنْ مَجَالٍ لِأَخْرَى، أَوْ فِي تَعَدُّدِ صُورِ الْمَعْنَى وَتَعَدُّدِ اسْتِعْمَالَاتِهِ، وَهَذَا الَّذِي تَقَدَّمَ لَمْ يَقَعْ فِي عَهْدِ الْأَصْمَعِيِّ أَوْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ.

وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ قَدْ ارْتَضَوْا هَذِهِ الظَّاهِرَةَ قَائِلِينَ بِهَا، مُسْتَشْرِفِينَ نَامُوسَهَا، فَلِمَاذَا لَا نَقُولُ بِهَا نَحْنُ؟ أَوْ فَلِمَاذَا يُنْكِرُهَا كَثِيرٌ مِمَّنْ يَتَصَدَّرُونَ لِلتَّصْحِيحِ فِي مَوْلَفَاتِهِمْ أَوْ فِي مُحَاضِرَاتِهِمْ. وَإِذَا كَانَ ابْنُ فَارِسٍ نَفْسُهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ أَلْفَاظًا كَانَ لَهَا أَهْلُهَا، فَلِمَاذَا لَا نَتَمَثَّلُ قَوْلَهُ مُرَاعِينَ حَالَ عَرَبِيَّتِنَا الْيَوْمَ.

لِنَنْتَرِكْ ابْنَ فَارِسٍ يُلْمِحُ لِقَارِنِهِ عَمَّا اسْتَشْعَرَهُ وَجَاءَ هَذَا التَّطَوُّرُ:

«وَقَدْ كَانَ لِذَلِكَ كُلِّهِ نَاسٌ يَعْرِفُونَهُ، وَكَذَلِكَ يَعْلَمُونَ مَعْنَى مَا نَسْتَعْرِبُهُ الْيَوْمَ نَحْنُ مِنْ قَوْلِنَا: «عُبْسُور» فِي النَّاقَةِ، وَ«عَيْسَجُور» وَامْرَأَةَ «ضِنَانِي» وَ«فَرَسٌ أَشَقُّ أَمْقُ حَبَقٌ». ذَهَبَ هَذَا كُلُّهُ بِذَهَابِ أَهْلِهِ، وَلَمْ يَبْقَ عِنْدُنَا إِلَّا الرَّسْمُ الَّذِي نَرَاهُ»^(١).

٣. الْمُحْتَكَمُ الثَّلَاث:

ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِ الْيَوْمِ اسْتَوَتْ فِي مَلَامِحِ دِلَالِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لَدَى أَبْنَاءِ اللُّغَةِ، وَقَدْ أَصْبَحَتْ

(١) ابن فارس، الصحابي، ٧١.

هذه الملامح مُحْتَكَمُهُمْ فِي التَّصْوِيبِ وَالتَّخْطِئَةِ؛ إِذْ إِنَّهَا مِمَّا انْعَقَدَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِهَا، فَهِيَ
 أَسَاسٌ مِنْ أَسْسِ التَّوَاصُلِ، ثُمَّ إِنَّ الصَّوَابَ اللُّغَوِيَّ هُوَ الْكَلَامُ الْمُتَّفَقُ مَعَ مَا يَطْلُبُهُ الْعُرْفُ
 اللُّغَوِيُّ لِلجَمَاعَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي يَنْتَمِي إِلَيْهَا النَّاظِقُونَ، فَإِذَا مَا أُرِيدَ إِزَامُ الْأَلْفَاظِ دِلَالَتِهَا الْمُنْقُولَةَ
 فَإِنَّ هَذَا يُعْنِي التَّجَافِيَّ عَنْ جُلِّ الْأَلْفَاظِ الْمُتَدَاوِلَةِ الْيَوْمَ بِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ اخْتِلَافاً يَسِيرًا أَوْ خَطِيرًا
 عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي الْقَدِيمَةِ أَوْ الْأَصْلِيَّةِ. لِنَطْرَحْ إِذَا جُلَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: لِنَطْرَحْ «رَضَخَ» وَ«الظَّرَافَةَ»
 وَ«طَبَّقَ» وَ«انصاع»، وَتَحْرِيرَ الْكِتَابَةِ» وَ«اسْتِرْعَاءَ الْإِنْتِبَاهِ»، وَ«الاسْتِحْمَامَ»! إِخَالِ أَنْنَا عِنْدَ
 اطْرَاحِ مَا تَقَدَّمَ لَنْ نَتَكَلَّمَ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ بِحَالَتِهِ الْأُولَى يُقْضَى إِلَى التَّوَاصُلِ لَا التَّفَاصُلِ، وَإِنِّي
 أَحْمَدُ الْبَارِي عَلَى أَنْ ظَلَّ التَّوَاصُلُ مِثَالاً فِي عَرَبِيَّتِنَا، وَهَذَا مِنْ يُمْنِ الطَّالِعِ، وَرَحْمَةِ اللَّهِ بِعِبَادِهِ.
 وَفِي هَذَا الْمِضْمَارِ يَقُولُ د. نِهَادُ الْمَوْسَى:

«وَلَا أَظُنُّ مُعَاصِرًا يَسْتَطِيعُ مِنْ مَوْقِعِهِ الذَّاتِي الْآنِي أَنْ يَحْكُمَ بِالْخَطَأِ فِي وَجْهِ اسْتِعْمَالِ
 لَفْظَةٍ لِدَلَالَةٍ؛ وَذَلِكَ أَنْنَا إِذَا ارْتَضَيْنَا مُوَاضِعَاتِنَا الْمُعَاصِرَةَ حَوْلَ دِلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ، فَلَيْسَ أَحَدُنَا
 قَوَامًا عَلَى الْآخِرِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، إِذْ تَتَنَاهَى إِلَيْنَا الْاسْتِعْمَالَاتِ، وَنَعْرِفُ لِلأَلْفَاظِ دِلَالَتِهَا وَفَقًّا
 لِلنَّوَامِيسِ اللُّغَوِيَّةِ الْجَارِيَةِ، وَيُصْبِحُ قَبُولُ النَّاسِ هُوَ الْحَكْمُ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا خَرَجَ أَحَدُنَا عَلَى ذَلِكَ
 الْقَبُولِ الْعَامِّ، وَكَانَ مِنْ أَبْنَاءِ اللُّغَةِ، فَلَا بَدَّ مِنْ وَجْدَانِ تَفْسِيرٍ لَخُرُوجِهِ ذَاكَ»^(١).

(١) نِهَادُ الْمَوْسَى، اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَإِبْنَاؤُهَا، أبحاثٌ فِي قَضِيَّةِ الْخَطَأِ وَضَعْفِ الطَّلِبَةِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ط ٢، مَكْتَبَةُ وَسَامِ،

الفصل الرابع

أسباب الغموض في دلالة الكلمة العربيّة

أسباب الغموض في دلالة الكلمة العربية

تقديم:

لِللُّغَةِ فَضْلٌ كَبِيرٌ فِي إِقَامَةِ التَّوَاصُلِ بَيْنَ أُمَّتَيْهَا ، وَلَكِنَّهَا - كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلًا ، وَسَيَتَّبَعُ بَعْدًا - تُؤَدِّنُ فِي بَعْضِ الْمَوَاقِفِ الْكَلَامِيَّةِ بِالتَّفَاصِلِ ، بِمُقْدَارِ مَا تُعَيِّنُ عَلَى ذَلِكَ التَّوَاصُلِ ، وَفِي هَذَا الْمَطْلَبِ مُحَاوَلَةٌ لِاقْتِنَاصِ أَجْلَى بَوَاعِثِ التَّعْمِيَةِ فِي الْأَحْدَاثِ الْكَلَامِيَّةِ .
ولعل الذي ينبغي توكيده قبل الشروع في بحث هذا المطلب هو اهتمام القدماء بهذه الظاهرة ؛ إذ إن الناظر في مَظَانَّ الْعَرَبِيَّةِ : صَرَفِهَا وَنَحْوِهَا وَشُرُوحِهَا لِيَجِدَ أَنَّ الْقَدَمَاءَ بَلَّغُوا مَبْلَغًا يُشِيرُ إِلَى وَقُوفِهِمْ عَلَيْهَا وَقُوفَ الْمُدَقِّقِ الْمُتَأَمِّلِ ، وَلَا عَجَبَ فِي هَذَا ؛ فَاللُّغَةُ وَسِيلَةٌ التَّفَكِيرِ وَأَدَاتُهُ ، وَإِذَا مَا اعْتَرَى هَذِهِ الْأَدَاةَ شَيْءٌ مِنَ الْغُمُوضِ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ بَاعِثِهِ أَوْ مُحَاوَلَةَ رُفْعِهِ مَطْلَبٌ لَهُ خَطَرُهُ .

وَابْنُ قَتَيْبَةَ فِي تَأْوِيلِ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ، يَتَحَسَّسُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ ؛ كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكَلَامَ الْفُصْحَاءِ قَدْ يَأْتِي فِيهِ الْمَعْنَى اللَّطِيفُ الَّذِي يَتَحَيَّرُ فِيهِ الْعَالَمُ الْمُتَقَدِّمُ ، وَيُقَرَّرُ بِالْقُصُورِ عَنْهُ النِّقَابُ الْمُبَرِّزُ .^(١)

وَابْنُ السَّرَّاجِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يُوجِبُهُ النَّظْرُ أَنْ يُخَصَّ كُلُّ مَعْنَى بِلَفْظٍ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ إِنَّمَا جُعِلَتْ لِتَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى ، فَحَقُّهَا أَنْ تَخْتَلِفَ كَاخْتِلَافِ الْمَعْنَى ، وَمُحَالٌ أَنْ يَصْطَلِحَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى مَا يُبْلِسُ دُونَ مَا يُوَضِّحُ .^(٢)

ولعل ابن فارس قد وضع إضبعه على بعض عوامل الغموض في دلالة الكلمة العربية ، وقد تجلّى هذا في باب مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله ، فأما واضح الكلام عنده فالذي

(١) انظر: ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ٦٢ .

(٢) انظر: ابن السراج ، الاشتقاق ، ٢١ .

يَفْهَمُهُ كُلُّ سَامِعٍ عَرَفَ ظَاهِرَ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَهُوَ أَكْثَرُ الْكَلَامِ وَأَعْمَهُ ، وَأَمَّا الْمَشْكِالُ فَالَّذِي يَأْتِيهِ
الإشْكَالُ مِنْ غَرَابَةِ لَفْظِهِ ، أَوْ يَكُونُ وَجِيزًا غَيْرَ مَبْسُوطٍ ، أَوْ تَكُونُ الْفَاضِلَةُ مُشْتَرَكَةً .^(١)
ولِلأَصُولِيِّينَ مَبَاحِثٌ قِيَمَةٌ فِي دَرَسِ الْغُمُوضِ الَّذِي يَكْتَنِفُ الْحَدِيثَ الْكَلَامِيَّ ، وَسَيَتَبَيَّنُ
بَعْدَ أَنْ كَانَ سَبَبًا فِي تَبَايِنِ الْقَوْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ . وَالْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ يَأْتِي فِي
مُسْتَصْفَاهُ بِتَصَوُّرٍ يُشِيرُ فِيهِ إِلَى بَعْضِ أَسْبَابِ الْغُمُوضِ فِي الْحَدِيثِ الْكَلَامِيَّ ؛ إِذْ إِنَّهُ يَرَى أَنَّ
الإِجْمَالَ تَارَةً يَكُونُ فِي لَفْظٍ مُفْرَدٍ ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي لَفْظٍ مُرَكَّبٍ ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ ،
والتَّصْرِيفِ ، وَحُرُوفِ النَّسْقِ ، وَمَوَاضِعِ الْوُقُوفِ وَالْإِبْتِدَاءِ .^(٢)
وَمِنْ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ الْمَتَكَلِّمَ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ قَدْ يَتَكَيَّ عَلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ ؛ ظَاهِرَةَ التَّعْمِيَةِ
وَالْتَفَاصِلِ ، فَإِذَا مَا وَقَعَ هَذَا الْمَقْصُودُ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ سَيَعْتَصِمُ عَلَى السَّمَاعِ ، وَعِنْدَهَا قَدْ يَضِلُّ
عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ ، أَوْ قَدْ يَفْهَمُ فَهْمًا مُفْتَرِقًا عَمَّا يَرْمِي إِلَيْهِ الْمَتَكَلِّمُ ، وَقَدْ وَضَعَ ابْنُ دُرَيْدٍ كِتَابًا
سَمَّاهُ «الْمَلَاخِنَ» طَلَبًا لِفُرُوعِ الْمُجْبِرِ الْمُضْطَّهِدِ عَلَى الْيَمِينِ الْمَكْرَهَةِ عَلَيْهَا ، فَيُعَارِضُ بِمَا رَسَمَهُ ،
وَيُضْمِرُ خِلَافَ مَا يُظْهِرُ ؛ لِئَسْلَمَ مِنْ عَادِيَةِ الظَّالِمِ ، وَيَتَخَلَّصَ مِنْ حَيْفِ الْغَاشِمِ .^(٣)
وَمِنْ أَمْثَلِهِ مَا يورِدُهُ قَوْلُهُ «وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُ فَلَانًا حَاجَةً قَطُّ ؛ وَالْحَاجَةُ ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ
لَهُ شَوْكٌ»^(٤) ، وَمِثْلُهَا : «وَاللَّهِ مَا أَعْلَمْتُ فَلَانًا وَلَا أَعْلَمَنِي ، أَيُّ مَا جَعَلْتَهُ أَعْلَمَ : مَا شَقَقْتُ شَفْتَهُ

(١) انظر: ابن فارس ، الصاحبي ، ٧٣-٧٤ .

(٢) انظر: الغزالي ، المستصفى ، ١٩٠ .

(٣) انظر: ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، الملاخين ، صححه إبراهيم طغيش الجزائري ، المطبعة السلفية ،
مصر ، ١٣٤٧ هـ ، ٣ .

(٤) ابن دريد ، المصدر السابق ، ٧ .

الغلباء»^(١)، ومثلها: «والله ما كُنْتُ قَائِداً قَطَّ وَلَا أَصْلِحُ لَذِكْ، فالقائد الجَدُول يَسْقِي الأَرْضَ»^(٢).
وأمثلة اهتمام القدماء بهذه الظاهرة كثيرة عن وَفَرَة ما يشيع في مَظَانِهِمْ . وهذا يُكثِرُ
إِنْ تَتَبَعْتُهُ ، فقد أوردتُ أمثلة تنبّه على الغرض الذي قَصَدْتُهُ .

أسباب الغموض في دلالة الكلمة العربيّة:

١ - اختلاف اللّهجات :

تقدّم قبلاً أنّ العربيّة وُصِفَتْ وُجُمِعَ معجمُها مُنْتَظِماً لِللّهجات عربيّة مُتباينة ، وأنّ أهل
اللّهجة الواحدة كانوا يَسْتَعْمَلُونَ الكلمة بمعنى مُختلف عن المعنى الشائع عند الآخرين ، وأنّ
لّهجة ما قد تُؤثِّرُ ألفاظاً خاصّة تشيع بين أفرادها ، وتكاد تكونُ مجهولة أو مُطَرَّحةً عند قبائلٍ
أُخْرَى .

ولا شكّ في أنّ هذا التباين بين اللّهجات قد يكونُ باعِثاً مِنْ بواعِثِ الغموض في دلالة
الكلمة العربيّة ؛ إذ إنّهُ يُفضي إلى تحاكي السامع عن المعنى الذي يَرْمِي إليه المتكلم تجافياً غير
مُقْصود . ولعلّ الواقعة التي يذكّرها كثيرٌ مِنْ مَظَانِ العربيّة تشهد بذلك ، وهي إنّ لم تكنْ
صَحيحة ، فهي مُلححة دالّة . وقصّتها أنّ رجلاً وفد على ملكٍ مِنْ ملوكِ حِمير ، فألقاه في
مُتَصَيِّدٍ له على جبل مُشْرِف ، فسلم عليه ، وانتسب له ، فقال له : «ثبّ» ، فقال : لتجدني أيها
الملك مطواعاً ، ثم وثبّ من الجبل فهلك ، فقال الملك : ما شأنه ؟ فخبّروه بقصّته وغلّطه في
الكلمة . والحاصل أنّ ذلك اللفظ الذي أودى بحياة الرجل وافقَ لفظاً آخرَ بمعنى مُختلفٍ في

(١) ابن دريد ٤ الملاحن ، ٩ .

(٢) ابن دريد ، المصدر السابق ، ١٩ .

لغة الملك، فكان ما كان. ^(١)

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ الْمُبِينَةِ عَنْ أَثَرِ هَذَا الْعَامِلِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أُتِيَ بِأَسِيرٍ يُرْعَدُ ، فَقَالَ لِقَوْمٍ :
« اذْهَبُوا بِهِ فَأَذْفُوهُ » ، فَذَهَبُوا بِهِ فَقَتَلُوهُ ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

لَقَدْ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْإِدْفَاءَ» مِنْ «الدَّفْعِ» ، فَحَسِبُوهُ بِمَعْنَى الْقَتْلِ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ ؛ إِذْ
إِنَّهُ يُقَالُ : أَدْفَأْتُ الْجَرِيحَ وَدَافَأْتَهُ وَدَافَفْتَهُ وَدَفَوْتَهُ وَدَافَيْتُهُ : أَجْهَزْتُ عَلَيْهِ . وَالْأَصْلُ «أَذْفِيُوهُ» ،
فَخَفَّفَهُ ﷺ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ ، وَهُوَ تَخْفِيفٌ شَادٌّ لِأَنَّ الْهَمْزَ لَيْسَ مِنْ لُغَةِ قَرَيْشٍ ، فَوْقَ مَا وَقَعَ ^(٢) .

وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ السَّرَّاجِ مُتَحَسِّسًا هَذَا التَّفَاصِلَ النَّاشِئَ عَنْ تَبَايُنِ اللَّهْجَاتِ : « وَهَذَا
ادِّعَاءٌ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَفْظَتَانِ مُتَّفِقَتَانِ فِي الْحُرُوفِ إِلَّا لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، لَكِنَّهُ
أَغْفَلَ أَنَّ الْحَيَّ أَوْ الْقَبِيلَةَ رَبَّمَا أَنْفَرَدَ الْقَوْمُ مِنْهُمْ بِلُغَةٍ لَيْسَ سَائِرُ الْعَرَبِ عَلَيْهَا ، فَتَوَافَقَ اللَّفْظُ
فِي لُغَةِ قَوْمٍ وَهُمْ يُرِيدُونَ مَعْنَى مَعَ لَفْظٍ آخَرَ مِنْ لُغَةِ آخَرِينَ وَهُمْ يُرِيدُونَ مَعْنَى آخَرَ ، ثُمَّ
رَبَّمَا اخْتَلَطَتِ اللُّغَاتُ فَاسْتَعْمَلَ هُوَ لُغَةً هُوَ لَاءٌ ، وَهُوَ لُغَةً هُوَ لَاءٌ . فَأَصْلُ اللُّغَةِ قَدْ وَضِعَتْ
عَلَى كِبْيَانٍ وَإِخْلَاصٍ ، لِكُلِّ مَعْنَى لَفْظٌ يَنْفَرِدُ بِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ دَخَلَ اللَّبْسُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ » ^(٣) .

وَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، وَلَمَّا كَانَ مُطْلَبُهُ الْإِعْجَازَ وَالتَّحْدِيَّ ؛ تَكَدَّى

(١) انظر: ابن قتيبة ، غريب الحديث ، ٢٧٠/١ ، وابن فارس ، الصحاحي ، ٥٤ ، والزمخشري ، جاز الله
محمود بن عمر ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ، ط ٢ ،
دار الفكر ، مصر ، ١٩٧٩ ، ٤١/٤ . ولا يخفى أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ الصِّمِيرِيَّةَ لَمْ تَعْمَلْ مَعَامَلَةَ آيَةِ لَهْجَةٍ مِنْ لَهْجَاتِ
الْعَرَبِيَّةِ الْعَدْنَانِيَّةِ فَقَدْ أَشَارَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ (- ١٥٤هـ) إِلَى أَنَّ عَرَبِيَّةَ حَمِيرٍ وَأَقَاصِي الْيَمَنِ لَيْسَتْ
كعربيَّتهم :

(٢) انظر: الزمخشري ، المصدر السابق ، ٤٢٨/١ ، وابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك ، النهاية في غريب
الحديث والأثر ، تحقيق أحمد العزاوي ، ومحمود الطناحي ، المكتبة الإسلامية ، دار الفكر ، لبنان ، ١٩٦٣ م .
١٢٣/٢ ، وابن منظور ، اللسان ، مادة (دفا) ، ٧٧٠/١ .

(٣) ابن السَّرَّاجِ ، الاشتقاق ، ٣١ .

أهل الفصاحة واللدن ، فقد راعى القرآن الفروق اللهجية ، فضم بعض لغات العرب ، وقد بُنيت فيه متفرقة ، ويدلنا على هذا قوله ﷺ . كما يرويه ابن قتيبة :

«أقرأوا كيف شئتم» .^(١)

وقد استرعت بعض تلك الكلمات التي كانت تتباين في معانيها انتباه الصحابة وغيرهم ، فتلبثوا عند بعضها ، ناظرين في ذلك المعنى المتحصل منها ، ولعل مرد هذا التلبث إلى أنهم كانوا حديثي العهد بمعناها في ذلك السياق ، أو إلى أن المعنى الشائع المعروف لتلك الكلمة لا يتفق والمعنى العام المتحصل من جميع أطراف الآية القرآنية ، ومن أمثلة ذلك قوله عز :

﴿أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً﴾ .^(٢)

إن معنى اليأس في هذه الآية هو «العلم» ، وهذه لغة من لغات العرب^(٣) ، ثم إن المعنى الثاني هو «القنوط» ، وهذه صفة تكاد تكون مرفوعة عن جلّ المؤمنين الذين تبوءوا مكاناً علياً عند ربهم . لقد بلغ هذا التفاصيل الناشئ عن هذا العامل أن جعلت الآية من غريب القرآن ، وثمة مصنف فيه سؤالات ابن نافع لابن عباس الصحابي حول غريب القرآن ، وقد تضمنت تلك السؤالات قليلاً مما كانت تفترق فيه اللهجات افتراقاً دلالياً ، ومن ذلك هذه الآية الشريفة ، وفي هذا يتجاوز الاثنان قائلين :

(١) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ٢٦ .

(٢) [الرمع ، ٣١] .

(٣) يشير صاحب اللسان إلى أن هذه لغة هوازن ، وقيل إنها لغة وهبيل حي من النخع ، وقد أشار إلى أن بعض المفسرين قالوا إن المعنى «أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان هؤلاء الذين وصفهم الله بأنهم لا يؤمنون» . انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «يأس» ، ٢٦٠/٨ . وقد أشار ابن هشام إلى قراءة ابن عباس : (أفلم يتبين) . ونسب معنى ييأس إلى النخع وهوازن . انظر : ابن هشام ، قطر الندى ، ٦٥ .

«قال : يا ابن عباس : أخبرني عن قوله عز وجل : ﴿أَفَلَمْ يَنبَأِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

قال : «أفلم يعلم الذين آمنوا» بلغة بني مالك .

قال : فهل تعرف العرب ذلك ؟ قال : نعم . أما سمعت مالك بن عوف وهو يقول :

لَقَدْ يَبْسُ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِبًا .^(١)

ولأبي عبّيد القاسم بن سلام مُصَنَّفٌ في «لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم» ،

ويروي فيه عن ابن عباس رضي الله عنه ألفاظ اللّهجات الواردة في القرآن ، وقد ردها إلى

مَنابعها .^(٢)

ومن المرجح أن اختلاف بعض دلالات الألفاظ باختلاف مصادرها في التنزيل قد

يُفَضِّي إلى الابتعاد عن المعنى الذي نزلت به آية ما ، وعند ذلك سَيَتَعَاوَرُ اللُّغَوِيُّونَ والمُفَسِّرُونَ

في ذلك مواقف مختلفة . ومن ذلك الاختلاف قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾^(٣) .

يرى أبو عبّيد أن المعنى المُتَعَيَّنَ مِنْ كَلِمَةِ «سُجِّرَتْ» جُمِعَتْ ، بلغة خَتَعَم^(٤) . ويُشِيرُ

الزجاج (- ٢١١هـ) إلى أن مَعْنَاهَا هُوَ «فُجِّرَتْ وَمُلِئَتْ» ، أو هُوَ «مُلِئَتْ نِيرَانًا يُعَذِّبُ بِهَا أَهْلُ

النار»^(٥) ، والزمخشري يرى أن المعنى هُوَ امْتِلَأَوْهَا نِيرَانًا تَضْطَرِّمُ لِتُعَذِّبُ أَهْلَ النَّارِ ، أو

(١) عبدالله بن عباس ، غريب القرآن في شعر العرب ، تحقيق محمد عبدالرحيم وأحمد نصرالله ، ط ١ ،

مؤسسة الكتب الثقافية ، لبنان ، ١٩٩٣م ، ٣٧ ، وانظر : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ، الإِتْقَانُ

في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ٥٨/٢ .

(٢) هذا هو اسم المُصَنَّفِ ، بتحقيق عبدالحميد السيد طلب ، جامعة الكويت ، ١٩٨٤م . وللسيوطي باب في

«الإِتْقَانُ» يتحدث فيه عما وقع في التنزيل بغير لغات الحجاز ، انظر : ٨٩/٢ - ١٠٤ .

(٣) الآية [التكوير ، ٦] .

(٤) انظر : الهروي ، المصدر السابق ، ٣١٥ .

(٥) انظر : الزجاج ، أبو اسحاق إبراهيم بن السري ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبدالجليل عبده

شليبي وشرحه ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ٩٠/٥ .

امتلاؤها وتفجير بعضها إلى بعض حتى تعود بحراً واحداً^(١)، وهذا قريب مما نكره أبو عبيد.

ويقول صاحب اللسان فيها: «وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾؛ فسرّه ثعلب فقال: مُلِئَتْ، قال ابن سيده: وَلَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُلِئَتْ نَارًا، ...، وكان عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلامُ يقول: المُسْجورُ بالنَّارِ: أي مَمْلُوءٌ، وقال في قوله ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾؛ أَفْضَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فَصَارَتْ بَحْرًا وَاحِدًا»^(٢).

تُجَدُّرُ الإِشَارَةِ. بَعْدَ هَذَا الْعَرَضِ إِلَى دِلَالَةِ «سُجِّرَتْ». إِلَى مَلْحَظَتَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي دِلَالَتِهَا سَبَبُهُ تَفَاوُتُ اللَّهْجَاتِ فِي إِطْلَاقِ الْأَلْفَاظِ عَلَى دِلَالَاتِهَا، أَمَا إِذَا عُرِضَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ عَلَى «سُلْمِ دُرُجَاتِ الْإِبَانَةِ» فَإِنَّهُ لَنْ يَحْتَمِلَ مَكَانًا قَرِيبًا مِنْ أَدْنَى تِلْكَ الدَّرَجَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى قَدْ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ أَمَا بِالتَّأْوِيلِ، أَوْ بِإِقَامَةِ مَعْنَى تَوْفِيقِيٍّ مُؤْتَلَفٍ مِنْ مَعَانِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فِي اللَّهْجَاتِ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي ذَاتُ عِلَاقَةٍ وَنَسَبٍ حَمِيمٍ.

وَالْمَلْحَظُ الثَّانِي هُوَ أَنَّ التَّفْسِيرَ الْأَقْرَبَ عِنْدِي هُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدِ الْهَرَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَرُوي

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي عَاشَرَ الرَّسُولَ ﷺ، وَقَدْ شَهِدَ نَزُولَ بَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ فَهْمَهُ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ أَقْرَبُ مِنْ فَهْمِ الْمَفْسِّرِينَ الَّذِينَ جَاءُوا بَعْدَهُ، وَلَسْتُ أَجْنَحُ إِلَى اطِّرَاحِ آرَاءِ الْمَفْسِّرِينَ أَوْ التَّجَافِي عَنْهَا؛ إِذْ إِنَّ التَّنْزِيلَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

وَمِنْ أَمَثَلَةِ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالِ الْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾^(٣).

(١) انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق مصطفى حسين أحمد، ط ٣، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م، ٧٠٧/٤.

(٢) ابن منظور، اللسان، مادة «سجر»، ٣٤٥/٤.

(٣) الآية [يونس، ٩٢].

يقول أبو عبيد إن معنى «البدن» الدرع بلغة هذيل^(١). والزمخشري يسوق معاني مختلفة لها، ومنها الجسد السوي الذي لم ينقص منه شيء ولم يتغير، أو العريان من غير لباس، أو الدرع التي عُرف بها^(٢).

وصاحب اللسان يذكر أن من معاني كلمة البدن - بعد نكره دلالتها على الجسد -: «والبدن: شبه درع إلا أنه قصير قدر ما يكون على الجسد فقط قصير الكمين. ابن سيده: البدن: الدرع القصيرة على قدر الجسد، وقيل هي الدرع عامة، وبه فسّر ثعلب قوله تعالى: «فاليوم... قال بدرعك...»^(٣).

ولعل في قول ثعلب مستأنساً بأن الكلمة نزلت بلغة هذيل، وأن المعنى المتعين منها هو ما ذكره الهروي نقلاً عن ابن عباس، أما المفسرون فممن قال منهم إن المعنى هو «الدرع» فقد التفت إلى تباين اللهجات وتفاوتها، أو أخذ عن التفت إلى هذا الملاحظ، وأما من قال منهم إن معناها «الجسد» أو ما شاكله فإنه التفت إلى المعنى الشائع الذي عرفته العرب، وتعاورته الألسنة. إن كلا التفسيرين متقبل مع أن أحدهما أعلى من الآخر، وأقرب إلى فهم النص كما أريد منه.

وليس من الشطط أن يقال إن من الأسباب التي حثت القدماء على التصنيف في غريب الحديث اشتغال بعضهم على الفاظ لهجية خاصة لم تكن اللهجات الأخرى تتداولها، فالرسول ﷺ كان يُخاطب العرب بلغاتهم، ولما كان الرواة يتناقلون تلك الأحاديث وغيرها

(١) انظر: الهروي، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم، ١٢٩.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف ٣٦٧/٤. وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٣٢/٤. وتفسير أبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تفسير البحر المحیط، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٣م، ١٨٩/٥.

(٣) ابن منظور، اللسان، مادة بدن، ٤٩/١٢٤.

طلباً لإشاعة فضلها بين الناس ، وقَع ناسٌ في التفاصيل الناشئة عن هذا العامل ، إنهم ألقوا
الفاظاً ودلالاتٍ تفترق عما ألقوه في كهجاتهم . ولعلّ مثلاً يوضح ما تقدم :

قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ إنه «كُتِبَ لوائلِ بنِ حُجْرِ الحضرميِّ ولقومه : من
مُحمَّدِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الأقبالِ العباهلةِ من أهلِ حضرموتِ بإقامِ
الصلاة ، وإيتاءِ الزكاة ، على التبعةِ شاة ، والتبئةُ لصاحبها ...»^(١) .

ولا يخفى أن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد افتتح كتابه بألفاظٍ يمانية اختص بها
أهلها دون غيرهم ، وآثروها على غيرها من الألفاظ ، وتجافى عنها أهل كثيرٍ من اللهجات ،
وهذا كله يُفضي إلى التفاصيل .

ولهذا نظيرٌ في العربية في العصر الحديث ، فقد يتعارف أهل بلدٍ أو لهجة على
استعمال كلمة بمعنى مخصوص ، وقد يستعملها آخرون بمعنى مختلفٍ أو قريبٍ منه ، أو قد
تؤثر بعض اللهجات لفظاً معيناً غير شائع في ذلك الاستعمال عند الآخرين . لنترك واقعةً
تحدثنا عما استشعره صاحبها وجاه تبائن استعمال الألفاظ لدلالاتها .

في أرض المغرب العربي يتعارفون على تاريخ الولادة بتاريخ الازدياد ، ولما نزل
صديقي في مطار المغرب - وكانوا قد أعطوه بياناً يضع فيه فضل معلومات عن هويته - وجد

(١) الهروي ، غريب الحديث ، ٢٦٨/١ ، وقد أشار أبو عبيد إلى أنه دخل كلام بعضهم في بعض ، في الأقبال
والعباهلة . والأقبال هم ملوك باليمن دون الملك الأعظم . واحداً قليل ، يكون ملكاً على قومه ،
والعباهلة : الذين أقرروا على ملكهم لا يزالون عنه ، وانظر : كتاب البشتي ، أبي سليمان حمد ابن
محمد الخطابي ، غريب الحديث ، تحقيق عبد الكريم العزيباوي ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢ م ،
٢٨٠/١ مع اختلاف في الرواية . وانظر : الزمخشري ، الفائق ، ١٤/١ ، (والتبعة الأربعة من الفهم ،
والتبعة الشاة الزائدة على الأربعة حتى تبلغ الفريضة ، أو الشاة التي ليست بسائمة يختلجها
صاحبها) .

أن هناك عنواناً كُتِب فيه «تاريخ الأزدياد»، وعند ذلك وَقَف مُتَمَاماً مُتَسَائِلاً عَنْ هَذَا الْمُرَاد، وَلَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ إِلَّا لَمَّا قَلَّ لَهُ أَحَدُهُمْ إِنَّهُ «تاريخ الولادة» .

لا شك في أن ثَمَّةَ رَابِطاً بَيْنَ الاستعمالين : تاريخِ الولادة وتاريخِ الأزدياد ؛ إذ إنَّ الولادة تُفْضِي إلى زيادةِ عَدَدِ الناسِ ، وكانَ المقصودُ مِنْ قولهم هو تاريخُ ولادتك التي أَفْضَتْ إلى ازدياد . أو كأنه الولادة نُفْسُهَا ، بدليل ما جاء في التنزيل الحكيم ﴿ وَمَا تَغْيِضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾^(١) ، وفي تسمية أهل المغرب إشارة مُلَمَّحة ، وإيماءً لطيف ، ولكنها مَلْبِسةٌ مُشْكَلَةٌ على حديثي العهد بتلك اللهجة .

والحقُّ أن مِثْلَ هذه الأمثلة إذا ما عُرِضَتْ على سُلْمِ دَرَجَاتِ الإبانة فإنها ستتربّع في مكان سُفْلِيٍّ مِنْ دَرَجَاتِ هذا السُّلْمِ ؛ إذ إنَّ المرءَ قَدْ يَضِلُّ في الغالب عن المعنى إلا إذا دُلَّ عليه . وفي مِثَالٍ آخَرَ أَقْلَ الْبِاسَا وَتَفَاصِلًا نَجْدُ أَنَّ أَهْلَ مِصْرَ يُؤَثِّرُونَ اسْتِعْمَالَ كَلِمَةِ «السَّكَّة» على غيرها مِنْ مُرَادفاتها كالسبيل والطريق . ولو أن قائلًا قال : «ابتعد عن هذه السَّكَّة» فإنه قَدْ يَسْقُطُ إلى الخاطر أن المعنى المرادُ مِنَ السَّكَّةِ الطريقُ التي يَسِيرُ عَلَيْهَا القطار ، وقد تكونُ هذه الكلمة بدلالاتها تلك عِنْدَ الْمِصْرِيِّ مُشْتَبِهَةً بما يَشْبَعُ عنده ، وبذلك يَقَعُ تَفَاصِلُ مَرْدُهُ إلى عامل اللَهْجَاتِ .

وَصَفْوَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْفِظِ فِي لَهْجَةٍ مَا مَعْنَى مُغَايِرٌ لِمَعْنَى الشَّائِعِ فِي أُخْرَى فَإِنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى إِفْسَادِ الْمَعْنَى ، وَتَحْوِيلِهِ عَنْ جِهَتِهِ ، وَاشْتِبَاهِهِ وَتَفَاصِلِ بَيْنَ قُطْبَيْ الْحَدِّثِ

(١) الآية [الرعد ، ٨] ، وكلمة الأزدياد معانٍ مختلفة عند المفسرين ، ومنها : «ما وُلِدَ لِتَمَامٍ . أو أن تُضَمَّ لِمَدَّةٍ كَامِلَةٍ تَأْتِي . انظر : الزَّجَّاج ، معاني القرآن وإعرابه ١٤٠/٣٥ ، والزمخشري ، الكشاف ٥١٦/٢٥ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٣٦١/٥ .

* هناك أمثلة كثيرة تشبَع في اللهجات المحكيمة يمكن أن تُزَوِّدَ ما نحن فيه . أعادنا الله إلى حظيرة العربية .

الكلامي ، ثم إنه قد ينجُم عن ذلك التباين آثارٌ سَلْبِيَّةٌ تُقْضِي إلى حَرْج اجتماعيٍّ في مَقام ما ، أو إلى ما يَحْرِص المرءُ على ألا يكونَ أو يقعَ . لقد تجلَّى ذلك في حادثة مؤت الرجل .

أمَّا إذا كانتْ إحدَى اللُّهْجَتَيْنِ تَعَارَفُ على الْفَاطِظِ لا تَكَادُ الأُولَى تَتَعَارَفُ عَلَيْهَا ، أو لا تَكَادُ تَشِيْعُ فِيهِمْ ، فإنَّ ذلكَ الْاِفْتِرَاقُ الْلُهْجِيَّ إِنَّمَا هو كاستِخْدَامِ الْحَوْشِيِّ أو الْغَرِيبِ الَّذِي لا مَكَانَ له على ألسنة أهل اللُّهْجَةِ الثَّانِيَةِ ، ولهذا يقولُ السَّامِعُ : ماذا تقول ؟ ، ما معنى قولك ؟ ، أنا لَمْ أَفْهَمْ . ولا يعني هذا الذي تَقَدَّمَ أَنَّ التَّفَاصِلَ سَيُنْمَحِي ؛ بل إنه سَيُظَلُّ قَائِمًا ، ولكنه لا يَنْطَوِي على آثارٍ سَلْبِيَّةٍ ، أو على استجاباتٍ قَدْ تُؤْزِنُ بما يَتَجَافَى المرءُ عَن أن يكونَ . إذاً إنَّ هذا التَّفَاصِلَ في هذا الْعَامِلِ يُدْرَسُ مِنْ زاوَيْتَيْنِ اثْنَتَيْنِ : زاوِيَةِ اسْتِعْمَالِ الْاَلْفَاطِ بِدِلالاتٍ مُتَغَايِرَةٍ بَيْنَ لهْجَتَيْنِ ، وزاوِيَةِ إِشَارِ الْفَاطِظِ رَبَّمَا لا تكونُ شائِعَةً عِنْدَ الأُخْرَى ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الزاوَيْتَيْنِ ، مع تباعهما في بَعْثِ الأَثَارِ السَلْبِيَّةِ ، هو التَّفَاصِلُ .

أمَّا إذا كانَ اللفظُ في لهْجَةٍ ما مُخْتَلِفًا قَلِيلًا اِخْتِلَافًا عَن مَعْنَاهُ في لهْجَةٍ أُخْرَى (وهذا يظهر بِجَلَاءٍ في الآيات التي ذَكَرْتُهَا «كالبَدَن» و«سُجَّرَت») ، أو كانَ ذالْحُمَةِ بِالأوَّلِ ، إذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، فإنَّ التَّفَاصِلَ مَعْدُومٌ ، ولكنَّ الوَقُوفَ على مَعْرِفَةِ أَصْلِ مَعْنَى الاسْتِعْمَالِ ؛ اسْتِعْمَالِ الْلفْظِ لِذِلالاتِهِ عِنْدَ لهْجَةٍ بَعِيْنِها ، مُطَلَبٌ يَعْملُ على تَقْرِيْبِ المرءِ مِنَ الْمَعْنَى الْمُتَعَيَّنِ الَّذِي أَرادَهُ أَهْلُهُ . وإنَّ لَمْ يُهَيِّأَ لِلْمَرْءِ ذلكَ ؛ فإنَّ الْمَعْنَى التَّوْفِيقِيَّ الْمُتَشَكَّلَ مِنْ مَجْمُوعَةِ الْمَعْنَايِ يَشْفَعُ لِلْمُتَجَاوِزِ .

وهكذا يتبيَّن أنَّ هناك ثلاثة أنماط في دراسة هذا العامل ؛ إنَّ هناك اِفْتِرَاقًا (وَتَبَّ ، اذْفِئُوا) ، وإِشَارًا (الأَقْيَالُ ، تاريخ الأَرْدِياد) ، وتَوْفِيقًا (سُجَّرَت ، البَدَن) بَيْنَ دِلالاتِ الْاَلْفَاطِ الْمُتَبَايِنَةِ بِتَبَايِنِ اللُّهْجَاتِ .

٢ - ثانياً : التطور الدلالي :

ما يزال كثير من ألفاظ العربية المعرّرة متداولة ، وقد خضعت لناموس التطور ، فانتزحت بعض الألفاظ قليلاً عن دلالاتها ، وتراخت أخرى إلى حد الإيهام دون الإحكام ، وقد كان من شأن هذا الذي تقدم أن يعقب التباساً وعموضاً في كثير من المواقف الكلامية ، كأن يستخدم المتكلم ألفاظاً بائدة غير مانوسة ، أو أن يتشبث السامع أو المتكلم بطور من أطوار تطور الكلمة دلاليّاً دون آخر ، فيقع تفاضل مرده إلى تمسك الأول بدلالة اللفظ في طور معين ، وتمسك الثاني بدلالة أخرى في طور دلالي آخر في الحدّ الكلامي نفسه ، أو أن يفهم اللاحق ألفاظ السابق كما يفهمها في عصره ظاناً أن تلك الألفاظ المتقدمة كانت تعني عند السابق ما تعنيه عند اللاحق .

وفي هذا الضرب يقول المرحوم إبراهيم أنيس : « وكان لهذا أستاذ الأدب الإنجليزي يُحذّرنا من تلك الألفاظ التي نظن أننا نفهم معناها ، ويقول لطلابه إنني لا أخشى عليكم في أدب شكسبير من تلك الألفاظ الغربية التي لم تُصارفوها في نصوص أخرى ، أولم تسمعوا بها من قبل ، ولكنني أخشى عليكم من تلك الألفاظ التي لا تزال تشيع بصورتها القديمة في الأدب الإنجليزي الحديث ، والتي يخطر في أذهانكم لأول وهلة أن دلالاتها واضحة مألوفة لكم جميعاً فهي محل الزلل والخطأ لأن كثيراً منها قد تطوّرت دلالاته ، وتغيّرت مع الزمن . أما الأولى فأمرها حين لا تكلفكم سوى البحث عنها في مظانها والوقوف على معناها » .^(١)

ومثل هذا كثير في العربية ، ومرده إلى التطور الدلالي ، ومن أمثله كلمة « النجعة » :

(١) إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ١٢٣ .

فقد كانت تعني المذهب في طلب الكلا، والمنتجع هو المنزل في طلب الكلا^(١)، وقد أصبحت تدل الآن على «المنتزه»، بل إنها مرادفة لها، ولو أن رجلاً قرأ قول الشاعر:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي سَأَصِيرُ رَسْمًا
إِذَا انْتَجَعَ النَّوَاجِعُ لَا أَسِيرُ^(٢)

فإنه قد يتبادر إلى خاطره الأول أن نُجَعَةَ هذا الشاعر شبيهة بنُجَعَتِهِ، والحق أن ثمة فرقا بينهما، وهذا لا ينفي وجود جامع بين المعنيين: القديم والحديث، إن كلتا الداليتين تُشْتَرِكُ في معنى الطَّلب، إما طلب الراحة والمتعة في البساتين والحدايق، وإما طلب الكلا ومساقت الغيث. والحاصل أن هذا التطور الدلالي أفضى إلى التراخي بين اللفظ ودلالته، وهو من العوامل المؤذنة بمزيد لبس في فهم كلام السابق.

ومثل هذا كلمة «الفشل» التي كانت تدل على الضعف والجبن^(٣) وقد وردت في التنزيل بهذا المعنى ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾^(٤)، وفي قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: «كُنْتُ لِلدِّينِ يَعْشُوبًا أَوْلَا حِينَ نَفَرَ النَّاسُ عَنْهُ، وَآخِرًا حِينَ فَشَلُوا»^(٥).

ولكن الناظر في دلالتها الآن يجد أنها تختلف عما كانت عليه قبلاً اختلافاً يسيراً، أو لنقل: إن الظلال العاطفية والهامشية التي تُثيرها دلالتها اليوم تفترق عن تلك الظلال التي نجدُها ماثلةً في نصوصها. ولعل في التنزيل وقول علي بياناً يوضح هذا. إن دلالتها الآن

(١) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «نجع»، ٣٤٧/٨. ويشير صاحب اللسان إلى أنها تُستعار فيما سوى هذا الاستعمال، فيقال: فلان نُجَعَتِي، أي أُملي.

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، ٦٢٠.

(٣) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة «فشل»، ٥٢٠/١١٥.

(٤) انظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٦١م، ٣٨٠، الآية [الافتال، ٤٦].

(٥) ابن منظور، اللسان، ٥٢٠/١١.

تدل على الإخفاق وعدم نيل المرام ، وربما لا يكون هذا مقترناً بالضعف أو الجبن المائتين في دلالته القديمة . ولذلك كله ينبغي للقارئ ألا يظن أن دلالة «الفشل» : إحياء وظلالاً هامشية وعاطفية تعني عند السابق ما تعنيه عند اللاحق .

ولست أزعج أن في هذا المثال تعميمية وتغطية للمعنى المتعين ، ولكن الملاحظ الذي ينبغي أن يؤخذ بعين العناية أن فهم كلمات السابق بدلالاتها اليوم عامل ذو أثر كبير في إقصاء المرء عن المعنى الذي أراده ذلك السابق ، بل هو في بعض الأحيان يعمل على قلب المعنى ، أو خلق اشتباه بين معاني الألفاظ .

ومن الأمثلة المبينة عن خطر فهم دلالات السابق بما هو متعارف عليه قوله جل في التنزيل ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(١) . إن معنى الفتنة في هذا الموضع اليوم بعيد عن معناها أمس ! إذ إنها تدل على «الإحراق» . وفي هذا يقول صاحب اللسان :
«جماع معنى الفتنة الابتلاء والامتحان والاختبار ، وأصلها مأخوذ من قولك فتنت الفضة والذهب إذا أذبتهما بالنار لتمييز الرديء من الجيد ، ... ، والفتن الإحراق ، ومن هذا قوله عز وجل ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ أي يحرقون بالنار ، ويسمى الصائغ الفتان ، ... ، وورق فتين أي فضة محرقة ...»^(٢) .

وكنت قد عرضت هذه الآية الشريفة على ثلثة من الزملاء ملتتمساً منهم فضل بيان ، ولما كان ذلك ، لم أظفر بأحد على علم بالمعنى الذي أراده صاحب التنزيل تعالى ، وقد عدلوا

(١) الآية [البروج ، ١٠٠] .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة «فتن» ، ٣١٧/١٣ . وقد جعل ابن فارس هذه المادة تدور في فلك الامتحان والاختبار مع إشارته إلى فتن الفضة والذهب . انظر : مقابيسه ، ٤٧٢/٤ . وقد أورد المهروي هذه الآية الشريفة ذكراً أن معنى فتنتوا «أحرقوا» . انظر : لغات القبائل ، ٣١٩٦ ، والزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ٣٠٨/٥ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٧٣٢/٤ . والآية [الذاريات ، ١٣] .

كلّهم إلى معنى الامتحان والاختبار .

والحق أنّ ثمة تفاعلاً بيناً في هذا الموضع مرده إلى باعثن :

الأول :

اقتصر هذه الكلمة في هذه الأيام على معنى لا يكاد يُنقِذُ زنادُ خاطرٍ لغيره ، وليس هذا هو الباعث ، وإنما هو التطور الدلالي الذي أُنزِنَ بهذا الاقتصار ، ثم إن الذي يزيد من تجلّي اللبس هو أنّ هذه الكلمة من «المُعمرات» ، وليس ثمة مُعَمَّرٌ يتعافل عليه الزمان .

والثاني :

لعلها كانت تُستعمل في سابق عهدِها في «إذابة الفضة وإحراقها» ، ثم انتقلت إلى إحراق كل شيء ، ولما كان في إذابة الفضة اختباراً لها في تمييز الجيد من الرديء نُقل هذا المعنى إلى الاستعمال في معرض اختبار الناس وامتحانهم ، ولا يخفى على ذي نُهيّة أنّ المعنى الجامع الذي أشار إليه ابن فارسٍ يَسْتَنْقِطُ كل تلك الاستعمالات والمعاني نحو المعنى القُطْب .^(١)

ومن المرجح أنّها كانت تُستعمل في عصر نزول الآية بمعنى الاختبار والامتحان ، وما أكثر هذا في التنزيل ، ويدلنا على هذا التطور قولُ صاحب اللسان «وأصلها مأخوذ...» ، وقد يحدث أنّ يتشبّه المرء بطورٍ دلالي لهذه الكلمة دون آخر ، مع أنّ المرسل قد جاء بها مُعتمداً على طورٍ دلالي غير الذي سُرِّحَ إليه خاطرُ الأول . إن هذا التفاضل الناجم عن «تشبّه طرفي الحدّث الكلامي بطورين دلاليين مُفترقين» يشترك مع التفاضل الناشئ عن

(١) يقول : «الفاء والتاء والنون أصل صحيح يدل على ابتلاء واختبار» ، مقاييس اللغة ، ٤/٤٧٧ .

فَهُمُ اللَّاحِقُ الْفَاطَا السَّابِقُ كَمَا يَعْهَدُهَا فِي عَصْرِهِ . إِنَّهُمَا بَابَانِ مِنْ أَبْوَابِ التَّفَاصِلِ ، وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مُدْخَلٌ عَرِيضٌ اسْمُهُ التَّطَوُّرُ الدَّلَالِيُّ ، وَلَعَلَّهُ يَسْتَقِيمُ بَعْدَ هَذَا أَنْ يُقَالَ إِنَّ تَعَاقُبَ الْأَطْوَارِ الدَّلَالِيَّةِ شَبِيهٌ بِعِلْمِ «الطَّبَقَاتِ الْأَثَرِيَّةِ» ، فَإِذَا مَا تَرَاخَتْ تِلْكَ الطَّبَقَاتُ فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْمُيُوعَةِ وَتَعَدُّرِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا ، وَإِذَا مَا وَقَعَ هَذَا فِي مِضْمَارِ «طَبَقَاتِ الدَّلَالَةِ الْمُتْرَاكِمَةِ وَالْمُتْعَاقِبَةِ» فَإِنَّ الْمَعْنَى قَدْ يُصْبِحُ مَحْوُولًا عَنْ جِهَتِهِ ، أَوْ يَصْبِحُ ذَا مُيُوعَةٍ تُفْضَى إِلَى اسْتِبْهَاهِ .

وَمِنْ أَمْثَلَةٍ وَقُوعِ التَّفَاصِلِ النَّاجِمِ عَنْ تَشَبُّثِ الْقَارِئِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ بِدَّلَالَةِ الْكَلِمَةِ فِي طَوْرِ دِلَالِيٍّ مُفْتَرِقٍ عَنِ الطَّوْرِ الَّذِي يَزْمِي إِلَيْهِ الْأَخْرُ مَا سَاقَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي مَعْنَى الْوُضُوءِ ، فَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ غَسَلَ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ أَوْ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ أَوْ سَكَنَ مِنْ شَعَثِ رَأْسِهِ بِالْمَاءِ: وَضَّاهُ . أَمَّا الْوُضُوءُ الَّذِي حَدَّهُ الْبَارِي فَهُوَ بَيْنَ مَعْرُوفٍ ^(١) . وَأَمَّا الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ فَهُوَ غَسْلُ الْيَدِ وَالْقَمِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ لِيُنْظَفَا وَيَطْيَبَ رِيحُهُمَا ، وَقَدْ جَرَى النَّاسُ بَعْدُ - كَمَا يَقُولُ ابْنُ قَتَيْبَةَ - عَلَى الْوُضُوءِ مِنَ الزُّهْمِ ، وَأَنْ يَقُولُوا ، إِذَا غَسَلُوا أَيْدِيَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمُوا : «تَوْضَّأْنَا» ، وَهَمْ يُرِيدُونَ نَظْفَنَا أَيْدِينَا لِنَطْعَمَ بِهَا ^(٢) .

ثُمَّ يَشِيرُ ابْنُ قَتَيْبَةَ إِلَى اللَّبْسِ إِشَارَةً جَلِيَّةً فِي قَوْلِهِ :

«وَمَنْ تَوْضَّأَ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَرِجْلَيْهِ فَإِنَّمَا وَقَعَ غَلَطُهُ فِي ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ وَضُوءِهِ لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَأَى وَضُوءَ الصَّلَاةِ عَلَى هَيْئَتِهِ ظَنَّ أَنَّ كُلَّ وَضُوءٍ أَمْرٌ بِهِ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ ...» ^(٣) .

وَلَمَّا كَانَ هُنَاكَ طَوُّرَانِ دِلَالِيَّانِ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ (فِي هَذَا الْمَقَامِ) تَمَسَّكَ كُلُّ فَرِيْقٍ بِطَوُّرٍ دُونَ

(١) انظر : ابن قتيبة ، غريب الحديث ، ١١٣/١ - ١١٦ .

(٢) انظر : ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ١١٦/١ .

(٣) ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ١١٦/١ .

آخِرُ ، وكان هناك افتراقٌ فيما يَنشَأُ عن هذا التمسك .^(١)

ومن أمثلة حُطُورة فَهَمُ كلام السابق بما يشيعُ من دِلالاتٍ أو استعمالاتٍ كلمته «الابْتِلاءُ» ؛ إذ إن لها معنى يَفْتَرِقُ عن المعنى القَدِيمِ بعضَ الافتراقِ ، ولكنَّ البَوْنَ الشاسِعَ بين الاستعماليين ؛ القديم والحديث ، كما من في تلك الظلالِ الهامشيَّةِ والعاطفيَّةِ التي تَكْتَنِفُ دلالتها اليوم .

يقول صاحب اللسان :

«بَلَوْتُ الرَّجُلَ بُلُوءًا وَبَلَاءً وَابْتَلَيْتُهُ : أَخْتَبِرْتُهُ ، ... ، وَقَدْ ابْتَلَيْتُهُ فَأَبْلَانِي أَي اسْتَخْبِرْتُهُ فَأَخْبِرْنِي ، ... ، وَأَصْلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَبْلَيْتُ فُلَانًا يَمِينًا إِذَا حَلَفْتُ لَهُ بِيَمِينٍ طَبِئْتُ بِهَا نَفْسُهُ . وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : أَبْلَى بِمَعْنَى أَخْبَرَ . وَابْتَلَاهُ اللَّهُ : امْتَحَنَهُ ، ... ، وَالْبَلَاءُ يَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» .^(٢)

وَإِذَا مَا سَمِعَ أَحَدٌ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ...﴾^(٣) فَإِنَّ عَلَيْهِ الْأَيْتِقَ بِالْخَاطِرِ الْأَوَّلِ الَّذِي مَصْدَرُهُ دِلَالَةُ الْإِبْتِلَاءِ الْيَوْمَ وَظِلَالُهَا الْعَاطِفِيَّةُ فِي اقْتِنَاصِ مَقْصِدِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ دِلَالَتَهَا الْيَوْمَ وَظِلَالُهَا الْعَاطِفِيَّةُ سَتَوْعِبُهُ فِي شَرَكِ الْغُمُوضِ وَالتَّجَافِي عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَمِنَ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ ثَمَّةَ تَخْصِيصٍ فِي دِلَالَتِهَا ؛ إِذْ إِنَّا لَا نَكَادُ نَسْتَعْمِلُهَا إِلَّا فِي مِضْمَارِ الشَّرِّ أَوْ النَّوَازِلِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿وَنَبَلُّوكُمْ بِالْأَشْرِّ وَالْخَيْرِ

(١) لعله يستقيم أن يقال إن هذا المثال يَنضَافُ إلى باب الحديث عن التفاصيل الناشئ عن المجالات الدلاليَّةِ . وهذا رأي صحيح ، ولكنَّ المجالاتِ الدلاليَّةِ نفسُها لها أطوارٌ دلاليَّةٌ ، بل إنَّ مردَّها إلى عامل التطوُّرِ الدلاليِّ والنقلِ ، وقد جنث بهذا المثال في هذا المقام توضيحاً لهذا التفاصيلِ الناجم عن هذا العامل .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، مادة «بلا» ، ٨٢٣/٨٤ .

(٣) الآية [النساء : ٦٠] ، وقد ذكر هذا المعنى «الاختبار» الزمخشري . الكشاف ، ٤٧٢/١ ، وأبو حيَّان ، البحر المحيط ، ١٧٩/٣ . وأشار إلى أنَّ اختبارَ الصغير يكون بدفعِ نَزْرٍ يسيرٍ من المال إليه بتصرفٍ فيه ، والوصيُّ يُرامِي حاله فيه لنلِّبُتْلِفَهُ ، واختبارُ الصغيرة أن يُؤدَّ إليها أمرُ البيت .

فِتْنَةٌ^(١). والمعنى نَحْتَبِرُكُمْ بالشرِّ لنعلمَ كيفَ صَبِرُكُمْ ، والخيرِ لنعلمَ كيفَ شُكْرُكُمْ^(٢) .

وفي تطوّر المَرْجِعِ إشارةٌ كبيرةٌ إلى هذا العاِملِ ، وقد أُشيرَ إلى اختلافِ بَيْنِ بَيْنِ

المدلولين : القديم والحديث من قبل .

وإذا ما عُرِضَتْ «خُطُورَةٌ فَهَمَّ كَلَامُ السَّابِقِ» على سُلَّمِ دَرَجَاتِ الإبانة فإنَّها ستكون

مُتفاوتة ، فقد تكونُ في أحيانٍ مُلبَّسةً أشدَّ الإلباس ، بل إنَّها قد تَعَمَلُ على تَضليلِ السامعِ

واقصائه عَن المعنى ، وهذا حادِثٌ إذا كان التطوّر الدلاليُّ ماثِلاً في المعنى المَرْكُزِيِّ . إنَّ ذلك

يُفِضِي إلى تَفاضُلٍ كُلِّهِ تَعَمِيَّةً وإشكالاً ، ولعلَّ في «الفَتْنِ والفِتْنَةِ» فَضْلٌ بيانٌ يُشيرُ إلى ذلك ،

وقد يكونُ الأفتِراقُ يسيراً إذا كانَ الافتِراقُ بَيْنَ المعنيتينِ حاصِلاً في الظلالِ العاطفيَّةِ

والهامشيَّةِ ، لأنَّ المعنى المَرْكُزِيِّ الذي يتَّفَقُ عليه الاثنانِ قد يُلَمَّحُ في ثنِّيِ الحَدِثِ الكلاميِّ مع

أنَّ احتمالَ التفاضلِ يَبْقَى قائماً . ولعلَّ لتفاوتِ المعرفةِ الموهوبةِ أو المُتَحَصِّلةِ دَوْرًا في ظُهورِ

التفاضلِ وانمحاءِهِ .

أما التفاضلُ الناشئُ عَن اسْتِخْدامِ أَلْفاظٍ بائدةٍ مَهْجُورةٍ فمرَدُّه إلى التطوّرِ اللغويِّ ؛ إذ

إنَّ بعضَ الألفاظِ تَمُوتُ وتَتَدَثَّرُ ، ولا يَبْقَى منها إلا الرِسمُ كما تَبَيَّنَ قَبْلاً ، ثمَّ إنَّ اسْتِخْطاطَ تلكِ

الكلماتِ في نصِّ ما يَعْمَلُ على خُفوتِ التواصلِ بَيْنَ أبناءِ اللغةِ .

وقَدْ عَرَّفَتِ الغرابةُ في الكلماتِ بأنَّ تكونَ الكلمةُ وَحْشِيَّةً لا يَظْهَرُ مَعْنَاهَا ؛ فمِخْتاجُ في

مَعْرِفَتِها إلى أنْ يُنْقَرَّ عنها في كُتُبِ اللغةِ المَبْسُوطَةِ^(٣) ، ولعلَّ هذا هو الذي اسْتَوَقَفَ الفُراءُ

(١) الآية [الانبيا ، ٢٥] .

(٢) انظر : ابن قتيبة ، تاويل مُشْكِلِ القرآن ، ٢٦٠ .

(٣) انظر : السيوطي ، المزهَر ، ١٨٦/١ .

عندما فسّر قوله تعالى ﴿وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾^(١) ، فالقومُ فيما نُذكر لغة قديمة ، هي الحِنطة والخُبز جميعاً قد ذُكرا^(٢) .

ومن المعروف أنه إذا تساوت جُمَلتان في جميع العوامل ، واختلفتا في أن إحداهما اشتملت دون الأخرى على كلمة صعبة أو غير شائعة ؛ فإنها أصعب من الجملة الأخرى ، فجملة «طَفِقَ يَبْحَثُ عَنِ الْمَاءِ» أصعب من جُملة «أَخَذُ يَفْتَشُ عَنِ الْمَاءِ» .^(٣)

ولعل هذا لا يشيع كثيراً في استعمال اللغة في هذه الأيام ، ولكنه يبقى عاملاً من عوامل التفاصيل في العربية ، ومصدراً من مصادر الذي يريد التوسُّع أو المماحكة في استعماله غريب اللغة .

ثالثاً : المجاز :

الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة ، والمجاز ما كان يصد ذلك^(٤) ، وهذا يعني أن الكلام على ضربين اثنين ؛ ضرب يصل المتكلم فيه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وآخر لا يصل فيه إلى غرضه بدلالته وحده ، ولكن اللفظ يدل على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم يكون لذلك المعنى دلالة ثانية تسوق المرء إلى الغرض المتعين

(١) الآية [البقرة ، ٦١] .

(٢) انظر : الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، عالم الكتب ، لبنان ، ١٩٨٠ م ، ٤١/٦ . وقد أورد صاحب اللسان رأياً لابن جنّي يقول فيه إن بعض أهل التفسير ذهبوا إلى أن القوم هو الثوم ، فالفاء على هذا بدلٌ من الشاء ، والصواب عنده كما ذكره الفراء أنفاً . انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «قوم» ، ٤١/١٢ .

(٣) انظر : داود عبده ، دراسات في علم اللغة النفسي ، ط ١ ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤ م ، ٢٨ .

(٤) انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ٤٤٤/٢ . لعله يحسن التحفظ قليلاً في هذا المقام ليكون المراد بالأصل أو أصل الوضع ، نسبياً ؛ ذلك أن المجاز قد يشتد حتى ليخالُ أصلاً ، وهذه المأحة طرقت بابها ابن جنّي في مطلب أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة . انظر : ٤٤٩/٢ .

مِنْهَا ، ومَدَارُ هَذَا الْأَمْرِ عَلَى الْكِنَايَةِ وَالِاسْتِعَارَةِ وَالتَّمَثِيلِ ^(١) . وَإِذَا مَا قِيلَ : «فُلَانٌ كَثِيرٌ رَمَادٍ الْقَدْرُ» فَإِنَّ الْمَعْنَى لَنْ يُقْتَنَصَ مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ . إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ الَّذِي يُوَجِّبُهُ ظَاهِرُهُ ، ثُمَّ يَعْقِلُ السَّمَاعُ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى . عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِدْلَالِ - مَعْنَى ثَانِيًا هُوَ غَرَضُ الْمُتَكَلِّمِ ، كَمَعْرِفَتِهِ مِنْ كَثِيرِ رَمَادٍ الْقَدْرُ أَنَّهُ مِضْيَافٌ . ^(٢)

وَإِذَا مَا سَمِعَ سَامِعٌ قَوْلَهُ جَلٌّ : «فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا» ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْقُلَهُ بِلَفْظِهِ ، فَإِنَّ الْمَنْقُولَ إِلَيْهِ لَنْ يَهْدِيَهُ إِلَى الْمَعْنَى ، وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ «أَنْمَثْنَاهُمْ سِنِينَ عَدَدًا» لَكَانَ مُتَرَجِّمًا لِلْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ الْمَوْهِمِ . ^(٣)

وَقَدْ يَحْدُثُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِنْتِقَالَ فِي اللَّغَةِ عَامِلًا مِنْ عَوَامِلِ اللَّبْسِ ؛ إِذْ إِنَّ النَّاسَ مُتَّفِقًا وَتَوَاتُورًا فِي قُدْرَتِهِمْ عَلَى إِدْرَاكِ مَقَاصِدِ الْكَلَامِ الْمَجَازِيِّ ، أَوْ اسْتِشْرَافِ كَرَامِيهِ ، فَتَرَى بَعْضَهُمْ يَشْرَعُونَ إِلَى دَحْضِهِ وَإِنْكَارِهِ ، وَلَعَلَّ ابْنَ قَتَيْبَةَ قَدْ أَلْمَحَ إِلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ : «مَاذَا أَرَادَ بِإِنْزَالِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ، مَنْ أَرَادَ لِعِبَادِهِ الْهُدَى وَالْبَيَانَ ؟ وَتَعَلَّقُوا بِكَثِيرٍ مِنْهُ لَطْفَ مَعْنَاهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَجَازَاتِ بِمُضْمَرٍ لغيرِ مَذْكَورٍ ، أَوْ مَحْذُوفٍ مِنَ الْكَلَامِ مُتْرُوكٍ ، أَوْ مَزِيدٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهُ حَذْفُ الزِّيَادَةِ ، أَوْ مُقَدِّمٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهُ التَّأخِيرُ ، ... ، أَوْ مُسْتَعَارًا، أَوْ مَقْلُوبًا» . ^(٤)

لَقَدْ أَتْرَكَ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ أَنْ فِي الْمَجَازِ سَبِيلًا إِلَى الْإِلْغَازِ وَالتَّعْمِيَةِ ، فَأَقَامُوا عِلَاقَةً وَثِيْقَةً بَيْنَ اللَّغْزِ وَالْمَجَازِ ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَرَسَطُو الَّذِي يَرَى أَنَّ مَاهِيَةَ اللَّغْزِ هِيَ أَنْ تُرَكَّبَ الْفِإَظَا لَا يَتَّفِقُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ ، وَلَكِنَّهَا تُوَدِّي مَعْنَى صَحِيْحًا ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي بِتَأْلِيفِ الْفِإَظِ ذَاتِ مَعَانٍ

(١) انظر : الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٢٦٢ .

(٢) انظر : الجرجاني ، المصدر السابق ، ٢٦٢ .

(٣) انظر : ابن قتيبة ، تاويل مشكل القرآن ، ١٦ ، والآية [الكهف، ١١] .

(٤) ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٢٥ .

حقيقيّة ، بل يتأتّى باستعمال المجازات .^(١)

وليس الحديث في هذا المقام عن المجاز الميت الذي أفضى تسامح الدهر عليه إلى لُحوقه بِرُكْب الحقائق ، ولكنه عن المجاز الحي الذي يَعْمِد إليه أهل الأدب ، أو المتكلمون بوجه عام ، وهو مجاز له بواعث وأعراض ليس المقام مقام بسط القول فيها .

ومن أمثلة هذا العامل المُفضي إلى وقوع التفاصيل كلمة «الاستطابة» المنقولة إلى معنى مُفْتَرِقٍ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيّ ، وقد وَرَدَ في حديثٍ للرسول ﷺ أنه نَهَى عَنْ اسْتِطَابَةِ الرَّجْلِ بِيَمِينِهِ^(٢) ، وقد يَقِفُ المرءُ بَعْدَ اعْتِيَاصِ الْأَمْرِ عَلَيْهِ مُتَسَائِلًا عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَعَيِّنِ مِنْ هَذَا كَلِمَةً ، وقد عُدَّ هذا الحديث مِنَ الْغَرِيبِ لِمَا يَكْتَنِفُهُ مِنْ غُمُوضٍ بَاعَثَهُ هَذَا الْمَجَازُ ، فَالاسْتِطَابَةُ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَاهَا «الاستنجاء» ، وقد سُمِّيَ الاستنجاء اسْتِطَابَةً مِنَ الطَّيِّبِ ، وبهذا يَكُونُ الْمَعْنَى الْمُسْتَتِرُ : «يُطَيِّبُ جَسَدَهُ مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْخَبَثِ بِالاسْتِئْجَاءِ»^(٣) .

ولا يُخْفَى أَنَّ لِرِعَايَةِ الْجَانِبِ النَّفْسِيِّ وَالتَّادِبِ دَوْرًا فِي وُقُوعِ هَذَا الْمَجَازِ الَّذِي أَفْضَى إِلَى نَقْلِ الْمَعْنَى إِلَى آخَرٍ نَاجِمٍ عَنْهُ ، إِنَّ الرَّجُلَ يَسْتَنْجِي أَوَّلًا ، ثُمَّ يَنْشَأُ عَنْ هَذِهِ الْفِعْلَةِ تَطْيِيبُ الْجَسَدِ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَثِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَدَّى الْمَعْنَى ، وَأَمْنَحَ إِلَى الْمَعْرَى ، بِالتَّجَافِي عَمَّا يَسْتَقْبِحُ ذِكْرُهُ ، فَكَانَ الْمَجَازُ الَّذِي أَفْضَى إِلَى مَزِيدِ تَفَاصُلِ .

وكلمة «الطبيب» لها معنى معروف مُتَدَاوِلٌ ، وهو الذي يُعَالِجُ الْمَرَضَى ، وَأَصْلُ هَذَا مِنَ الرَّجُلِ الْحَازِقِ بِالْأُمُورِ ، الْعَارِفِ بِهَا ، وَبِهِ سُمِّيَ الطَّبِيبُ^(٤) . وَلَكِنْ ، إِذَا مَا اسْتُخْدِمَتْ هَذِهِ

(١) انظر : أرسطو ، فن الشعر ، ترجمة عبدالرحمن بدوي ، دار الثقافة ، لبنان ، ١٩٧٣ م ، ٦١ .

(٢) انظر : الهروي ، غريب الحديث ، ٢٢٩/١ .

(٣) الهروي ، المصدر السابق ، ٢٢٩/١ .

(٤) انظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «طبيب» ٥٥٤/١٣ .

الكلمة بمعنى آخر ذي علاقة بالأول فإن ذلك قد يُفْضَى إلى وقوع التفاصيل ، ولعل قوله ﷺ يُفسَّر ذلك : «بَلَّغْنِي أَنْتَ جُعِلْتَ طَبِيبًا» .^(١)

والحق أن كلمة الطبيب تحتمل غير معنى ، ولذلك عدَّ هذا من غريب الحديث ، ومصدراً هذه الغرابة التجوُّز المتمثل في تشبيهه الرجل «القاضي» بالطبيب ، فقد كنى الرسول ﷺ عن القضاء والحكم بين الخصوم ، لأن منزلة القاضي بينهم بمنزلة الطبيب من إصلاح البدن^(٢) ، ثم إن القاضي يصلح أحوال الناس ، ويحلُّ مشكلاتهم ، والطبيب يصلح أبدان الناس ، ويعالج أدواءهم .

وفي حديث آخر يقول ﷺ : «وَيْلٌ لِأَقْمَاعِ الْقَوْلِ ، وَوَيْلٌ لِلْمُصْرِّينَ»^(٣) .

إن مفرد «أقماع» قمع ، وهي تعني الأداة التي يُصَبُّ فيها ما يُحَقَّن في السَّقاء وغيره من الأوعية ، والحق أن السامع قد يحس بأن هناك غموضاً في هذا الحديث ، مع أنه قد يكون صاحب عهد بكلمة «أقماع» ؛ ولعل مردد هذا كله إلى إقامة وجه شبه بين صورتين متقابلتين : بين الأقماع التي لا تمسك شيئاً مما يُصَبُّ فيها ، وبين الأذان التي تطرق بابها المواعظ دون أن يعيها أصحابها أو يعملوا بها ، وكأن تلك المواعظ تمرّ عليها مجازاً ، كما يمرّ الشراب في «الأقماع» اجتيازاً .^(٤)

والملاحظ الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في الأمثلة المتقدمة قبلاً ، والتي ستردُّ بعداً ، أن الكلمات معانيها معروفة ، أو لنقل : إن معناها إما ما اعتاص على المرء فإنه لن يعدم

(١) ابن الأثير ، النهاية ، ١١٠/٣ ، وانظر : ابن منظور ، اللسان ، ٥٥٤/١ .

(٢) انظر : ابن الأثير ، المصدر السابق ، ١١٠/٣ ، وانظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ٥٥٤/١ .

(٣) الزمخشري ، الفائق ، ٢٢٥/٣ ، وابن الأثير ، المصدر السابق ، ١٠٩/٤ .

(٤) انظر فيما قيل في هذا الحديث : الزمخشري ، المصدر السابق ، ٢٢٥/٣ ، ابن الأثير ، المصدر السابق ،

١٠٩/٤ ، والأزهري ، تهذيب اللغة ، ٢٩١/١٤ ، وابن فارس ، مقاييس اللغة ، ٢٨/٥ .

الوسيلة في إيجاد ضالته تلك في المعجمات ومَظَانُّ اللغة ، ولكنَّ الحاصل أن السياق اللغوي هو الذي لَفَّ تلك الكلمات بِشُبُهَةِ الغُموض . إن كلمة الاستِطابة مَعْرُوفٌ مَعْنَاهَا ، وكذلك الطبيب والأقماع ، ولكنَّ الكلمات تلك غامِضَةٌ في سياقها ذاك .

إن باعَثَ هذا الغُموض هو سلوك سبيلٍ فيها نُقِلَ للمَعْنَى ، أو فيها لَفْظٌ مُقْتَرَنٌ بِأَخْرَجَ رَبِّمَا لا يكونُ بينهما سَبَبٌ إِلَّا مِنْ بابِ التَّجَوُّزِ ، ولعلَّ هذا يُعيدنا ثَانِيَةً إلى إِمْلَاحَةِ الشَّيخِ الجُرْجَانِي إلى أن الذي يَدُلُّنا على المعنى في هذه الأمثلة هو اللفظ الذي يَقتَضِيهِ مَوْضُوعُهُ في اللغة ، ثمَّ يَجِدُ المرءُ دِلَالَةً ثَانِيَةً لذلك المعنى تُوصِلُهُ إلى الغَرَضِ المُتَعَيَّنِ ^(١) . وهنا مَكْمَنُ الغُموضِ واللَبْسِ ، فَقَدْ يَحْدُثُ أن يكونَ الاستِدْلالُ غَيْرَ سَكِيمٍ ، فَيَسْتَقِطُ في الخاطِرِ مَعْنَى غَيْرِ الذي أَرَادَهُ المُتَكَلِّمُ .

وَمِنْ أَمثلةِ هذا الغُموض ما جاء في التنزيل العزيز : ﴿فَبِأَنِّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ ^(٢) .

إنَّ الذُّنُوبَ ههنا الدُّلُوءُ ، وهي كلمة مَعْرُوفَةٌ شَائِعَةٌ ، ولكنَّ الغُموض قد اعْتَرَاهَا في هذا السياق ، وَقَدْ يَتَسَاءَلُ المرءُ : أَيَكُونُ المَعْنَى أَنَّ لِلظَّالِمِينَ دُلُوءًا ؟ ليس ثَمَّةَ بُدٌّ مِنَ الرَّجُوعِ إلى الاستِدْلالِ المُلَمَّحِ إِلَيْهِ آنَفًا :

الذُّنُوبُ تُعْنِي الدُّلُوءَ ، وَقَدْ يُقَالُ هَذَا ذُنُوبُكَ «دُلُوءُكَ» ، والمعنى هذا نَصِيبُكَ وَحِطُّكَ ؛ أَي أن هذه الكلمة قد اسْتُعِيرَتْ في مَوْضِعِ الحِطِّ والنَّصِيبِ ؛ إِذ إنَّ القَوْمَ لَمَّا كَانُوا يَسْتَقْفُونَ ، فَقَدْ كَانَ

(١) انظر : البحث ، ١٩٣ .

(٢) الآية [الذاريات ، ٥٩] .

لهذا نصيب ، ولذا نصيب ، وهذا هو المعنى الذي أراده صاحب التنزيل ^(١) ، وهو أعلم .
ومن الملاحظ أن سبيل الاستدلال هي التي تعمل على رفع غطاء الغموض عن المعنى المقصود .

ومما يقع فيه الغموض قوله تعالى وجل : ﴿ وَكَلَّمْنَا بِأَخْذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾ ^(٢) .
لعل المرء لا يصل إلى المعنى إلا بروية ولطف نظر : إذ إن اللفظ وحده لا يكفي لاقتناص المراد ، ولعل الغموض واقع في قوله : «تغمضوا فيه» .

إن إغماض المرء عينيه قد يفوت عليه الكثير ، أو قد يكون باعثه التباعد عما هو غير محبوب ، أو قد يكون فيه دلالة على التسمح والتساهل ، وهو المراد في هذا المقام . وأصل هذا قطع النظر عن الشيء ، ولذلك سمي الترخُّص إغماضاً ^(٣) . ولا يخفى أن هذا مجاز ذو إيماء لطيف ، وإشارة فيها قليل من التغطية ، ثم إن المجاز هو الذي يجلي المعنى ، وهو الذي يغطي في أحيان أخرى .

ولعله من التكرير ولكنه من التذكيرة أن يقال إن معنى الكلمة بين ، ولكن السياق اللغوي المتمثل في المجاز هو الذي أكسبها الغموض ؛ إذ إن فيه انتقالاً إلى معنى آخر ذي علاقة بالأول ، ولا يخفى أن هناك جمالاً وإشراقاً للمعنى في ذلك التجوز ، «فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشى والحلي وأشبه ذلك ، والمعاني الثواني التي يؤمأ إليها

(١) انظر : ابن قتيبة ، تاويل مشكل القرآن ، ١١١ ، والزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ١٥٩/٥ ،
والزمخشري ، الكشاف ، ٤٠٧/٤ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ١٤١/٨ ، وكنت قد عرضت هذه الآية على
ثلة من الزملاء ، فلم يهتدوا إلى المعنى ، بل إنهم عمدوا إلى التاويل .

(٢) الآية [البقرة ، ٢٦٧] .

(٣) انظر : ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ١٠٧ ، وانظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «غمض» ، ١٩٩/٧ .

بِتَلْكَ المعاني ، هي التي تُكسى تلك المعارض ، وتُزيّن الوشي والحلي»^(١).

والحقُّ أنه لا ينبغي أن يُغالي كثيراً في جعل المجاز أو جُلّه مُصدراً تفاصلياً ولَبْساً ؛ إذ إنه في كثير من الأحيان يكون عاملاً من عوامل توضيح مُقصد الكلام ، وإشراق المعنى الذي يُريده المتكلم في ذهن السامع ، أو قد يكون مؤثراً فيه أكثر من الاتكاء على الحقيقة ، ثم إنه قد يُتعاور في فهم المجاز مواقف مختلفة ، ولكن هذا التعاور غير مؤذن بوقوع التفاضل ، ولعل ذلك يتجلى في كثير من أعراض المجاز ، ومنها الجارُّ المرسل ؛ لأنَّ نركز قُطب من أقطابه يستدعي في ذهن شريكه الآخر . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَعَدَدْتُ لَهُنَّ مَتَكاً ﴾^(٢).

إنَّ «المتكأ» تدلُّ على ما يتكأ عليه لطعام أو شراب أو حديث ، ولكنها قد تستعار لتقوم مقام الطعام نفسه ، وعند ذلك سيصبح لها معنيان مُحتملان مُتقابلان ، ثم إنَّ كلا المعنيين يُفضي أحدهما إلى الآخر ، فلا تفاضل إذا ، والناظر في بعض كُتب التفسير يجد أنها تتردد بين المعنيين^(٣).

ومما يقع فيه اللبس تلك التعبيرات الاصطلاحية القائمة على التجوز ، إذ إنها قد تتردد بين معنيين مُشترَكين أو مُتضادين^(٤) ، وقد يحدث أن يفهمها المرء فهماً غير مجازي فينقطع حبلُ التواصل عندئذ .

ومن أمثلة ذلك «نؤوم الضحى» . إن لها معنيين الآن ، معنى امرئ القيس الذي فيه

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ٢٦٤ .

(٢) الآية [يوسف ، ٢١] .

(٣) انظر فيما قاله ابن قتيبة ٤ . تاويل مُشكِك القرآن ، ١٠٢ ، والزجاج ٤ معاني القرآن وإعرابه ، ١٠٤/٣ ، والزمخشري ، الكشاف ٤٩٣/٢٤ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ٣٠٢/٥ .

(٤) انظر : كريم زكي حسام الدين ، التعبير الاصطلاحي : دراسة في تاصيل المصطلح ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية ، ط ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ١٩٨٥ م ، ٨٢ .

إشارة إلى بَدْخ المرأة وترْفِئها ، ومعنى ثانياً تَكْتَنِفُه ظلال سَلْبِيَّة تُوحِي إلى كَسَل المرأة
وأغراقها في النوم . وكذلك قولنا : «فلان طویل اليد» ، فقد يكون المعنى المراد أنه رجل جواد ،
وقد يكون أنه لص .

وقد يحدث عدم فهم التعبير الاصطلاحي فهماً مجازياً ، فيعول السامع على اللفظ لا المعنى ،
فيقع بذلك التفاصيل . ومن ذلك تلك الحادثة التي ساقها ابن السَّيِّد البَطْلِيُّوسِي مُشيراً إلى
قول الرسول ﷺ لنسائه : «أَسْرَعُكُمْ لِحَاقاً بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا»^(١) ، وكن قد حَسِبَنه من الطول
الذي هو ضدَّ القِصْر ، فظننت عائشة أنها المرادة ، ولما توفيت زينب قبلها عَلِمَن حينئذ أنه أراد
الطول الذي هو الفضل والكرَم ، وقد كانت زينب . رضوان الله عليهن . أَكْثَرُهُنَّ صَدَقَةً^(٢) .

(١) البَطْلِيُّوسِي ، الإنصاف ، ٥١ .

(٢) انظر : البَطْلِيُّوسِي ، المصدر السابق ، ٥٢ .

رابعاً : المُشْتَرَكُ اللفظي :

تقدّم الحديث عن هذه الظاهرة . وقد تبين أن لها بواعثها وأسبابها ، وصفاً القول أن اللفظ إذا ما كان تحتَه معنَيان ، فإن المرء . حتى مع توافر سياقٍ جُملي أحياناً . قد يضع معنى مكان آخر . إن مرد ذلك إلى الاشتراك .

وقد استشعر ابنُ دُرستويه أن في المُشْتَرَك اللفظي إعاقةً للتواصل ، فاللغة موضوعة للإبارة عن المعاني ، ولو جازاً وُضِع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين . كما يرى ابنُ درستويه . ، أو أحدهما ضد الآخر ، لما كان ذلك إبارةً ، بل تعميةً وتغطيةً .^(١)

وقد عد الغزالي في مُستصفاه المُشْتَرَك - وهو يشتمل على الأضداد عنده - من المُتَشابه في التنزيل ، فقد رأى أن المُتَشابه قد يُعبّر به عن الأسماء المُشْتَركة كالقرء ، وكقوله تعالى : ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النُّكَاحِ﴾^(٢) ؛ إذ إنه مُردّد بين الزوج والولي ، وكاللّمس المُردّد بين المسّ والوطء^(٣) .

ولما كان ذلك كذلك ، طفق ابنُ قتيبة في تأويل مُشْكِل القرآن يرصد الألفاظ القرآنية المُشْتَركة طلباً لتوضيح المعنى المتباين بتباين السياق الذي ترد فيه ، ولا شك في أن هذا يؤدي إلى التفاصيل في بعض المواضع ؛ إذ إن المرء قد يضل عن المعنى المراد في سياق ما ، ولكن هذا لا يبعده عن مضمار دلالة اللفظ ؛ لأن كثيراً من الألفاظ المُشْتَركة تدور في فلك معنى عام ، أو هي مُتَوَلدة عنه ، ويُعتمد في توضيح هذا الذي تقدّم على حديث ابنِ قتيبة عن معنى الرّجْم : إن أصل معنى الرّجْم هو الرمي ، والله تعالى يقول : ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجوماً لِلشَّيَاطِينِ﴾

(١) انظر : السيوطي ، المزهري ، ٣٨٥/١ .

(٢) الآية [البقرة ، ٢٣٧] .

(٣) انظر : الغزالي ، المستقصى ، ٨٥ .

أبي مرامي^(١).

إن دلالات الرجم متباينة في التنزيل ، ومن مواضع ورودها في التنزيل قوله ﴿لَنَرْجُمَنَّكُمْ﴾^(٢) ، والمعنى لنقتلنكم ، وكذلك قوله : ﴿وَإِنِّي عَدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُون﴾^(٣) . وقد توضع موضع الشتم : لأن الشتم رمي ، ولذلك يقال قذف فلان فلاناً إذا شتمه ، ومنه قول أبي إبراهيم له ، ﴿لَا تُرْجِمَنَّكَ﴾^(٤) والمعنى : لا شتمتك^(٥) ، وقد توضع موضع الظن ، ومنه قوله تعالى ﴿رَجِمًا بِالْغَيْبِ﴾ : أي ظناً ، وكأنه رمي بالظن^(٦) .

وقد استشعر ابن فارس أن هناك معنى جامعاً في قوله :

«الراء والجيم والميم أصل واحد يرجع إلى وجه واحد ، وهي الرمي بالحجارة ، ...»

والذي يستعار من هذا قولهم : رجمت فلاناً بالكلام ، إذا شتمته^(٧) .

والحاصل أن هذا الاشتراك اللفظي ، ودوران الكلمة في فلك معنى عام ، واختصاصها بمعان جزئية تختلف باختلاف السياق قد يفضي إلى قليل لبس ؛ فقد يحدث أن يفهم أن معنى رجم أبي إبراهيم ابنه عليه السلام هو الرمي بالحجارة ، وهو ليس كذلك . وجملة القول أن الكلام قد يرد بلفظ مشترك يحتمل تأويلات كثيرة ، وقد يحدث تخصيص لذلك اللفظ في مقام دون آخر ، وقصر على بعض المعاني دون بعض ؛ فكلما

(١) انظر : ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، ٢٨٩ . والآية [الملك ، ٥] .

(٢) الآية [ياسين ، ١٨] .

(٣) الآية [الدخان ، ٢٠] .

(٤) الآية [مريم ، ٤٦] .

(٥) انظر : ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٢٨٩ .

(٦) انظر : ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٢٨٩ ، [الكهف ، ٢٣] .

(٧) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، مادة «رجم» ، ٤٩٣/٢ .

الضلال تتباين دلالتها بتباين السياق الذي ترد فيه ، فهي في قوله تعالى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾^(١) لا تدل على نقيض الهداية التي يوصف بها الكافرون وأهل الغي ، ولما كانت لفظة الضلال مشتركة تقع على معانٍ كثيرة توهم قوم لم يكن لهم فهم صحيح بالقرآن ، أنه أراد الضلال الذي هو ضد الهدى ، فزعموا أنه كان على مذهب قومه أربعين سنة ، وهذا خطأ فاجش .^(٢)

وفي مقام ثانٍ تكون دلالة الضلال مُفترقةً عن المعنى الأول ؛ وذلك نحو قوله تعالى : ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ ، والمعنى المتعين أنه لا يغفل^(٣) ، وفي مقام ثالثٍ ينحرف المعنى انحرافاً بيناً عن المعنيين المذكورين آنفاً ، ولكن ثمة علاقة متشككة بين كل تلك المعاني ؛ وذلك نحو قوله : ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾^(٤) . وقد يؤول الضلال ههنا «بالوجد» ، وهذا تفسير متقبل ؛ إذ إنه قائم على تسريح خاطر إلى تمثّل السياق ؛ سياق حاضرة يعقوب عليه السلام مع أبنائه الذين كانوا يرؤونه مُفرطاً في محبة يوسف عليهما السلام . ولما كان إفراطُ المحبة يشغلُ الحبَّ عن كلِّ غرض ، ويحمله على النسيان والإغفال لكلِّ واجبٍ مُفترض ، سُميت المحبة ضلالاً إذ كانت سبب الضلال ، ومن مذاهب العرب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب .^(٥)

وفي سُلّم درجات الإبانة قد تكون الكلمات المشتركة التي تلتقي على معنى عام جامعٍ

(١) الآية [الضحى ، ٧] .

(٢) انظر : البطليوسي ، الإنصاف ، ١١٩ .

(٣) انظر : البطليوسي ، المصدر السابق ، ١٢٠ ، وانظر : ابن منظور ، اللسان ، ٣٩٢/١١٦ ، والآية [طه ، ٥٢] .

(٤) الآية [يوسف ، ٩٥] .

(٥) انظر : البطليوسي ، المصدر السابق ، ١٢١ ، وأشار أبو حيان إلى أن الضلال هنا لا يُراد به ضد الهدى والرشاد ، بل إنه غلبة المحبة . انظر : تفسيره ، ٢٤٠/٥ ، وذكر معاني أخرى تكاد تلتقي والمعنى هذا .

أقلُّ أثرًا في وقوع التعمية ، إذ إنَّ المعنى الجامع يعمل على هداية المرء إلى المعنى العام ، ومن ثمَّ قد يهديه إلى المعنى المتعين في ذلك المقام ، أو في تلك الجملة .

أما المشترك اللفظي الذي باعته العوارض التصريفية ، أو اتفاق كلمات في مبانٍ تفترق في معانيها افتراقاً بيّناً ، فهو عامل ذو أثر كبير في وقوع التعمية ، فلو سمع أحدٌ خبراً ، أو قرأ نصّاً يقول : «إنَّ تلك المدينة تطلب المزيد من البضائع» لا لتبسَّ عليه أمره ، ولتعاوَرَ في فهم مقصده موقفين ؛ الأول أن المعنى المتعين من المدينة هو المكان الذي يُقام فيه ، والثاني أن معناها تلك المرأة التي أثقلتها الديون ، وهي اسم مفعول بُني من الفعل الثلاثي الأجوَف مع إغلال قد حدث ، وقد لحقت بهذه الصيغة تاء التانيث ، فأصبحت على الهيئة المرسومة آنفاً . ولربما تحلَّ الحال بالمرء في فهم هذا الكلام إلى عدم الوقوف على المعنى المتعين إلا بالتوهم . وإذا ما قال رجل : «سننتظر رأي المسؤولين في الإملاء بعد توزيع البيانات» فإن الأمر قد يشكّل على السامع بعض الإشكال ؛ وذلك أن تحت الإملاء معنيين ، الأول : التأخير ، والثاني : الإملاء على الكاتب . إنَّ هناك تفاضلاً مرده إلى الاشتراك اللفظي ، والحق أن هذه الأمثلة ليست مُتكلفة أو مصنوعة ، بل إنَّ كثيراً من مثلها تعرّض للناس في كثير من المواقف الكلامية .

وقد تقدّم قبلاً أن المتكلم قد يتكىء على هذه الظاهرة حتى يضلَّ سامعه ، فيأتي بلفظٍ مُشترك يتبوّاه معنيان ، أحدهما أعرف من الآخر ، فيرمي به في الحدّث الكلامي ثقةً بأن السامع لن يرد إلى المعنى الذي يستتر في نفسه ، ومن ذلك «ما قتلت ولا جرحت ولا طعنت» .

إنَّ معاني هذه الجملة مُحتملة مُلبسة ؛ فقد يكون المعنى المتعين من تلك الكلمات أن

القتل هو المزج ، فيقال «قَتَلْتُ الخمرَ إذا مَزَجْتُهَا»^(١) ، وأنَّ الكَسْبَ هو الجَرْحُ ، وبه فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾^(٢) ، وَالطَّعْنَ مِنْ قَوْلِهِمْ : «مَا طَعَنْتُ فِي عَرَضِ فُلَانٍ»^(٣) .

وكان زَمِيلَايَ قَدْ وَرَدَا عَلَى مَوْقِفٍ كَلَامِيَّ افْتَرَقَا فِي فَهْمٍ مَقْصِدِهِ ، وَقَدْ كَانَ بَاعَثَ الْاِفْتِرَاقَ هَذَا الْعَامِلَ . وَالْحَادِثُ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَالَ لِصَاحِبِهِ : «لَقَدْ مَرَرْتُ ضُحَى الْيَوْمِ بِالْجَامِعَةِ ، وَقَدْ سَمِعْتُ مُسَجِّلَ الْجَامِعَةِ يَغْنِي فِي احْتِفَالٍ بِهَيْجٍ» ، فَضَحِكَ السَّامِعُ ضِحْكَةً الْمُسْتَهْجِنِ الْمُنْكَرِ ، إِذْ إِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْمُسَجِّلَ الْإِدَارِيَّ الَّذِي يَتَوَلَّى أُمُورَ تَسْجِيلِ الْمَوَادِّ هُوَ الَّذِي وَقَفَ مَعْنِيًا فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ ، وَلَكِنَّ صَدِيقَهُ بَيَّنَّ لَهُ أَنَّ لَيْسَ هَذَا الَّذِي أَرَادَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ مَعْنَى آخَرَ مُتَعَيِّنًا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ . وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا اللَّبْسَ وَالتَّفَاصِلَ فِي فَهْمِ هَذَا الْمَقْصِدِ الْكَلَامِيَّ لَمْ يُرْفَعِ إِلَّا لِمَا أَبَانَ السَّامِعُ عَنْ انْحِرَافِ خَاطِرِهِ الْأَوَّلِ عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ .

وَمِمَّا يَقَعُ فِيهِ قَلِيلٌ لَبْسٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا نَائِدٍ وَإِنَّا لَمَوَسِعُونَ﴾^(٤) ، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْأَيْدِ هَهُنَا جُمْعٌ يَدٌ ، وَأَنَّ يَاءَهَا حُذِفَتْ لِأَنَّهَا اسْمٌ مَنْقُوصٌ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ بَنَاهَا «بِيدِيهِ» ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا التَّجْسِيمُ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ طَلْبًا لِلتَّوْضِيحِ .

وَلَكِنَّ الصَّوَابَ مُجَانِبٌ هَذَا الْوَهْمَ النَّاشِئَ عَنْ مُشْتَرَكٍ وَهْمِيٍّ ؛ إِذْ إِنَّ الْأَيْدِ فِي هَذِهِ

(١) انظر : ابن دُرَيْدٍ ، الملاحن ، ٢٩ . وقد أشار صاحب اللسان إلى أَنَّ الْقَتْلَ هُنَا هُوَ إِزَالَةُ حَدِّهَا بِمَزْجِهَا مُسْتَشْهَدًا بِقَوْلِ الْاِخْطَلِ :

فَقَتَلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها وَحَبَّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

انظر : ٥٥١/١١ ، وفي الديوان يُروى : «فاطِبَ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ» ، انظر : ديوانه ، تحقيق مهدي ناصر الدين ، ط ١ دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ٢٢٤ .

(٢) انظر : ابن دريد ، المصدر السابق ، ٢٩ . وانظر : ابن منظور ، المصدر السابق ، ٤٢٢/٢ .
والآية [الأنعام ، ٦٠٤] .

(٣) انظر : ابن دريد ، المصدر السابق ، ٢٩ .

(٤) الآية [الذاريات ٤٧٤] .

الآية تَشْتَرِكُ مع جَمْعِ «يد» في المَبْنَى ، وَتَفْتَرِقُ عنها في المعنى الذي هو «بقوّة» . وفي التنزيل العزيز آية أُخْرِي بالمعنى نفسه ، وهي : ﴿وَإِذْ كُرَّ عِبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(١) ، وقول عليّ «ابن أبي طالبٍ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ : «وَأَمْسَكَهَا مِنْ أَنْ تَمُورَ بِأَيْدِهِ»^(٢) .

وللأضداد دور في وقوع التفاصل بين المتكلمين ، وقد استتشرع بعض القدماء أن هذه الظاهرة قد تكون باعثاً من بواعثه ، فأرادوا «أن يكون لا يرى من لا يعرف لغات العرب أن الله عز وجل حين قال : ﴿إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ ..﴾^(٣) مدح الشاكين في لقاء ربهم ، وإنما المعنى يَسْتَتِيقُونَ ، ... ، وأما قوله ﴿قَلْبُكُمْ نَذْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنْظَنُ إِلَّا ظَنَّا﴾^(٤) ، فهو لاء سُكَّاتٍ كَفَّارٍ»^(٥) .

إن شفاعته ابن الأنباري وغيره من علماء العربية للأضداد ، ومحاماتهم عن وجودها ، ودفعهم شبهة اللبس الآتية منها مُعْتَمِدِينَ على السياق ، إن هذا كله لم يكن راداً ووقوعاً

(١) الآية [ص ١٧٤] .

(٢) ابن منظور ، اللسان ، ٧٦/٣ . وقد ذكر هذا المعنى : الزجاج ، معاني القرآن وإمراجه ، ٥٦/٥ ، والزمخشري ، الكشاف ، ٤٠٤/٤ ، وأبو حيان ، البحر المحيط ، ١٤٠/٨ وصاحب اللسان ، مادة «أيدي» ، ٧٦/٣ . وكنت قد عرضت هذه الآية على ثلثة من الزملاء لأتبيّن ماأنا يقولون ، فجنحوا إلى أن المعنى هو «الأيدي» ، وأن هناك مجازاً مُرْسِلاً علاقته السببية .

* وفي الميادين العامة ، وفي ضوضاء الشوارع ، قد يكون الغموض الناشئ عن المشترك اللفظي ذا آثار خطيرة في المواقف الانفعالية المتأزّمة ، ومن ذلك ما حدث لامرأة طاعنة السن اقتبذت بعنف إلى محكمة الثورة بباريس وقد اتّهمت بأنها مُوالية للملكية . إن تلك المرأة كانت تُنادي بملء صدقئها أنّها تريد ملكاً (roi) ، ومن حُسن حظها أنّ القائمين بأمور المحكمة أدركوا في الوقت المناسب أنّها كانت تُعني «مجلة غزل» لا ملكاً (arouet) . إن الذي أفضى إلى هذا التفاصل هو اشتراك تلك الكلمة في الفرنسية ، انظر : أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ١٤٥ .

(٣) الآية [البقرة ، ٤٥] .

(٤) الآية [الجاثية ، ٢٢] .

(٥) السجستاني ، ثلاثة كتب في الأضداد ، ٧٢ .

التفاصيل في بعض الأحيان .

ومن ذلك كلمة «شري» ، ومن المعلوم أنها تحتمل معنيين متضادين ^(١) ، ولكنها الآن لا تكاد تكون مستعملة إلا بمعنى واحد ، وهو «الحصول على الشيء» ، وبصيغة أخرى وهي «اشترى» ، وقد يكون لشيوع هذا الفعل «شري» بهذا المعنى ، ولاستتار معنيين تحته ، يد في وقوع التفاصيل ، ولعل في التنزيل بياناً يوضح ذلك : يقول عز ﴿وَلَيْئَسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ ^(٢) . قد يشكّل الأمر على القارئ في هذا السياق فيؤهم إذ يظن أن المعنى هو «الشراء» بمعنى الحصول ، والحق أن المعنى بخلاف ذلك .

ولعل من أثر التفاصيل الذي سببه الأضداد أن قامت مسائل فقهية ، فاختلف فهم الدلالة يؤذن باختلاف الحكم الفقهي ، ومن ذلك قول الرسول ﷺ : «قَصُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى» ^(٣) .

ولما كانت كلمة «أعفوا» جامعة لمعنيين متضادين تشبث كل قوم بمعنى مضاد للمعنى الذي تشبث به الآخر ، فقال قوم : معناه : وفروا وكثروا ، وقال آخرون : قصرُوا وأنقصوا ، وكلا القولين له شاهد من اللغة ^(٤) .

ولعل رعاية الجانب النفسي والاجتماعي تعمل على فرز مواضع لبس محتملة ؛ إذ إنها تقلب المعنى قلباً تاماً كما تبين قبلاً ، ومن ذلك أن العرب يُطلقون كلمة «الطَّب» على السُّحْر ،

(١) انظر : ابن الأنباري ، الأضداد ، ٧٢ . وقد أشار أيضاً إلى أن التضاد واقع في الفعل «اشترى» .

(٢) الآية [البقرة ، ١٠٢] .

(٣) البطليوسي ، الإنصاف ، ٤٦ .

(٤) انظر : البطليوسي ، المصدر السابق ، ٤٧ ، وابن الأنباري يذكر أن معنى الحديث هو توفير اللحى .

انظر : أضداده ، ٨٨ ، وكذلك صاحب اللسان ، ٧٥/١٥ .

ولهذه الكلمة معنى مُتعارَفٌ عليه ومُتداول ، فإذا ما وُردَ قولُه ﷺ : «لعلَّ طبياً أصابه»^(١) فإنَّ الغموض الذي يُكتَنَفُ هذه الكلمة سيعمَلُ على خَلْقِ التفاضل ؛ تفاضُلٍ سببُه حَمَلُ اللفظ على مَعْنَاهِ الأَصْلِيِّ ، أو سببُه نَقْلُ هذا المعنى الذي لا يُهْتَدَى إِلَيْهِ ، وبذلك يُحوَّلُ المعنى عن جِهَتِهِ ، وَيُسْتَبَيُّه بغيره ، فيقع التفاضل القائم على رِعاية الجانب النفسي المُقْضِي إلى وقوع أضرارٍ سببها التجوُّز .

وَمِنْ مِثْلِ ذلك حديثُه ﷺ أَنَّهُ احتَجَمَ حينَ طُبِّ ، وقد فسَّرَ هذا الحديث بأنَّ معنى «طُبِّ» ؛ سُجْرٌ ، وقد جاء هذا الاستعمال تَفاوُلاً بالبرء كما كنوا عن اللدِيع ، فقالوا : سَلِيمٌ .^(٢)

(١) الزمخشري ، الفائق ، ٣٥٣/٢ ، وابن منظور ، اللسان ، ٥٥٤/١ .

(٢) انظر : ابن الأثير ، النهاية ، ١١٠/٣ ، وابن منظور ، المصدر السابق ، ٥٥٤/١ .

خامساً : المجالات الدلالية :

الحديث في هذا الباب عما هو موضوع في اللغة على معنى معين ، ومنقول إلى معنى آخر ذي علاقة بالأول ، وإذا ما حدث هذا النقل فإن المعنى الجديد سيأخذ لبوساً معنوياً مُفكرِقا عن هيئته لبوس ذلك الأول . والحارث أن هناك علاقة وثيقة بين اللفظ الواحد في مجالاته الدلالية ؛ إذ إن الدلالة الجديدة لا تُشير إلى ما آلت إليه إلا إذا كانت ضاربة في الدلالة اللغوية بسهم ، أو متعلقةٌ منها بسبب ، فالقنوت بالمعنى الشرعي مأخوذ من القيام ، ومنه قوله ﷺ ، حين سُئل عن أفضل الصلاة فقال : « طولُ القنوت » ، أي : طول القيام . وإنما قيل للدعاء قنوت لأنه كان يُدعى به وهم قيام قبل الركوع أو بعده ، فسُمي باسم القيام وفق تسمية الشيء باسم غيره إذا كان منه بسبب^(١) .

و«التثويب» في أذان الفجر أن يُقال بعد «حي على الفلاح» : الصلاة خيرٌ من النوم ، وإنما سُمي كذلك من قول العرب : تاب فلان إلى كذا أي عاد إليه ، وتاب إلى فلان جسماً بعد العلة : أي رجع ؛ لأن المؤذن قال : «حي على الفلاح» فدعا الناس إلى الصلاة ، ثم قال : «الصلاة خيرٌ من النوم» فتوب ، أي عاد من دعائهم بهذا القول ، فيقال : توب الداعي^(٢) .

وكذلك الحج لم يكن عندهم فيه غير القصد ، وسبب الجراح ، ثم زادت الشريعة ما زادت من شرائط الحج وشعائره^(٣) .

وقد تبين من الأمثلة الثلاثة المتقدمة أن ثمة معنيين : معنى لغوياً ، وآخر شرعياً ، والوجه في هذا إذا سُئل المرء عنه أن يقول : «في الصلاة اسمان لغويٌّ وشرعيٌّ ، ويذكر ما

(١) انظر : ابن قتيبة ، غريب الحديث ، ١٣١/١ .

(٢) انظر : ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ١٣٢/١ .

(٣) انظر : ابن فارس ، الصحاحي ، ٨٠ .

كانت العربُ تُعرِّفه ، ثمَّ ما جاء الإسلام به ، وهو قياس ما تركنا نذكره من سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر : كلُّ ذلك له اسمان لغويٌّ وصناعيٌّ (١) .

وقد يقعُ تفاعلٌ بين المتكلمين مرده إلى هذه المجالات الدلالية ؛ إذ يكونُ للكلمة الواحدة وجهان أو وجوه ، فيفترق كلُّ وجه عن الآخر باختلاف الزاوية التي يُنظر إليها ، فإذا ما نُظِر إلى كلمة «الرُّجعة» من زاوية أهل اللغة ، فإنَّ المعنى المتعين منها المرَّة الواحدة من الرجوع ، ولو انتقل إلى زاوية أهل الفقه لتبين أنها تدلُّ على الطلاق الذي ليس بيبائن ، ولو أنه عُدَّج على زاوية ثالثة - ولتكن زاوية أهل الكلام - لبدا أنها تدلُّ على ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته ، وهي من زاوية رابعة تدلُّ عند الكتاب على حساب يرفعه المعطي في العسكر لطمع واحد ، وتدلُّ عند المنجمين على سير الكواكب من الخمسة المتخيِّرة على خلاف نضد البروج (٢) .

وكلمة «الفك» تدلُّ عند الفقهاء واللغويين على فك الأسير ، أو الرهن ، أو الرقبة ، أو أحد الفكين ، وعند أصحاب العروض تُشير إلى إخراج جنس من الشعر مع جنس آخر تجمعهما دائرة ، وعند الكتاب تدلُّ على تصحيح اسم المرتزق في الجريدة بعد أن كان وُضع عنها (٣) . ولعله يستقيم بعد النظر في هذين المثالين من زوايا مختلفة أن تشبه الكلمة المنتسبة إلى غير مجال دلالي بالمكعب متعدّد الوجوه ، ثمَّ إنَّ تسلط النور على زاوية من زواياه يكشف عن معنى مُتمركز في تلك الزاوية ، وقد يحدث أحياناً أن يسُلط النور على زاوية غير

(١) ابن فارس ، الصحابي ، ٨١ .

(٢) انظر : الخوارزمي ، محمد أحمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، ط ٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ١٤ .

(٣) انظر : الخوارزمي ، المصدر السابق ، ١٤ .

الزاوية المرادة ، فَيُكشِفُ الضوء عن معنى غير المراد ، فيقع عنئذ تَفَاصُلٌ يُبَيِّنُ عليه اختلافُ
 بينَ في الفَهِمِ والحُكْمِ ، إنَّ مردَ ذلك كله إلى أنَّ الكلمة كالمكعب ، فإذا ما أُريدَ النظرُ إلى وَجْهِ
 مِنْ وُجُوهِه فإنه ليس نَمَّةً بَدُّ مِنْ تَدْوِيرِهِ حَتَّى يَكُونَ المرءُ وَجَاهَ المعنى المائل في تلك الجِهة ،
 والتي هي مُخْتَصَّةٌ بمعنى مُكْتَسِبٍ بلبوس مُفْتَرِقٍ عن الآخرِ في وَجْهِ آخر .

ومِنْ أمثلة ذلك قول الرسول ﷺ : « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ
 بَعْضٍ »^(١) ، والمعْلوم أنَّ كلمة « الكافر » مأخوذة مِنْ الفِعْلِ « كَفَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا غَطَيْتَهُ » ، وَمِنْهُ يُقالُ :
 « تَكَفَّرَ فلانٌ فِي السَّلَاحِ إِذَا لَبَسَهُ »^(٢) .

ولمَّا وردت كلمة « الكفار » في هذا الحديث استَوْقَفَت السامعين ، لأنَّ لكلمة الكفار
 وَجْهَيْنِ : وَجْهًا لُغَوِيًّا ذَائِعًا ، وَآخَرَ شَرْعِيًّا ، ولا يُدرى إلى أيِّ المجالين تَنَسَّبَ في ذلك
 السياق ، ثمَّ إنَّ كِلَا الوَجْهَيْنِ مُتَقَبَّلٌ مُحْتَمِلٌ ، ولذلك كله وَقَعَ الغُموض ، ولَحِقَ هذا الحديث
 بِرُكْبِ الغَرِيبِ ، وفي هذا يقول ابنُ قتيبة : « وكان بَعْضُ المُحَدِّثِينَ يَذْهَبُ فِي قولِ رسولِ الله
 ﷺ : « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ إِلَى التَّكْفُرِ فِي السَّلَاحِ » يُريدُ لا
 تَرْجِعُوا بَعْدَ الوِلايَةِ أَعْدَاءً يَتَكَفَّرُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ فِي الحَرْبِ »^(٣) .

ويعُدُّ الغزالي مِثْلَ ما تَقَدَّمَ مُجْمَلًا ، فالرسول ﷺ يُنَاطِقُ العَرَبَ بِلُغَتِهِمْ كما يُنَاطِقُهُمْ

(١) ابن قتيبة ، غريب الحديث ، ٢١٤/١ .

(٢) ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٢١٣/١ ، وانظر في أصل معنى « كفر » في اللسان ، ١٤٥/٥ . وقد أشار
 صاحب اللسان إلى أنَّ الأوس والزرَج ذكروا ما كان منهم في الجاهليَّة ، فثار بعضهم إلى بعض
 بالسيوف ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ﴾ ، ولم
 يكن ذلك على الكفر بالله ، ولكن على تغطيتهم ما كانوا عليه مِنَ الألفَةِ والمؤدَّة ، انظر : ١٤٨/٥ .
 والآية [آل عمران ، ١٠١] .

(٣) ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٢١٤/١ ، ولا يخفى أنَّ هذا الحديث قد يُفهم فُهْمًا مُخَالَفًا لِما أُشيرَ إليه ؛
 وذلك أنَّ الدلالة الشَّرْعِيَّةَ أعرف من الدلالة اللُغَوِيَّةَ .

بِعُرْفِ شَرْعِهِ^(١). ومع أن هناك لُحْمَةً وَثِيقَةً بَيْنَ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي مَجَالَاتِهَا الدَّلَالِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ ، فَإِنَّ هَذَا : لَا يَرُدُّ وَقُوعَ اللَّبْسِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ ، وَالْحَاصِلُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ هُنَاكَ تَفَاصِلًا بَيْنًا ، وَإِذَا مَا عُرِضَ هَذَا عَلَى سُلْمِ دَرَجَاتِ الْإِبَاتَةِ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ قَرِيبًا مِنْ نِهَائِيَّتِهِ ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ فَهْمِ دِلَالَةِ اللَّفْظِ فِي مَجَالِ مَا يُقْصَى الْمَرْءُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَعَيَّنِ . وَقَدْ يَنْبَغِي حُكْمُ فِقْهِيٍّ عَلَى هَذَا الْاِفْتِرَاقِ الْوَاقِعِ فِي رَدِّ الْكَلِمَةِ إِلَى مَجَالِهَا الدَّلَالِيَّةِ . وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ مَا لَمْ يُقَدِّمَ إِلَيْهِ عَدَاءً : «إِنِّي إِذَا أَصُومَ» .

إِنَّ الْمَرْءَ إِذَا مَا نَظَرَ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنْ زَاوِيَةِ الدَّلَالَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّهُ يُدَلُّ عَلَى جَوَازِ النِّيَّةِ نَهَارًا ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهِ مِنْ زَاوِيَةِ الدَّلَالَةِ اللَّغَوِيَّةِ «الْإِمْسَاكِ» فَإِنَّهُ لَنْ يُدَلَّ عَلَى ذَلِكَ^(٢) .
إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ تَعَمَّلُ عَلَى خَلْقِ الْحَيِّرَةِ وَالتَّفَاصِلِ ، فَقَدْ يَرُدُّ الْمَرْءَ الْكَلِمَةَ إِلَى وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ مُكَعَّبِيهَا ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَرَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْوَجْهَ الْآخَرَ أَفْضَلُ وَأَعْلَى . إِنَّ هَذَا التَّفَاصِلَ يَقُودُهُ إِلَى فُضَاءٍ جَوْ مِنْ الْمُعَايَاةِ الَّتِي لَا يُخَالِطُهَا أَدْنَى تَكَلُّفٍ أَوْ شَطَطٍ .

وَفِي بَعْضِ الْمَوَاقِفِ الْكَلَامِيَّةِ الَّتِي تَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِهَا أَوْ يَرُدُّونَ عَلَيْهَا ، وَفِي دَوْرَةِ اللُّغَةِ مَعَ الْحَيَاةِ يَقَعُ كَثِيرٌ مِنْ هَذَا ، وَلَوْ سَمِعَ سَامِعٌ قَوْلَ آخَرَ : «إِنَّ الْحَرَكَاتِ الدَّاخِلِيَّةَ بِحَاجَةٍ إِلَى ضَبْطٍ» لَوَقَفَ السَّامِعُ مُتَأَمِّلًا مَقَاصِدُ هَذَا التَّعْبِيرِ وَرُسُومِهِ ، مُتَسَائِلًا عَنِ الْمَعْنَى أَوْ الْمَعَانِي الَّتِي تَكْتَنِفُهَا ، وَقَدْ يُفَرِّزُ انْتِمَاءُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِلَى غَيْرِ مَجَالِ دِلَالِيٍّ مَطْنَةٍ لَبْسٍ مُحْتَمَلَةٍ .
إِنَّ الْحَرَكَةَ فِي مِضْمَارِ عِلْمِ الصَّرْفِ هِيَ عِلْمٌ لِعَانَ مَقْصُودَةٍ ، وَالْإِخْلَالَ بِهَا يُؤْذِنُ

(١) انظر : الغزالي ، المستصفى ، ١٨٩ .

(٢) انظر : الغزالي ، المصدر السابق ، ١٩٠ .

بالتباس المعاني ، وقوات الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيناتها^(١) ، وإن الضبط هو إنزال الحركات منازلها من الكلمة .

وقد شاع في هذه الأيام أن الحركة مجموعة متكاتفة من الأفراد ، تتخذ نهجاً مفترقاً عن النهج الذي قد ترسيمه السلطة العليا ، وهذا يعني أن هذا التعبير قد يكون على لسان مسؤول مهتم بأمر الدولة ، وهو يرى أن تلك «الحركة» قد تجاوزت حدها ، فلزم ضبطها ، وكبح جماحها .

وقد يقول هذه الجملة أستاذ في درس الصرف معلماً طلابه السلامة اللغوية في نطق كلمة ما إذا لم تكن مضبوطة . وقد يظهر هذا من قبيل التكلف والمعاية ، ولكنه حادث في الحياة اليومية غير مختلق ، بل إنه عامل من عوامل التفاصيل والغموض في دلالة الكلمة العربية .

وفي قاعة إحقاق الحق ، وإبطال الباطل ، نجد أن الشاهد فيها ليس كالشاهد في مظان النحويين أو البلاغيين ، وإن كان ثمة وجه شبه بين دَيْنِكَ الشاهدين ، فالأول هو المخبر بما شاهده ، والثاني هو قول عربي لقائل مؤثوق بعربيته ، يُساق للاحتجاج به على قول أو رأي . ولو أنه قيل : «إن هذا الشاهد لا يعول عليه ؛ لأنه شاذ ، أو لأن في كلامه عوزاً إلى نظير وتثبت» ، لاحتمل هذا المقصد الكلامي معنيين اثنين ، وقد يكون السياق العام الذي يرد فيه هذا المقصد عاملاً من عوامل سقوط التفاصيل عن سلم درجات الإبانة ، أو نزوله في درجة قد ترفع اللبس ، ولكن هذا لا يحدث في أحيان أخرى .

وإذا ما قيل : «هذا إسناد غير قوي» ، إننا بحاجة إلى مزيد دعم فإنه قد يقفز إلى الخاطر

(١) انظر : الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى ، الكليات ، تحقيق عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط ٢ ،

الأول أن القائل رجلٌ مُحارِبٌ يُريدُ مَدَدًا وِذْخِيرَةً ، لأنَّ الحربَ تقولُ هل مِنْ مَزِيدٍ ، وقد يَسْقُطُ إلى خاطرٍ آخَرَ في الحَدِّثِ الكَلَامِيِّ نَفْسِهِ أنَّ القائلَ باحثٌ مُدَقِّقٌ يَنْظُرُ في سَنَدِ حَدِيثِ نَبِيِّ شَرِيفٍ ، وأنَّ هذا الباحثُ لما يتوقفُ على صحَّةِ هذا الحديثِ ، إذ إنه يظنُّ أنَّ في الإسنادِ عِلَّةً قَادِحَةً ، أو خِطَأً ما ، كَفُقْدَانِ حَلْقَةٍ مِنْ حَلَقَاتِ هَذَا السَّنَدِ .

ومِنَ الأمثلةِ التي وَرَدَتْ عَلَيَّ فِي هَذَا المِضْمَارِ أَنَّنِي عَرَّجْتُ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الأَصْدِقَاءِ ، فَسَمِعْتُ أَحَدَهُمْ يَقُولُ لِلآخَرَ - وقد احتدَّ بينهما جِدَالٌ - : «هَذَا فِعْلٌ صَحِيحٌ» ، فَانْعَضَ الثَّانِي رَأْسَهُ مُسْتَتَكِرًا عَلَيْهِ قَوْلَهُ قَائِلًا : «كَيْفَ يَكُونُ هَذَا صَحِيحًا يَا رَجُلٌ؟» ، ثُمَّ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ يَكُونُ مُحْتَكَمُهُمْ مَنْ هُم بِالْحَضْرَةِ تِلْكَ ؛ فِقَالَ صَدِيقُ ثَالِثٍ قَبْلَ أَنْ يَبْسُطَ الطَّرْفَانَ حُطْبَهُمَا : «أَمَا تَجَافَيْتُمْ قَلِيلًا عَنِ دَرَسِ الصَّرْفِ والنَّحْوِ فِي هَذِهِ النِّزْمَةِ ؟ دَعَوْنَا نَرْزُحَ قَلِيلًا مِنَ الفِعْلِ الصَّحِيحِ والمُعْتَلِّ والثَلَاثِيَّ» . فَازَتْ سَمَتْ ضِحْكَةً فِي وَجْهِ المُتَجَارِلَيْنِ ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا بَعْدَهَا : مَا هَذَا الَّذِي قَصَدْنَا ، وَإِنَّمَا هُوَ العَمَلُ الَّذِي قَامَ بِهِ أَحَدُنَا .

* قد يُؤخذ على بعض الأمثلة أنها مَصْنُوعَةٌ أو مُجَرَّدَةٌ مِنَ السِّيَاقِ العِلْمِيِّ الَّذِي قَدْ يَرْفَعُ هَذَا اللَّبْسَ ، وَالْحَقُّ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الأمثلةِ واقعة في استعمال اللغة اليوميِّ ، ولعلَّ بعضها ممَّا وَرَدَ عَلَيَّ فِي كَلَامِ «الشارع» ، أو في قَامَةِ «المباحثات» ، أو في عُرْفَةِ «التحقيق» .

سادساً : التصريف المؤزن بوقوع كبس في دلالة الكلمة :

إن النواميس الفاعلة في تشكيل النظام اللغوي ، وما يكتنفها من ملبسات ، تتحرى التجافي عن مواطن اللبس ، ولكنها مضطرة للوقوع فيه عند مواطن غير قليلة^(١) .

قد ينبعث التفاضل من الصيغ الصرفية التي يتبوأها معنيان ، أو من العوارض التصريفية التي تنال أبنية الكلم ، فنقضي إلى اشتباه مرده إلى تطابق صيغتين مفترقتين في الأصل ، ومُتحدتين في ثوب ظاهري مُتماثل ، أو من الاشتقاق الذي قد ينأى في بعض الأحيان عن المعنى الأصلي الذي تُشير إليه المادة الأصلية .

ولعل إيراد أمثلة توضح ما تقدم مُطلب له خطره :

١ - قد يأتي اسم الفاعل في العربية بمعنى «اسم المفعول» ، وهذا من شأنه أن يوقع السامع في شرك اللبس ، فربما لا يتبين المرء المعنى المتعين من هذه الصيغة الصرفية بسبب احتمالها ذنك المعنيين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾^(٢) .
إن كلمة «عاصم» جاءت تكتسي ثوب اسم الفاعل الذي يحتمل معنيين : الأول : «ليس شيء يعصم اليوم من أمر الله»^(٣) . والثاني : أن تكون كلمة «عاصم» بمعنى معصوم ، والمعنيان مُحتملان !

٢ - «فَعول» :

تَشيع هذه الصيغة في العربية بمعنى اسم الفاعل ، فيقال : «شكور» و«غفور» ، وقد

(١) انظر : نهاد الموسى ، العربية وأبناؤها ، ٣٥ .

(٢) الآية [هود ، ٤٣] .

(٣) انظر : ابن قتيبة ، تأويل مُشكِال القرآن ٢٢٨ ، وابن الأثير ، الأضداد ، ١٢٨ . والمفسرون يذكرون المعنيين ، انظر : تفسير الزمخشري ، الكشاف ، ٢٩٧/٢ ، وتفسير أبي حيان ، البحر المحيط ، ٢٢٧/٥ .

تُسْتَعْمَلُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ بِمَعْنَى «اسْمِ الْمَفْعُولِ» ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ «رَسُولٍ» ، وَالْمَعْنَى هُوَ «مُرْسَلٌ» .

وَلَكِنْ قَدْ يَخْدُثُ اشْتِبَاهٌ بِاعْتِهَ الْخَلْطُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ مَعًا فِي صَيغَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ النِّظَامَ الصَّرْفِيَّ لَمْ يَتَجَافَ عَنِ مَوَاضِعِ اللَّبْسِ هَذِهِ .

إِنَّهُ قَدْ يُقَالُ : «انظُرُوا فِي وَجْهِ ذَلِكَ الدَّعُورِ» ، أَوْ قَدْ يُقَالُ : «إِنَّهُ زَجُورٌ» ، وَالْمَعْنَى الْمُتَعَيِّنُ أَنَّهُ رَجُلٌ مَدْعُورٌ خَائِفٌ ، أَوْ أَنَّهُ رَجُلٌ يُخَيِّفُ النَّاسَ ، وَلَعَلَّهُ يَسْتَقِيمُ بَعْدَ هَذَا الْعَرَضِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْخَلْطَ بَيْنَ مَعْنِيَيْ صَيغَةٍ «فَعِيلٍ» بَاعَثَ مِنْ بَوَاعِثِ عَدَمِ الْوُقُوفِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ إِلَّا بِالتَّوَهُّمِ .

٣ - وَعَلَى صَعِيدِ صَرْفِيٍّ آخَرَ قَدْ تَكُونُ صَيغَةُ «فَعِيلٍ» مَعْنَاهَا بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ؛ وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِنَا «سَمِيعٌ ، بَصِيرٌ» ، وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَهَذَا شَائِعٌ جِدًّا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ «قَتِيلٌ وَكَبِيرٌ وَسَلِيمٌ» .

إِذَا مَا وَزَدَ عَلَى السَّامِعِ صَيغَةَ «تَبِيعٌ» أَوْ «قَتِيسٌ» فَإِنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ عَلَى الْمَعْنَى مِنْ هَاتَيْنِ الصَّيغَتَيْنِ مَعَ تَوَافُرِ تَرْكِيبِ جُمْلِيٍّ ؛ إِذِ إِنَّهُمَا تَحْتَمِلَانِ مَعْنِيَيْنِ : مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ .

وَفِي مَيْدَانِ اللَّبْسِ وَالتَّفَاضُلِ تَلْعَبُ الْعَوَارِضُ التَّصْرِيفِيَّةُ دَوْرًا كَبِيرًا فِي ظُهُورِهِ ، فَقَدْ يَكُونُ هُنَاكَ اشْتِرَاكٌ مِنْ قَبْلِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ دُونَ مَوْضُوعِ لَفْظِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(١) ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : مُضَارَّةُ الْكَاتِبِ أَنْ يَكْتَبَ مَا لَمْ يَمَلْ عَلَيْهِ ، وَمُضَارَّةُ الشَّهِيدِ أَنْ يَشْهَدَ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : مُضَارَّةُ تَهُمَا أَنْ يُعْتَمَعَ مِنْ أَشْغَالِهِمَا وَيُكَلَّفَا الشَّهَادَةَ فِي وَقْتٍ يَشُقُّ ذَلِكَ فِيهِ عَلَيْهِمَا .^(٢)

(١) الآية [البقرة ، ٢٨٢] .

(٢) انظر : البطليرسي ، الإنصاف ، ٥٤ .

والحاصل أن الذي أوجب هذا الخلاف في الفهم والحكم هو قوله «ولا يضار» : إذ إن الأصل «ولا يضر» بفتح الراء ؛ فليزِمُ على هذا أن يكون الكاتب والشهيد مفعولاً بهما لم يسم فاعلهما ، ولذلك لا يجب أن يمنعا من أشغالهما ويكلفا تلك الشهادة في وقت يشق ذلك عليهما .

وقد يكون التقدير : «ولا يضار» بكسر الراء ، فليزِمُ على هذا أن يكون الكاتب والشهيد فاعلين . إنهما إن فعلا ذلك فإنه يفضي إلى المضارة ؛ مضارة غيرهما ؛ ولهذا اختلف الحكم الفقهي باختلاف المعنى المستتر .^(١)

ولما كان ذلك المعنى لا يتجلى إلا في البنية العميقة ، ولما كان ثمة معنيان محتملان في البنية السطحية ، فقد أفرز هذا الوضع العارض موضع تفاضلٍ تعاوَرَ فيه الفقهاء موقفين ، ولم يقفوا على المعنى على التعيين .

وقد تُقضى العوارض التصريفية ثانية إلى تطابق صيغتين ، ومن شأن هذا أن يعمل على خلق التفاضل الذي تحررى النواميس اللغوية التجافي عنه ، وأتى لها ذلك ؟ فقد يستوي لفظ «اسم الفاعل» و«المفعول» معاً في كلمة واحدة ، وهذا يأتي فيما عيئه منقلبة عن «ياء» أو «واو» من غير الثلاثي ، فليس يبين فيه الكسر ، كسر العين وفتحها لسكون الألف^(٢) ، فيقع عندئذ تطابق صيغتين في صيغة واحدة ، ومن ذلك «المبتاع» ، وهو الذي يشتري شيئاً ، وهو الشيء المشتري أيضاً ، وكذلك المحتاض ، فالرجل محتاض ، والماء محتاض أيضاً .

وأصل ذلك «مبتيع» بكسر الياء لاسم الفاعل ، و«مبتيع» بفتح الياء لاسم المفعول ، ولكن قواعد التصريف تأبى أن تبقى هاتان الصيغتان على هاتين الهيئتين المقترقتين ، واللتين من

(١) انظر : البطلبوسى ، الإنصاف ، ٥٣ - ٥٤ .

(٢) انظر : البحث ، ١١٤ .

شأنهما أن تكونا عاملاً من عوامل رفع هذا التفاضل .

لقد أبان أبو الطيب اللغوي عما يَحْصُلُ في مثل هذه المواضع قائلاً: «وكل ما كان من هذا الباب بمعنى (الفاعل) فَوَزَنَهُ (مُفْتَعِل). وما كان بمعنى (المفعول) فوزنه (مُفْتَعَل). فالأصل في مُقْتَاد بمعنى (الفاعل) مُقْتَوِد ، وبمعنى (المفعول) مُقْتَوَد . والأصل في مُمْتَاَح . مُمْتَبِح في (الفاعل)، و مُمْتَبِح في (المفعول) وكذلك أخواتهما . إلا أن الإعراب لا يَتَبَيَّنُ في الألف ، لأنها لا تكون إلا ساكنةً أبداً» (١) .

وهكذا تنتهي هذه المعايير في اسم الفاعل والمفعول إلى صيغة مُتطابِقة في الظاهر ، ومُفَضِّية إلى مزيد لبس وتفاضل في الحدث الكلامي ، على الرغم من توافر سياقٍ جُملي في كثير من الأحيان ، فإذا ما قيل : ما رأيت أجمل من هذا المبتاع ؛ فإن المعنى مُتعددٌ مُحتمل لا يوقف عليه إلا بتوهم أحدهما .

وقد يحدث على صعيد صرفي آخر أن يَسْتَوِي اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ؛ لإدغام عينه في لامه معاً ؛ نحو مُخْتَطَطٌ ؛ ومُقْتَصَصٌ ، ومُسْتَسَلٌ ، ومُعْتَدٌ ، ومُبْتَرٌ ، والأصل في ذلك «مُخْتَطَطٌ» لاسم الفاعل ، و«مُخْتَطَطٌ» لاسم المفعول ، وكذلك «مُقْتَصِصٌ» و«مُقْتَصِصٌ» .

ولكن نواميس اللغة تعمل على إدغام هذين المثليين ، فتصبح هيئة الصيغة بعد تلك الفِعلية «المُخْتَطَطُ» و«المُقْتَصِصُ» ، ولا يخفى أن ثمة صيغتين مُفْتَرِقَتَيْنِ تَكْتَفَانِ هذه الصيغة . ولعله يستقيم بعد هذه الإلماحة إلى العوارض التصريفية المؤزنة بتطابق الصيغ في صيغة واحدة أن يقال : إن ثمة تفاضلاً مرده إلى اشتباهه باعتد تطابق صيغتين مُفْتَرِقَتَيْنِ تطابقاً شكلياً خارجياً .

وقد يحدث أن يكون هناك فعل واحد ، فيسوي بين لفظه في فعل ، ويفرق بين كثير من

(١) أبو الطيب اللغوي ، الأضداد في كلام العرب ، ٧٠٣/٢ .

المعاني في مصادره ، ومن ذلك الحمل الذي له «معنى واحد اعتبر في أشياء كثيرة ، فسوي بين لفظه في فعل ، وفرق بين كثير منها في مصادرها ، فليل في الأثقال المحمولة في الظاهر ، كالشيء المحمول على الظهر «حمل» ، وفي الأثقال المحمولة في الباطن «حمل» كالحول في البطن ، والماء في السحاب ، والثمرة في الشجرة تشبيهاً بحمل المرأة» (١) .

فالفرق بين الحمل والحمل إذا بين . ولكن يحدث أحياناً ألا يقام هذا الفرق أو يتناسى ، ولعل هذا يقحم أهل اللغة في مضمار اللبس أو التفاصيل ثانية .

ومن مثل الذي تقدم ما يقال : خطبت خطبة (في مقام الحديث عن خطبة الرجل المرأة) ، وخطبت خطبة على المنبر ، وعبر الرؤيا عبارة ، وعبر النهر عبوراً ، ووجدت في الغضب مؤجدة ، ووجدت في الحزم وجداً ، ووجدت الشيء وجداناً ووجوداً . (٢) وفي هذا يقول ابن قتيبة :

«وكذلك أكثر هذه الحروف إذا أنت رجعت إلى أصولها ، وجدتها من موضع واحد ، وفرق بين مصادرها وبين بعض أفعالها ؛ ليكون لكل معنى لفظ غير لفظ الآخر» (٣) ، وهذا الفرق المقصود هو الذي يفضي في كثير من المواضع إلى مظنة لبس .

وللاشتقاق دور في وقوع التفاصيل ، فقد يحدث أن تبعد القوالب الاشتقاقية المادة اللغوية عن تلك المعنى الذي تدور فيه ، أو قد تقلب معنى المادة الأصلية ، ولكن العلاقة في مثل هذه المواضع ؛ علاقة معاني الصيغ المشتقة ، تبقى ملموحة قائمة بدرجات متفاوتة .

إن معنى «أثم» هو اجتراح الرجل الإثم ، ولكن ، إذا ما وردت على السامع كلمة «أثم»

(١) الراغب الاصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، ١٣١ ، وانظر : ابن منظور ، اللسان ، مادة «حمل» ، ١٧٧/١١ .

(٢) انظر : ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ٢٢١ - ٢٢٣ .

(٣) ابن قتيبة ، المصدر السابق ، ٢٢٥ .

فإنه قد يؤهم إذ يظن أن المعنى هو الدخول فيه أو إتيانه ، وهو ليس كذلك البتة ، وإنما هو الترك ؛ ترك الإثم والتجافي عنه ، ومثلها تحنث وتحوب .

ولعلّ باعث هذا اللبس هو القياس الخاطيء الذي قد يعمد إليه السامع ، فيظن أن معنى «تأثم» كمعنى «تعلم» الذي يدل على أنه أخذ من العلم نصيباً ، أو كمعنى «تزين» ، الذي يدل على أنه استعمل الزينة .

وقد استشعر ابن السراج أن الاشتقاق قد يعمل على إبعاد الصيغ عن المعنى العام ، فعقد باباً فيما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقاه ويحترز منه ، ومن ذلك ما يجيء منه شيء على سبيل التفاضل ؛ نحو «سليم» للديع ؛ ونحو «تأثم وتحوب» .^(١)

وقد ضرب مثلاً آخر دالاً ، فأشار إلى أن «الفروع متى قيست على الفروع خرجت عن الأصول ، ومتى ردت الفروع إلى الأصل الأول لم تتباعد ، ومثال ذلك : امرأة رزان ، مشتق من الرزانة والثقل ، لأنها لا تبرح مجلسها ؛ فلو اشتقت من هذا ما يشبه المرأة في حياتها ، فجعلت له لفظاً منه لبعده من الرزانة ، لأن المرأة قد تكون حبيبة وهي عمول خدوم كثيرة الحركة . فمتى رأيت لفظاً يتفق مع لفظ ويبعد في المعنى فاطلب له متوسطاً ، ولا تجسرن على الحكم حتى يصح لك» .^(٢)

وهذا ملحظ لطيف بحاجة إلى روية وتأمل ، ومثله قولنا «مفتاح» . إن هذه الصيغة المشتقة تدل على اسم آلة الفتح ، ولكنها في الآن نفسه «مغلاق» ، إذ إنها أداة للإغلاق كما هي أداة للفتح ! . وهناك «المصعد» الذي اشتق له هذا الاسم ، واقترن بمدلوله اقتراناً لا يحيد عنه ، ولكنه «مهبط» أيضاً ! ولست أجنح إلى القول في هذين المثالين إن هناك لبساً أو تفاضلاً قد

(١) انظر : ابن السراج ، الاشتقاق ، ٣١ .

(٢) ابن السراج ، المصدر السابق ، ٣١ .

يَقَعُ فِي حَدَثٍ كَلَامِيٍّ مَا ، وَلَكِنَّ الَّذِي يُنْبَغِي أَنْ يُؤَخَذَ بِعَيْنِ الْعِنَايَةِ وَالتَّأْمُلِ أَنَّ اللَّفْظَ الْمَشْتَقَّ قَدْ
يَكُونُ مُوهِمًا مُضَلَّلًا ؛ إِذْ إِنَّهُ قَدْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَلْحَظِ تَمْيِيزِيٍّ وَاحِدٍ مِنْ مَلَا حِظِ الشَّيْءِ الَّذِي
اشْتَقَّ لَهُ عِلْمٌ دَالٌّ عَلَيْهِ ، أَوْ إِنَّهُ - كَمَا تَقَدَّمَ قَبْلًا - قَدْ يَقْلِبُ الْمَعْنَى قَلْبًا تَامًّا ، أَوْ يُبْعِدُ اللَّفْظَ عَنْ
فَلَكَ الْمَعْنَى الْعَامَّ .

وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ لَصِيغَةَ «فَعَلَ» مَعَانِيٌّ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَمِنْهَا الْإِزَالَةُ أَوْ التَّكْثِيرُ أَوْ الْقِيَامُ
عَلَى الشَّيْءِ ، فَإِذَا مَا قِيلَ «قَدِّيتُ عَيْنَهُ» فَإِنَّ الْمَعْنَى : وَقَعْتُ فِيهَا الْقَدَى ، وَلَكِنَّهُ إِذَا مَا قِيلَ ثَانِيَةً
«قَدَيْتُ عَيْنَهُ» فَإِنَّ هَذَا التَّعْبِيرَ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى سَامِعِهِ ؛ فَقَدْ يَظُنُّ أَنَّ الْمَرْءَ كَانَ سَبَبًا فِي تَقْدِيَّتِهَا .
وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمَعْنَى هُوَ «الْإِزَالَةُ» ؛ إِزَالَةُ الْقَدَى . وَلَعَلَّ مِمَّا يَزِيدُ وَقُوعَ هَذَا اللَّبْسِ قَوْلُنَا :
«أَقْدَيْتُ الْعَيْنَ» إِذَا أَلْقَيْتُ فِيهَا الْقَدَى !

وَهَكَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرْءَ قَدْ يَقِفُ وَجَاهُ اشْتِبَاهٍ بِاعْتِنَاءِ اخْتِصَاصِ بَعْضِ الصِّيغِ الصَّرْفِيَّةِ
بِمَعَانٍ مُحَدَّدَةٍ قَدْ تَكُونُ مُوهِمَةً مُضَلَّلَةً .
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُنَا «تَنَهَّدَ الرَّجُلُ» .

يُقَالُ : تَنَهَّدَ التَّنْدِيُّ نُهْودًا إِذَا كَعَبَ وَانْتَبَرَ وَأَشْرَفَ فَصَارَ لَهُ حَجْمٌ ، وَيُقَالُ أَيْضًا : فَرَسُ
نَهْدٍ أَيْ جَسِيمٌ مُشْرِفٌ ، وَأَنَهَدَ الْحَوْضَ وَالْإِنَاءَ مَلَأَهُ حَتَّى يَفِيضَ ، أَوْ قَارَبَ مَلَأَهُ .^(١)

وَيَشِيحُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ تَعْبِيرٌ يُقَالُ فِيهِ «تَنَهَّدَ الرَّجُلُ» ، وَالْمَعْنَى الْمَتَعَيْنُ مِنْهُ أَنَّهُ تَنَفَّسَ
بَشَدَّةٍ مَعَ وُجُودِ حَرَكَةِ بَيِّنَةٍ فِي الصَّدْرِ ، وَلَعَلَّهَا تَعَكَّسَ مَا يَعْتَمِلُ فِي النَّفْسِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ جُلُودَ
الْمَعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ لَمْ تَعْرِضْ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا لِهَذَا الْاسْتِعْمَالِ^(٢) ، وَلَكِنَّ الْاِشْتِقَاقَ يَأْتِي بِصَكِّ

(١) انظر : مادة «نهد» : الأزهرى ، تهذيب اللغة ، ٢٠٩/٦ ، وابن فارس ، مقاييس اللغة ، ٣٦١/٥ ، وابن منظور ، اللسان ، ٤٢٩/٣ .

(٢) لقد ذكر هذا المعنى الزببدي في تاج العروس ، مادة «نهد» ٢٤١/٩ .

هذه الصيغة مُرتبطة بهذا المعنى؛ إذ إنَّ مِنْ مَعَانِيهَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى أَخْذِ الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ ،
وهذا حَاصِلٌ فِي تِلْكَ الْحَرَكَةِ الَّتِي تَقَعُ حَالاً وَقُوعَ التَّنْهَدِ فِي الصَّدْرِ . ومع هذا كله يَبْقَى
المعنى العامُّ الجامعُ ماثلاً في كِلَا الاستعماليْنِ : «نَهَدْتُ الْمَرْأَةَ» ، و«تَنَهَّدْتُ فُلَاناً» ، وَيَشْهَدُ عَلَى
هَذَا قَوْلُ ابْنِ فَارِسٍ : «النُّونُ وَالْهَاءُ وَالذَّالُ أَصْلُ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِشْرَافِ شَيْءٍ
وَارْتِفَاعِهِ»^(١) .

ولعلَّ المعنى المُشْتَرَكُ هُوَ «ارْتِفَاعُ الصَّدْرِ بِإِشْرَافِهِ وَانْتِبَارِهِ» ، وَفِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ ، حَالَةُ
نُهُودِ الثَّدْيِ ، أَوْ حَالَةُ تَنَهَّدِ الْمَرْءِ ، يَحْدُثُ هَذَا الَّذِي تَقْدِمُ ، وَالْمُلَاحَظَةُ هَهُنَا أَنَّ اسْتِعْمَالَ نَا صِيغَةَ
«تَنَهَّدُ» يَكَادُ يَكُونُ مُقْتَصِراً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى .

قَدْ يَحْدُثُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادُ مِنْ «تَنَهَّدُ» الْجِرْصُ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَمِثْلُهُ تَحْلُمُ ،
وَتَشَجَعُ ، وَإِذَا مَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمُتَعَيَّنَ مِنْ قَوْلِنَا «تَنَهَّدْتُ الْمَرْأَةَ» هُوَ أَنَّهَا تَظَاهَرَتْ
فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ يَقَعُ الْمَرْءُ فِي حَيْرَةٍ وَلِبْسٍ مُتَسَائِلِلاً عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَعَيَّنِ : الْمَقْصُودُ هُوَ ذَلِكَ الْمَعْنَى
الْمُتَدَاوِلُ الْمُتَعَارَفُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ فِي مِضْمَارِ بَيْتِ الْأَسَى ، أَمْ أَنَّهُ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادُ مِنْ
مَادَّةِ «نَهَدُ» مُضَافاً إِلَيْهَا مَعْنَى «تَفَعَّلُ» فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ ؟^(٢)

وَلَا يَخْفَى - فِي هَذَا الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ آنِفاً - أَنَّ خُفُوتَ الصَّلَةِ بِالْأَصْلِ الْاِسْتِقَاقِيَّ سَبَبٌ مِنْ
أَسْبَابِ التَّفَاصِلِ ، وَلَعَلَّ النَّازِلَ فِي مُعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ يَجِدُ كَثِيراً مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ، بَلْ إِنَّ بَعْضَهَا
لَتَظْهَرُ لِلرَّائِي مُنْقَطِعَةً الصَّلَةَ ، عَرَبِيَّةً الْأَصْلَ عَنْ تِلْكَ الْأُرُومَةِ الْجَامِعَةِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ الْاِهْتِدَاءَ إِلَى الصَّلَةِ تِلْكَ أَمْرٌ سَهْلٌ الْمَرَامُ عَلَى الْبَاحِثِ ، لِأَنَّ هُنَاكَ مَادَّةً أُصْلِيَّةً

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة . مادة «نهد» ، ٥٠ / ٣٦١ .

(٢) لا يخفى أنَّ هذا الاشتقاق انضى إلى اختصاص «تنهد» بمعنى مُعَيَّنٍ قد يكون بعيداً عن المعنى الأوَّلِ ،
وهذا مِنْ بَوَاعِثِ التَّفَاصِلِ .

ثابتة يُستأنس بها ، ثم إن هناك فكرة «المقاييس» الرائدة لابن فارس ، والتي تجعل معاني اللفظ الواحد ترد على معنى عام يلفها ، ولعله يستقيم بعد هذا أن يشبه المعنى العام بالدائرة الرخبة التي تضم معاني جزئية في مضمارها . وكلما كان المعنى الجزئي قريباً من مركز هذه الدائرة كانت أوضح وأعرف ، فيبتعد عن شبهة اللبس الآتي من هذا العامل تخصيصاً . وكلما تنأى عن ذلك المركز ، أو اقترب بمعنى جزئي فأصبح علماً عليه ، بعد أن أوى إلى ركن بعيد عن ذلك المركز ، فإنه يكون مُضلللاً موهماً ؛ إذ إن المرء قد يُقيمه مقام معنى آخر في الدائرة نفسها مُستأنساً بالأصل الاشتقائي .

ومن ذلك مادة «علم» التي تدل على نقيض الجهل ، وقد ينضاف إليها زيادات صرفية وفق قواعد أبينية الكلم المعمول بها ، فتدل على معانٍ جزئية تُضاف إلى ذلك المعنى العام ، فيقال : «أعلم ، وعلم ، وتعلم ، واستعلم ، وتعلم ، وعالم ، ومعلوم ، وعليم ، وعلامة» . ولكن دلالة «أعلم» تختلف اختلافاً ظاهراً عما تقدم ؛ إنها تدل على الشق في الشفة العليا ، أو في أحد جانبيها^(١) ، وقد ضمن ابن دريد هذه الكلمة ملاحظته ،^(٢) إذ إنها موهمة مُضللة قد تعمل على تشريد خاطر إلى معنى غير مُراد ، وفي هذه الكلمة يتضافر باعثن من بواعث اللبس (وهما الاشتراك والاشتقاق) في إقامة مزيد تغطية وتعمية قد يقع فيهما المتكلم .

ومثل ذلك مادة «نجد» التي تدل على الاعتلاء والإشراف ، ولذلك يُقال إن معنى النجد ما أشرف من الأرض ، وإن معنى «إبل ناجدة» مُرتفعة ، ويقال نجد الأمر إذا وضح

(١) انظر : ابن منظور ، اللسان ، ١٢ / ٤١٩ ، والفيروز أبادي ، القاموس المحيط ١٥٥/٤٤٤ وقد أشار ابن فارس إلى المعنى الجامع ، وهو يدل على أنكر بالشيء . يتميز به غيره . انظر : مقاييسه ١٠٩/١١٠ - ١١٠ .

(٢) انظر : ابن دريد ، الملاحن ، ٩٠ .

واشتبَان^(١).

وفي صيغة أُخْرَى مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ نَفْسِهَا يُقَالُ: «نَجَدَ الْبَيْتَ» بِمَعْنَى زَيْنَهُ، وَالنَّجَادُ هُوَ الَّذِي يُنَجِدُ الْبُيُوتَ وَالْفُرُشَ وَالْبُسُطَ^(٢)، وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَعْنَى الْجَامِعَ قَدْ يُلْمَحُ فِي الصِّيغَةِ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَزِينُ قَدْ يَكُونُ لَافِتًا لِلنَّظَرِ، فَيَكُونُ وَاضِحًا مُشْرِفًا.

وَمَا اقْتَرَنَتْ هَذِهِ الصِّيغَةُ «نَجَدَ وَالتَّجِيدَ» بِهَذَا الْمَعْنَى، ابْتَعَدَتْ عَنِ الْمَعْنَى الْجَامِعِ، وَارْتَبَطَتْ بِالْمَعْنَى الْفَرَعِيِّ الَّذِي يَتَزَاوَمُ مَعَ مَعَانِي الْأَصْلِ الْاِشْتِقَاقِيِّ فِي الدَّهْنِ، وَيُشْتَبِهُ بِالْمَعْنَى الشَّائِعِ الْمَعْرُوفِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَرِدُ عَلَى الْخَاطِرِ أَنَّ مَعْنَى «نَجَدْتَهُ» هُوَ أَجَبْتُ دَعْوَتَهُ، وَأَنَّ مَعْنَى نَجَدَهُ الْدِهْرَ: عَجِمَهُ وَعَلَّمَهُ^(٣).

وَهَكَذَا يُفْضِي الْاِشْتِقَاقُ إِلَى الدُّخُولِ فِي مُعَايَاةٍ مَعَ هَذَا الْمَعْنَى قَدْ تَنْتَهَى بِالتَّفَاصِلِ وَصَفْوَةِ الْقَوْلِ أَنَّ التَّفَاصِلَ ظَاهِرَةٌ لِعَوِيَّةٍ عَامَّةٍ، وَهُوَ يَتَجَلَّى فِي جَمِيعِ الْمَسْتَوِيَّاتِ اللَّغَوِيَّةِ: الصَّوْتِيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ، وَالنَّحْوِيَّةِ، وَالِدَّلَالِيَّةِ، وَالْأُسْلُوبِيَّةِ. وَقَدْ يُفَسَّرُ هَذَا التَّفَاصِلُ تَفْسِيرًا لُغَوِيًّا عَامًّا بِالنَّظَرِ إِلَى مَوَاضِعِهِ وَبَوَاعِثِهِ فِي مَجْمُوعَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ، وَمِنْ الْمَرْجَحِ أَنَّ جُلَّ بَوَاعِثِهِ الَّتِي ذُكِرَتْ مِنْ قَبْلُ تَتَقَاسَمُهَا اللُّغَاتُ، كَالتَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ، وَالْمَجَازِ، وَالْمَشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ، وَالْمَجَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ، وَالسِّيَاقِ الْعَامِّ، وَالتَّوَامِيصِ الْفَاعِلَةِ فِي تَشْكِيلِ النِّسْبَةِ اللَّفْظِيِّ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ لَيْسَتْ بِدَعَا بَيْنَ اللُّغَاتِ فِي هَذَا الْمَلْحَظِ؛ وَلَكِنْ لَهَا حُصُوصِيَّةٌ فِي بَعْضِ الْجَوَانِبِ لِكَوْنِهَا بِنَاءً اِتِّلَافِيًّا يَنْتَظِمُ لِهَجَاتٍ مُتَبَايِنَةٍ فِي بَعْضِ مَلَا حِظْهَا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي بَدَأِ وَفِي خَيْرِ

(١) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة نجد، ٤١٣/٢٤-٤١٦.

(٢) انظر: ابن منظور، المصدر السابق، ٤١٦/٣.

(٣) انظر: ابن منظور، المصدر السابق، ٤١٨/٣.

الفهارس العامة

١. كشّاف مصادر البحث ومراجعته.
٢. فهرس الآيات القرآنية.
٣. فهرس أطراف الأحاديث النبوية.
٤. فهرس الأشعار.
٥. معجم المصطلحات.

كشّاف مصادر البحث ومراجعته

- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط ٦، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦ م.
- ، في اللّهجات العربيّة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٦٥ م.
- ، من أسرار اللغة، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٦٦ م.
- إبراهيم السامرائي، التطوّر اللغويّ التاريخيّ، ط ٣، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣ م.
- ، العربيّة: تاريخ وتطوّر، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١١ هـ.
- ، معجم الفرائد، ط ١، مكتبة لبنان، لبنان، ١٩٨٤ م.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي، ومحمود الطناجي، دار الفكر، لبنان، ١٩٦٣ م.
- أحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطوّر اللغويّ، دراسة في نموّ وتطوّر الثروة اللغويّة، ط ١، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٣ م.
- أحمد محمّد قدّور، مدخل إلى فقه اللغة العربيّة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩١ م.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغويّ عند العرب، مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثر، ط ٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- ، علم الدلالة، ط ٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٢ م.

- — —
نظرية الحقول الدلالية واستخداماتها المعجمية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الكويت ، العدد ١٣ ، يونيو ، ١٩٧٨ م .
- — —
أحمد نعيم الكراعين ، علم الدلالة بين النظر والتطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- — —
ديوان الأخطل (غياث بن غوث) ، شرحه مهدي ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- — —
الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس ، ط ٢ ، (د . ن) ، الكويت ، ١٩٨١ م .
- — —
أرسطو ، فن الشعر ، ترجمة عبدالرحمن بدوي ، دار الثقافة ، لبنان ، ١٩٧٣ م .
- — —
الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، مراجعة محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- — —
أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، النوادر في اللغة ، تحقيق سعيد الشرتوني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٨٩٤ م .
- — —
الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب وآخرون ، ثلاثة كتب في الأضداد ، نشرها أوغست هفتر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩١٢ م .
- — —
الفروق ، تحقيق صبيح التميمي ، ط ٢ ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، ١٩٩٢ م .
- — —
كتاب النبات ، تحقيق عبد الله يوسف غنيم ، ط ١ ،

- مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٢ م.
- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح محمد حسين، ط ٧، مؤسسة الرسالة، سوريا، ١٩٨٣ م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩ م.
- أولمان، ستيفين، يور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط ١، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٦٢ م.
- بالمر، ف. ر.، علم الدلالة: إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢ م.
- باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، ١٩٧٣ م.
- البطليوسي، ابن السيد أبو محمد عبد الله بن محمد، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تحقيق محمد رضوان الداية، ط ٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٧ م.
- ، المثلث، تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١ م.
- ابن بنين، سليمان بن بنين بن خلف الدقيقي النحوي، اتِّفاق المباني وافتراق

المعاني؛ تحقيق يحيى عبد الرؤوف جبر، ط ١، دار عمّار، عمّان، ١٩٨٥ م.
تقام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب،
(د. ت).

توفيق شاهين، المشترك اللغوي نظرياً وتطبيقاً، ط ١، مطبعة الدعوة الإسلامية،
القاهرة، ١٩٨٠ م.

ثابت بن أبي ثابت، كتاب الفرق، تحقيق محمد الفاسي، مطبعة جامعة محمد
الخامس، فاس، ١٩٧٤ م.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، فقه اللغة وسر العربية،
تحقيق مصطفى النسقا وآخرين، ط ٣، دار الفكر، القاهرة، (د. ت).

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، الكنية والتعريض، تصحيح محمد بدر
الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٠٨ م، (وهو مجموع مع كتاب
الجرجاني (أبي العباس أحمد بن محمد) وهو المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات
البلغاء).

الجرجاني، أبو العباس أحمد بن محمد، المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات
البلغاء، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٠٨ م.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر،
ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩ م.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥ م.

جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ط ٢، راجعها مراد كامل، دار

الهلال ، القاهرة ، (د . ت) .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمّد علي النجار ، ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ودار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ م .

، سِرُّ صناعة الإعراب ، تحقيق حسن الهنداوي ، ط ١ ،

دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥ م .

الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد ، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ،

تحقيق عز الدين التنوخي ، المجمع العلمي العربي ، القاهرة ، ١٩٣٦ م .

، شرح أدب الكاتب ، تقديم مصطفى صادق

الرافعي ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠ هـ .

، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ،

تحقيق أحمد شاكر ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦١ هـ .

ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن ، تقويم اللسان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، ط ١ ،

دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .

الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد ، الصحاح «تاج اللغة وصحاح العربية» ، تحقيق

أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٣ ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ١٩٨٤ م .

الجياني ، جمال الدين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله ، الألفاظ المختلفة في المعاني

المؤتلفة ، تحقيق محمّد حسن عوّاد ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت ، ودار عمّار ، عمّان ،

١٩٩١ م .

جيرو ، بيير ، علم الدلالة ، ترجمة منذر عياشي ، ط ١ ، دار طلاس للنشر ، سوريا ،

- ١٩٩٢ م .
- حاتم الضامن ، علم اللغة ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ م .
- الحَرِيرِي ، أبو محمّد القاسم بن علي ، دُرّة الغواص في أوهام الخواص ، مكتبة المثني ، بغداد ، (د . ت) .
- حسن الشراوي ، معجم الفاظ الصوفية ، ط ١ ، مؤسسة مختار للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ م .
- حسن ظاظا ، كلام العرب من قضايا اللغة العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٦ م .
- حسين محمّد ، الأضداد في اللغة ، مجلة اللسان العربي ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٧٢ م .
- حسين نصّار ، المعجم العربي : نشأته وتطوّره ، ط ٤ ، دار مصر للطباعة ، مصر ، ١٩٨٨ م .
- حلمي خليل ، العربية والغموض : دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى ، ط ١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م .
- — ، الكلمة : دراسة لغوية معجمية ، ط ٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ م .
- — ، المؤلّد في العربية : دراسة في نموّ اللغة العربية وتطوّرها بعد الإسلام ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- أبو حيان الأندلسي ، أثير الدين محمّد بن يوسف ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ م .

- أبو حيان التوحيدي ، علي بن محمد بن العباس ، مئالب الوزيرين : أخلاق الصاحب
ابن عباد وابن العميد ، تحقيق إبراهيم الكيلاني ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٦١ م .
- ابن خالويه ، الحسن بن أحمد ، ليس في كلام العرب ، تحقيق عبد الغفور عطار ،
ط ٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- الخطّابي البُستي ، أبو سليمان حمّد بن محمد بن إبراهيم ، إصلاح غلط المُحدّثين ،
تحقيق حاتم الضامن ، ط ٢ ، مؤسّسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- ، غريب الحديث ، تحقيق محمد علي ، وعبد الكريم
الرديني ، دار المأمون للتراث ، مصر ، ١٩٨٧ م .
- الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم ، تحقيق إبراهيم الأبياري ،
ط ٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- داود عبده ، دراسات في علم اللغة النفسي ، ط ١ ، مطبوعات جامعة الكويت ،
الكويت ، ١٩٨٤ م .
- ابن درستويه ، عبد الله بن جعفر ، تصحيح الفصيح ، تحقيق عبد الله الجبوري ،
ط ١ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ م .
- ابن درّيد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ، جمهرة اللغة ، ط ١ ، دائرة المعارف
العثمانيّة ، حيدر أباد ، ١٣٤٥ هـ .
- ، الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام هارون وشرحه ،
ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، ١٩٥٨ م .
- ، الملاّجِن ، تصحيح إبراهيم طقيش الجزائري ،
المطبعة السلفيّة ، مصر ، ١٣٤٧ هـ .

- دوزي، رابنهت، تكملة المعاجم العربية، ترجمة محمد سليم النعيمي، دار
الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

- دي سوسير، فردينان، فصول في علم اللغة العام، ترجمة أحمد نعيم الكرايين،
دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م.

- الرازي، الشيخ أبو حاتم أحمد بن حمدان، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية
العربية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، ط ٢، المعهد الهمداني للدراسات
الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٧م.

- ديوان الراعي النميري، جمعه رابنهت فاييرت، دار فرانتس شتاينر، بفييسارن،
بيروت، ١٩٨٠م.

- ربحي كمال، التضاد في ضوء اللغات السامية: دراسة مقارنة، دار النهضة
العربية، بيروت، ١٩٧٥م.

- الزماني، أبو الحسن علي بن عيسى، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق
فتح الله صالح المصري، ط ٢، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٨م.

- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي: مظاهر ودواعي وقوانينه، ط ٢، مكتبة
الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

- فصول في فقه العربية، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة،
١٩٩٤م.

- لحن العامة والتطور اللغوي، ط ١، (د.ن)، القاهرة، ١٩٦٧م.

- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، لحن العوام، تحقيق رمضان عبد

- التَّوَاب ، (د. ن.) ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- الزَّيْدِي ، السَّيِّد مُحَمَّد مُرْتَضَى الزَّيْدِي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار ليبيا ، بنغازي ، ١٣٠٦ هـ .
- الزَّجَّاج ، أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن السَّرِيِّ ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر ، أساس البلاغة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٣ ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل ، في وحوه التأويل ، تحقيق مصطفى حسين أحمد ، ط ٣ ، دار الريان ، القاهرة ، ودار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري ، الاشتقاق ، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري ، (د. ن.) ، دمشق ، ١٩٧٢ م .
- ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، الإبدال ، تحقيق حسين محمد شرف ، مراجعة علي النجدي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- ، الحروف التي يُتكلَّم بها في غير موضعها ،

- تحقيق رمضان عبد التّوّاب ، ط ٢ ، مطبعة جامعة عين شمس ، مصر ، ١٩٦٩ م .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- السيد أحمد عبد الغفار ، التصوّر اللغويّ عند الأصوليين ، شركة مكاتب عكاظ ، جدة ، ١٩٨١ م .
- سيد بن عليّ المرصفي ، رغبة الأمل من كتاب الكامل ، ط ١ ، مطبعة النهضة ، مصر ، ١٩٢٧ م .
- ابن سيده ، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل ، المخصّص ، المكتب التجاري ، بيروت ، (د . ت) .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر ، القاهرة ، (د . ت) .
- المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ، تحقيق التهامي الراجي الهاشمي ، صندوق إحياء التراث الإسلامي ، أبو ظبي ، ١٩٨٤ م .
- الشريف الرضيّ ، أبو الحسن محمد بن الحسين ، المحازات النبويّة ، تحقيق محمود مصطفى ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٣٧ م .
- صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ط ١٢ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٩ م .

- الصولي، الإمام أبو بكر محمد بن يحيى، أدب الكتاب، شرح أحمد بسج، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٤م.
- طاهر سليمان حمّوده، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعيّة للطباعة، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- أبو الطيّب اللغويّ، عبد الواحد بن عليّ الحلبي، الإبدال، تحقيق عزّ الدين التنوخي وشرحه، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، ١٩٦١م.
- الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات المجمع العلميّ، دمشق، ١٩٦٣م.
- ابن عبّاس، عبد الله بن عبّاس، غريب القرآن في شعر العرب، سُؤالات نافع ابن الأزرق إلى عبد الله بن عبّاس، تحقيق محمد عبد الرحيم وأحمد نصر الله، ط ١، مؤسّسة الكتب الثقافيّة، لبنان، ١٩٩٣م.
- عبد الرحمن أيّوب، العربيّة ولهاجاتها، ط ١، مطابع سجلّ العرب، القاهرة، ١٩٦٨م.
- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العامّ، ط ٤، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغويّة الحديثة، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦م.
- عبد الغفار هلال، اللهجات العربيّة نشأة وتطوّر، ط ٢، مطبعة الجبلأوي، القاهرة، ١٩٩٠م.

- عبدالفتاح بدوي، الأضداد، دائرة المعارف الإسلامية، تأليف فنسنك وآخرين، ترجمة محمد ثابت الفندي وآخرين، طهران، (د.ت).
- عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، الأردن، ١٩٨٥ م.
- عبدالله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد، المطبعة العصرية، مصر، (د.ت).
- عبدالمنعم محمد، المعجم العربي التاريخي: مفهومه، وظيفته، محتواه، وقائع الندوة التي نظمتها جمعية المعجمة العربية بتونس، ١٤/٧/١٩٨٩ م.
- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢ م.
- عبد الوهاب أبو صفية، دلالة السياق: منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، ط ١، المؤلف، عمان، ١٩٨٩ م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، كتاب الخيل، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط ١، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- عدنان محمد سليمان، دراسات في اللغة والنحو، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١ م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٩ م.
- الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- كتاب الصناعتين، تحقيق علي البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦ م.
- علي توفيق الحمد، المعجم التاريخي: مفهومه، وظيفته، محتواه، وقائع الندوة التي

نظمتها جمعية المعجزة العربية بتونس ، تونس ، ١٤ / ٧ / ١٩٨٩ م .

- علي زوين ، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، دراسات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦ م .

- علي عبد الواحد وافي ، علم اللغة ، ط ٥ ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .

- ، فقه اللغة ، ط ٧ ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

- ، اللغة والمجتمع ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

- أبو العميثل ، عبد الله بن خليل الأعرابي ، ما أتفق لفظه واختلف معناه ، تحقيق

محمود شاكر سعيد ، ط ١ ، منشورات نادي جازان الأدبي ، السعودية ، ١٩٩١ م .

- عودة أبو عودة ، التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، ط ١ ، مكتبة المنار ، الأردن ، ١٩٨٥ م .

- الغزالي ، الإمام أبو حامد محمد بن محمد ، المستقصى في علم الأصول ، تحقيق

محمد عبد السلام عبد الشافي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ م .

- الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ، ديوان الأديب ، تحقيق أحمد مختار عمر ،

ومراجعة إبراهيم أنيس ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، الصاحبي في فقه اللغة العربية

ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، ط ١ ، مكتبة

المعارف ، بيروت ، ١٩٩٣ م .

- ، مُتَخِير الألفاظ ، تحقيق هلال ناجي ، المكتب

الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، الرباط ، (د . ت) .

- — ، إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ،
تحقيق عبدالله الجبوري ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- — ، الأنواء في مواسم العرب ، المطبعة العثمانية ،
حيدر أباد الدكن ، ١٩٥٦ هـ .
- — ، تأويل مختلف الحديث ، تحقيق محمد زهري
النجار ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١ م .
- — ، تأويل مُشكّل القرآن ، تحقيق السيّد أحمد
صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- — ، غريب الحديث ، دراسة رضا السويسي ،
الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٧٩ م .
- — ، جواهر الألفاظ ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ١ ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- — ، ابن قيم الجوزية ، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ، بدائع الفوائد ، تحقيق مصطفى
زريق وآخرين ، ط ١ ، دار الخير ، بيروت ، ١٩٩٤ م .
- — ، ابن كثير ، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ، تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة ،
بيروت ، ١٩٨٣ م .
- — ، كُراع ، أبو الحسن علي بن الحسن ، المنجد في اللغة ، تحقيق أحمد مختار عمر
وضاحي عبدالباقي ، ط ٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .
- — ، كريم زكي حسام الدين ، التعبير الاصطلاحي : دراسة في تأصيل المصطلح

ومفهومه ومجالاته الدلالية وأنماطه التركيبية، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥ م.

الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبدالنواب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٦٧ م.

الكفوري، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣ م.

لاينز، جون، علم الدلالة، (الفصلان التاسع والعاشر من كتاب «مقدمة في علم اللغة النظري»)، ترجمة عبدالطيم المشطة وآخرين، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٠ م.

—، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٧ م.

مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ط ١، دار طلاس، سوريا، ١٩٨٩ م.

مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، دار الكتب، مصر، ١٩٧٠ م.

محمد رضوان، نظرات في اللغة، ط ١، مطابع دار الحقيقة، بنغازي، ١٩٧٦ م.

محمد سالم محيسن، المقتبس من اللغات العربية والقرآنية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٦ م.

محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط ٢، مكتبة لبنان، لبنان، ١٩٨٣ م.

محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية، وعرض لمنهج العربية الأصل في التحديد والتوليد، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٤ م.

— محمود السعران ، علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د . ت) .

— محمود السمرة ، ونباد الموسى ، كتاب العربية : نظام البنية الصرفية ، وزارة التربية والتعليم وشؤون المكتبات ، مسقط ، ١٩٨٥ م .

— ، كتاب العربية ، نظام الجملة والإعراب ، وزارة التربية والتعليم ، مسقط ، ١٩٨٤ م .

— محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

— الأب مرمجي الدومنيكي ، المعجمية العربية على ضوء الثنائيات والألسنية السامية ، مطبعة الآباء الفرنسيين ، القدس ، ١٩٣٧ م .

— مصطفى جواد ، قل ولا تقل ، ط ٢ ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٠ م .

— ابن مكّي الصّقليّ ، أبو حفص عمر بن خلف ، تثقيب اللسان وتلقيح الحنان ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠ م .

— ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ، لسان العرب ، ط ١ ، دار صادر ، بيروت ، (د . ت) .

— الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمّد ، مجمع الأمثال ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

— نهاد الموسى ، فيها قولان (أو أضواء على مسألة التعدّد في وجوه العربية) ، مجلة أفكار ، عمّان ، العدد الثامن والعشرون ، تموز ، ١٩٧٥ م .

— ، اللغة العربية وأبناؤها ، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في

- اللغة العربية ، ط ٢ ، مكتبة وسام ، عمان ، ١٩٩٠ م .
- الهروي ، أبو عبّيد القاسم بن سلام ، غريب الحديث ، تحقيق حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- ، كتاب السلاح ، تحقيق حاتم الضامن ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- ، لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، شرح عبدالحميد السيد طلب ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤ م .
- ، ديوان الهذليين (نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب) ، الدار القومية ، مصر ، ١٩٦٥ م .
- ، الهذاني ، عبدالرحمن بن عيسى ، الإلفاظ الكتابية ، راجعه السيد الجميلي ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ، ياسر الملاح ، المقدمة إلى علم المعنى في العربية ، بحث في النظرية والمنهج ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، ومطبعة الإسراء ، القدس ، ١٩٩٣ م .

فهرس الآيات

رقم الصفحة	الآية	السورة
		البقرة :
٣٨	﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾	٢٨
٢٠٤	﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾	٤٥
٦٨	﴿ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾	٤٧
٩٥	﴿ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾	٤٨
١٩١	﴿ وَفَوْمِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصْلِهَا ﴾	٦١
٢٠٥	﴿ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾	١٠٢
١٣٩	﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾	٢٢٣
١٩٩	﴿ أَوْ يَغْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾	٢٣٧
١٩٦	﴿ وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ ﴾	٢٦٧
٢١٤	﴿ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾	٢٨٢
		آل عمران :
٣٩	﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ﴾	٨٦
٢٠٩	﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾	١٠١
٦٨	﴿ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾	١٦٤

النِّسَاء :

- ١٨٩ ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ ٦
- ٦٨ ﴿ حَتَّىٰ إِذَا خَضَرَ أَحَدُهُم الْمَوْتُ ﴾ ١٨
- ٦٨ ﴿ ثُمَّ جَاءُوكَ يُخْلِفُونَ بِاللَّهِ ﴾ ٦٢

المَائِدَة :

- ٨٩ ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ ٥

الْأَنْعَام :

- ٢٠٣ ﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ﴾ ٦٠
- ٦٨ ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ٦١

الْأَنْفَال :

- ١٨٥ ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ ٤٦

التَّوْبَة :

- ٩٥ ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ ﴾ ٥
- ٢٨ ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾ ٧

يُونُس :

- ١٧٩ ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خُلِقَ آيَةٌ ﴾ ٩٢

هُود :

- ٢١٣ ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ ٤٣
- ١٦٧ ﴿ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴾ ١٠١

يوسف :

- ١٩٧ ﴿ وَأَعَدَّتْ لَهُنَّ مَتَكِنًا ﴾ ٣١
- ٩٤ ﴿ فَخَذُوا حَدَنًا مَكَانَهُ ﴾ ٧٨
- ٦٨ ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكُ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ ٩١
- ٢٠١ ﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ ٩٥

الرَّعْد :

- ١٨٢ ﴿ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامَ وَمَا تَزِدَادَ ﴾ ٨
- ١٧٧ ﴿ أَقْلَمُ بَيِّنَاتِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ٣١

الإِسْرَاء :

- ٨٢ ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ ﴾ ٤
- ٨٢ ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ ٢٣
- ٣٨ ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ ٢٣
- ١٤٧ ﴿ إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ ٣١

الكَهْف :

- ١٩٣ ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ ١١
- ٢٠٠ ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ ٢٢

مَرْيَم :

- ٢٠٠ ﴿ لَا زُجَمَتِكَ ﴾ ٤٦

طه :

٢٠١ ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ ٥٢

٨٤ ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ٧٢

الانبياء :

١٩٠ ﴿وَنَبَلُّوكُمُ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ ٣٥

المؤمنون :

٦٨ ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا﴾ ٣٢

النور :

٦٨ ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ ٥٣

الفرقان :

٤ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا...﴾ ٧٣

الاحزاب :

١٦٥ ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ ٢٦

يس :

٢٠٠ ﴿لَنَرْجُمَنَّكُمْ﴾ ١٨

٥٠ ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ ٣٦

ص :

٢٠٤ ﴿وَأَنْكُرُ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ ١٧

الزمر :

٨٣	﴿ فَيُفْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ ﴾	٤٢
		غافر :
٩٥	﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾	٥
١٠٥	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾	٢٨
١٦٨	﴿ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴾	٣٧
		فصلت :
٨٤	﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾	١٢
		الدخان :
٢٠٠	﴿ وَإِنِّي عِدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونَ ﴾	٢٠
١١٠، ٣٩	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾	٤٩
		الجبّات :
٢٠٤	﴿ قَلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نُنْظَنُ إِلَّا ظَنًّا ﴾	٣٢
		محمد :
٥٢	﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾	٦
		الحجرات :
١٤٤	﴿ حَتَّىٰ نَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾	٩
		الذاريات :
١٨٦	﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾	١٣
٢٠٣	﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾	٤٧

١٩٥ ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ ٥٩

الواقعة :

١٤٠ ﴿وَفُرْشٍ مَرْفُوعَةٍ﴾ ٣٤

١٤٠ ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾ ٣٥

١٤٠ ﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا﴾ ٣٦

الملك :

١٩٩ ﴿وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ ٥

نوح :

٢ ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا﴾ ٢٥

المدثر :

١٠ ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ٤٢

الإنسان :

١٦٦ ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ ٢٨

التكوير :

١٧٨ ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ ٦

البروج :

١٨٦ ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ...﴾ ١٠

الضحى :

٢٠١ ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ٧

فهرس اطراف الاحاديث

- ١٩٨ « أَسْرُعُكَنَ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكَنَّ يَدًا » .
- ٢١٠ « إِنِّي إِذَا أَصُومَ » .
- ١٩٤ « بَلَّغْنِي أَنَّكَ جُعِلْتَ طَبِيبًا » .
- ١٧٦ « أَذْهَبُوا بِهِ فَأَدْفُوهُ » .
- ٢٠٧ « طَوَّلُ الْقُنُوتِ » .
- هذا حديثه صَلَّى الله عليه وسلم حين سُئِلَ عن أفضل الصلاة .
- ٢٠٦ « فَلَعَلَّ طِبًّا أَصَابَهُ » .
- ١٧٧ « اقْرَأُوا كَيْفَ شِئْتُمْ » .
- ٢٠٥ « قَصُّوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى » .
- ٢٠٩ « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يُضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » .
- « من مُحَمَّدٍ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ إلى الأقبالِ العياهِلةِ من أهلِ حَضْرَةِ مَوْتِ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ ... » .
- ١٨١
- ١٩٣ « نَهَى الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَسْتَطِيبَ الرَّجُلُ بِيَمِينِهِ » .
- ١٤٦ « وَكَلَّمَ يُعْطِرُ الْهَرَمَةَ ، وَلَا الدَّرْنَةَ » .
- ١٩٤ « وَئِيلٌ لِأَقْمَاعِ الْقَوْلِ ، وَئِيلٌ لِلْمُصْرِّينَ » .
- ٢٠٦ حَدِيثُهُ ﷺ أَنَّهُ احْتَجَمَ حِينَ طُبَّ .

فهرس الأشعار

- فَلَا خَيْرَ فِي الدُّنْيَا إِذَا أَنْتَ لَمْ تَرُزِ
٩٨ حَبِيباً وَلَمْ يَطْرُبْ إِلَيْكَ حَبِيبٌ
أَلَا اسْلَمِي النَّيُّومَ ذَاتَ الطُّوقِ وَالْعَاجِ
٥٢ وَالْجَبْرِ وَالنَّظَرَ الْمُسْتَأْنِسَ السَّاجِي
وَالْأُسْرَةَ الْحَصْدَاءُ وَالْ
١٦٦ بَيْضُ الْمُكَلَّلِ وَالرَّمَّاحِ
حَتَّى إِذَا اسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ
١٠ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا
تَرَى الضُّيْفَ بِالصَّلْعَاءِ تَغْسِقُ عَيْنُهُ
٧٥ مِّنَ الْجُوعِ حَتَّى تَحْسَبَ الضُّيْفَ أَرْمَدَا
رَأَتْ بَارِقَاتٍ بِالْأَكْفِ كَأَنَّهَا
١٥٠ مَصَابِيحُ سُرُجٍ أَوْقَدَتْ بِمِدَادِ
لَعْمُوكَ : مَا مَالِ الْفَتَى بِذَخِيرَةٍ
١٢٥ وَلَكِنَّ إِخْوَانَ الصَّفَاءِ الذَّخَائِرُ
وَطَبَقْنَ عُرْضَ الْقَفِّ لِمَا عَلَوْنَهُ
١٥٦ كَمَا طَبَقَتْ فِي الْعِظَمِ مُدِيَةُ جَازِرِ

- وَأَعْلَمُ أَنَّنِي سَأَصِيرُ رَسْمًا
- ١٨٥ إِذَا انْتَجَعَ النَّوَاجِعُ لَا أَسِيرُ
- تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا.
- ٣٧ أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ
- جَاءَ الشِّتَاءُ وَلَمَّا اتَّخَذَ رَيْضًا
- ٧٥ يَا وَيْحَ كَفِّي مِنْ حَفْرِ الْقَرَامِيصِ
- وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قِضَاهُمَا
- ٨٤ دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَابِعَ تَبَعُ
- أَلَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَعَلَّةُ
- ٥٢ بِوَاضِحَةِ الْخَدَيْنِ طَيِّبَةِ الْعَرْفِ
- قَضَيْتُ أُمُورًا ثُمَّ غَادَرْتُ بَعْدَهَا
- ٨٤ بَوَائِحَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِرْ
- وَقَالَ الَّذِي يَزُجُو الْعُلَالَةَ وَزَعُوا
- ٥١ عَنِ الْمَاءِ لَا يُطْرَقُ وَهَنْ طَوَارِقُهُ
- فَمَا زِلَنْ حَتَّى عَادَ طَرَقًا وَشِبْنَهُ
- ٥١ بِأَصْفَرَ تَذْرِيهِ سِجَالًا أَيَانِقُهُ
- فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا
- ٢٠٣ وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

- لَقَدْ كَانَ فِي شَيْبَانَ لَوْ كُنْتَ عَلِيًّا
- ٧٤ قِبَابٌ وَحَيِّ حِلَّةٌ وَقِبَائِلُ
- وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ
- ٩٨ طَرَبَ الْوَالِدِ أَوْ كَالْمُخْتَبِلِ
- أَنْضَيْتُهَا مِنْ ضَحَاهَا أَوْ عَشِيِّتُهَا
- ١٦٨ فِي مُسْتَتَبٍ يَشُقُّ الْبَيْدَ وَالْأَكْمَا
- فَلَيْتُ عَفْوَتُ لَأَعْفُونَ جَلَاءُ
- ١٠٢ وَلَيْتُنَّ سَطَوْتُ لَأَوْهِنَنَّ عَظْمِي
- عَافَتِ الشَّرْبَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا
- ١٣٦ بَرْدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا
- لَقَدْ يَيْسُ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ
- ١٧٨ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِبِيَا

معجم المصطلحات

abstract	مجرد، تجريدي
action, event	حدث
acquired	مكتسب
address	خطاب
affix	إضافة تضاف إلى الكلمة في أي موضع منها
ambiguity	غموض، التباس، تفاصيل
antonymy	تضاد
approximate synonymy	شبه الترادف
behavioral theory	النظرية السلوكية
complete synonymy	ترادف كامل
context	سياق
context of situation	سياق الحال
creativity	خلق، إبداع
denotational theory	النظرية الإشارية
descriptive method	المنهج الوصفي
distinctive features	السمات التكوينية (الخصائص، الملامح)
development	تطور
dialect	لهجة
etymology	اشتقاق
expression	تعبير
formation	صيغة
gramatical marker	محدد نحوي
historical linguistics	الدراسة اللغوية التاريخية
Homonym	مشارك لفظي
human behaviour	السلوك الإنساني
human phenomenon	ظاهرة إنسانية

Image	صورة
Intonation	تنغيم
Lexical	قاموسي، معجمي
lexical meaning	معنى معجمي
Linguistics	علم اللغة
mark	علامة كتابية
meaning	معنى
expansion of meaning	تعميم المعنى
change in meaning	تغير المعنى
narrowing of meaning	تخصيص المعنى
meliorative change	رقي المعنى
metaphor	مجاز
metaphoric extension	اتساع مجازي
object	موضوع (شيء)
onomatopoeia	تقليد الأصوات الطبيعية
pejorative change	انحطاط الدلالة
phenomenon	ظاهرة
philology	فقه اللغة
phoneme	فونيم (أصغر وحدة صوتية)
phonetics	علم الأصوات اللغوية (الصوتيات)
response	استجابة
semantic development	تطور دلالي
semantic	علم الدلالة
sign	علامة
speech event	حدث كلامي
stress	نبر
taboo	اللامساس (الكلام الحرام)
verbal Image	صورة لفظية

ABSTRACT

Dialectic of utterance and meaning. A study in arabic semanties

Mahdi Asad Arar

Supervisor: Prof. Dr. Nehad Al-Musa

It is well known that language is the instrument which conveys ideas, thoughts and meanings. Language is in fact the vehicle of communication among its own speakers. Linguists observe the diversity of understanding the meanings of language, any language, Arabic is not an exception.

This thesis aims at investigating the factors which lead to lexical ambiguity. In fact, many questions are under discussion to clarify the intended meaning, such as:

- a. What are the factors that lead to the occurrence of ambiguity of meanings?
- b. What are the methods employed by speakers to explain the meanings of their expressions?
- c. Is there any semantic change in Arabic?
- d. What were the attitudes of Arab philologists in tackling meaning?

The researcher realises that semantic ambiguity covers all aspects of Arabic; phonetics, morphology, syntax, and stylistics. Hence, he tries to investigate the reasons of ambiguity. He points out to the variety of dialects, then to the effect of semantic change which resulted from the variant usage of words in Arabic.

The thesis also deals with the semantic relations among words and semantic differences among them, such as metaphor, homonymy, synonymy, and polysymy.

However, one factor was and is still instrumental in this respect; that Arabic was developed from several Arab dialects. Its speakers, therefore, will use words in a diversity of meanings.